

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي
الموضوع:

تحقيق التنمية الريفية المستدامة
في إطار الاستفادة من برامج المنظمات الدولية
دراسة عينة من الدول الإفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور:

○ ميلود زنكري

إعداد الطالبة:

○ هناء عائشة حساني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
لعايب وليد	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
زنكري ميلود	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
عامر عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
نمديل وحيد	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
صادق هادي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 01	ممتحنا
تمار توفيق	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له على توفيقه ورعايته التي ساعدتني في إتمام أطروحتي. لولا عونه، لما تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز.

كما أعرب عن أعمق مشاعر الامتنان والتقدير لوالدي العزيزين، أبي الغالي وأمي الحبيبة، على دعمهما المستمر وتشجيعهما المتواصل. كانت كلماتكما ومساندتكما لي مصدر إلهام وقوة دائمين. لكم مني كل الحب والامتنان، وأدرك أن الكلمات لن توفيكما حقكما.

كما أشكر زوجي العزيز على دعمه المستمر وصبره معي طوال مسيرتي الدراسية.

وأود أن أعبر عن جزيل الشكر لأستاذي المشرف "ميلود زكري"، الذي لم يبخل عليّ بوقته الثمين وتوجيهاته القيمة. كانت نصائحه وإرشاداته بمثابة النور الذي أضاء لي طريق البحث العلمي، وساهمت بشكل كبير في تطوير وتحسين أطروحتي. أسأل الله أن يجازيه خير الجزاء على جهوده ودعمه.

وفي الختام، أتوجه بالشكر لكل من ساهم في دعمي ومساعدتي من زملاء وأصدقاء وأفراد الأسرة. لكم جميعاً أصدق عبارات الشكر والامتنان.

إهداء

بكل تواضع، أهدي هذا العمل إلى أولئك الذين ساهموا بشكل كبير في رحلتي العلمية والشخصية...

لوالديّ الأعزاء، الذين لم ييخلوا عليّ بدعمهم وتشجيعهم، وكانوا السند الحقيقي في كل مرحلة من مراحل حياتي. فهذه الأطروحة تعبير صادق عن امتناني وتقديري العميق لكما ولتضحياتكما.

إلى زوجي العزيز حسان، الذي كان ركيزة قوية بجانبني، وصبره ودعمه كانا شريكين في كل رحلة. هذا العمل يعبر عن شكري الجزيل وامتناني لكل لحظة قضيتها بجانبني.

إلى ابنتي الحبيبة، قرّة عيني شمس.

إلى أخي أيوب وزوجته أسماء ، وإلى أختاي الغاليتين كوثر وإكرام.

إلى أستاذي المشرف، الذي لم ييخل علي بتوجيهاته الثمينة وإرشاداته القيمة. هذا العمل تقدير وامتنان لجهودكم الكبيرة.

إلى صديقتي الصدوقة صبرينة.

إلى صديقتي إيمان، وزهرة، وريان، وليليا.

إلى كل من عائلة حساني وعطية ومهني.

وإلى كل من شاركني وساندني من زملاء وأصدقاء وأفراد العائلة.

أهدي هذا العمل لكم جميعًا، متمنية أن يكون عند حسن ظنكم، وأن تكون جهودنا جميعًا مكلفة بالنجاح والتوفيق بمشيئة الله.

مقدمة

برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل لافت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ولكن جذوره يمكن تعقبها عبر تاريخ الفكر التنموي في العصر الحديث، حيث تقوم التنمية على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتتعلق التنمية المستدامة من مبدأ تحقيق التوازن بين أبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ويبرز البعد البيئي باعتباره بعداً أساسياً يحافظ على استدامة الموارد الطبيعية.

إن أحد أهم جوانب التنمية المستدامة هو التنمية الريفية التي تهدف إلى توفير سبل العيش المستدامة، وتحسين حياة سكان ريف، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وفي هذا السياق تولي العديد من المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

ومن هذا المنطلق خصصنا دراستنا لموضوع "تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إطار الاستفادة من برامج المنظمات الدولية-دراسة عينة من الدول الأفريقية-"

أولاً: الإشكالية

تحظى التنمية الريفية بأهمية خاصة كونها تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية، حيث يعاني سكانها من التهميش والفقر ونقص متطلبات الحياة، وتستهدف التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة وتحسين نوعية الحياة لسكان الريف على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تشكل المناطق الريفية في الدول الإفريقية جزءاً أساسياً من البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعيش فيها نسبة كبيرة من السكان وتعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والموارد الطبيعية لسبل عيشهم، وتتنوع هذه المناطق فيما بينها بحسب الطبيعة والبيئة والثقافة، ولكن لديها مشاكل وتحديات مشتركة تتعلق بالفقر والتهميش ونقص الخدمات الأساسية.

في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الإفريقية، تؤدي المنظمات الدولية دوراً بارزاً في دعم التنمية الريفية المستدامة، ومن أجل تحسين مستوى حياتهم وتعزيز الاستدامة في المناطق الريفية، تسعى الدول الإفريقية إلى الاستفادة من برامج ومشاريع المنظمات الدولية.

تعتبر الجزائر، كإحدى الدول الإفريقية، جزءاً مهماً من هذا السياق، حيث تواجه تحديات تنموية في المناطق الريفية تتطلب الاهتمام المحلي والاستفادة من دعم الدولي، ومن هنا يأتي دور المنظمات الدولية في تقديم الدعم والمساعدة لتعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر ودول أخرى في القارة الإفريقية.

وفي هذا السياق، تولي العديد من البرامج والمنظمات الدولية اهتماماً خاصاً بتحقيق التنمية الريفية المستدامة، من أهمها: منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة "فاو" التي تركزت جهودها حول تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" الذي يهدف إلى الحد من الفقر الريفي في البلدان النامية عن طريق دعم الزراعة المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين؛ البنك الإسلامي للتنمية الذي يرمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تهتم بتطوير القطاعات الزراعية في العالم العربي وتحديد الفجوة الغذائية ووضع برنامج الأمن الغذائي العربي؛ والمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية "آردو" التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة سكان الريف في الدول الإفريقية والآسيوية.

ومن خلال ما سبق نتضح معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

كيف يمكن لبرامج المنظمات الدولية أن تسهم في تحقيق تنمية ريفية مستدامة؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية لتحديد مجالات البحث وتوجيه الدراسة:

- ما هي التحديات والمشكلات التي تواجه التنمية الريفية في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة؟

- ما هي البرامج والمبادرات التي تقدمها المنظمات الدولية لدعم التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة؟

- كيف يمكن لبرامج المنظمات الدولية أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية؟

- كيف يمكن لبرامج المنظمات الدولية تحسين مستوى حياة سكان الريف؟

- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الفقر والجوع في المناطق الريفية بمساعدة المنظمات الدولية؟

- كيف يمكن لبرامج المنظمات الدولية دعم وتنمية القطاعات الزراعية في المناطق الريفية؟

- هل استفادت الجزائر من برامج المنظمات الدولية في إطار تعزيز التنمية الريفية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات التالية يجب صياغة مجموعة من الفرضيات وهي على الشكل الآتي:

- تواجه العديد من الدول الإفريقية تحديات جسيمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة. يتطلب ذلك تعزيز الجهود وتوفير الدعم اللازم من قبل المنظمات الدولية لتعزيز البنية التحتية الريفية وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع.
- تشمل برامج المنظمات الدولية في الدول الإفريقية جميع جوانب التنمية الريفية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- نجحت برامج المنظمات الدولية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية، من خلال تعزيز القطاعات الزراعية، توفير فرص العمل، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

إن موضوع التنمية الريفية المستدامة له أهمية بالغة وأثر كبير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، واختياره كموضوع للدراسة يعود لعدة أسباب مهمة تجمع بين الدوافع الشخصية والموضوعية من أهمها:

- الرغبة في إثراء المجال الأكاديمي؛ حيث يتيح اختيار موضوع التنمية الريفية المستدامة فرصة لتقديم إسهامات جديدة في المجال الأكاديمي، خاصة في مجال الاقتصاد الدولي، كما أن تسليط الضوء على برامج المنظمات الدولية وتحليل نتائجها يمكن أن يساهم في تطوير النظريات والمفاهيم المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة.
- الاهتمام بالتنمية المستدامة، حيث يعكس اختيار موضوع التنمية الريفية المستدامة اهتماماً بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والرغبة في تحقيق التوازن بين تلك الأبعاد لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

-النقص في البحوث السابقة وعدم وجود دراسات سابقة كافية تتناول أثر برامج المنظمات الدولية في التنمية الريفية المستدامة، لذا يمكن لهذه الدراسة أن تسلط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة في هذا المجال.

باختصار، اختيار هذا الموضوع يأتي من رغبة في إثراء المعرفة العلمية والمساهمة في تطوير التفكير والسياسات الخاصة بالتنمية الريفية المستدامة.

رابعاً: أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

-يعتبر القطاع الريفي أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يشكل محوراً رئيسياً للاقتصاد والمجتمع في الدول، لذا تكمن أهمية الدراسة في فهم كيفية تحقيق التنمية الريفية المستدامة لضمان الاستقرار والتقدم.

-تُعتبر التنمية الريفية موضوعاً مثيراً للجدل والاهتمام نظراً للتحديات البيئية والاقتصادية التي يواجهها العالم، لذا تسلط الضوء على هذا المجال يمكن أن يساهم في فهم التحولات الريفية والبحث عن حلول مستدامة للتحديات المعاصرة.

-يُعتبر تحليل برامج المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الريفية أمراً ضرورياً لفهم كيفية الاستفادة منها وتحقيق التنمية المستدامة، فهذه البرامج والمنظمات تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم والموارد للقطاع الريفي.

-تسلط الضوء على التنمية الريفية المستدامة ودور برامج المنظمات الدولية فيها يعد أمراً أساسياً لفهم التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف مهمة تركز على تحقيق التنمية الريفية المستدامة وذلك من خلال الاستفادة من مشاريع ومخططات البرامج والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، ومن أبرز الأهداف التي تسعى إليها الدراسة:

-تقديم إطار نظري يهدف إلى توضيح مفهوم التنمية الريفية المستدامة وتحديدها، بما في ذلك أبعادها وخصائصها، مما يوفر قاعدة نظرية لفهم عمق التحديات والفرص في هذا المجال.

-تحليل نتائج البرامج الدولية بما يسمح بدراسة نتائج وآثار استفادة عدة دول إفريقية من مشاريع وبرامج المنظمات الدولية في المناطق الريفية، مع التركيز على دراسة حالة الجزائر كنموذج.

-تقديم التوصيات عملية وملموسة تساعد على إتباع أفضل الممارسات والطرق للاستفادة القصوى من برامج ومشاريع المنظمات الدولية، بهدف تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

-الإسهام في البحث العلمي وإضافة مساهمة قيمة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة، وبالتالي تكون منطلقاً لإلهام الباحثين الآخرين لإجراء المزيد من البحوث والتحليلات في هذا المجال الحيوي.

سادسا: منهج البحث

لإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتيح هذا المنهج فرصة لتوثيق المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الريفية المستدامة في الدول المعنية، مما يساهم في فهم عمق الوضع الريفي وتحليله بشكل شامل. كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي الفرصة لتحليل البيانات والمعلومات المجمعة بعناية، مما يساهم في تقديم تحليل دقيق لأثر برامج المنظمات الدولية على التنمية الريفية المستدامة.

كما سيتيح هذا المنهج فرصة لتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بواقع التنمية الريفية وآثار برامج المنظمات الدولية، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المناسبة مثل التحليل الإحصائي والمقارنة بين البيانات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح المنهج الوصفي التحليلي بتفسير النتائج والتوصيات الناتجة عن الدراسة بشكل شامل ومفصل، مما يعزز الفهم العميق لعلاقة برامج المنظمات الدولية بتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

سابعا: الدراسات السابقة

هناك دراسات تطرقت إلى جوانب جزئية من الموضوع فيما يتعلق بالتنمية الريفية المستدامة، من

بينها:

- دراسة طالبي رياض بعنوان "التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-"، وهي مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة بجامعة فرحات عباس بسطيف 2011/2010. هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتحليل السياسات والممارسات المتبعة في مجال التنمية الريفية المستدامة في البلدان الثلاثة.

تهدف الدراسة إلى تشخيص مختلف مشاريع التنمية الريفية المستدامة التي تم تبنيها من قبل الدول الثلاثة، وتوضيح أفضل السياسات المطبقة لاستخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مثل المياه، لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن معظم سياسات البلدان الثلاثة مختلفة، ولكنها تشترك في جهودها لإشراك الإدارة السياسية وجميع الأطراف المعنية من أجل الإدارة المستدامة لهذا المورد الحيوي. وبالتالي، تقدم الدراسة مقترحات وتوصيات تساهم في تعزيز السياسات والممارسات المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، تونس، والمغرب.

- دراسة هاشمي الطيب بعنوان "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان 2014/2013، تبحث هذه الدراسة في موضوع تطور السياسات والبرامج الحكومية في الجزائر بغرض تعزيز التنمية الريفية. بالتحديد، استعرضت الأطروحة برنامج التجديد الريفي كمحاولة لتحقيق هذا الهدف، وأشارت إلى عدم تحقيقه لأهدافه المحددة. كما قامت الدراسة بتنفيذ استطلاع ميداني لفهم استجابة سكان الريف لهذا البرنامج.

وخلصت الدراسة إلى أن العديد من القرى لم تستفد من خدمات البرنامج بسبب التفاوت والاختلال في توزيعها. وأكدت على أهمية تعزيز التعاون بين المجتمع الريفي والسلطات المحلية لتنفيذ مشاريع التنمية، مشيرة إلى أن هذه الشراكة يمكن أن تكون مفتاحا لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

لم تشمل دراسة هاشمي الطيب جانب الاستدامة في التنمية الريفية لكنها تشترك مع دراستنا في جانب التنمية الريفية في الجزائر من حيث السياسات والاستراتيجيات، وتفصيل البرامج المحلية المنفذة في هذا السياق. وفي حين أن هذه الدراسة تركز على تقييم برنامج التجديد الريفي في الجزائر، فإن دراستنا تتناول كيفية يمكن لبرامج المنظمات الدولية أن تساهم في تحقيق التنمية

المستدامة في المناطق الريفية. فركزنا على دور المنظمات الدولية كجهات فاعلة في تحقيق التنمية في المناطق الريفية في الدول الإفريقية.

- دراسة أوثن فاروق بعنوان "تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة"، و هي مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة بجامعة فرحات عباس بسطيف 2015/2014. هدفت إلى فهم وتقييم الآثار التي تترتب عن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة. تركز الدراسة على الجانب النظري لهذا المفهوم، موضحة أن أهم المبادئ اللزوم اتباعها لتحقيقه هي الحوكمة الإقليمية اللامركزية.

وفي الجانب التطبيقي، قامت الدراسة بتقييم مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في عدة بلديات من ولاية خنشلة. من خلال هذا التقييم، تم تحليل وتقييم الآثار الفعلية لتنفيذ هذه المشاريع على المجتمعات المحلية والبيئة، بالإضافة إلى تقديم توصيات وتوجيهات لتحسين وتعزيز أثر هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

- دراسة تمار توفيق بعنوان "التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014"، وهي أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة 2016/2015، تحلل الدراسة مجموعة متنوعة من المعوقات التي تعترض سبل تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، وتتوع هذه المعوقات بين الجوانب السياسية، الاقتصادية، المالية، والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن هذه المعوقات تشمل عدم وجود سياسات فعّالة تستهدف دعم التنمية الريفية المستدامة، وضعف التمويل والموارد المالية المخصصة لتطوير القطاع الريفي، وتدهور البنية التحتية الريفية، وقلة الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، وتدهور الظروف الاجتماعية والبيئية.

بناءً على استنتاجات الدراسة، أوصت بضرورة تفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية، وهو ما يعني ضرورة تشجيع التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

بمقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا، وجدنا هناك تشابه في بعض الجوانب ، حيث تم التركيز على التنمية في المناطق الريفية وتحليل العقبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة هناك، وقد قدمت جميعها تقييمًا وتحليلًا للسياسات والبرامج المحلية المرتبطة بالتنمية الريفية، وحددت نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، كما قدمت توصيات لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية، بما في ذلك دعم الشراكات بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية.

ومع ذلك، تتميز دراستنا بتركيزها الأساسي على دور المنظمات الدولية وبرامجها في تعزيز التنمية الريفية في الدول الإفريقية، وإن كانت المنظمات الدولية جزءًا من الدراسات السابقة، فإنها قد لا تكون النقطة المحورية والتركيز الرئيسي كما هو الحال في دراستنا.

كما أننا نستعرض تجارب عدة دول إفريقية، مما يمنح دراستنا نظرة أوسع وأكثر شمولاً على تأثير المنظمات الدولية على التنمية الريفية المستدامة، هذا يمكننا من الوقوف على التشابكات والتأثيرات المختلفة لبرامج المنظمات الدولية على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبالتالي تعزز دراستنا التركيز على دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية الريفية، مما يضيف جوانب جديدة للتفكير والتحليل في هذا المجال.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث وما تفرع عنها من تساؤلات جزئية ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول. كان الفصل الأول حول "الإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة"، ذلك أن فهم ودراسة التنمية الريفية المستدامة يعد أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف أنحاء العالم، ويساهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وجاء هذا الفصل في ثلاث مباحث، تناول الأول منها، مفهوم كل من التنمية والتنمية المستدامة تاريخها أبعادها وأهدافها، وهي خطوة أساسية لفهم السياق العام للتنمية المستدامة. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم المجتمع الريفي وأهم خصائصه متبوعا بمفاهيم حول التنمية الريفية المستدامة، بالإضافة إلى أهدافها، متطلباتها، معوقاتنا ومؤثراتها، مما يساهم في فهم عمق الأسس النظرية لهذا المفهوم. ثم حاولنا في المبحث الثالث معالجة موضوع تمويل التنمية الريفية المستدامة بالتطرق إلى المعوقات وطرق التغلب عليها، كما تطرقنا إلى مناهج وطرق تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مما يعتبر خطوة عملية نحو تحقيق أهدافها.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة "المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة"، حيث يسلط الضوء على المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية الريفية المستدامة. قُسم الفصل إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول تقديمًا لنشأة ومفهوم المنظمات الدولية بشكل عام، مما يمهّد الطريق لفهم دورها وأهميتها في الاقتصاد الدولي المعاصر. ثم ركز بشكل خاص في المبحث الثاني على المنظمات الدولية التي تركز جهودها على تعزيز التنمية الريفية المستدامة. وتطرقنا في هذا المبحث إلى نشأة هذه المنظمات وتاريخها، مما يمكن من فهم جذورها وتطورها على مر السنين ومدى تأثيرها على الساحة الدولية. بالإضافة إلى الأهداف والإستراتيجيات التي تعتمدها سواء كان ذلك من خلال العمل الميداني المباشر أو من خلال تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتنمية الريفية. كما قدمنا نظرة عامة حول ميزانياتها و مصادر تمويل هذه المنظمات، سواء كان ذلك من خلال التمويل الحكومي، التمويل الخاص، التبرعات الدولية، أو الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الأخرى.

أما الفصل الثالث بعنوان "برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة"، جاء لاستعراض واقع التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، مع التركيز على مدى استفادتها من برامج ومشاريع المنظمات الدولية العالمية والإقليمية. حيث يهدف هذا الفصل إلى فهم مدى نجاح الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية في دعم التنمية الريفية المستدامة في القارة الإفريقية، وكذلك تحديد المجالات التي تتطلب جهودًا إضافية أو تحسينات لتحقيق التأثير المطلوب. وذلك من خلال مبحثين؛ ناقشنا في المبحث الأول حالة التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، بما في ذلك الواقع الحالي والتحديات التي يواجهها القطاع الزراعي والريفي في إفريقيا، مثل نقص التمويل، ونقص البنية التحتية، وتغير المناخ، والفقر، وعدم الوصول إلى التقنيات الزراعية المتقدمة. وقُمنّا في المبحث الثاني تحليل استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة، من خلال تحليل نتائج برامج ومشاريع هذه المنظمات وتأثيرها على التنمية الريفية في القارة الإفريقية، وما إذا كانت تلك البرامج قادرة على معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الريفية في إفريقيا أم لا.

وأخيراً، في الفصل الرابع "استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة" ركزنا على دراسة حالة الجزائر في مجال التنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال مبحثين. تضمن الأول تحليلاً شاملاً لواقع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، فقمنّا أولاً باستعراض الإستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر لتعزيز التنمية الريفية المستدامة، مثلاً لسياسات الزراعة والبرامج الوطنية والمشاريع الحكومية ذات الصلة. ثم قمنا بتحليل الوضع الراهن للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر، بما في ذلك التقدم المحقق والتحديات التي تواجهها البلاد في هذا المجال مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية والتغيرات المناخية. وجاء المبحث الثاني لنقوم من خلاله بتحليل كيف استفادت

الجزائر أولاً من البرامج المحلية التي تدعم التنمية الريفية لتمكيننا من فهم كيف استجابت الحكومة الجزائرية لاحتياجات المجتمعات الريفية ومدى فعالية جهودها المحلية في تعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق. ثم نقوم بتحليل استفادة الجزائر من برامج ومشاريع المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية الريفية المستدامة باستعراض أهم البرامج التي نفذتها المنظمات الدولية وتحليل نتائجها. لفهم كيف تم تعزيز جهود التنمية الريفية المستدامة في الجزائر بمساعدة المنظمات الدولية، ومدى استجابتها لاحتياجات وتحديات الجزائر في هذا الصدد.

الفصل الأول:
الإطار النظري
للتنمية الريفية
المستدامة

تمهيد

برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل ملفت خلال العشريتين الأخيرتين، حيث عُرفت على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المجازفة بتدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ومن بين أهم أقطابها هي التنمية الريفية، فتهدف التنمية الريفية المستدامة إلى توفير سبل المعيشة المستدامة وتحسين حياة سكان الريف وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

أصبح موضوع التنمية الريفية المستدامة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم ولاسيما البلدان النامية، حيث أن أكثر من نصف سكان البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية أين يعانون من التهميش والفقر وانعدام كافة متطلبات الحياة. ولذا اهتمت الحكومات بتنمية المجتمعات الريفية ودعمها لتحقيق التطور في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والاهتمام بالجانب البيئي لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

في هذا الفصل سنحاول معالجة موضوع التنمية الريفية المستدامة من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: التنمية المستدامة
- ✓ المبحث الثاني: التنمية الريفية المستدامة
- ✓ المبحث الثالث: تحقيق التنمية الريفية المستدامة

المبحث الأول: التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر استوكهولم عام 1972 واكتسب أهمية كبيرة عالمياً بعد انعقاد مؤتمر ريو (قمة الأرض) عام 1992، إذ أصبحت التنمية المستدامة مصب اهتمام الدول والمنظمات الدولية نظراً لأهميتها في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع مع الحفاظ على البيئة لضمان حقوق الأجيال القادمة.

في هذا المبحث قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة سنعرج أولاً على مفهوم التنمية وأبعادها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولاً: تعريف التنمية

التنمية لغة من الفعل نما وتعني النماء والتطور وتحقيق التقدم إلى الأمام، وتختلف عن النمو فهو يعتبر عملية تلقائية فيحدث التقدم تدريجياً دون تدخل الفرد؛ بينما التنمية فهي عملية مقصودة تتضافر فيها جهود أفراد المجتمع في فترات زمنية معينة لإحداث التقدم نحو الأفضل بصورة مدروسة.

نذكر فيما يلي بعض التعريفات حول التنمية:

تعرف التنمية على أنها عملية حضارية شاملة متكاملة تسعى إلى حماية الاستقلال الوطني، وتسعى إلى الوصول بأفراد المجتمع إلى الاكتفاء الذاتي والتحسين المستمر لمستوى معيشتهم. ويعتبر الإنسان هدف التنمية الأساسي ووسيلتها.¹

كما عرفت على أنها مجموعة من العمليات المقصودة المخطط لها في فترات زمنية معينة والتي تسعى إلى تحقيق النمو والتقدم في المجتمع، وتتطلب كفاءات وقدرات بشرية للنهوض بالمجتمع نحو الأفضل.²

لا تقتصر التنمية على أنها إنجازات اقتصادية فقط بل هي مجموعة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية الضرورية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع. فالتنمية هي عنصر

¹ طه الملا حويش لؤي، محمد شكر الجبوري حنان، مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، المجلد 22، العدد 96، 2016، ص 869-914.

² مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1439هـ-2018م، ص15.

ضروري وأساسي لاستقرار الإنسان وتحقيق أهدافه وتطوره اقتصاديا واجتماعيا، فهي عملية تطور وتحسين وازدهار للمجتمع في جميع جوانب الحياة.¹

لقد عرفت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 التنمية بأنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

يمكننا أن نعرف التنمية على أنها إستراتيجية موجهة تتضمن إجراء تغييرات جزئية أو شاملة تكون متكاملة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسية بغرض التحسين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع والوصول إلى الرفاهية.

ثانيا: أبعاد التنمية

للتنمية بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي، ولنجاحها يجب تحقيق كل هذه الأبعاد ومراعاة التوازن فيما بينها، يمكن تعريفها كما يلي:²

التنمية الاقتصادية: هي عملية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لزيادة الدخل القومي وتحقيق التوسع الاقتصادي للوصول إلى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، فهي عبارة عن مجموعة من السياسات والمخططات المقصودة من أجل تحسين الاقتصاد القومي، وتتطلب هذه التنمية توفر رأس المال المادي والبشري والاستثمار فيهما، حيث تشجع الأفراد والمؤسسات على العمل والإنتاج بإخلاص للنهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية.

التنمية الاجتماعية: هي سلسلة العمليات والتغييرات الموجهة لتحقيق التوازن على الصعيد المادي والبشري في المجتمع لضمان بقاءه وتطوره، إذ تسعى إلى تمكين أفراد المجتمع وتحسين نوعية حياتهم في مختلف المجالات البشرية لإقامة مجتمعات متماسكة قادرة على التحمل.³

التنمية السياسية: هي عملية تدرس فيها الدولة التنظيم الرسمي للحكومة والمشكلات التي تواجهها، حيث تستخدم فيها مجموعة من الوسائل بغية تطوير سياساتها الداخلية والخارجية. فالتنمية السياسية عبارة

¹ أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، ص63.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص17.

³ طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2001، ص35.

عن عمليات تغيير متعددة الجوانب تسعى للمحافظة على استقرار الدولة سياسيا من أجل تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات السياسية الدولية.¹

التنمية البشرية: هي سلسلة التغييرات الموجهة للارتقاء بحياة الناس في جميع جوانبها، فهي مجموعة العمليات التي تسعى إلى التطوير المستمر لقدرات ومهارات الفرد لتنميته وازدهاره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.²

التنمية البيئية (المستدامة): هي تلك التنمية التي لا تتعارض مع البيئة. فهي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة فهي تقوم على حماية البيئة الطبيعية والتحكم في المواد القابلة للتجديد وتفاذي الأنشطة الضارة بالبيئة.³

ثالثا: أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى ما يلي:⁴

- تحسين مستوى حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وذلك عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة متوسط دخل الفرد، إجراء تغييرات في العادات والقيم وكذلك زيادة فرص المشاركة في العمليات السياسية من خلال خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.
- تمكين أفراد المجتمع وتحسيسهم بمسؤولية الانتماء الاجتماعي، من خلال زيادة قدرة الأفراد على المنافسة وعلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لهم والسيطرة على بيئتهم والتحكم في حاضرتهم لتحقيق النمو والرفاهية في المجتمع.
- الانتقال بالمجتمع من مرحلة الركود إلى مرحلة التطور والازدهار والقضاء على جميع مظاهر التخلف والفقر والحرمان من خلال تحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية، فتهدف التنمية إلى الوصول بالمجتمع إلى أحسن مستويات المعيشة وتحقيق الاكتفاء لجميع أفراداه.

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 17.

² السعيد مبروك إبراهيم، الطريق إلى التنمية البشرية عبر بوابة التعليم الجامعي، مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية والنشر الدولي، 2019، ص 41-42.

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 17.

⁴ أحمد جبران بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، القاهرة، ط 1، 1435هـ-2014م، ص 9-10.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

أولاً: الجذور التاريخية للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لا بد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم.

المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة هي كالتالي:

- 1- لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد الأمس، بل ظهر في بداية القرن التاسع عشر، حيث أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة عام 1915 إلى وجوب نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة، وفي سنة 1923 انعقد المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة الذي كانت أهم مخرجاته إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستغلال العقلاني للموارد.¹
- 2- في سنة 1972، انعقد مؤتمر ستوكهولم وكان أول مؤتمر دولي يولي الاهتمام بالقضايا البيئية وي طرح فكرة التنمية المستدامة. ونتج عنه إعلان ستوكهولم وهو عبارة عن مجموعة من 26 من المبادئ المتعلقة بحماية البيئة، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.²
- 3- في أكتوبر 1984، اجتمعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (المعروفة بلجنة بورتلاند) لأول مرة وسعت إلى السبل التي يمكن من خلالها وضع التنمية العالمية على مسار مستدام في القرن الحادي والعشرين. وفي أبريل 1987 نشرت تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي تضمن فصلا كاملا حول التنمية المستدامة وأكد على التحذير من الآثار السلبية للنمو الاقتصادي والعولمة على البيئة.³
- 4- في جوان 1992، وبعد النظر في تقرير بورتلاند لسنة 1987 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريتو دي جانيرو بالبرازيل والمعروف بمؤتمر قمة الأرض حيث ضم مجموعة من القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة. سلط هذا المؤتمر الضوء على ترابط الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة وتطورها معا، وكشف أنه لتحقيق النجاح في أحد المجالات لا بد من العمل على المجالات الأخرى لتحقيق الاستدامة. وكان من أبرز أهداف قمة الأرض هو وضع جدول أعمال

¹مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص46.

²غونترهاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، 2012، ص1-2.

³United nation, Report of the World Commission on Environment and Development, 1987, p13-16.

واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية إلى القرن الحادي والعشرين.

أعلن مؤتمر ريو عن مفهوم التنمية المستدامة كهدف وغاية يجب تحقيقها في العالم بأكمله، وأشار إلى وجوب تحقيق التوازن والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استدامة الحياة البشرية. كان هذا المفهوم أصليا وقد أثار جدلا واسعا داخل الحكومات حول كيفية ضمان استدامة التنمية. وتم خلاله التوقيع على معاهدين متعددي الأطراف: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

من بين أهم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو برنامج جدول أعمال القرن 21، الذي يعد بأنه برنامج عمل واسع وجريء يدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في القرن الحادي والعشرين. حيث تضمنت وصيات حول أساليب التعليم الجديدة، وطرق الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية المشاركة في اقتصاد مستدام.¹

5- في عام 1997 انعقدت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو ما تعرف بقمة الأرض+5، لاستعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو 1992. وكان من أهم اهتمامات هذه الدورة التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 كونه البرنامج الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.²

6- في عام 2002 نظمت الجمعية العامة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ما يعرف بمؤتمر ريو+10 أو مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وقد جاء كاستعراض للتقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992. وقد ركز على تحديد المجالات التي تحققت فيها الانجازات والمجالات التي تعاني من نقائص بغية مضاعفة الجهود لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن 21. أكد مؤتمر قمة جوهانسبرغ على الالتزام بمواصلة الخطة المعدة لتنفيذ نتائج المؤتمر وتعجيل الخطى في تعزيز التعاون الدولي وإنشاء نهج مشترك يجمع عالما يحترم التنمية المستدامة وينفذها.³

7- في سنة 2012 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف بمؤتمر ريو +20، ويعتبر المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المستدامة. ركز المؤتمر على محورين ألا وهما سياسات الاقتصاد الأخضر واستراتيجيات لتمويل التنمية المستدامة. وكانت من أهم أهدافه تقييم الانجازات المحرزة في التزامات المؤتمرات السابقة وتجديد الالتزام السياسي العالمي بالتنمية المستدامة مع تحديد الفرص والتحديات الجديدة. تمخض عن المؤتمر وثيقة سياسية تتضمن خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية

¹JOHNSON Pierre Marc, **La conférence des nations unies sur l'environnement et le développement**, revue Québécoise de droit international, canada, 1992, p244-245.

²الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، الأمم المتحدة، ص3-4.

³الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نيويورك، 2002، ص9.

المستدامة سميت بـ"المستقبل الذي نصبو إليه". كما انطلقت عملية وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية. كما قرر عقد مؤتمر دولي ثالث في عام 2014 بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.¹

8- في 2013 نظم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة حدثاً بشأن رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت من خلاله الدول الأعضاء من جديد التزامها بتحقيق الأهداف والموازنة بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة والتي تتمثل في توفير التحوّل الاقتصادي والقضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وفي سنة 2015 اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في مقر الأمم المتحدة وقاموا باعتماد خطة جديدة معنونة بـ"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والتي تضمنت 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و 169 غاية.²

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة

بينما اهتمت التنمية من زوايا تقليدية بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، جاءت التنمية المستدامة كمفهوم جديد للتنمية لتهتم بالجانب البيئي أيضاً لضمان حق الأجيال القادمة وتوفير بيئة مناسبة لهم وصالحة للاستفادة من خيراتها. وقد ظهر هذا المفهوم الجديد أول مرة في مؤتمر استوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972 ونما الاهتمام العالمي به من خلال الندوات واللقاءات العالمية.³

إن مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول، فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها، ولقد عانى مصطلح التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات ومن بين تلك التعريفات:

1- تعريف التنمية المستدامة حسب بعض المنظمات الدولية:

كانت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند سنة 1987 حيث عرفت على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل"⁴

¹ الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نيويورك، 2002، ص 1-4-5.

² الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org/fr/conferences/environment> ، جانفي 2021.

³ مسعودي محمد، اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية، دار الأيام، الأردن، ط1، 2018، صفحة 198.

⁴United nation, Report of the World Commission on Environment and Development, 1987, p15.

كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية الشاملة السليمة بيئياً التي تسعى إلى الحد من الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي للجيل الحالي مع مواصلة تلبية احتياجات الأجيال القادمة، وتستند على ثلاث ركائز أساسية وهي النمو الاقتصادي، والإشراف البيئي والإدماج الاجتماعي.¹

قامت منظمة الأغذية والزراعة سنة 1988 بصياغة تعريفها الخاص للتنمية المستدامة والذي ينص على ما يلي: "التنمية المستدامة هي إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة. هذه التنمية المستدامة (في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وهي غير مهينة بيئياً ومناسبة تقنياً ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً".²

عرفت الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1992 التنمية المستدامة على أنها عملية تحسين جميع جوانب الحياة من خلال صياغة سياسات لا تضر بالنظام البيئي من أجل تحقيق تنمية مستمرة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.³

2- تعريف التنمية المستدامة حسب العلماء:

أ- حسب علماء الاقتصاد:

لقد فسر العديد من علماء الاقتصاد (منهم بيرس، باربيير وغيرهم) التنمية المستدامة بطرق مختلفة، لكن الفكرة كانت واحدة وهي تحقيق مستوى معين من الرفاهية. وبعدها قاموا بدمج أفكار أهمية الأصول البيئية والمحافظة عليها وعلى رأس المال الطبيعي في مفهوم التنمية ليضعوا تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة كما يلي:

- التنمية المستدامة هي عملية التعظيم الأمثل للربح الصافي من التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على نوعية ووفرة الموارد الطبيعية من جيل إلى جيل.
- التنمية المستدامة هي عملية تكيف ديناميكية حيث يتم استبدال رأس المال الطبيعي بالاصطناعي لضمان توارث نفس مقدار رأس المال عبر الأجيال مع تحقيق التوازن والتكامل بين النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.⁴

¹World Bank, **Bonds for sustainable development**, Washington, 2015, p1.

²FAO, **World and regional reviews sustainable development and natural resource management**, Rome, 1989, p65.

³مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 54.

⁴دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003، ص 54.

ب- حسب علماء البيئة:

يرى علماء البيئة أن الاستدامة يجب أن تكون في المحيط الحيوي، وركز الكثير منهم على ضرورة حماية المناطق الطبيعية والموارد المتجددة بغية حماية التنوع الوراثي. حيث عرفها ريبز 1990 على أنها تلك التنمية التي تضمن الاستخدام الأدنى للموارد. واعتبر كونواي أن التنمية المستدامة ما هي إلا القدرة على المحافظة على الإنتاجية والتصدي للمخاطر والأزمات. كما رأى ريديليفت أن المقصود بالتنمية المستدامة هو إسقاط للبعد البيئي على جميع العمليات الاقتصادية لذا وجب على علماء الاقتصاد الاهتمام أكثر بالناحية البيئية لتحسين نوعية الحياة بشكل مستدام.¹

ج- حسب علماء الاجتماع:

يرى علماء الاجتماع أن أساس التنمية المستدامة هو التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي، ويكون الإنسان فيها وسيلة وهدفاً. فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تسعى لتطوير حياة الفرد في المجتمع اعتماداً على التضامن بين الأجيال وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الحرص على عدم اختلال الأنظمة البيئية.²

3- تعاريف أخرى:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأنظمة البيئية. فهي تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع مع الحفاظ على البيئة لضمان حق الأجيال القادمة.³

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تراعي البيئة، فهي تسعى للموازنة بين تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من جهة أخرى بغية ضمان حق الأجيال المقبلة فيها.⁴

- التنمية المستدامة هي سلسلة العمليات التي تحقق التطور والازدهار في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، والتي تراعي الأنظمة البيئية في جميع خطواتها فهي لا تفيد الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.⁵

¹دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 54-55.

²جميل حمداوي، من أجل تنمية مستدامة، المغرب، ط1، 2017، ص 26.

³محمد مسعودي، مرجع سابق، ص 197.

⁴مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 56-57.

⁵أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، مرجع سابق، ص 82.

من خلال التعريفات السابقة، نستنتج أن مصطلح التنمية المستدامة هو مفهوم حديث يهدف إلى تطوير حياة الفرد وتحسينها مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة استيعاب المنظومة البيئية. يمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تتبع نهج يتطلع إلى تحقيق التوازن والتكامل بين تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، والحرص على احتياجات الأجيال القادمة من جهة أخرى.

ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة

أشار كل من تقرير برونتلاند 1987 وجدول أعمال القرن 21 والقمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002، إلى أن التنمية المستدامة تتركز على ثلاث أبعاد أساسية متكاملة لنجاحها وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وفيما يلي نعرض تلك الأبعاد:

1- البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية المستدامة إلى تطوير التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على التوازن البيئي والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي، فقامت التنمية الاقتصادية بإدخال المتغيرات البيئية في حساباتها. تقوم التنمية المستدامة على أساس استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف في مجال توظيف الموارد الطبيعية لضمان الإدارة المثلى للنظم الاقتصادية مع الحفاظ على قاعدة الأصول المالية.

يتعلق البعد الاقتصادي بإنتاج ما يلبي جميع حاجيات الإنسان المادية ويحسن مستوى معيشته. ويمكننا تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- نمو اقتصادي مستدام: من خلال تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة، وتبني أساليب إنتاج حديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية لزيادة معدل الدخل الفردي.
- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية: باستعمال الطاقات النظيفة والتغيير في أنماط الإنتاج والتوزيع، وتحسين التقنيات الصناعية في توظيف الموارد الطبيعية، وكذلك تخفيض مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة.
- الحفاظ على البيئة: بإدماج أنظمة الإدارة البيئية في المؤسسات التجارية والصناعية، وتخصيص موارد للحفاظ على البيئة من التلوث.
- المساواة في توزيع الموارد: فحصول أفراد المجتمع على الموارد والمنتجات بصفة متساوية نوعاً ما يساعد على تنشيط التنمية الاقتصادية مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة في المجتمع.¹

¹مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 76-77.

- العدالة الاقتصادية: إعطاء دول الجنوب حقا في التجارة الدولية وضرورة تقليص تبعية البلدان النامية، فانخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة ينتج عنه انخفاض في أسعار صادرات البلدان النامية لهذه المنتجات. لذا فإن اعتماد البلدان النامية على ذاتها يساعدها على تأمين الاكتفاء الذاتي والقضاء على الفقر.¹
- 2- البعد الاجتماعي أو البشري:**

تتطوي التنمية البشرية تحت التنمية المستدامة حيث تنظر إلى الإنسان على أنه اللبنة الأساسية للتنمية فهو يعتبر وسيلة وأداة للتنمية من جهة وغاية وهدفا من جهة أخرى. وتهدف التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى التعليم والصحة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع فئات المجتمع.²

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة معني في المقام الأول بالحد من الفقر، والاستثمار الاجتماعي، وبناء مجتمعات آمنة. ويتحدد في النقاط التالية:³

- المساواة والإنصاف بين الأجيال الحالية والمقبلة، وبين أفراد المجتمع بتوفير فرص متساوية في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وتحقيق العدالة في التوزيع والقضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية. وكذلك تعزيز التعاون الدولي بين الشمال والجنوب لحماية الإنسانية والقضاء على الفقر والجوع.
 - تثبيت النمو الديمغرافي أي الحد من النمو السريع للسكان الذي يشكل عائقا للتنمية، فالزيادة السريعة في نمو السكان تتطلب التوسع العمراني وتوسع الخدمات الاجتماعية عن طريق زيادة الاستثمارات. ولهذا وجبت الموازنة بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي.
 - الاستخدام الكامل للموارد البشرية، فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية والقضاء على الفقر والجوع. فتسعى التنمية المستدامة لتخصيص الموارد البشرية وتوجيهها والاستثمار فيها لضمان توفير الاحتياجات البشرية الأساسية واستمرار التنمية.
 - المشاركة الشعبية فأشراك أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بشكل من الشفافية والنزاهة يعزز ثقة الأفراد بأهميتهم في المجتمع كما هو ضمان للديمقراطية.
- 3- البعد البيئي:**

¹أنظر، أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص110.

²سعاد حفاف، مليكة بوظيايف، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، الحجم3، العدد1، ص29-41.

³مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص79.

تعتبر الموارد الطبيعية ضرورة لأي عملية أو نشاط اقتصادي، واستنزافها يؤثر سلباً على عملية التنمية، لذا تسعى التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي إلى تحقيق التوازن بين النظم الاقتصادية والنظم البيئية. وتتحدد أهم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فيما يلي:¹

- اعتماد الطاقات النظيفة والطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها، لتخفيض التلوث الناتج عن المؤسسات الصناعية والمركبات.
- الحد من الاستخدامات المبددة للموارد الطبيعية وحمايتها، عن طريق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والمياه للتمكن من إنتاج ما يغطي احتياجات السكان المتزايدة ونفاذي نقص الغذاء في المستقبل.
- حماية التنوع البيولوجي لأجيال المستقبل، عن طريق إيقاف ملاحئ الأنواع البيولوجية ومحاولة إبطاء عمليات الانقراض.
- التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية والسعي للحد من الاستعمال المكثف للموارد الكيميائية الذي يهدد طبقة الأوزون.
- البحث عن بدائل للمحروقات والحد من استعمالها، فعملية استخراجها وحرقها ومعالجتها تمثل مصدراً رئيسياً لانبعاث الغازات وتلوث الجو والاحتباس الحراري مما يهدد تغير المناخ.

تتطلب التنمية المستدامة إستراتيجية هيكلية طويلة الأجل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والتي تهدف إلى تقليل العبء على البيئة والموارد الطبيعية إلى مستوى قابل للحياة بشكل دائم، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. فالتنمية التي تتمكن من تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة يمكن أن تستمر على المدى الطويل، لكن تجاهل أحد الجوانب الثلاثة يمكن أن يعرض نجاح عملية التنمية بأكملها للخطر.

رابعاً: أهداف التنمية المستدامة

تتمحور التنمية المستدامة حول الإنسان، فهدفها الرئيسي هو ضمان عيش الأفراد بكرامة مع تمتعهم بالخدمات الاجتماعية اللازمة من صحة وتعليم وغيرها. وتسعى إلى بناء اقتصاد قوي منتج ومتقدم للمساهمة في القضاء على الفقر. كما تهدف إلى توفير الأمن في المجتمعات ودعم التعاون الدولي والعالمي، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها لضمان حق أجيال المستقبل.²

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 78.

² مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 88.

تتمركز أهداف التنمية المستدامة حول خمسة أركان وهي كوكب الأرض، والسكان، والازدهار، والسلام والشراكات. نبرزها فيما يلي:¹

- تهدف التنمية المستدامة أساساً إلى حماية كوكب الأرض بغية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة. وهذا من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والانتفاع المستدام بالغذاء والمياه، والسعي إلى الحد من تغير المناخ لحماية الأفراد والكوكب من الكوارث الطبيعية.
 - تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة والعيش الكريم لأفراد المجتمع. فهي تسعى لمكافحة الفقر والجوع وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والغذاء لجميع فئات المجتمع بشكل عادل ومتساو.
 - من أهم أهداف التنمية المستدامة هو تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي المستدام الذي يراعي حدود التحمل البيئية، وهذا عن طريق توفير العلوم والتكنولوجيا للجميع.
 - تهدف التنمية المستدامة إلى إنشاء مجتمعات مزدهرة وآمنة من خلال ترسيخ السلام والتخفيف من حدة النزاعات.
 - تسعى التنمية المستدامة إلى بناء نظام شراكة وتضامن عالمي جديد من خلال تعزيز التضامن بين الأمم ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- حسب تقرير برونتلاند فإن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف، من أهمها ما يلي:²
- تحقيق التنمية الاقتصادية المراعية للبيئة عن طريق تعظيم كمية السلع والخدمات المنتجة في المجال التقني، والاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.
 - الاهتمام بالموارد البشري من خلال توفير التدريب المناسب لجميع أفراد المجتمع في العملية الاجتماعية والاقتصادية مع تفعيل دور المرأة في مختلف الميادين، وكذلك ضمان التوزيع العادل للسلع والخدمات بين أفراد المجتمع.
 - توفير مستوى معيشي جيد وفرص عمل أفضل للأفراد، وذلك من خلال القضاء على الفقر والجوع والبطالة.
 - الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وكذلك تفعيل التعاون البيئي العالمي.
 - الحد من التهديدات البيئية العالمية لحماية صحة الإنسان والبيئة.

¹ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: <https://unsdg.un.org/fr/latest/videos/5ps-sdgs-people-planet-prosperity-peace-and-partnership>

، جانفي 2021. [planet-prosperity-peace-and-partnership](https://unsdg.un.org/fr/latest/videos/5ps-sdgs-people-planet-prosperity-peace-and-partnership)

²Dan Cristian Duran, **The objectives of sustainable development**, 2015, p816.

وقد وضعت الأمم المتحدة من خلال قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام 2030" في عام 2015، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تشمل 17 هدفاً و 169 غاية، ومن المتوقع أن تتحقق الأهداف وغاياتها بحلول عام 2030. وتتمثل في:¹

- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
- الهدف الثاني: القضاء النهائي على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة وتحقيق الرفاهية.
- الهدف الرابع: التعليم الجيد للجميع.
- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع.
- الهدف السابع: طاقة حديثة ومعقولة الأسعار للجميع.
- الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام.
- الهدف التاسع: الصناعة والابتكار.
- الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة بين الدول وداخل الدول.
- الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات آمنة ومستدامة.
- الهدف الثاني عشر: استهلاك وإنتاج مستدام.
- الهدف الثالث عشر: الحد من تغير المناخ.
- الهدف الرابع عشر: الحياة تحت المياه (المحافظة على البحار والأنهار والكائنات الحية).
- الهدف الخامس عشر: الحياة في البر (مكافحة التصحر والحفاظة على التنوع البيولوجي).
- الهدف السادس عشر: السلام الدولي والعدل للجميع.
- الهدف السابع عشر: الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

يمكننا القول أن هدف التنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والسماح للأجيال الحالية والمستقبلية بالتطور والازدهار. فهي تسعى لتحقيق مجتمع صحي آمن من خلال معالجة متوازنة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع تجنب الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية.

¹مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 89.

المبحث الثاني: التنمية الريفية المستدامة

إن من بين أهم أقطاب التنمية المستدامة هي التنمية الريفية التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية، أين يعاني قاطنوها من التهميش والفقر وانعدام كافة متطلبات الحياة، حيث يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة وتحسين نوعية الحياة لسكان الريف من كل الجوانب الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

سننظر في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية الريفية المستدامة، أهدافها، متطلباتها، معوقاتنا ومؤثراتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية

قبل التطرق لماهية التنمية الريفية سوف نتحدث عن المجتمع الريفي وأهم خصائصه.

أولاً: تعريف المجتمع الريفي وخصائصه

يختلف تعريف المجتمع الريفي من منطقة إلى أخرى، فالمجتمع الريفي في أمريكا وإنجلترا وأوروبا يختلف عن المجتمع الريفي في آسيا وإفريقيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرف العلماء المجتمع الريفي تعريفاً كمياً إحصائياً ولم يأخذوا عامل الزراعة في الحسبان، فاعتبروا أن المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن 2500 نسمة أو 5000 نسمة هي مجتمعات ريفية. وهناك من العلماء الأمريكيين من عرف المجتمع الريفي على حساب المهن فاعتبروا أن المجتمع الذي يعتمد أغلبية سكانه على الصناعات الأولية، كالزراعة والتعدين والصيد، هو مجتمع ريفي.¹

أما في بعض البلدان الإفريقية والآسيوية فالمجتمع الذي يعمل أغلبية سكانه في الزراعة فهو مجتمع ريفي بغض النظر عن عدد السكان.

وهناك من استند على الجانب الإداري في تعريف المجتمع الريفي، فأعتبرت التجمعات السكانية خارج المراكز الإدارية مجتمعات ريفية.

وعليه توجد الكثير من المعايير لتعريف المجتمع الريفي، منها المعيار الإحصائي الذي يتحدد من خلاله المجتمع الريفي بعدد السكان في منطقة جغرافية معينة؛ والمعيار المهني فأغلبية سكان المجتمعات

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص 65-66.

الريفية يمارسون الزراعة؛ وكذلك المعيار الإداري إذ يتحدد المجتمع الريفي بالسكان الذين يقطنون خارج حدود المراكز الإدارية.¹

يمكننا تعريف المجتمع الريفي على أنه مجموعة التجمعات السكنية في المناطق الريفية، أين يمارس قاطنوها الزراعة والمهن المرتبطة بها. يتميز المجتمع الريفي بصغر حجمه، ونشاطه الزراعي والإسكان البسيط والمرافق الاجتماعية البسيطة وعدم وجود فوارق اجتماعية.²

نستعرض فيما يلي أهم خصائص المجتمع الريفي:³

- **حجم المجتمع:** مقارنة بالمجتمعات الحضرية، المجتمعات الريفية تتميز بصغر حجم مساحتها وبساطة بنائها.
- **عدد السكان:** نظرا لصغر مساحة المجتمعات القروية فإن عدد السكان فيها منخفض أيضا.
- **الزراعة هي المهنة الأساسية:** يعتمد سكان الريفي على الزراعة في تنمية اقتصادهم، إذ تعتبر المهنة الأساسية في المجتمعات الريفية ويتشارك فيها جميع أفراد العائلة.
- **اتصال وظيف مع الطبيعة:** إذ يقدر سكان الريف الأرض فهي مصدر غذائهم ورزقهم، فمعظم أنشطتهم اليومية في الطبيعة لذا هم على اتصال دائم بالطبيعة.
- **تجانس السكان:** المجتمعات الريفية مجتمعات متجانسة ومستقرة ذات اكتفاء ذاتي، يرتبط سكانها بالزراعة والمهن التابعة لها.
- **الأسرة:** يتميز المجتمع الريفي بنظام الأسرة المتماسكة، ونظرا لقلّة عدد السكان فيزداد الانضباط الاجتماعي داخل الأسر.

ثانيا: تعريف التنمية الريفية

إن قضية التنمية الريفية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية فهي تعاني من تدني المستوى المعيشي والفقر نتيجة انخفاض الدخل الفردي لعدم توفر فرص العمل في المناطق الريفية وكذلك انعدام المرافق الصحية والتنمية.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 68.

² المرجع نفسه، ص 69.

³ Puja Mondal, **Rural Community : Top 10 characteristics of the rural community**, on the site <https://www.yourarticlelibrary.com/> , 23 Janvier 2021.

تعتبر التنمية الريفية عملية تحويل شاملة للمناطق الريفية. فهي تشمل مجموعة من النشاطات والعمليات كتنمية القطاعات الإنتاجية خارج القطاع الزراعي، تطوير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، تطوير البنية التحتية الريفية كالطرق والمياه والكهرباء وغيرها. فتعتبر التنمية الريفية إستراتيجية يتم بموجبها توحيد جهود الحكومة والأفراد لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية.¹

تعمل التنمية الريفية على تحسين الظروف المعيشية للأفراد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فعُرفت بأنها تنمية للموارد البيئية للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المصادر الطاقوية. كما تعني ضمان العيش الكريم لسكان الريف من خلال تنويع وتنمية الأنشطة الاقتصادية لزيادة الدخل وتوفير مناصب شغل أكثر للقضاء على الفقر. كما تشمل التنمية الريفية التنمية البشرية لسكان الريف من خلال العمل على تحسين التعليم وتوفير الرعاية الصحية للجميع وتطوير كفاءاتهم لتحسين فعاليتهم في المجتمع.²

تشمل التنمية الريفية الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وتنمية القدرات والمؤسسات الريفية واحتياجات الفئات الضعيفة. تعني التنمية الريفية تحسين سبل عيش سكان الريف بطريقة عادلة ومستدامة، سواء على الصعيد الاجتماعي أو البيئي، وذلك من خلال تحسين الوصول إلى الأصول والخدمات ومن خلال التحكم في إنتاج رأس المال من أجل تمكين سكان الريف من تحسين سبل عيشهم بطريقة مستدامة ومنصفة.³

يعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها سلسلة التغييرات المخطط لها التي تعمل عليها الوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية لتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمعات الريفية ذوي الدخل المنخفض وجعل عملية تدميتهم مستدامة.⁴

يعرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التنمية الريفية بأنها "عملية تحسين الفرص والمستوى المعيشي للسكان الريفيين. وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية. وبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط.

¹FAO, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, FAO, Rome, 2005, p3.

² محمد بن سعيد ناخي الغامدي، التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، العدد 2012، 56، ص 109-162.

³ David Atchoarena, Lavinia Gasperini, **L'éducation pour le développement rural : vers des orientations nouvelles**, FAO et UNESCO et IPE, Paris, 2005, p21.

⁴Heyer, Judith and others, **Rural development in tropical Africa**, The Macmillan Press LTD, London,1981, p 1-2.

ولذلك، تشمل التنمية الريفية، الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، والسياحة، والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة¹.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التنمية الريفية على أنها عملية شاملة ومتكاملة ذات أهداف اجتماعية واقتصادية، تسعى إلى تحديث المجتمع الريفي وتحقيق الاندماج في الاقتصاد الوطني. فهي تهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية من تعليم وصحة، تحفيز العمالة وتكافؤ الفرص، مكافحة الهجرة الريفية، القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي. وبمعنى آخر فالتنمية الريفية هي سلسلة العمليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة سكان الريف بطريقة عادلة ومن مختلف النواحي وكذلك تعزيز إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهداف التنمية الريفية

تكتسي قضية التنمية الريفية أهمية بالغة وتشغل بال الكثير من الحكومات والأفراد في البلدان المتطورة والنامية. ويرجع هذا إلى اتساع الفجوة بين سكان الريف وسكان الحضر في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ يعاني سكان الريف من الأمية والفقر والجوع والبطالة والارتفاع المستمر لمعدل الهجرة.

تهدف التنمية الريفية إلى بلوغ أهداف مترابطة فيما بينها ترابطا كبيرا، يمكن تقسيمها إلى أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية²:

فيما يخص الجانب الاجتماعي، تهدف التنمية الريفية إلى:

- القضاء على الفقر والأمية وتحسين المستوى المعيشي بكل أبعاده؛
 - تحسين الخدمات الاجتماعية العامة في الريف كالصحة والتعليم؛
 - تخفيف وإيقاف الزحف الحضري؛
 - النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها ومحو أميتها وتنقيفها فالمرأة نصف المجتمع؛
 - إشراك سكان الريف في تحقيق التنمية عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- أما أهدافها الاقتصادية فتتمثل في:

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية 2016 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2016، ص17.

² حراق مصباح، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية ميله (2009-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، 2015، الحجم 1، العدد 2، ص5-52، ص20.

- تحديث الزراعة وزيادة الإنتاجية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف فأغلب سكان المجتمعات الريفية يعملون في الزراعة؛
 - إتاحة فرص عمل من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية في الريف مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج وارتفاع دخل الأفراد؛
 - الاستثمار في التنمية البشرية عن طريق توفير برامج الدراسة والتدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لسكان الريف؛
 - تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية.
- كما يمكنها تقسيم الأهداف الرئيسة للتنمية الريفية إلى أهداف قصيرة ومتوسطة المدى وأهداف طويلة المدى، نلخصها فيما يلي: ¹

- 1- الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى: قد تغطي هذه الأهداف فترة خمس سنوات، وتتمثل في:
 - زيادة دخل الفرد والعمل على تقليص الفجوة بين دخل العاملين في قطاع الزراعة ودخل العاملين في القطاعات الأخرى. ويكون ذلك من خلال زيادة الإنتاجية بإدخال التكنولوجيا المتقدمة وتحسين عوامل الإنتاج لضمان استقرار الأسعار.
 - ضمان أقصى تغطية لاحتياجات السكان الغذائية، من خلال زيادة الإنتاج وإنشاء مراكز تخزين إقليمية التي تعتبر بنوك ادخار حقيقية لإنتاج المواد الغذائية الأساسية.
 - الحد من الهجرة الجماعية ونقص التوظيف في الريف، فالبحث عن فرص العمل من أهم أسباب الهجرة.
- 2- الأهداف طويلة المدى: تغطي الأهداف طويلة المدى فترة من 20 إلى 30 سنة، وتتوافق مع إنشاء اقتصاد ريفي مع نمو مستدام ذاتياً. تتمثل فيما يلي:
 - الانتقال التدريجي من وضع الفلاح إلى وضع المزارع وهذا بإحداث تغييرات جذرية في تقنيات الإنتاج بتبني تقنيات متطورة والتخلي عن الأساليب التقليدية لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
 - إعادة توجيه الأنشطة الريفية وتنويعها، إذ لم يعد من الممكن ربط التنمية الريفية بالزراعة فقط.

¹Moise Mensah, **Definition and objectives of rural development**, United Nation Economic and Social Council, Tanzania, 1969, p4-8.

بناء على ما سبق فالتنمية الريفية تهدف عموماً إلى تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية، كما تسعى إلى تعزيز التدريب لتحسين الإنتاج في المناطق الريفية للنهوض بالنمو الاقتصادي.

رابعاً: معوقات التنمية الريفية

بالرغم من الأهمية الكبيرة للتنمية الريفية إلا أنها تعاني من بعض المشاكل الناجمة عن الفوارق العديدة بين المجتمعين الحضري والريفي، فهناك مجموعة من المعوقات تقف حاجزاً في سبيل تحقيقها، نذكر منها:¹

- تتميز المناطق الريفية خصوصاً في البلدان النامية بمعدلات النمو السكاني المتزايدة مما يسبب ضغطاً كبيراً من ناحية تلبية احتياجات السكان ويؤدي إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.
- يؤدي تدهور البنية التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة في المناطق الريفية إلى عرقلة مشاركة السكان الريفيين في الإنتاج وفي التصدي للتحديات التي يواجهونها.
- افتقار المجتمعات الريفية إلى شبكات طرق جيدة في العديد من المجالات كالكهرباء والمياه والاتصالات، يشكل عائقاً أمام التنمية.
- الأمراض الفيروسية والأمراض المعدية مستوطنة في المجتمعات الريفية خصوصاً في الدول النامية وتشكل خطراً على صحة سكان الريف.
- عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار في القطاع الزراعي، وأساليب الإنتاج المحلي الغير فعالة وصعوبة تطويرها.
- ضعف إمكانيات المزارعين في التصدي لمخاطر تغير المناخ.

نستكمل معوقات التنمية الريفية بالنقاط التالية:²

- 1- **معوقات اجتماعية:** وتتمثل في:
 - انتشار الأمية وارتفاعها بين سكان الريف مع وجود فجوة كبيرة في التعليم بين الإناث والذكور وهذا يؤدي إلى غياب دور المرأة في المجتمع الريفي مما يشكل عائقاً للتنمية.

¹Banque Africaine de Développement, **Politique du groupe de la banque en matière de développement du secteur agricole et rural**, OCOD, 2000, p 7-11.

²تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص 75-77.

- نقص المرافق الاجتماعية الأساسية وضعف بنيتها في المناطق الريفية يؤدي إلى حرمان أفراد المجتمع الريفي من التعليم الجيد والصحة والإسكان.
 - العادات والتقاليد وبعض القيم السائدة في المجتمع كإهمال دور المرأة الريفية تعيق عملية التنمية في الريف.
 - ضعف الشعور بالانتماء للمجتمع يمثل عائقا في تنمية المجتمعات الريفية، فعدم الشعور بالولاء للمجتمع يُفقد الفرد الرغبة في المشاركة في عملية التنمية.
- 2- **معوقات اقتصادية:** ونذكر منها ما يلي:
- نقص الموارد المادية اللازمة للإنتاج ونقص الموارد البشرية من يد عاملة وقادة يشكل عائقا كبيرا لسير خطط التنمية.
 - تعاني التنمية الريفية من عدم التوازن بين القطاعات في المجتمع إذ يطغى قطاع الزراعة على القطاعات الأخرى.
 - تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة بشكل مستمر يؤدي إلى نقص الموارد البشرية والكفاءات المتعلمة في الريف مما يشكل عائقا في طريق التنمية الريفية.
- 3- **معوقات سياسية:** وتتمثل فيما يلي:
- يعد تجاهل المشاركة الشعبية من أكبر معوقات التنمية الريفية، فتحقيق التنمية يستلزم تضافر جهود الحكومات والأفراد معا، كما أن المشاركة الشعبية في عملية التنمية تعتبر من أهم الممارسات الديمقراطية.

تواجه المجتمعات الريفية العديد من المعوقات والتحديات في مجال تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الطبيعية، والفقر، وكذلك العزلة الجغرافية. إن سكان الريف هم الأكثر عرضة للفقر المدقع، والمجاعة، والاستبعاد الاجتماعي، والظلم البيئي، لاسيما في البلدان النامية مثل إفريقيا.

خامسا: مفاهيم متعلقة بالتنمية الريفية

1- التنمية الريفية المندمجة: تم اقتراح أول تعريف للتنمية الريفية المندمجة خلال الندوة الدولية حول التنمية الريفية المندمجة التي نظمها المجلس الدولي للدراسات العليا عام 1980، وقد عُرفت كما يلي: "التنمية الريفية المندمجة هي إستراتيجية يتم من خلالها تنفيذ سلسلة من الإجراءات بشكل منتظم وتدرجي، تدعمها الإرادة السياسية، وتهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية داخل سكان الريف وبمشاركتهم الواعية والفعالة

من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحسين مستوى معيشتهم وتطويرهم".¹ فيقصد بالتنمية الريفية المندمجة الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة، إذ تقوم بدمج وتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمع الريفي. حيث تستهدف مشاريع وبرامج التنمية الريفية المندمجة فقراء الريف أساساً فتركز على الفئات المحرومة، وتسعى لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لسكان الريف بشكل عادل ومستدام.²

2- التنمية الزراعية: تعرف التنمية الزراعية بأنها عملية زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية بطريقة إرادية ومخطط لها، من خلال جملة من الإجراءات والسياسات التي تتبناها الدول. أي أنها عملية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لزيادة الإنتاجية الزراعية، فزيادة الإنتاجية الزراعية هو أساس تحقيق التنمية الزراعية. فيمكننا القول أن التنمية الزراعية هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز قدرة القطاع الزراعي الذي يعتبر محركاً للتنمية الريفية، وذلك من خلال توفير الإمكانيات الزراعية اللازمة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تقنيات الإنتاج الزراعي. فعلاقة التنمية الزراعية بالتنمية الريفية علاقة جدلية، فلا تتحقق التنمية الريفية بدون تنمية زراعية.³

3- الفقر الريفي: يعتبر الفقر عامة والفقر الريفي خاصة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي عجزت المجتمعات عن التخلص منها حتى المتطورة منها. وضعت كل دولة حد الفقر الخاص بها وهو يمثل الحد الأدنى لأساسيات المعيشة، فإن قل مستوى دخل الفرد عليه يعتبر فقيراً. وتتجلى ظاهرة الفقر في جانبين أحدهما مادي والآخر غير مادي؛ فمادياً يعني الفقر حرمان الأفراد من الحصول على دخل مادي وحرمانهم من أبسط الاحتياجات الأساسية كحرمانهم المستمر من الغذاء الجيد والرعاية الصحية والتعليم، أما معنوياً فيتجسد الفقر في عيش الأفراد في خوف واضطراب وعدم توفر الأمن والأمان وغياب العدالة والمساواة في المجتمع والحرمان من الحقوق.⁴

4- البطالة: تشكل البطالة مشكلة عالمية تعاني منها كل من الدول المتقدمة والنامية بشكل متفاوت، وتعني عدم توفر مناصب شغل أو التوقف عن العمل لشخص يبحث عن العمل وتتوفر فيه الإمكانيات اللازمة للعمل. وتُعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها "الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل، والقادرين عليه، والمؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين، والراغبين فيه والباحثين عنه، وموافقين

¹ Michel Maldague, **Développement Intégré Des Régions Tropicales Approche systémique – Notions – Concepts – Méthodes**, Tome I, Édition revue et mise à jour, Congo, 2006, p17.

² Richard L.J Lacroix, **Integrated rural development in Latin America**, The World Bank, Washington D.C, 1985, p15-16.

³ أحمد جابر بدران، **الاقتصاد الزراعي**، مركز الدراسات الفقهيّة والاقتصاد، مصر، ط1، 1436هـ-2015م، ص98.

⁴ براهيم زرزور، **مكافحة الفقر الريفي في الوطن العربي : مدخل التمويل الإسلامي الأصغر**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، مجلد20، العدد59، 2016، ص 229-259.

على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة¹. تتفشى ظاهرة البطالة وتنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها صعوبة الاستثمار في المناطق الريفية نظرا لطابعها الجغرافي الصعب، وكذلك انعدام الأنشطة الصناعية في هذه المناطق والاعتماد على الزراعة فقط، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات الأمية في المجتمعات الريفية وخاصة عند الإناث يساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل البطالة في الريف².

5- الأمن الغذائي: ظهر مصطلح الأمن الغذائي في منتصف السبعينيات خلال مؤتمر الأغذية العالمي سنة 1974 إذ حدد الأمن الغذائي من خلال الإمدادات الغذائية مما يضمن توفر واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية على المستويين الدولي والوطني؛ وكان تعريف الأمن الغذائي كما يلي: "توفر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار". وفي عام 1983، عرفت منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنه: "ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". وأشار مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) إلى أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات، الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية³.

المطلب الثاني: التنمية الريفية المستدامة

منذ بداياتها في الاقتصاد والتفكير البيئي، أصبحت الاستدامة مفهوم يتم تطبيقه على نطاق واسع في التنمية الريفية؛ كون المجتمعات الريفية تعاني من التهميش والإهمال من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وهذا ما جعل السعي لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من أولويات الحكومات والبلدان النامية والمتطورة. إذ اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض في عام 1992 في مؤتمر ريو برنامج عمل دولي بشأن الزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وهذا البرنامج هو الفصل 14 من جدول الأعمال 21 حيث يوفر إطارا شاملا لتصميم السياسات والبرامج والجهود الأخرى التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، مع إدارة قاعدة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها⁴.

¹ مصطفى عراقي، البطالة نظرة واقعية... وحلول عملية، جامعة القاهرة، مصر، 2009، ص7.

² تشادي عبد القادر، العمري الحاج، البطالة في الوسط الريفي وأثرها في تهديد الأمن الاستقرار الاجتماعي، مجلة دراسات في اجتماع المنظمات، جامعة الجزائر 2، الجزائر، مجلد2، عدد 3، 2014، ص136-164.

³ FAO, Policy brief Food Security, FAO, Rome, 2006, p1.

⁴ FAO, Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables, FAO, Rome, 2005, p3

أولاً: مفهوم التنمية الريفية المستدامة

بينما أهملت التنمية الريفية التقليدية الجانب البيئي من حيث الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وعدم إعادة استغلال النفايات القابلة للتدوير، إلا أن التنمية الريفية المستدامة تحرص على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفايات واستغلالها وهذا يضمن توفر موارد أفضل للأجيال القادمة. فالتنمية الريفية المستدامة عبارة عن نهج متكامل يتضمن سلسلة من المبادرات والمخططات المدروسة لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الريفية.¹

تُعرف التنمية الريفية المستدامة بأنها سلسلة العمليات المدروسة التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية وملموسة في المجتمعات الريفية، إذ تسعى إلى تحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال الاستثمار فيهم وتنمية معارفهم وإشراكهم في عملية التنمية، والتركيز على زيادة الوعي البيئي لديهم لتمكينهم من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق أفضل إنتاجية دون التسبب في أضرار بيئية.²

فالتنمية الريفية المستدامة تعتبر تنمية شاملة ومتكاملة تسعى لمحاربة جميع مشاكل المجتمع الريفي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛ فهي تعني التحسين المستدام لمعيشة أفراد المجتمع الريفي وضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وغذاء ومياه، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة دون المساس بحق الأجيال القادمة فيها.³ وفقاً لجدول أعمال القرن 21 فإن التنمية الريفية المستدامة عملية متكاملة تتضمن أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، نلخصها فيما يلي:⁴

- **الأهداف الاقتصادية:** إذ تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى تحسين التنافسية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمع الريفي، وذلك من خلال تطوير معارف ومهارات أفراد الريف في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وحسن إدارة أعمالهم وكذلك تنويع الأنشطة الاقتصادية لضمان زيادة الخيارات المتاحة لهم بزيادة دخولهم.
- **الأهداف الاجتماعية:** تسعى التنمية الريفية المستدامة إلى القضاء على الفقر الريفي والجوع واللامساواة وجميع الآفات الاجتماعية المنتشرة في الريف. وتهدف إلى تحقيق العدل والإنصاف بين

¹Adinyira Emmanuel and others, **Sustainability assessment of rural development: a review of methodologies**, Revue Studies on the Agricultural and Food Sector in Central and Eastern Europe, Vol. 39, Halle (Saale), IAMO, 2007, pp. 18–27.

²تمار توفيق، مرجع سابق، ص80.

³ المرجع نفسه، ص81.

⁴FAO, Opcit, pp4–5.

سكان الريف وخاصة الفئات الهشة كفقراء الريف لضمان وصولهم إلى الموارد والمشاركة في عملية التنمية.

• **الأهداف البيئية:** تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحماية البيئة من التلوث والنفايات، وذلك من خلال نشر الممارسات البيئية السليمة بين أفراد المجتمع الريفي وتوعيتهم بأهمية الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستغلال النفايات وإعادة تدويرها.

• **الأهداف الثقافية:** تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى تعزيز الحريات والتنوع الثقافي في المجتمعات الريفية من حيث القيم والديانات والعلاقات المجتمعية والفنون والممارسات الغذائية والأذواق.

كتعريف للتنمية الريفية المستدامة، نستطيع القول أنها وسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية والاقتصادية واستغلالها الاستغلال الأنجع لتحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية وتلبية احتياجات أجيال اليوم والغد. ولا تقتصر أهدافها على توظيف السكان الريفيين وإسهامهم في تحقيق التنمية الذاتية فقط، إنما تهتم باليد العاملة كما وكيفا، مما يساهم في زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي، هذا من الناحية الاجتماعية. أما من الناحية الاقتصادية فهي تركز على تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توفير الموارد الذاتية وتحسين الإنتاجية، لتعطي في النهاية دفعة قوية للمناطق الريفية في طريق التطور الاقتصادي وتكاملها مع المحيط الحضري.

ثانيا: أبعاد التنمية الريفية المستدامة

التنمية الريفية المستدامة تنمية متكاملة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد التي لا بد من تحقيق التكامل والتوازن بينها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة. نلخصها في النقاط التالية:¹

• البعد الاقتصادي:

والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته بشكل مستدام، من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية إذ تعتبر التنمية الزراعية حجر الأساس في الأنشطة الريفية.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكو)، التنمية الريفية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الخرطوم، 2007، ص 1-2.

• البعد الاجتماعي:

ويشمل مجموعة السياسات والآليات التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الطبقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الريفي والقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي هم، وكذا تفعيل دور المرأة الريفية والعمل على تقليص الفجوة بين الريف والحضر.

• البعد البشري:

والذي يُعنى بتوفير جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية، كتوفير الخدمات الصحية وتنمية البرامج التعليمية والتدريبية وإتاحتها للجميع وتمكين جميع أفراد المجتمع الريفي من المشاركة في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات المصيرية.

• البعد البيئي:

والذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية الريفية المستدامة فبدون الحفاظ على البيئة لا يمكن أن تكون التنمية مستدامة، ويقوم هذا البعد أساساً على مبدأ حماية الموارد الطبيعية المتاحة وحسن استغلالها بطريقة تضمن حق الأجيال المستقبلية فيها ويسعى إلى حماية البيئة من التلوث وجميع المخاطر البيئية الأخرى.

ثالثاً: متطلبات التنمية الريفية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية الريفية توفر مجموعة من العوامل والمتطلبات، نلخصها فيما يلي:¹

توافر الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة: إن التوافر المطلق للموارد الطبيعية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية فهناك العديد من الدول تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية لكنها لا تزال متخلفة لذا يجب الاستخدام الفعال والرشيد للموارد الطبيعية لتحقيق تنمية متكافئة.

طاقات الإنتاج والتوظيف: تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى توفير فرص عمل أكثر وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز رفاهية الأسر الريفية وتحقيق النمو الاقتصادي الريفي.

القوى العاملة والتكنولوجيا: يؤدي توفر القوى العاملة وتحسين وسائل إنتاج السلع والخدمات إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، فإن استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والفعالة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي.

¹Rashid SolagberuAdisa ,**Rural Development –Contemporary Issues and Practices**, IntechOpen, Nigeria, 2012, p9-10.

الكفاءة في الإدارة: حيث أن إدارة الموارد الوطنية والريفية بشكل كفؤ ومسؤول يؤدي إلى تنمية المجتمعات الريفية، وذلك من خلال إشراك سكان الريف في عملية الإدارة والتسيير وضمانهم المساءلة والكفاءة فيها. كما أن للحكومة دور قيادي مهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة إذ يجب عليها وضع استراتيجيات متكاملة ومتناسكة للتنمية المستدامة، وكذلك توفير بيئة سياسية ملائمة من حيث السياسات القطاعية والتشريعات وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة، كما يجب أن تكون الحكومة جهة فاعلة للقيادة تخلق الفرص وتحمي الفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع الريفي وذلك من خلال تعزيز وصولهم إلى الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية والفرص الإنتاجية.

البنية التحتية الأساسية: فلا بد من توفر بعض البنى التحتية الأساسية كالطرق والمرافق الصحية والتعليمية والمياه من أجل استمرارية عملية التنمية الريفية.

السلام والاستقرار السياسي: ففي مناطق الصراع وفي غياب الأمن والاستقرار لا يمكن أن تتحقق التنمية، لذا يجب تطوير وتطبيق آليات فعالة لمنع النزاعات وحلها.

مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة: تعتبر المعرفة إحدى محركات التنمية، إذ تمكن سكان الريف من المساهمة الفعالة في عملية التنمية لتحسين مستويات معيشتهم.

إضافة إلى هذا هناك عوامل أخرى تؤثر على التنمية الريفية وتتمثل في الموقع الجغرافي للمناطق الريفية وحجمها، نوع الأراضي المستخدمة في الإنتاج ومدى خصوبتها، عدد السكان النشيطين، القرب من المصبات المائية، نوعية السكنات والاستثمارات في البنى التحتية الاجتماعية.

رابعاً: مؤشرات التنمية الريفية المستدامة

نظراً لأن مفهوم التنمية الريفية المستدامة مفهوم متعدد الأبعاد فمن المستحيل وجود معيار واحد يصف الوضع والاتجاهات الريفية. لذا قامت بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بطرح عدة مجموعات من مؤشرات التنمية الريفية المستدامة تتناول التنمية الريفية من زوايا متماثلة.

أوصى البنك الدولي بتغطية خمسة مواضيع عند اختيار مؤشرات التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية، حيث يتضمن كل موضوع عدة مؤشرات محددة بناء على القضايا المدروسة. وتتمثل هذه المواضيع في: البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، البيئة المواتية للتنمية الريفية، النمو الاقتصادي، إدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والرفاه الاجتماعي أي الصحة والتعليم.¹

¹Rashid Solagberu Adisa, Op cit, p7.

يقدم المؤتمر العالمي للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية (WCARRD) مجموعة من المؤشرات الأولية تتركز على ستة مواضيع قابلة للتطبيق في البلدان النامية. نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): قائمة المؤتمر العالمي للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية (WCARRD) للمؤشرات الأولية للتنمية الريفية المستدامة

المؤشرات		المواضيع
النسبة المئوية للسكان في الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن خط الفقر	الدخل/الاستهلاك	التخفيف من حدة الفقر بإنصاف
النسبة المئوية للدخل المتراكم لكل شريحة من السكان		
النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1-5 سنوات في مجموعات أقل من 80% وزن مقابل العمر، 90% ارتفاع مقابل العمر، 80% وزن مقابل ارتفاع	التغذية	
النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية		
معدل وفيات الرضع والأطفال	الصحة	
النسبة المئوية للسكان في القرى / المجتمعات التي بها مساعد صحي واحد على الأقل		
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	التعليم	
معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وإتمامها		
النسبة المئوية للأسر الريفية التي لديها مرافق سكنية محددة (مياه الأنابيب والكهرباء)	الإسكان	
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في القرى / المجتمعات المحلية الذين يمكنهم الحصول على: مياه الشرب، خدمات الصحة العامة، المدارس الابتدائية	الوصول إلى خدمات المجتمع	
نسبة عدد ومساحة الحيازات الزراعية حسب مجموعات الحجم والحيازة	الوصول إلى الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى	
النسبة المئوية لأرباب الأسر الريفية الذين ليس لديهم أرض		
متوسط معدل أجور العمال الزراعيين		
معدل البطالة والعمالة الناقصة		
نسبة العمال الزراعيين المعدمين من السكان النشطين اقتصاديا في الزراعة	الوصول إلى المدخلات والأسواق والخدمات	
النسبة المئوية للأسر الريفية المتحصلة على ائتمان مؤسسي		
نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين يمارسون أنشطة غير زراعية في المناطق الريفية	تنمية الأنشطة الريفية غير الزراعية	
عدد العاملين في مجال الإرشاد الريفي (بما في ذلك الزراعة) لكل 1000 ملكية / أسرة	التعليم والتدريب والإرشاد	
المعدل السنوي للنمو السكاني	معدل النمو	

المصدر: Solagberu. Rashid Adisa , Opcit,p9

تضمنت قائمة المؤتمر العالمي للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية للمؤشرات الأولية للتنمية الريفية المستدامة معايير الفقر الريفي من تغذية وصحة وإسكان وتعليم ومعايير الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق والخدمات والأنشطة الريفية غير الزراعية وكذلك معدلات النمو السكاني، لكنها أهملت جانب إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة الذي لا يمكن التغاضي عنه من وجهة نظر التنمية الريفية المستدامة.

المبحث الثالث: تحقيق التنمية الريفية المستدامة

تعتبر التنمية الريفية المستدامة أداة ووسيلة لاستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية والمؤسسية الاستغلال الأنجع والحفاظ عليها لتحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية وتلبية احتياجات الأجيال الحالية وضمان حق الأجيال القادمة، ويتطلب تحقيق أهدافها تضافر الجهود الإقليمية والوطنية والدولية لمعالجة مواطن ضعف فقراء الريف، إذ لا تزال المجتمعات الريفية في البلدان النامية تعاني من صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه، كما تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل، فيعتمد نجاح التنمية الريفية المستدامة على تطوير مناهج وسياسات واستراتيجيات تسمح لسكان الريف بالتصدي للعقبات التي تواجههم.

من خلال هذا المبحث سنحاول معالجة موضوع تمويل التنمية الريفية المستدامة بالتطرق إلى المعوقات وطرق التغلب عليها، كما سنتطرق إلى مناهج وطرق تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

المطلب الأول: تمويل التنمية الريفية المستدامة

تتمثل الاحتياجات المالية لأي نشاط أو مشروع مهما كان حجمه في رأس المال الثابت ورأس المال العامل؛ حيث يشير رأس المال الثابت إلى الاستثمار في السلع مثل الأراضي والمباني والمعدات التي تكون حياتها الاقتصادية متوسطة إلى طويلة الأجل، أما رأس المال العامل فيتمثل في الأموال اللازمة لإدارة الأعمال خلال فترة الإنتاج.

يعد التمويل من أهم العناصر اللازمة لإحداث التنمية في جميع القطاعات لاسيما القطاع الريفي والزراعي، وتحدد الأدبيات ست فئات من احتياجات التمويل في المناطق الريفية ألا وهي: الاحتياجات قصيرة الأجل، الاحتياجات متوسطة وطويلة الأجل، الاحتياجات الأسرية، الحاجة إلى الادخار، الحاجة إلى التأمين، وخدمات الدعم الزراعي. فيحتاج سكان الريف إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة وطويلة الأجل حتى يتمكنوا من الاستثمار وتغطية احتياجاتهم وتحسين ظروفهم المعيشية. وقد اقتصر تمويل التنمية الريفية في العديد من البلدان النامية على ملامح التمويل الأصغر.¹

أولاً: التمويل الريفي الأصغر

1- تعريف التمويل الريفي: يعرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التمويل الريفي بأنه مجموعة الخدمات المالية التي تركز على الأسر ومشاريع الأعمال في المناطق الريفية المتصلة

¹Ephrem Niyongabo, Anaïs Périlleux, **Microfinance et Financement de l'investissement en milieu rural**, revue De Boeck Supérieur - Mondes en développement, volume 38, n° 152, 2010, pp45-56.

بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية. والتي تستهدف جميع الفئات من فقراء وغير فقراء، ونساء ورجال، ولا يقتصر التمويل الريفي على الائتمان الزراعي فقط بل يشمل كامل نطاق الخدمات المالية التي يتطلبها المزارعون والأسر الريفية.¹

التمويل الريفي هو توفير الخدمات المالية لسكان الريف الغير متجانسين والذين يمارسون أنشطة زراعية وغير زراعية على جميع مستويات الدخل من خلال مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وشبه الرسمية وأنماط متنوعة من المنتجات والخدمات مثل القروض والودائع والتأمين، والتحويلات.²

2- تعريف التمويل الزراعي: التمويل الزراعي هو مجموعة الخدمات المالية التي تركز على الأنشطة والمشاريع الزراعية دون الأخذ في الاعتبار استهداف الفئات الضعيفة. وهي عبارة جزء من التمويل الريفي يخصص لتمويل أنشطة الأعمال الزراعية كتمويل مستلزمات الإنتاج والتوزيع والتسويق.³

3- تعريف التمويل الأصغر: يعني التمويل الأصغر تقديم الخدمات المالية من ائتمان ومدخرات وتأمين وغيرها للفقراء وذوي الدخل المنخفض المستبعدين من النظام المالي، من أجل تلبية احتياجات أسرهم وأنشطتهم الاقتصادية والمهنية. إذ تمكن القروض الصغيرة الفقراء من بدء نشاط صغير مدر للدخل. فالتمويل الأصغر عبارة عن تمويل محلي يدعم أصحاب المشاريع الصغيرة ولا يتطلب ضمانات فتمنح البنوك القروض على حسب المشروع ثم تهتم بالسداد فقط.⁴

4- تعريف التمويل الريفي الأصغر: يتضمن التمويل الريفي الأصغر الخدمات المالية التي تركز على أنشطة ومشاريع صغيرة الحجم تستهدف فقراء الريف من نساء ورجال وشباب، ويشمل نطاقا واسعا من الخدمات المالية كالادخار والتأمين والقروض، والتأجير مع خيار الشراء، وخدمات التحويل النقدي، ومنح الضمانات. إذ يشمل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين فيالثروة الحيوانية، والمحاصيل الأساسية، والآلات، والأدوات، والمخازن، ورأس المال العامل، وتدبير تمويل الوقاية من المخاطر. ويهدف التمويل الريفي الأصغر إلى تمكين النساء والرجال في المناطق الريفية

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أدوات الصندوق لصنع قرار التمويل الريفي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2010، ص11.

²Gabrielle Athmer, **Rural finance study**, ICCO, 2008, p18.

³الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، مرجع سابق، ص11.

⁴Mohamed Asri, **Mieux comprendre la microfinance**, sur le site : www.planetfinance.org , vue 27 Janvier 2021.

من زيادة دخولهم وتحقيق اكتفائهم الذاتي وتعزيز أمنهم الغذائي، فيعد الوصول إلى الخدمات المالية وتنمية المشاريع الصغيرة أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في الريف.¹

ثانياً: الخدمات المالية الريفية

يظل سكان الريف من بين أكثر الفئات حرماناً في معظم البلدان النامية، وأكثرهم احتياجاً للخدمات المالية من أجل تلبية احتياجاتهم المتمثلة في:²

- الإنتاج من خلال توفر الأصول ورأس المال العامل؛
- ضمان حمايتهم من خلال تقليل التعرض لمخاطر تغير المناخ والمخاطر الصحية؛
- التمكن من شراء الماشية والمعدات الزراعية والمدخلات اللازمة للإنتاج؛
- صيانة البنية التحتية من طرق وشبكات مياه وكهرباء؛
- استئجار اليد العاملة للزراعة والحصاد؛
- التمكن من نقل المنتجات إلى الأسواق وتسويقها؛
- الإدارة الجيدة لتدفقات الإيرادات خلال موسم الذروة للتمكن من تغطية نفقات المواسم المنخفضة الإنتاج؛
- الاستثمار في التعليم والتدريب والإسكان والصحة؛
- التعامل مع حالات النزاع والطوارئ.

يلعب توفير خدمات مالية آمنة في الريف دوراً حاسماً في التنمية الريفية، وتنقسم الخدمات المالية الريفية إلى خدمات مالية رسمية وخدمات مالية غير رسمية، نلخصها فيما يلي:³

- 1- **الخدمات المالية الرسمية:** وهي تلك الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية كالبنوك، ووكالات الائتمان، ومؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) وشركات التأمين؛ ونذكر منها ما يلي:
 - الادخار والتأمين: يساعد الادخار والتأمين سكان الريف على التصدي للمخاطر وتقليل عدم انتظام دخولهم مما يمكنهم من التعامل مع النفقات غير المتوقعة وتحقيق تخطيط أفضل للمستقبل وزيادة استثماراتهم.

¹الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 11.

²Bureau International du Travail BIT, **Développement l'économie rurale par l'inclusion financière**, Organisation internationale du Travail - Première édition, 2019, p3.

³Alessandra Giuliani et Autres, **Accès aux services financiers en milieu rural**, InfoResources, Suisse, 2008, pp 3-4.

- قروض الاستثمار: وتعتبر الوسيلة الأساسية لسكان الريف لتمويل مشاريعهم الاستثمارية واغتنام الفرص الاقتصادية وبناء رأس المال البشري، وتمكنهم من تجنب المواقف الصعبة والتعامل مع حالات الطوارئ.
- خدمات تحويل الأموال: حيث تتيح للأفراد الذين ينتقلون من المناطق الريفية للعمل في المدن أو في الخارج إرسال الأموال إلى عائلاتهم بأمان وبتكاليف معقولة.
- 2- الخدمات المالية غير الرسمية: يواجه غالبية سكان الريف صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لهذا يلجئون لطرق غير رسمية للحصول عليها. نذكر منها ما يلي:
 - قروض من الأقارب والأصدقاء: من أجل تمويل استثمارات صغيرة يلجأ رواد الأعمال في المناطق الريفية إلى أخذ مدخرات من العائلة أو الاقتراض من الأصدقاء والمعارف خصوصاً في أوقات الطوارئ ويكون السداد بدون فوائد.
 - المقرضون: ويعرفون بسماسرة المرهونات، ففي حالات الطوارئ يلجأ الناس إلى المقرضين إذ يقدمون الأموال بسرعة وبدون طلب ضمانات ويكون السداد بأسعار فائدة.
 - مجموعات المساعدة الذاتية: تمثل مجموعات المساعدة الذاتية نظام دعم لأعضائها حيث تساعدهم على مواجهة الحالات الصعبة، كما أن توجد أنظمة المساعدة الذاتية وجمعيات الائتمان والادخار في المجتمعات الريفية يساعد السكان الريفيين على الادخار والتأمين على نطاق صغير وتجنب الديون بأسعار فائدة باهظة.
 - تحويلات مالية غير رسمية: فغالبا ما يلجأ أفراد المجتمع الريفي إلى إجراء التحويلات المالية من قبل سائقي الحافلات أو أصحاب المتاجر الصغيرة الذين يتعاونون مع شبكات المهاجرين في المدن أو الخارج. إن هذه الخدمات أرخص من الخدمات الرسمية لكنها ليست آمنة وموثوقة.

ثالثاً: معوقات الخدمات المالية في المناطق الريفية

تواجه المجتمعات الريفية العديد من الحواجز والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية. فيواجه كل من مستخدم (سكان الريف) ومقدمي (المؤسسات المالية) هذه الخدمات تحديات متعددة. نلخصها في النقاط التالية:

- ارتفاع تكاليف المعاملات: وهذا راجع إلى عزلة المناطق الريفية وسوء البنية التحتية من نقل وكهرباء واتصالات. كما أن بعد مؤسسات التمويل الريفي يمثل عائقاً للعملاء فلا يدع المدخرات أو سداد الديون يتوجب عليهم قطع مسافة طويلة سيراً على الأقدام مما يكلفهم يوم عمل كاملاً. إضافة إلى هذا فإن المؤسسات المالية في المناطق الريفية تواجه تكاليف إضافية لضمان الأمن وإدارة السيولة تقوم بنقلها للعملاء مما يؤدي لارتفاع معدل الفائدة الذي يدفعه العملاء الريفيون.

- مخاطر الائتمان كبيرة: تعتمد الأسر الريفية على مصدر أو مصدرين للدخل فقط للمعيشة مما يزيد من مخاطر ديونها، فمعظم الأسر الريفية لديها دخل متقلب بسبب مخاطر تغير المناخ والأمراض إذ تعتمد على الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات في تحصيل الدخل. كما أن العديد من الأسر الريفية لا تملك سندات قانونية لممتلكاتها ففي حالة التخلف عن السداد ليس لديها أي ضمان لدى المؤسسات المالية مما يجعل هذه الأخيرة تطبق أسعار فائدة عقابية على متأخرات السداد.
- ارتفاع معدل الأمية: ترتفع نسبة الأمية في المناطق الريفية في البلدان النامية، وهذا يشكل عقبة في الوصول إلى الخدمات المالية. إذ يصعب على الأشخاص ذوي التعليم المحدود تحليل مخاطر الائتمان وفوائد مشروع القرض وتوفير المستندات المطلوبة للحصول على القروض وفهم الشروط اللازمة، هذا من جهة. ومن جدة أخرى فإن نقص الموظفين المتعلمين الأكفاء وذوي الخبرة يعتبر أهم أسباب ضعف القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل الريفي.¹
- نقص المعلومات المالية: المعلومات المالية غالباً ما تكون ناقصة في المجتمعات الريفية كما أن بعض المؤسسات المالية لا تتمتع بالشفافية بشأن أسعار الفائدة والرسوم المفروضة مما يمنع الأسر والشركات الريفية من تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.
- إن الأنظمة القانونية التي لا تضمن حقوق الملكية تكون مصحوبة بآليات ضمان غير كافية مما يزيد من عرقلة الوصول إلى التمويل، ونتيجة لهذا فإن بعض الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة في المناطق الريفية كالتمويل طويل الأجل.²

رابعاً: كيفية التغلب على صعوبات الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية

يمثل تعزيز التمويل الريفي أولوية للعديد من الحكومات والمنظمات. إذ يمكن تعزيز التمويل الريفي عن طريق دعم الآليات غير الرسمية ومساعدة المؤسسات المالية الرسمية لضمان وصول الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة إلى الخدمات المالية.

على مدى العقود الماضية طورت الحكومات العديد من الأساليب لمواجهة معوقات الوصول للخدمات المالية الريفية، فقامت بتقديم أسعار فائدة تفضيلية من خلال بنوك التنمية المركزية وسعت إلى إنشاء أنظمة مالية متكاملة ومستدامة. ومن بين الحلول نذكر ما يلي:³

- **تكيف الخدمات المالية مع احتياجات وإمكانيات العملاء:** إذ يتوجب على المؤسسات المالية تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المرنة التي تتكيف مع احتياجات الأسر وأصحاب

¹ Alessandra Giuliani, Opcit, p 5 .

² Bureau International du Travail BIT, Opcit, p3.

³ Alessandra Giuliani, Opcit, pp 6-8.

المشاريع الريفية المختلفة عن احتياجات سكان الحضر. فمن المهم أن تفهم المؤسسات المالية تدفق النقد على مستوى الأسر الريفية وتمنح شروط سداد الديون وصرف المدخرات وفقا لذلك.

- **الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة:** إن الابتكار واستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة في مؤسسات التمويل الريفي يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية. فبفضل الخدمات المصرفية غير الورقية يمكن للمؤسسات المالية الوصول إلى العملاء الذين كانوا بعيدا عن متناولهم خصوصا في المناطق الريفية النائية وقليلة السكان، كما تساعد الهواتف المحمولة والبطاقات الذكية في تسهيل إجراء التحويلات النقدية وتقليل تكاليف المعاملات بالنسبة للمقترضين والمدخرين في الريف.

- **تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى:** تفتقر المؤسسات المالية في المناطق الريفية إلى التأمين والقدرة على إبرام عقود رسمية فتعتمد على المدخرات والقروض الجماعية لتقليل مخاطرها. ولتحقيق هذا يجب على المؤسسات المالية إتباع النموذج الترابطي، إذ تربط بين الأنظمة المالية غير الرسمية والأنظمة المالية الرسمية كالربط بين مجموعات المساعدة الذاتية بالبنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر وفي هذه الحالة تتمكن المؤسسات المالية من بتقليل مخاطرها وتحويل تكاليف المعاملات إلى مجموعات الدعم، وهذا يساهم في تسهيل الوصول إلى التمويل الريفي.

- **العمل مع المؤسسات الموجودة:** يجب العمل مع المؤسسات المالية الموجودة بدلا من إنشاء مؤسسات جديدة، وذلك بتقديم المساعدة الفنية اللازمة للبنوك التجارية لتوسيع نطاق وصولها إلى المناطق الريفية، ومساعدة المؤسسات المالية على تطوير أنظمة التوزيع وتقديم منتجات أكثر كفاءة، وتحسين تقديم الخدمات من خلال التدريب المناسب لخفض التكاليف وأسعار الفائدة، إضافة إلى هذا العمل على تعزيز وصول الأسر الريفية الفقيرة والشركات الصغيرة إلى الخدمات المالية.

- **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** يعتبر المناخ السياسي والاقتصادي الكلي المستقر شرطا ضروريا لتطوير وتحسين الأنظمة المالية الريفية، فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد ما يثبط المستثمرين. فيجب على الحكومات دعم مقدمي الخدمات المالية في المناطق الريفية وتحسين البنية التحتية للطرق والاتصالات والأمن لتقليل من تكاليف الخدمات المالية وتعزيز التجارة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وجذب المستثمرين.

- **الإطار القانوني المتناسك والشفاف:** لا تمتلك المناطق الريفية إطارا قانونيا متماسكا مما يؤثر سلبا على القطاع المالي، إذ هناك لبس بين حقوق ملكية الأراضي واستخدامها والإدارة بطيئة وغير فعالة كما أن تنفيذ القانون في المناطق الريفية مرهق ومكلف؛ لذا فإن تحسين هذه الجوانب سيساعد على تعزيز النظام المالي الريفي. فيجب تصميم القوانين واللوائح بطريقة متوازنة تعزز تنمية النظم المالية الريفية، فاللوائح الشديدة الصرامة لها تأثير رادع على المؤسسات المالية الطامحة إلى توسيع نطاقها في المناطق الريفية مما يزيد من عرقلة وصول سكان الريف إلى الخدمات المالية.

المطلب الثاني: تحقيق التنمية الريفية المستدامة

ينطلق تحقيق التنمية الريفية المستدامة من اعتماد عدة مكونات بشرية وطبيعية تحتاج إلى تمويل واستثمار مناسب وفق مناهج مدروسة وتخطيط واضح.

أولاً: مكونات التنمية الريفية المستدامة

أشار الباحثون في قسم التنمية الريفية لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أن هناك خمسة مكونات رئيسية تتدخل في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، تتمثل فيما يلي:¹

1- **الموارد البشرية:** وهم سكان الريف من رجال ونساء وأطفال وشباب وشيوخ وصغار المنتجين والعمال والأغنياء والفقراء وحتى المعدمين. فأفراد المجتمعات الريفية هم الذين يحددون القيم والأولويات في التنمية الريفية المستدامة، فيجب إشراكهم في عملية التنمية، لا سيما الفقراء والمحرومين منهم، من خلال الاستماع إلى مشاكلهم والأخذ في الاعتبار الحلول التي يقدمونها، فلن تكون هنا تنمية ريفية مستدامة قابلة للحياة حتى يكون لسكان الريف رأي في تصميم السياسات والمؤسسات التي تحكمهم.

2- **الموارد الطبيعية:** وتشمل الأراضي والمياه والغابات والبحار والمعادن والنفط والتنوع البيولوجي. يجب صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة فهذان عاملان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة في القضاء على الفقر والجوع في الريف، فإن الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتحسينها تزيد من إمكانيات توليد الدخل وزيادة العمالة لسكان الريف. ويستلزم هذا تضافر جهود الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الأخرى الفاعلة في التنمية إلى انتهاج أساليب وسياسات فاعلة في هذا المجال.

3- **إنتاج السلع والخدمات:** تشمل الأنشطة الاقتصادية في الريف أنشطة زراعية وأنشطة غير زراعية وهذا التنوع أمر ضروري وأساسي لزيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة رأس المال وتقليل المخاطر وزيادة العلاقات الاقتصادية مع المدن. إذ يمكن أن تؤدي العلاقات بين الريف والحضر إلى استدامة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وزيادة الاستثمار في الريف.

4- **أسواق المدخلات والمنتجات النهائية:** تتضمن هياكل الأسواق للمنتجات النهائية، والمدخلات، والأراضي، ورأس المال وطريقة عملها من تحديد أسعار المنتجات الزراعية والغذائية وإدارة المخاطر والاستيراد والتصدير وغيرها من المعاملات التجارية. وللتمكن من دخول هذه

¹FAO, *Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables*, FAO, Rome, 2005, pp 5-6.

الأسواق يجب تحسين معارف وكفاءات المنتجين الريفيين في التسويق والترويج من خلال تكوينهم وتدريبهم وتطوير معداتهم وتقنياتهم لتلبية معايير السوق.

5- **التمويل والاستثمار:** يحدد التمويل والاستثمار كيفية تعبئة الموارد من الضرائب والحكومة المركزية والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الخارجية والمؤسسات المالية الدولية والخصومات من الخارج. يؤثر كل من التمويل والاستثمار في تحقيق التنمية الريفية المستدامة؛ فتوفر الخدمات المالية في الريف وسهولة الوصول إليها يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف وتحسين معيشتهم، كما أن الاستثمار في الريف يساهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل مما يؤدي إلى خفض البطالة والهجرة والحد من الفقر والجوع.

ثانياً: العناصر المتدخلة في التنمية الريفية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة تضافر الجهود الإقليمية والقطرية والدولية، فتقوم كل من الحكومات والمجتمع المدني (أفراد المجتمع الريفي) والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين بالتدخل بطرق مختلفة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، ويكون ذلك من خلال:¹

• **السياسات والتشريعات:** تضع الحكومات والسلطات الوطنية سياسات ومناهج توجيهية لتحقيق أهداف معينة في قطاعات مختلفة. كما تضع المنظمات الدولية غير الحكومية سياسات لها تأثير كبير في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة، تبني على أساسها مشاريع وبرامج لتنمية المناطق الريفية خصوصاً في البلدان النامية.

• **التطوير المؤسسي:** تتواجد العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المناطق الريفية تتمثل في الحكومة ومؤسسات التعليم والمساجد ودور العبادة ومراكز الشرطة والأمن ووكالات البحث والتطوير والمؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات الائتمان وغيرها. تتحكم الحكومة والجهات المانحة في هياكل هذه المؤسسات وتنظيمها ونوع الخدمات التي تقدمها وموظفيها وقدراتهم وكفاءاتهم، وهذا من خلال سياسات ومناهج تعزز تنمية هذه المؤسسات وتطويرها.

• **تنفيذ البرامج:** تقوم الحكومات والمنظمات الدولية بوضع برامج ومشاريع لدعم التنمية الريفية المستدامة، ولضمان حسن تنفيذ هذه البرامج ونجاحها يجب تعديل أنشطة البرامج وأولوياتها على حسب مجموعة المستفيدين واستحقاقهم. وذلك من خلال إعادة تحديد الأهداف وحسن إدارة الموارد وإشراك أصحاب المصلحة وكذلك الرقابة لضمان تقديم الخدمات في الوقت المناسب.

• **تعزيز التكنولوجيا:** وذلك من خلال تطوير تكنولوجيات جديدة وتحسين التكنولوجيات الموجودة في المناطق الريفية، عن طريق تطوير التقنيات الزراعية والابتكارات في الإدارة والتسويق

¹ FAO, Opcit, pp 6-7.

والاتصال والتدريب وغيرها من الخدمات. وإضافة إلى الابتكارات التي تأتي من مراكز البحوث والجامعات فإن تفضيل ابتكارات المزارعين وسكان الريف يساعد في دمجهم أكثر في عملية التنمية.

● **تعزيز الشراكات:** تتكون الشراكات من تفاعلات خفيفة كتبادل المعلومات والربط الشبكي، أو تفاعلات أثقل كالتنسيق وتعبئة الموارد والاستثمار المشترك. فعندما تقوم المنظمات المختلفة ذات الاهتمامات المشتركة بتشكيل شراكات فهذا يمكنها من تحقيق نتائج ايجابية أكثر، كما تعتبر الشراكات فرصا قيمة للتعلم من الآخرين والاستفادة من نقاط القوة المختلفة للمنظمات.

ثالثا: مناهج وسياسات التنمية الريفية المستدامة

تختلف مناهج التنمية الريفية المستدامة في مستويات ومصادر التمويل وفي الاهتمامات المحددة لها، فتضع بعض المناهج تركيزها على مصلحة الدولة وهناك من تعطي الأولوية للمجتمعات المحلية. يتم تحديد الأساليب التي يجب استخدامها اعتمادا على قيم أعضاء المجموعة الأساسية، ونوع القضايا، والجو السياسي، وهيكل السلطة وما إلى ذلك. ونذكر من مناهج التنمية الريفية ما يلي:¹

1- منهج الحزمة الدنيا: Minimum packaging approach

ويعتبر من مناهج تخطيط التنمية الريفية، ويقوم أساسا على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تزويد المزارعين بالحد الأدنى من المدخلات لتحسين مستوى معيشة سكان الريف. يتضمن هذا المنهج خدمات توفير البذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية إضافة إلى خدمات الإرشاد الزراعي والائتمان وغيرها من الخدمات ذات الأهمية لتنمية المناطق الريفية. يتميز هذا المنهج بتكاليف منخفضة نسبيا وتغطية واسعة النطاق إذ يتم تجريب البرامج المعتمدة على هذا المنهج في مناطق ريفية صغيرة وبناء على النتائج يتم اعتمادها إقليميا ووطنيا.

2- منهج التنمية الشاملة:

وهو من مناهج التنمية الريفية مبني على أساس أن تنمية سكان الريف لا يقتصر توجيهها من خلال القطاع الزراعي فقط ولكن من خلال القطاعات الأخرى أيضا. ويمكن أن يكون منهج التنمية الشاملة في شكل برامج وطنية متكاملة أو مخططات تنمية المنطقة:

¹ انظر: اسحق يعقوب القطب، السياسات التنموية الريفية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص52.

• **البرامج الوطنية المتكاملة:** وهي برامج للتنمية الريفية المستدامة مصممة على أساس وطني أي تكون موزعة في جميع أنحاء البلاد. وتتمثل خصائص هذه البرامج في أنها تحتوي على تخطيط تفصيلي للإعداد والتنفيذ وتشمل مكونات متعددة القطاعات كما تقوم بتعديلات هيكلية كاملة للمؤسسات ذات الصلة، كما تتميز بإدارة مركزية ومستقلة عن الإدارة الميدانية المحلية.

• **مخططات تنمية المنطقة:** وهي مخططات التنمية الريفية الإقليمية، تم تصميمها على أساس إقليمي فقط حيث أن جميع مشاريع هذه المخططات تتركز في منطقة معينة فقط وليست موزعة في جميع أنحاء البلاد. فالطبيعة المعقدة للمناطق الريفية استدعت التركيز على مشاريع التنمية الريفية في منطقة معينة فقط، كما أن أفضل احتمالات النجاح تكمن في الجهود المكثفة في مجالات محدودة ذات إمكانات كبيرة. ويمكن أن تشمل برامج التنمية الريفية الإقليمية لهذا المنهج مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأهداف والأشكال التنظيمية والاستجابات الممكنة، فهي تركز مباشرة على احتياجات فقراء الريف.

3- المنهج الوظيفي:

ويشمل البرامج القطاعية (الحكومية والخاصة) المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة وهي ليست شاملة أي أنها مصممة للتغلب على مشاكل محددة. وتتضمن برامج الأشغال العامة الريفية، والتعليم والتدريب، والمرافق الصحية، والإرشاد الزراعي، ومحو أمية الكبار، وتنظيم الأسرة، والتدبير المنزلي والتغذية، والائتمان الريفي، وكهربة القرى، وإمدادات المياه، وتعزيز الصناعة الريفية، وتوفير الطرق الفرعية. كما أنها برامج وطنية أو تشمل منطقة واسعة النطاق. تكون هذه البرامج أسهل في التنفيذ إلى حد ما من البرامج المتكاملة، لأنها لا تتطلب سوى تطوير هيكل مؤسسي رئيسي واحد. وكون البرامج القطاعية غالباً ما تكون غير منسقة فلها العديد من الانتقادات من أهمها عدم الإنفاق الفعال لأموال التنمية، وعدم كفاءة وعدم فعالية الموظفين الميدانيين لهذه البرامج.

ويرى بعض العلماء أن للتنمية الريفية المستدامة أربع مناهج، نلخصها فيما يلي:¹

- **المنهج البيروقراطي (من أعلى إلى أسفل):** يوجه هذا المنهج التنمية الريفية من خلال البيروقراطيات الحكومية كالدوائر والوكالات الحكومية، ويعمل هذا المنهج من أعلى إلى أسفل حيث يتم تخطيط التنمية الريفية على مستوى الإدارة العليا ويتم تنفيذها على مستوى القاعدة الشعبية. من

¹Braima M Koroma, **Rural development policy and planning**, Njala University, Sierra Leone, 2014, pp11-12.

- سلبيات هذا المنهج أنه نادرا ما تعكس مخططات الإدارة العليا احتياجات أفراد المجتمع الريفي، كما يؤدي إلى انتشار الهياكل البيروقراطية صعبة الصيانة.
- **منهج الميكنة أو التسويق:** يقوم هذا المنهج على تعديل الزراعة التقليدية والأنشطة التقليدية الأخرى في المناطق الريفية. وهذا لكون الزراعة هي النشاط السائد في البلدان النامية كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية. فتحديث التقنيات والآلات الزراعية يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية مما يستلزم تشجيع المزارعين على تبني التكنولوجيات الحديثة. من سلبيات تبني هذا المنهج أن الميكنة تستنفد الموارد غير المتجددة بطريقة سريعة مما يؤثر على استدامة التنمية الريفية، كما أن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة مكلفة وتستلزم معرفة تقنية مما يشكل عائقا على المزارع التقليدي.
- **المنهج التشاركي:** يعتمد هذا المنهج على أيديولوجية المشاركة الكاملة لأفراد المجتمع الريفي من نساء ورجال في تخطيط وتنفيذ وتقييم جميع الأنشطة التي تهدف إلى تهميتهم وتحسين مستويات حياتهم. فيعمل هذا المنهج من أسفل إلى أعلى بإشراك المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بها. من سلبيات هذا المنهج أن المجتمعات الريفية بشكل عام لديها مهارات ومعارف محدودة للغاية وهذا يؤثر حول الإدارة الفعالة لتدخلات في المشاريع التنموية.
- **منهج التعبئة:** يسعى هذا المنهج إلى زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع الريفي فيما يخص منظمات التنمية الخارجية والتميز بين التدخلات الإيجابية والتدخلات السلبية لتجنب التعرض للاستغلال والتلاعب، ويتم هذا عن طريق التعبئة فهي وسيلة لتمكين سكان الريف حتى يتكفلوا بمستقبلهم بأيديهم، فيجتمع السكان ويقومون بحشد موارد الريف لتعزيز التنمية المحلية.
- بناء على ما سبق يمكننا القول أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة يتطلب تبني سياسات ومناهج تشاركية شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي، حيث أن:
- إشراك أفراد المجتمع الريفي في عملية التنمية في القطاعين العام والخاص يزيد من تنمية شعورهم بالانتماء للمجتمع والرغبة في خدمته بضمير. كما أن التركيز على إشراك الفقراء والفئات المهمشة يعد أمرا ضروريا لحدوث التغيير في المجتمع الريفي.
 - المنهج الشامل متعدد التخصصات يساهم في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة، إذ لا يقتصر على تنمية القطاع الزراعي فقط بل يهتم بالقطاعات الأخرى وهذا التنوع يساهم في توفير فرص عمل وزيادة الدخل وينمي العلاقات مع المناطق الحضرية.

• يجب أن يكون المنهج مراعي لقضايا الجنسين فالاعتراف بأهمية النوع الاجتماعي من حيث برامج التنمية وسياساتها له دور كبير في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة من حيث تمكين المرأة الريفية وتحقيق العدل والمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

رابعاً: تخطيط التنمية الريفية المستدامة

للتمكن من تحقيق تنمية ريفية مستدامة فإن المجتمعات الريفية بحاجة إلى أداة تساعدهم على الموازنة بين الموارد المتاحة المحدودة وبين احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع غير المحدودة، من خلال تكوين رؤى عن الأوضاع المستقبلية مع التركيز على الأهداف المسطرة الواجب تحقيقها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة؛ تتمثل هذه الأداة في التخطيط للتنمية الريفية المستدامة.

1- مفهوم التخطيط:

التخطيط هو عملية موجهة لتحقيق هدف أو غاية معينة تهدف إلى التأثير على الأوضاع المستقبلية المعقدة، فالتخطيط هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتلبية وإشباع احتياجات أفراد المجتمع. كما يعتبر التخطيط أداة لتحديد توجهات وأهداف التنمية وكذلك تحديد شروط ووسائل تحقيق هذه الأهداف التنموية.¹

2- مفهوم التخطيط للتنمية الريفية المستدامة:

أصبحت معظم الدول النامية تعتمد على التخطيط في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، فهو يعتبر أداة لصياغة الأساليب اللازمة لمعالجة مشاكل التخلف في المناطق الريفية (الفقر، الجوع، البطالة، الهجرة)، وكذلك رفع معدلات النمو وتطوير حياة سكان الريف. إذ يعتبر وسيلة تنسيق للجهود المحلية والوطنية والدولية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المحددة.

التخطيط للتنمية الريفية المستدامة يتألف من تخطيط ما تريد السلطات العامة والسلطات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية ومختلف الجهات الفاعلة القيام به لصالح العالم الريفي. ويهدف إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويعتمد على المعرفة الدقيقة والتقييم الشامل لأحوال الريف وحشد الموارد الطبيعية والبشرية وهذا من خلال دراسات جغرافية للمناطق الريفية. وهذا ما يساعد على رسم سياسات تنموية تغطي احتياجات سكان الريف وتسهل العملية التنموية. ولضمان تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة يجب على التخطيط أن يراعي مبادئ أساسية من أهمها:²

¹ أنظر، علي صبري محمود، التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1999، ص 9 الموقع:

<https://www.slideshare.net/youssefidabdellah/ss-26131632>

² المرجع نفسه، ص 20-21.

- أن تكون الخطة ذات أهداف واقعية لا تتخطى حدود الإمكانيات المتاحة، وأن تكون وسائلها ملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي.
- أن تكون الخطة شاملة تتضمن كافة القطاعات الزراعية وغير الزراعية، وأن تكون قادرة على توجيه كافة الموارد والتأثير في كافة المتغيرات.
- تمتاز الخطة بمركزية اتخاذ القرار ولا مركزية التنفيذ، حيث أن السلطة المركزية للتخطيط هي المسؤولة عن إصدار القرارات النهائية الرئيسية في وضع الخطة، أما تنفيذها فهو من اختصاص الوحدات الإنتاجية.
- تكون أهداف الخطة التنموية متناسقة بين بعضها البعض ومتناسقة مع السياسات التنموية لتفادي اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية.
- أن تكون للخطة قابلية لمواجهة مختلف الظروف المكانية والزمنية في المجتمع الريفي أثناء التنفيذ. فمرونة الخطة تجعل من عمليات التنفيذ ممكنة وميسورة وتضمن نجاحها.

يرى الباحثون أن لتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة يجب أن يكون التخطيط شاملاً لجميع القطاعات فلا يجب الاهتمام والتركيز على قطاع واحد فقط كالزراعة مثلاً وإهمال القطاعات الأخرى، فالتنوع عبر القطاعات قد يحتاج إلى أن يصبح حجر الزاوية لسياسات التنمية الريفية المستدامة. ويجب أن يكون التخطيط متكاملًا بمعنى أن يكون هناك تكاملًا وتوازنًا بين حاجات المناطق الريفية والمدينة التابعين لها، فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية الريفية بمعزل عن المدينة المرتبطة بها. كما ينبغي أن يدمج التخطيط للتنمية الريفية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخلق سبل عيش أفضل وأكثر أمنًا لسكان الريف.

خلاصة الفصل:

في الأخير نخلص إلى أن تمكين سكان الريف من شباب ونساء ومشاركتهم الفعالة في حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإدارتها يساهم في تعزيز سبل العيش في المناطق الريفية وتحقيق التنمية، حيث يعتمد تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة على معالجة مكامن ضعف أفراد المجتمع الريفي المتمثلة في الفقر والجوع والبطالة والامية وغيرها، وذلك من خلال تحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية والطبيعية والمادية وتكثيف الاستثمارات في البنية التحتية الريفية والصحة والتعليم وكذلك حماية البيئة، كما أن تعزيز الحصول على التمويل الريفي يعتبر حجر أساس لتطوير المجتمعات الريفية اقتصاديا واجتماعيا، فسهولة الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في حماية العمال من المخاطر المختلفة وزيادة استثماراتهم وتحسينها مما ساعدهم على تلبية احتياجات أسرهم وزيادة دخلهم وتحسين مستواهم المعيشي.

إضافة إلى هذا فإن تحقيق التنمية الريفية المستدامة يتطلب تحسين مناهج التنمية الريفية التقليدية، فيجب أن تكون المناهج متكاملة وشاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما يجب أن تركز مناهج التنمية الريفية المستدامة على إيجاد حلول لمشاكل المجتمعات الريفية من خلال برامج ومخططات متكاملة وفعالة.

الفصل الثاني:
المنظمات الدولية
الناشطة في مجال
التنمية الريفية
المستدامة

تمهيد:

لقد أصبحت مكانة المنظمات الدولية مركزية في تطوير العلاقات العالمية، إذ نشأت الحاجة لها مع بداية القرن العشرين بعد أن أدركت الدول أنه من العسير العيش بانعزال وأن حل مشاكلها يتطلب تعاوناً مؤسسياً في جميع المجالات بما في ذلك الأمن والاقتصاد والتنمية وحقوق الإنسان وغيرها الكثير. لهذا لجأت دول العالم إلى إنشاء المنظمات الدولية لدعم التعاون والتضامن الدوليين.

عملت المنظمات الدولية في بدايتها على تطوير طرائق تنظيم النظام العالمي وحل النزاعات بين الدول، وتوسع دورها لتشمل المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأزمات والاختلالات. تتميز المنظمات الدولية سواء كانت عالمية أو إقليمية بحقيقة أن يتم تشكيلها من خلال اتفاقية بين دولتين أو أكثر، تحدد طرائق وتفعيل التعاون بين الدول بهدف تحقيق الأهداف المشتركة. المنظمات الدولية ليست الحل لكل شيء، لكنها مهمة وضرورية في مساعدة الدول في مسائل الحرب والسلام، كما أنها تساعد المجتمعات على تحسين الظروف المعيشية وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خصوصاً للمجتمعات الريفية في الدول النامية. حيث هناك العديد من المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا المجتمعات الريفية إذ تقوم بإعداد برامج ومشاريع تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة في المناطق الريفية المعدمة.

لذا سنحاول في هذا الفصل عرض نشأة ومفهوم المنظمات الدولية ونسلط الضوء على المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية، من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: المنظمات الدولية ومكانتها في الاقتصاد الدولي المعاصر

✓ المبحث الثاني: المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

المبحث الأول: المنظمات الدولية ومكانتها في الاقتصاد الدولي المعاصر

تعتبر المنظمات الدولية امتدادا للمؤتمرات الدولية التي لجأت إليها الدول لتسوية النزاعات وإعادة ترتيب الأوضاع الدولية. فقد أضافت خاصية الاستمرارية وأدخلت بعض التطورات على هذه المؤتمرات.

يزخر المجتمع الدولي المعاصر بالعديد من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فتحتوي كل قارة على منظمة دولية أو أكثر، تختص بجميع شؤون المجتمع الدولي في كافة مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مكانة المنظمات الدولية في الاقتصاد الدولي المعاصر، ومفهومها ونشأتها بالإضافة إلى أهدافها ومميزاتها.

المطلب الأول: المنظمات الدولية

أولاً: تعريف المنظمات الدولية

يتداخل مفهوم المنظمات الدولية مع مفاهيم قانونية أخرى، كالنظم الدولية، والتنظيم الدولي، فيقصد بالنظم الدولية مجموعة القواعد القانونية المرتبطة بموضوع محدد كالتمثيل الدبلوماسي والمعاهدات الدولية والمؤتمرات وغيرها.¹

أما التنظيم الدولي فهو تنظيم للمجتمع الدولي إذ يضيف عليه عنصر التنظيم ويخضع العلاقات الدولية للنظام والقانون.²

ولهذا تعددت تعاريف المنظمات الدولية، ومن بينها نذكر مايلي:

• تُعرف لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة المنظمة الدولية على أنها "أي منظمة أو اتحاد دول منشأة بموجب معاهدة، يحكمها القانون الدولي ولها دستور وشخصية قانونية دولية خاصة بها تختلف عن تلك الخاصة بالدول الأعضاء فيها".³

¹ أحمد جابر بدران، المنظمات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، ط1، 1434هـ-2013م، ص11.

² رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية النظرية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص19.

³ Vie publique, Comment se caractérise une organisation internationale ?, dernière modification juin 2019, consulté le 4 février 2021 <https://www.vie-publique.fr/fiches/38160-comment-se-caracterise-une-organisation-internationale>

- المنظمة الدولية هي منظمة تأسست بموجب معاهدة دولية أو اتفاقية متعددة الأطراف بين دول ذات سيادة أو منظمات وطنية، بهدف تنسيق الإجراءات على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي بشأن موضوع معين يحدده نظامها الأساسي. كما أن للمنظمات الدولية قوانين كأشخاص اعتباريين وتخضع للقانون الدولي.¹
- تعتبر كل هيئة أو مؤسسة تتفق دولتين أو مجموعة من الدول على إنشائها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية منظمة دولية. فالمنظمات الدولية هي عبارة عن تجمع إرادي لمجموعة من أشخاص القانون الدولي، يترجم في شكل هيئة أو مؤسسة دائمة تقوم بموجب اتفاق دولي ولها نظام قانوني وتتميز باستقلالية أجهزتها، تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي تم إنشاؤها من أجلها.²
- المنظمة الدولية هي هيئة دولية مشتركة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، وذلك لتحقيق أهدافها المشتركة، كما تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء. كما تعتبر صورة من صور التنظيم الدولي إذ تسعى إلى تنظيم العلاقات بين الدول.³

ونخلص مما سبق أن المنظمة الدولية هي شخصية طوعية إرادية تنشأ عن اتحاد مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة، تكون لها الإرادة الذاتية في المجتمع الدولي وتتميز بالاستقلالية في نشاطاتها وعضويتها. كما أنها هيئة غير ربحية إذ لا تسعى إلى تحقيق أي ربح مادي من خلال سياساتها وبرامجها.

ثانياً: العناصر المكونة للمنظمات الدولية

اختلف الآراء وتعددت حول العناصر المكونة للمنظمات الدولية، وتم حصرها في أربعة عناصر: عضوية الدول في المنظمة، الميثاق، الإرادة الذاتية، الدوام والاستمرار.

ونتطرق لهذه العناصر بشيء من التفصيل:

1- عضوية الدول في المنظمة:

تنشأ المنظمات الدولية من اتفاق مجموعة من الدول واتحاد إراداتهم وأهدافهم لتكوينها. فالدول هي أعضاء المنظمات الدولية وعضوية المنظمات الدولية تقتصر على الدول المستقلة ذات السيادة، وتمثل هذه الدول في المنظمة الدولية عن طريق ممثلين لحكوماتها الذين يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة.

¹ToupictionnaireLe dictionnaire de politique, Organisation Internationale, Consulté le 4 février

2021 http://www.toupie.org/Dictionnaire/Organisation_internationale.htm

²أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص12.

³رياض صالح أبو العطا، مرجع سابق، ص20.

وهناك من ينضم إلى المنظمة الدولية بعد إنشائها ويطلق عليهم الأعضاء المنضمون، ويتمتعون بنفس حقوق الأعضاء الأصليين ويتحملون نفس التزاماتهم. كما أن بعض المنظمات أعطت لبعض الكيانات التي لا تتمتع بصفة الدولة الحق في حضور الجلسات والاستماع والمناقشة دون أن يكون لها الحق في التصويت أي لها صفة مراقب.

وهناك من المنظمات من أنشأت نظام الانتساب للجماعة من دول ليست عضوا في المنظمة، حيث يختلف المنتسب عن العضو إذ لا يتمتع بكل حقوق والتزامات العضو بل له وضع خاص تحدده اتفاقية خاصة بذلك. كما يوجد أيضا نظام اتفاقيات يربط الدول غير الأعضاء بالمنظمات الدولية.

وبهذا فإن العضوية في المنظمات الدولية تكون في خمسة أشكال: أعضاء أصليون، أعضاء منضمون، المراقبون، المنتسبون، والمرتبطون باتفاقية.¹

2- الميثاق:

إن نشأة المنظمة الدولية تستلزم وجود وثيقة دولية مكتوبة تتفق عليها الدول تعبيراً عن اتحاد إراداتها إلى إنشاء المنظمة. يطلق على هذه الوثيقة عادة مصطلح ميثاق وتنطوي على أهداف المنظمة ومبادئها واختصاصاتها وسلطاتها، وتتكون عادة من ديباجة تحدد أسباب نشأة المنظمة وأحكام في شكل مواد تتضمن أهداف المنظمة ومبادئها واختصاصاتها ونظام عملها وطرق تنفيذ القرارات وغيرها.²

3- الإرادة الذاتية:

تتمتع المنظمة الدولية بإرادة ذاتية مستقلة تماما عن إرادات الدول الأعضاء فيها، أي أنها تتمتع بوجود شخصية قانونية خاصة بها، فنلزم المنظمة كل الدول الأعضاء بالقرارات الصادرة عنها بما فيها الدول التي اعترضت على إصدارها؛ على عكس المؤتمر الدولي فالقرارات التي يصدرها لا تلزم إلا الدول التي وافقت عليها، فعنصر الإرادة الذاتية عنصر مهم في التمييز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي.

كما تتمتع المنظمة الدولية بهيكل تنظيمي مستقل، حيث تمارس أنشطتها باسمها ولحسابها باستقلال تام عن الدول الأعضاء فيها.³

¹ رياض صالح أبو العطا، مرجع سابق، ص 22-27.

² محسن أفكرين، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص 40.

³ أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 17-18.

4- الدوام والاستمرار:

يُشترط لقيام المنظمة الدولية أن يكون لها وجوداً دائماً ومستمرًا، فعلى المنظمة القيام بعملها على نحو دائم وبصفة منتظمة، فتشمل المنظمة الدولية مجموعة من الأجهزة تعمل بصفة دائمة وتمارس المهام المُسندة إليها طالما هي قائمة. فاستمرارية المنظمة يسمح لها بتحقيق استقلالها عن الدول الأعضاء، فإن لم تكن مستمرة فسوف تظل مرتبطة بإرادة الدول وهو ما يتنافى مع عنصر الإرادة الذاتية للمنظمات الدولية. كما يميز عنصر الدوام والاستمرار المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي الذي يعتبر مؤقتًا إذ ينعقد لمدة محددة لمعالجة مسألة أو إبرام معاهدة وينفض مباشرة بعدها.¹

ثالثًا: نشأة المنظمات الدولية

أشار علماء الفقه الدولي إلى أن ظاهرة المنظمات الدولية مرت بثلاث مراحل أساسية؛ فامتدت المرحلة الأولى من عام 1815م إلى 1914م أي من مؤتمر فيينا إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بين الحربين أو ما عرفت بمرحلة عصبة الأمم، والمرحلة الثالثة تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحالي.²

1- المرحلة الأولى 1815م-1914م: يمكننا أن نلخص هذه المرحلة في النقاط التالية:³

- كانت المؤتمرات الأوروبية هي المحاولة الأولى لظهور ونشأة المنظمات الدولية؛ فيعتبر مؤتمر فيينا (1815م) قاعدة ظهور المنظمات الدولية، إذ هدف هذا المؤتمر إلى إصلاح أوروبا بعد الحرب النابولينية فظهر النظام الدولي وتم تكوين إجماع حول مبدأ السيادة والذي أصبح الركيزة الأساسية في بناء المنظمات الدولية.
- من خلال المؤتمرات الأوروبية ظهرت فكرة إشراف الدول الأوروبية الكبرى على السلام والأمن العالميين وتم إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد منها اتفاقيات لاهاي (1899م-1907م).
- تميزت هذه المرحلة بنشأة العديد من الاتحادات الدولية الخاصة المتمثلة في هيئات دولية دائمة تحقق مصالح الأفراد الدولية، وتعتبر بداية تطور المنظمات الدولية إذ أن العضوية في هذه الاتحادات تتطلب تدخل الدول وإبرام اتفاقات ومعاهدات بينها. وهكذا حلت المنظمات الدولية محل الاتحادات الدولية كالجمعية الدولية لحماية العمل التي تحولت إلى منظمة العمل الدولية.

¹ أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 16.

² جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية تأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات

المتخصصة والمنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، ط6، مصر، 1990، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 20-25.

• في هذه الفترة تطورت الاتحادات الدولية الخاصة إلى اتحادات عامة تتعاون فيها الحكومات فيما بينها تعاوناً مثمراً لتحقيق أهداف معينة. إذ نشأت اتحادات دولية عامة في العديد من المجالات، فأثر مؤتمر فيينا نشأت اتحادات دولية تهتم بالمواصلات بين الدول واللجان النهرية كاللجنة الأوروبية لنهر الدانوب عام 1852م وغيرها. وتم تأسيس اتحاد دولي يتولى مهمة البريد عام 1864م، وكذلك تأسس الاتحاد الدولي للنقل بالسكك الحديدية عام 1890م، والاتحاد الدولي للتلغراف للاهتمام بالاتصالات اللاسلكية. إضافة إلى هذا نشأت اتحادات دولية عامة تهتم بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدول؛ كالمكتب الدولي للصحة بباريس (1903م) الذي خلفته منظمة الصحة العالمية، واتحاد بروكسل (1890م) المختص في نشر التعريفات الجمركية، وكذلك الاتحادات الدولية التي تختص في حماية الفكر والملكية العلمية التي أُعتبرت منظمات ضعيفة. وعليه فإن الاتحادات الدولية تعتبر مدخلاً لنشأة وتطور المنظمات الدولية.

2- المرحلة الثانية (عصبة الأمم):

- كانت الحرب العالمية الأولى 1914م-1918م هي الدافع الحقيقي لنشأة المنظمات الدولية في القرن العشرين، إذ نشأت منظمة العمل الدولية (ILO) نتيجة لمطالبات النقابات العمالية بحماية العمال وحقوقهم لتضررهم خلال الحرب.
- كما كان للحرب العالمية الأولى دور كبير في إقناع الدول بإنشاء هيكل يمارس سلطات تضمن أمن واستقلال الدول؛ ونتيجة لهذا تم إنشاء عصبة الأمم عام 1919م بموجب معاهدة فرساي لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلام والأمن، وهي منظمة عامة للأمم ذات موثوق توفر ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء. كانت عصبة الأمم هي الهيكل المشرف على المنظمات والاتحادات الدولية، وظهرت العديد من المنظمات في هذه الفترة.¹
- مرت عصبة الأمم في دورة حياتها بثلاث مراحل؛ أولها مرحلة التكامل أين حاولت الوقوف على أقدامها وإبراز إمكانياتها في التصدي إلى النزاعات ووقفت العصبة في هذه المرحلة إلى حل العديد من النزاعات العالمية. ثم عرفت عصبة الأمم الاستقرار واستمرت هذه المرحلة من 1924م إلى 1932م، حيث أثبتت مكانتها وأصبحت محل ثقة نتيجة النزاعات التي تمكنت من حلها وانضمام ألمانيا إحدى الدول الكبرى إليها. وأخيراً مرحلة الانهيار فالأزمة الاقتصادية العالمية والهزات السياسية زعزعت كيان عصبة الأمم وأصبحت سائرة نحو الانهيار، فقد عجزت عن حل

¹ Michèle Rioux, **Les Organisations Internationales**, Centre d'études sur l'intégration et la mondialisation CEIM, Montréal, 2012, P8.

نزاعات ثلاثينيات القرن ومنع اندلاع الحرب العالمية الثانية فانهارت العصبة وتفككت عام 1946م.¹

3- المرحلة الثالثة (ما بعد الحرب العالمية الثانية):

- بعد فشل عصبة الأمم وانهارها لازالت الدول تؤمن بفكرة المنظمات الدولية، فتحالفت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وأنشأت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية عظيمة جديدة تقوم على مبادئ التعددية والمساواة وحقوق الأمم والعالمية الليبرالية مما أحدث تغييرا جذريا في العلاقات الدولية.²
- تطورت المنظمات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حيث اعتُبر إنشاء الأمم المتحدة نقطة تحول حقيقية في تنظيم العلاقات الدولية، فقد سمح ميثاق الأمم المتحدة بإضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة المنظمات الدولية مما سمح لها ببدء العمل وتنظيم سلوك الدول.
- كانت الولايات المتحدة القوة الدافعة لإنشاء المنظمات الدولية وتطورها، فبداية ظهرت المنظمات الدولية من خلال لوائح تهدف إلى حل النزاعات بين الدول لكن تم توسيعها لتشمل المجالات الاقتصادية والتقنية وكذلك المسائل ذات الطبيعة القانونية والاجتماعية؛ فنشأت منظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وبهذا أصبحت المنظمات الدولية ذات أهمية كبيرة وتغطي كافة مجالات احتياجات الدول وأفرادها.³

رابعاً: أنواع المنظمات الدولية

نشأت المنظمات الدولية استجابة لضرورات معينة ولتحقيق أهداف محددة، ولم تنشأ وفق شكل سبق تحديده؛ وهذا ما جعل تصنيفها معقد. فقد تعددت معايير تصنيف المنظمات الدولية واختلفت، وحسب علماء الفقه الدولي فإن المعايير التي لديها أدنى حد من الاتفاق حولها هي معيار العضوية ومعيار التخصص ومعيار السلطات التي تتمتع بها المنظمة الدولية.⁴

1- حسب معيار العضوية:

تنقسم المنظمات الدولية حسب معيار العضوية إلى نوعين منظمات عالمية ومنظمات إقليمية. ونلخصها فيما يلي:⁵

¹ <https://www.marefa.org/عصبة-الأمم>, consulté le 10 Février 2021.

² جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 26.

³ Michèle Rioux, Opcit, pp 15-17.

⁴ أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 21.

⁵ رياض صالح أبو العطا، مرجع سابق، ص 50-51.

أ- **منظمات عالمية:** تكون المنظمة الدولية عالمية إذا كانت عضويتها مفتوحة لجميع دول العالم، كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. وبالرغم من أن العضوية في المنظمة العالمية مفتوحة لجميع الدول إلا أنها تكون وفق شروط معينة يتطلب توفرها في الدولة قبل السماح لها بالانضمام إلى المنظمة، ومراعاة إجراءات معينة عند تقديم طلب الانضمام. ومثال ذلك منظمة الأمم المتحدة فتشترط في الدول الراغبة في الانضمام أن تكون محبة للسلام وأن تلتزم بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ب- **منظمات إقليمية:** تكون المنظمة الدولية إقليمية عندما تقتصر العضوية فيها على دول إقليم معين ترتبط فيما بينها بعلاقة معينة، قد تكون رابطة جغرافية فتشمل الدول المتجاورة جغرافياً كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أو اقتصادية كمنظمة الدول المصدرة للبترول، أو إيدولوجية كحلف الشمال الأطلسي، أو رابطة دينية كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

2- حسب معيار التخصص:

تتقسم المنظمات الدولية حسب اختصاصها إلى نوعين منظمات عامة أو شاملة ومنظمات متخصصة. ونلخصها فيما يلي:¹

أ- **المنظمات العامة:** تكون المنظمة الدولية عامة إذا امتد اختصاصها إلى تغطية كافة مجالات الأنشطة الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فلا تقتصر على ممارسة نشاطات قطاع معين فقط. من بين المنظمات الدولية العامة نذكر منظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

ب- **المنظمات المتخصصة:** تكون المنظمة الدولية متخصصة إذا كان نظامها يقتصر على قطاع معين فقط، أي تقتصر على ممارسة نوع معين من الأنشطة الدولية. فتعمل المنظمات الدولية المتخصصة على تحقيق التعاون الدولي بين أعضائها فيجانب معين من جوانب الحياة الدولية، ومثال ذلك صندوق النقد الدولي الذي يختص بالجانب الاقتصادي، ومنظمة الصحة العالمية التي تهتم بالجانب الصحي. وتتنوع المنظمات المتخصصة من حيث مجال عملها إلى منظمات تشريعية ومنظمات قضائية ومنظمات تنفيذية ومنظمات إدارية.

3- حسب معيار السلطات:

تمتلك كل منظمة دولية مجموعة من السلطات الضرورية لتحقيق أهدافها وتسيير أعمالها، وتختلف قوة السلطات من منظمة إلى أخرى. وتتنوع إلى ثلاثة أنواع: منظمات استشارية ومنظمات ذات سلطات ومنظمات فوق الدول. نلخصها فيما يلي:²

¹ محسن أفكيرين، مرجع سابق، ص 44.

² رياض صالح أبو العطا، مرجع سابق، ص 55-56.

أ- **منظمات استشارية:** وتتمثل في المنظمات التي لا تتمتع بأي سلطة في مواجهة الدول الأعضاء فيها، فلا تمارس أي سلطة حقيقية معهم. إذ تقتصر نشاطاتها على أعمال مادية بحتة لا تلزم الدول الأعضاء كجمع المعلومات أو تبادل الوثائق والمعلومات. وكمثال ذلك منظمة الأرصاد الجوية.

ب- **منظمات ذات سلطات:** وهي المنظمات الدولية ذات السلطة الذاتية التي تلزم الدول الأعضاء ولا تمس بسيادتهم، إذ تشمل تحقيق التعاون والتنسيق بين أنشطة الدول في مجالات اختصاصها عن طريق إصدار اقتراحات وتوصيات يتم العمل بها على حسب رغبة الدول الأعضاء. ومثالها منظمة الأمم المتحدة.

ت- **منظمات فوق الدول:** وهي المنظمات الدولية التي تتمتع بسلطة ذاتية قوية في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا تخاطب هذه المنظمات الدول الأعضاء فحسب بل تخاطب رعاياهم بصورة مباشرة دون تدخل الدول المعنية. فيكون رعايا الدول الأعضاء معنيين بصفة مباشرة بأحكام ونصوص موثيق هذه المنظمات. ومثال ذلك الإتحاد الأوروبي.

كما تنقسم المنظمات الدولية أيضا إلى منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية. نلخصها فيما يلي:¹

• **المنظمات الحكومية:** هي منظمات دولية تنشئها الدول باتفاقية دولية فيما بينها، تُتيح عضويتها للدول فقط، وتخضع لقواعد القانون الدولي فتتلقى الحقوق والالتزامات منه ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول الأعضاء فيها. كما أن المنظمات الحكومية تملك تفويضات من الحكومة فيما يخص أنشطتها وتتمتع بامتيازات وحصانات تسهل عملها.

• **المنظمات غير الحكومية:** هي كيانات قانونية طوعية غير ربحية ينظمها مواطنون على المستوى الدولي. تمثل المنظمات غير الحكومية المجتمع المدني وتخضع للقوانين الداخلية للدول، فهي تتميز بالطبيعة الخاصة لدستورها وطوعية أنشطتها واستقلالها عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية.

خامسا: تمويل المنظمات الدولية

إن المنظمات الدولية بحاجة دائمة لموارد مالية تساعد على القيام بشؤونها وتحقيق أهدافها ويُحدد ميثاق المنظمة طريقة تمويلها. فلكل منظمة ميزانية خاصة تبين فيها إيراداتها ونفقاتها، ويتم إعدادها كل سنة أو سنتين أو كل أربع سنوات حيث يقوم الجهاز الإداري تحت إشراف الأمين العام للمنظمة بإعدادها وعرضها على السلطة التشريعية للمصادقة عليها.

¹ مأمون مصطفى، قانون المنظمات الدولية، ط1، 1998، ص46.

تتمثل إيرادات المنظمة الدولية في اشتراكات الدول الأعضاء بحسب النسبة التي يحددها الميثاق وتتحصل على هبات ومساهمات من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى العائدات التي تتحصل عليها من نشاطاتها كبيع الكتب والمطبوعات وتقديم الاستشارات والخبرات بمقابل للدول والمنظمات الأخرى.

أما نفقاتها فتتمثل في النفقات الإدارية التي تصرفها على طاقمها الإداري من رواتب وأجهزة وغيرها، والنفقات على الدول الأعضاء حيث تقدم المنظمات الدولية استشارات وتنفيذ برامج ومشاريع بالمجان لبعض من الدول الأعضاء.¹

المطلب الثاني: تأثير المنظمات الدولية في الاقتصاد الدولي المعاصر

تعمل المنظمات الدولية كجسر للتعاون العالمي وتنسيق الجهود بين الدول لمواجهة التحديات العالمية. من خلال توفير منابر للحوار وتبادل المعرفة، وتنظيم جهود جمع الموارد، تساهم هذه المنظمات في تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار العالمي.

أولاً: الدور الاقتصادي للمنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد الدولي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي وتقديم الدعم والمساعدة للدول الأعضاء. ويتجلى هذا من خلال:²

- ✓ تعزيز التعاون الدولي: حيث تساهم المنظمات الدولية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، سواء من خلال تبادل المعرفة والخبرات أو تطوير السياسات والمعايير الدولية التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار.
- ✓ تقديم المساعدات والتمويل: إذ تقوم المنظمات الدولية بتوفير المساعدات والتمويل للدول النامية والتي تواجه تحديات اقتصادية، وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

¹ عبد الرحمان بن إبراهيم الضحيان، المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي، الرياض، 1989، ص 150-152.

² Marco Amici and Others, **Roles Types and Definitions of International Organizations**, University of Rome, Rome, 2020, p7-11.

-Pasternak,L and others, **The Role and Influence of International Organizations in Shaping and Maintaining International Legal Order and Global General and Financial Security**, Journal of law and sustainable development , Miami, v.11, n. 1, pages: 01-24,2023, p12-16.

- ✓ تطوير البنية التحتية: تلعب المنظمات الدولية دوراً هاماً في تمويل وتطوير البنية التحتية في الدول المختلفة، مثل الطرق والموانئ والمطارات، مما يسهم في تعزيز التجارة الدولية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية.
- ✓ تعزيز التجارة الدولية: من خلال إقامة الاتفاقيات التجارية وإزالة الحواجز التجارية، تعمل المنظمات الدولية على تعزيز التجارة الدولية وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية للدول الأعضاء.
- ✓ إدارة الأزمات الاقتصادية: تقدم المنظمات الدولية الدعم في إدارة الأزمات الاقتصادية مثل الأزمات المالية والاقتصادية، من خلال توفير التمويل الطارئ والمشورة الفنية للدول المتأثرة.
- تعمل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية على تعزيز التعافي الاقتصادي العالمي عبر تعزيز التعاون بين الدول وتقديم الدعم المالي والفني. كما تساعد في تطوير السياسات والاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- بشكل عام، يعكس دور المنظمات الدولية في الاقتصاد العالمي فعالية وأهمية هذه المنظمات في تعزيز التنمية والتعاون الدولي. فمن خلال تعزيز التجارة، وتوفير المساعدات، وتطوير البنية التحتية، وإدارة الأزمات، تلعب المنظمات الدولية دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العالمي.
- كما أن تقديم المساعدات وتمويل التنمية يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية في الدول النامية وتعزيز فرص التنمية المستدامة. وتطوير البنية التحتية يعزز القدرة على المنافسة في السوق العالمية، بينما إزالة الحواجز التجارية تسهم في توسيع الفرص التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي.
- علاوة على ذلك، إدارة الأزمات الاقتصادية بما في ذلك الأزمات المالية والاقتصادية تساهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي وتقليل التأثيرات السلبية على الاقتصادات الوطنية والعالمية.
- هذه الجهود المشتركة تسهم في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة، وتبرز أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في تعزيز الاقتصاد العالمي وتحقيق التوازن والاستقرار.

ثانياً: التأثير السياسي للمنظمات الدولية

المنظمات الدولية لها تأثير سياسي كبير على الساحة العالمية، وهذا التأثير يتجلى في عدة جوانب:¹

¹Klabbers, J, **Towards a Political Economy of International Organizations Law**, *International Organizations Law Review*, vol20, N1,2023,pages 82-101.

- ✓ صوت دولي موحد: حيث تمثل المنظمات الدولية منبراً يجمع أصوات الدول الأعضاء ويمكنها أن تعبر عن مواقف مشتركة بشأن القضايا الدولية المختلفة، مما يزيد من قوة تأثيرها السياسي في المحافل الدولية.
 - ✓ تطوير السياسات الدولية: تساهم المنظمات الدولية في تطوير السياسات والمعايير الدولية في مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والتجارة الدولية، وغيرها. وتلعب دوراً هاماً في إنشاء الاتفاقيات والمعاهدات التي تلتزم بها الدول الأعضاء.
 - ✓ فرض القوانين والعقوبات: في بعض الحالات، تتمكن المنظمات الدولية من فرض القوانين والعقوبات على الدول التي تنتهك القوانين الدولية أو تعرقل أهداف المنظمة، مما يعزز التأثير السياسي لها ويحفز الدول على الامتثال.
 - ✓ حل النزاعات الدولية: تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في تسوية النزاعات الدولية والصراعات، سواء من خلال الوساطة والتفاوض أو بتقديم الدعم للحلول السلمية، مما يساهم في الحفاظ على الاستقرار الدولي وتعزيز السلم والأمن العالمي.
 - ✓ توجيه الضغوط الدولية: في بعض الحالات، تلعب المنظمات الدولية دوراً في توجيه الضغوط الدولية على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو تعتدي على القوانين الدولية، من خلال فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية.
- بشكل عام، تمتلك المنظمات الدولية تأثيراً سياسياً كبيراً يتجاوز حدود الدول الفردية، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي.
- حيث يعزز دور المنظمات الدولية في حل النزاعات الدولية والاستقرار والأمن الدوليين، ويساهم في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات بين الدول. كما أن تقديم المنظمات الدولية للدعم والمساعدة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يبرز التزامها بتعزيز العدالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول. هذه الجوانب تعكس الدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات الدولية في تعزيز الفهم والتعاون الدولي، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة للمجتمع الدولي.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

تساعد المنظمات الدولية، عالمية كانت أو إقليمية، الدول في حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية وفك النزاعات والحروب وتهتم بالمجتمعات الريفية الفقيرة المعدمة إذ تنشط العديد منها في مجال التنمية الريفية المستدامة حيث تعمل على تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف في الدول النامية وحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

سننظر من خلال هذا المبحث إلى بعض المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية.

المطلب الأول: المنظمات الدولية العالمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

تعتبر كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، والبنك الإسلامي للتنمية ISDB، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، من أهم المنظمات الدولية الناشطة عالمياً في مجال التنمية الريفية المستدامة.

أولاً: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

1- نشأة المنظمة:

تأسست منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 1945، وتعود أصولها إلى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث كان العالم يتعافى من الدمار وسوء التغذية والجوع. فكانت نشأة المنظمة كنتيجة للاعتراف بأهمية التغذية وضرورة معالجة مشاكل الزراعة.

في 1943م وبمبادرة من فرانكلين روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأغذية والزراعة أين اجتمع ممثلو 44 دولة والتزموا بإنشاء منظمة دائمة في مجال الأغذية والزراعة، وتم إنشاء الهيئة المؤقتة للأغذية والزراعة للتحضير لإنشاء هذه المنظمة الدائمة.¹

أعدت الهيئة المؤقتة مشروع دستور منظمة الأغذية والزراعة وعقدت اجتماعاً للمفوضين في كيبك (كندا)، وفي 16 أكتوبر 1945، تم التوقيع على الدستور من قبل 34 دولة ودخل حيز التنفيذ. وعقدت الدورة الأولى لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بعد ذلك مباشرة. وتضمنت ديباجة دستور منظمة

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **Your guide to FAO**, FAO, Rome, 2018, pp 4-5.

الأغذية والزراعة ما يلي: " إن الأمم المقرة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبيها لأجل:

- رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها؛
- تحسين كفاءة إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها؛
- النهوض بحالة سكان الريف؛
- وبذلك تسهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع؛¹

2- التعريف بالمنظمة

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) هي أقدم وكالة متخصصة دائمة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في أكتوبر 1945 بهدف القضاء على الجوع وتحسين التغذية ومستويات المعيشة وتعزيز التنمية الريفية. يقع المقر الرئيسي للمنظمة في روما بإيطاليا، ولها 5 مكاتب إقليمية و85 مكتباً قطرياً موزعة لتشمل 130 دولة في العالم. تضم المنظمة 197 عضواً منها 194 دولة وعضوان خاصان والاتحاد الأوروبي.²

تعتمد منظمة الأغذية والزراعة على لامركزية العمليات وتبسيط الإجراءات، وتتكون من 8 إدارات تتمثل في:³

- إدارة الزراعة وحماية المستهلك؛
- إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- إدارة الغابات؛
- إدارة خدمات المنظمة؛
- إدارة التعاون الفني وإدارة البرامج؛
- إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأرض والمياه.

تتميز المنظمة بأن لها وظائف أساسية أي أنها تستخدم وسائل عمل حاسمة لتحقيق أهدافها، ويصف دستور منظمة الأغذية والزراعة الوظائف الأساسية للمنظمة والمتمثلة في:¹

¹ أندري فورنيك، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في سنتها الخامسة والسبعين معاً نمو وبتغذى ونحافظ على الاستدامة، ترجمة حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2020، ص 10 .

² الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة فاو، <http://www.fao.org/about/who-we-are> ، تم التصفح 10 فيفري 2021.

³ المرجع نفسه.

- جمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات المتعلقة بالأغذية والزراعة للاستناد إليها في إنشاء ومراجعة السياسات؛
- تقديم المساعدة التقنية التي قد تطلبها الحكومات، والعمل مع البلدان على وضع اتفاقات ومعايير تقنية والتعاون على تطبيقها؛
- تشجيع العمل الوطني والدولي فيما يخص البحوث العلمية في مجال الأغذية والزراعة والحفاظ على الموارد الطبيعية واعتماد أساليب محسنة لإنتاج الزراعة.
- تنظيم البعثات الضرورية للوفاء بالتزامات المنظمة الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعن الدستور، وإقامة شراكات في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية؛
- تقديم النصائح والمشورة ودعم تنمية القدرات في البلدان، ونشر المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة التي تدخل في مجال اختصاص المنظمة؛
- تقديم الدعم في تنفيذ وتقييم السياسات والاستثمارات الموجهة إلى تعزيز المؤسسات وتحقيق التنمية وإسداء المشورة لتنفيذ البرامج.

تمنح الوظائف الأساسية للمنظمة الفرصة لجميع بلدان العالم للحصول على الدعم والمعرفة والخدمات التي تحتاج إليها. ولتنفيذ هذه الوظائف وأداء مهامها تركز المنظمة على خبرتها ومعرفتها والترويج للممارسات الجيدة المتاحة على المستوى القطري وإقامة شبكات للتعاون والشراكات، كما تقوم بتعزيز قدراتها في جميع المجالات.²

3- أهداف المنظمة

إن الهدف الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هو توسيع الاقتصاد العالمي وضمان تحرر البشرية من الجوع، وذلك من خلال رفع مستويات التغذية والمعيشة في جميع أنحاء العالم وتحسين كفاءة إنتاج وتوزيع المنتجات الغذائية والزراعية وكذلك تحسين ظروف سكان الريف وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وفي عام 2013 تم تنقيح الأهداف العالمية الثلاثة للمنظمة التي تتمثل في:³

¹OECD and FAO, International Regulatory Co-operation and International Organizations: The Case of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), OCED/FAO, Rome, 2016, P13.

أنظر: منظمة الأغذية والزراعة فاو، الخطة المتوسطة الأجل 2018-2021، فاو، روما، 2017، ص5.

²منظمة الأغذية والزراعة فاو، الخطة المتوسطة الأجل 2018-2021، فاو، روما، 2017، ص6.

³المرجع نفسه، ص7.

• القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للعمل تدريجيا على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة؛

• القضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛

• الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

وضعت منظمة الأغذية والزراعة خمسة أهداف إستراتيجية للمساهمة في تحقيق الأهداف العالمية للمنظمة:

- الهدف الاستراتيجي 1: "المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية"، ويركز هذا الهدف على القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومعالجة مشاكل نقص التغذية. ولتحقيق هذا الهدف تعمل المنظمة ضمن شراكات إقليمية ووطنية وعالمية مع الحكومات والمنظمات الدولية والجهات النشطة في مجال التنمية؛
- الهدف الاستراتيجي 2: "جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة"، ويتضمن هذا الهدف حُسن إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام مع تبني ممارسات إنتاج مستدامة في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛
- الهدف الاستراتيجي 3: "الحد من الفقر في الريف"، يرمي هذا الهدف إلى الحد من الفقر في الريف خصوصا في البلدان النامية وذلك من خلال إتباع نهج شامل متعدد الأبعاد يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام وتحقيق التنمية الريفية؛
- الهدف الاستراتيجي 4: "تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة"، يرمي هذا الهدف إلى تبني سياسات متكاملة وشاملة وتنسيق الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز سبل العيش وتخفيف الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية؛
- الهدف الاستراتيجي 5: "زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات"، يرمي هذا الهدف إلى تعزيز قدرة سبل العيش الزراعية والنظم الغذائية على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات وأن يتم إنتاج النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام.

نظرا للأهمية الكبيرة للحفاظ على تكامل الأنشطة الفنية للمنظمة وأهمية بناء قدرات المنظمة على تعميم وظائفها الفنية، تمت إضافة الهدف الاستراتيجي 6 الذي يتمثل نصه في "الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)". يضمن هذا الهدف جودة

وتكامل الأنشطة الفنية للمنظمة، وتوفير إحصائيات عالية الجودة وتنسيق المواضيع المشتركة لقضايا المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغير المناخ.¹

4- استراتيجيات المنظمة

تعمل المنظمة منذ 2010 وفق إطار إستراتيجي يتم إعداده لفترة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاما، تتم مراجعته دوريا كل أربع سنوات.

أ- الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصائيات الزراعية والريفية:

لقد تم إعداد الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصائيات الزراعية والريفية منذ عشر سنوات كخطة طويلة الأجل لتوفير إطار للأنظمة الإحصائية الوطنية والدولية التي من شأنها تمكين البلدان النامية من معالجة تدهور أنظمة الإحصائيات الزراعية. ويتم تنفيذ الإستراتيجية العالمية على عدة مراحل؛ المرحلة الأولى الممتدة من نهاية عام 2012 إلى عام 2018. تركزت المرحلة الأولى على تعيين حد أدنى للبيانات الأساسية الواجب نشرها بشكل منتظم تلبية للطلبات الحالية والمستقبلية؛ ودمج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية وتعزيز استدامتها تلبية لاحتياجات أصحاب القرار ومستخدمي البيانات.²

أما المرحلة الثانية تمثلت في خطة العمل للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2025 وقد تم إعدادها استنادا إلى إنجازات المرحلة الأولى وتوصيات مؤتمر السلاسل العالمية (أكتوبر 2017). تهدف المرحلة الثانية من الإستراتيجية العالمية إلى زيادة فعالية أنشطة جمع البيانات الوطنية، ومساعدة البلدان في زيادة تعبئة مواردهم للحصول على نظام إحصائي زراعي مستدام.³

كما تركز المرحلة الثانية للإستراتيجية العالمية على خمسة مبادئ تتمثل في:⁴

- استخدام الأدوات المبتكرة المطورة خلال المرحلة الأولى؛
- إجراء بحوث إضافية لسد الفجوات وتلبية جميع متطلبات البلدان الأعضاء؛
- الاستخدام الأفضل للبيانات وتطوير المهارات والمعارف فيما يخص معالجة البيانات وقراءتها وتفسيرها واستخدامها؛

¹ منظمة الأغذية والزراعة فاو، التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة 2020، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2021، ص 24-47.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **Action Plan phase 2 Global Strategy to improve agricultural and rural statistics 2020–2025**, FAO, Rome, 2021, p xi.

³ FAO, Opcit, p vii.

⁴ FAO, Opcit, p 20–21.

-تنمية القدرات باستخدام الخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى؛

-تعزيز الاتصال والمبادلات فيما يخص أنشطة الإستراتيجية العالمية وتأثيرها.

ب- الإطار الإستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031:

تم إعداد الإطار الإستراتيجي للفترة 2022-2031 خلال عملية شفافة وشاملة تضمنت مشاورات مكثفة بالتنسيق مع المستجندات العالمية الأخيرة والتحديات الرئيسية العالمية والإقليمية التي تواجهها المنظمة. يسترشد الإطار الإستراتيجي برؤية المنظمة وأهدافها، إذ يهدف أساساً إلى تعزيز مساهمة الأغذية والزراعة في تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات والوصول إلى عالم خال من الجوع والفقر وسوء التغذية.¹

يرمي الإطار الإستراتيجي إلى الوصول إلى نظم زراعية أكثر كفاءة وشمولية ومرونة واستدامة من أجل الوصول إلى الفضائل الأربع المتمثلة في:²

- ✓ إنتاج أفضل؛ وذلك عن طريق سلاسل الإمداد الغذائية والزراعية الفعالة والشاملة التي تضمن أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ونظم غذائية زراعية مرنة ومستدامة.
- ✓ تغذية أفضل؛ من خلال القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الأغذية المغذية وتوفير أنظمة غذائية أكثر صحية.
- ✓ بيئة أفضل؛ تعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية البرية والبحرية والتصدي لتغير المناخ.
- ✓ حياة أفضل؛ تعزيز النمو الاقتصادي الشامل عن طريق الحد من عدم المساواة.

في ظل تحقيق الفضائل الأربعة أعدت المنظمة عشرون مجالاً برامجياً ذو أولوية تعالج تخصصات وقضايا متعددة، والتي سيساهم تنفيذها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- ميزانية المنظمة:

لتحقيق أهدافها وبناء عالم مستدام ينعم بالأمن الغذائي، تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى الدعم من طرف أعضائها وذلك من خلال تسديد اشتراكاتهم المقررة من قبل مؤتمر المنظمة لفترة سنتين. فيتم تمويل برنامج عمل المنظمة من خلال اشتراكات الأعضاء المقررة التي تمثل الميزانية العادية للمنظمة والمساهمات

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الإطار الإستراتيجي للفترة 2022-2031، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص4.

² المرجع نفسه، ص18.

الطوعية أي التبرعات التي يقدمها الأعضاء وشركاء آخرون في دعم المساعدات التقنية ومساعدات الطوارئ المقدمة للحكومات.¹

الجدول رقم (2): ميزانية منظمة الأغذية والزراعة المقررة للفترة 2020-2021 حسب الأهداف الإستراتيجية ومصادر التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع	الإشتراكات الطوعية	الإشتراكات المقررة	باب الميزانية
291 144	205 349	85 795	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
705 085	502 679	202 407	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
177 833	110 903	66 929	الحد من الفقر في الريف
276 063	162 297	113 766	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
941 806	885 983	55 823	زيادة قدرتسبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
105 643	38 418	67 225	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
140 788	0	140 788	برنامج التعاون التقني
75 081	2 204	72 877	التواصل
36 378	0	36 378	تكنولوجيا المعلومات
59 857	1 021	58 836	الحوكمة والرقابة والتوجه لمنظمة الأغذية والزراعة
75 793	10 895	64 898	الإدارة الفعالة والكفاءة
600	0	600	المصروفات غير المنظورة
16 892	0	16 892	الإتفاق الرأسمالي
22 577	156	22 421	المصروفات الأمنية
2 925 541	1 919 906	1 005 635	المجموع

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة فاو، "الدورة الرابعة والستون بعد المائة، التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021"، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2020، ص23.

¹<http://www.fao.org/about/how-we-work/ar/>, consulté le 13 Février 2021.

يبلغ إجمالي ميزانية المنظمة المقررة لعام 2020-2021 مبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي؛ حيث أن 34% من الميزانية يأتي من الاشتراكات المقررة التي تدفعها البلدان الأعضاء، إذ تبلغ الميزانية العادية للمنظمة في هذه الفترة ما قيمته 1,005.6 مليون دولار أمريكي. في حين أن المساهمات الطوعية المتوقعة تمثل 66% من إجمالي الميزانية أي حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي.

ثانياً: البنك الإسلامي للتنمية IsDB

1- نشأة البنك:

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أنشئت بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 12 أغسطس 1974 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وبدأ البنك نشاطه رسمياً في 22 أكتوبر 1975.¹

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف، إسلامي المبادئ، يؤثر في حياة خمس سكان العالم حيث يدعم 1.22 مليار نسمة في مختلف مناطقه الأساسية. فهو يضم 57 بلداً عضواً في ثلاث مناطق أساسية هي: إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. ويتخذ من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مقراً له، وله إحدى عشر مركزاً إقليمياً في كل من نيجيريا، كازاخستان، السنغال، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، مصر، المغرب، بنغلاديش، إندونيسيا، أوغندا وسورينام.

الشروط الأساسية للانضمام إلى البنك أن يكون البلد عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن يقوم بقبول الشروط التي يقرها مجلس المحافظين والتي من أهمها أن يسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك.²

2- تطورات البنك:

مع مرور الوقت تطور البنك من كيان واحد إلى مجموعة تضم خمس أعضاء تسمى بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDBG، والتي تتألف من الكيانات التالية:

¹ البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2019 التقرير السنوي فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2020، ص 2.

² البنك الإسلامي للتنمية IsDB، مرجع سابق، ص 2-6. <https://www.isdb.org/ar/aldwyt>

البنك الإسلامي للتنمية IsDB على رأس المجموعة، يليه معهد البنك الإسلامي للتنمية IsDBI أو ما يسمى بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الذي تم إنشاؤه عام 1980 لمساعدة البنك في القيام بمهامه من خلال إجراء البحوث وتوفير التدريب والمعلومات في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة ككل. ثم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC والتي تأسست عام 1994 بهدف تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للبلدان الإسلامية. فالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD الناشئة عام 1999 والتي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية المتعلقة بمشاريع القطاع الخاص للدول الأعضاء. وأخيرا المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC التي تأسست عام 2008 سعيا إلى تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.¹

3- أهداف البنك:

البنك الإسلامي للتنمية بنك تنموي متعدد الأطراف يسعى إلى التأثير في حياة المجتمعات المسلمة وتحسينها في جميع أنحاء العالم، إذ يؤمن بأن لكل فرد الحق في العيش الكريم وأن تعزيز التنمية الاقتصادية والنهوض بها هو مفتاح القضاء على الفقر.

يضع البنك أولوياته ويركز اهتماماته في مجالات التنمية البشرية، التنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي، تطوير البنية التحتية، تنمية القطاع الخاص، التجارة البينية بين الدول الأعضاء والبحث والتطوير في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

يركز البنك الإسلامي للتنمية نشاطاته في تمويل المشاريع وتقديم القروض والمساعدات الفنية التي تهدف إلى تطوير كل من العلوم والتكنولوجيا، الزراعة والتنمية الريفية، البنية التحتية الأساسية والقطاعات الصناعية، التعليم، الرعاية الصحية، الإغاثة الإنسانية وكذلك دعم النساء والفتيات. وباعتباره مؤسسة مالية إسلامية عالمية فإنه يعمل جاهدا لتطوير المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تعزيز الاستثمار في الأسهم وخطوط التمويل.²

¹البنك الإسلامي للتنمية IsDB، لمحة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة،

2020، ص6.

²IsDB, Investor Presentation March 2023, IsDB, Djedda, 2023, p6-9.

يمكننا حصر الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي للتنمية فيما يلي:¹

- بناء شراكات تعاونية بين المجتمعات والدول عبر القطاعين العام والخاص وفقا لاحتياجات وأولويات البلدان الأعضاء، وإتباع نهج تعاوني للالتزام بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- إيجاد حلول لتحديات التنمية في الدول النامية من خلال التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار وزيادة المهارات وتبادل المعارف.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء للقضاء على الفقر من خلال تمويل المشاريع وفق الشريعة الإسلامية وتوفير البنية التحتية اللازمة لتمكينهم من تحقيق احتياجاتهم.
- تمكين المرأة المسلمة ودعمها من خلال توفير فرص التعليم وتحسين أوضاعها الصحية ومساعدتها للتخلص من الحواجز التي تحول دون تطورها.
- تحسين الأوضاع الإنسانية للبلدان الأعضاء من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم في بيئة سلمية بعيدة عن السياسة.
- تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز البحث والتدريب في الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

4- سياسات البنك الإسلامي للتنمية

تسعى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى تحسين حياة المجتمعات المسلمة عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء وإحداث تغيير شامل وواسع النطاق في المجتمعات المسلمة خصوصا في الحد من الفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف وتذليل معوقات التنمية العالمية، تبنى البنك نموذج عمل جديد وفقا للبرنامج الخماسي للرئيس والذي يركز على العوامل الستة التالية:²

¹البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2019 التقرير السنوي فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2020، ص6-8.

²<https://www.isdb.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86>, consulté le 10 Février 2021.

-البنك الإسلامي للتنمية IsDB، لمحة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2020، ص 2-8.

²البنك الإسلامي للتنمية IsDB، التقرير السنوي 2018، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2019، ص12.

- إقامة الصلات من خلال حشد الموارد من السوق،
- نشر الوعي لتعزيز قوة حضور البنك،
- الأداء عن طريق تطبيق اللامركزية الوظيفية والجغرافية،
- الكفاءة من خلال بناء القدرات التنظيمية،
- التعزيز وتحسين الإدارة لتحقيق نتائج إنمائية،
- التمويل وتعزيز النمو المالي المستدام.

استلزم نموذج عمل البنك الجديد إعداد سياسات تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية والإستراتيجية العشرية للبنك. إذ تتضمن هذه السياسات مبادئ وتوجيهات تضبط طريقة عمل المنظمة لبلوغ أهدافها.

تنقسم سياسات مجموعة البنك إلى سياسات البنك القطاعية والمحورية، السياسات الائتمانية وسياسات كيانات مجموعة البنك¹. نلخصها فيما يلي:

أ- السياسات القطاعية والمحورية:

وتشمل كل من:

- سياسة الزراعة والتنمية الريفية:² تعتبر من بين أول السياسات التي اعتمدها البنك منذ إنشائه، واعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين في الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) في 1 ديسمبر 2018؛ تهدف هذه السياسة إلى توفير التوجيه الاستراتيجي للاستثمار من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء بغية تحسين الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ونظرا لأهمية هذا القطاع في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي في أغلبية الدول الأعضاء، قام البنك الإسلامي للتنمية بإطلاق الصناديق القائمة على

¹ البنك الإسلامي للتنمية ISDB، ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة،

2020، ص 1-2.

² المرجع نفسه، ص 5-6.

السلع الأساسية لزيادة حجم الموارد المتاحة للدول الأعضاء، كما بذل البنك جهودا في حشد ممولين إنمائيين آخرين وإشراك كيانات أخرى من البنك في تنفيذ المشاريع.

تقوم هذه السياسة على ستة ركائز تتمثل في:

• بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ: إن بناء أنظمة زراعية أكثر مرونة في البلدان الأعضاء أمر ضروري لضمان مستقبل مزدهر للناس الذين يعيشون هناك. فيشجع البنك الزراعة المراعية للمناخ التي تعزز الإنتاجية الزراعية؛ ويولي اهتماما خاصا للصمود في البلدان الأعضاء عالية المخاطر وذوي القدرات المنخفضة.

• تحسين الوصول إلى الأسواق: إذ يقوم البنك بتمويل ودعم الدول الأعضاء لتحسين البنية التحتية للسوق وتيسير تسويق الزراعة المعيشية؛ كما يساعد البنك في تفعيل دور المرأة الريفية في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية في سلاسل التوريد.

• تعزيز نهج شاملة ومستدامة ومتكاملة: يدعم البنك المشاريع والبرامج التي تتبع نهجاً متكاملاً في التنمية الزراعية والريفية، فيدعم الدول الأعضاء لتحسين الوصول بالخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، وإتاحة فرص اقتصادية في تخصصات متعددة.

• تعزيز فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي: يسعى البنك إلى تحسين الاستثمار في الزراعة فهو اللبنة الأساسية في تحقيق تنمية ريفية مستدامة؛ كما أنه يسعى إلى ترسيخ الوساطة المالية الإسلامية في المناطق الريفية في البلدان الأعضاء عن طريق تطوير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي التي تهدف إلى سد احتياجات صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التنمية الريفية.

• تعزيز مشاركة القطاع الخاص: يقوم البنك بدعم مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على تطوير سلاسل القيمة وحشد التمويل لضمان تأثيرات مستدامة؛ كما يسعى البنك جاهداً في دعم البلدان الأعضاء في جذب الاستثمارات الأجنبية غرض تحقيق نمو واسع النطاق وتوفير وظائف عالية الجودة في المناطق الريفية، وسيدعم البنك تنمية القطاع الزراعي التجاري وسيشجع القطاع الخاص على تطوير سلاسل القيمة وتعبئة التمويل وتوفير آليات فعالة لتقديم الخدمات والمساهمة في البحث والتطوير في الزراعة والتنمية الريفية.

- بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يسعى البنك إلى إنماء القدرات البشرية والمؤسسية لضمان نجاح تمويله الإنمائي، وتوفيره لحلول إنمائية للبلدان الأعضاء فيه.¹
- **سياسة التعامل مع المجتمع المدني:** وترمي إلى إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من فقر ونزاعات وكوارث وأزمات إنسانية عن طريق تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وتبادل الخبرات والمعارف في البلدان المسلمة ككل.
- **سياسة تغير المناخ:** وتتمثل الغاية من هذه السياسة في تطوير قدرة البلدان الأعضاء على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتنفيذ الإجراءات المناخية التي تنص عليها أهداف التنمية المستدامة.
- **سياسة إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود:** يضطلع البنك من خلال هذه السياسة إلى دعم البلدان الأعضاء في الصمود عند الكوارث الطبيعية وتخفيف الصدمات والسعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية المستدامة.
- **سياسة قطاع التعليم:** والهدف منها وضع نهج مشترك وإستراتيجية للبنك لإتباعها من أجل التصدي للمشاكل التي تواجه قطاع التعليم تصديا شاملا.
- **سياسة قطاع الطاقة:** تضع هذه السياسة توجيهات للبنك لتسيير عمليات الطاقة المستقبلية وتوسيع نطاق الطاقات المتجددة في البلدان الأعضاء.
- **سياسة الهشاشة والقدرة على الصمود:** وتسعى إلى القضاء الجذري على أسباب الهشاشة من إقصاء اجتماعي واقتصادي وتهميش والتنمية غير العادلة والسعي إلى الوقاية منها.
- **سياسة قطاع الصحة:** والغرض منها مساعدة البنك في توفير الرعاية والتغطية الصحية الشاملة للبلدان الأعضاء من خلال استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل قطاع الصحة.
- **سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ترمي هذه السياسة إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنك لتحسين تمويل البنية التحتية لشبكات الاتصالات وهذا لتمكين البلدان الأعضاء من التطور اجتماعيا واقتصاديا.
- **سياسة التعاون والتكامل الإقليمي:** تهدف هذه السياسة إلى دعم تمويل العمليات القطاعية والعمليات المتعلقة بأنشطة التعاون الإقليمي وتكامل الأسواق.

¹ البنك الإسلامي للتنمية ISDB، ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 5-6.

-سياسة تبادل المعارف والخبرات: والغرض منها توحيد آليات تبادل المعارف والخبرات في البنك بأكمله.

-سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تسعى هذه السياسة إلى تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء من خلال دمجها في برامج ومشاريع مجموعة البنك للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء.¹

-سياسة قطاع النقل: يعمل البنك من خلال هذه السياسة على إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بتوفير النقل وأنظمة النقل الفعالة والربط الإقليمي في المناطق الريفية والحضرية في البلدان الأعضاء.

-سياسة تمكين المرأة: وتهدف إلى تمكين النساء والفتيات من المشاركة في التنمية المستدامة والشاملة لمجتمعاتهن والاستفادة منها.

-سياسة تنمية الشباب: ترمي هذه السياسة إلى تمكين الشباب وتميئهم من خلال بناء شراكات إستراتيجية وتسخير موارد البنك وخبراته.²

ب- السياسات الائتمانية: وتتمثل في:³

-سياسة صرف التمويل: تتناول هذه السياسة الشروط الأساسية الواجب استيفاؤها للبدء في أي عملية صرف.

-سياسة التدبير المالي للمشاريع: وتسعى إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في تنفيذ المشاريع وتطوير ممارساتها في مجال التدبير المالي، مع ضمان الشرعية والشفافية في جميع أعمال البنك.

-سياسة التوريد للمشاريع: تساعد هذه السياسة البلدان الأعضاء المستفيدة من المشاريع على الاستغلال الأمثل للموارد.

ت- سياسات كيانات مجموعة البنك:

اعتمد كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على حزمة

¹البنك الإسلامي للتنمية ISDB، ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 7-28.

²المرجع نفسه، ص 29-34.

³المرجع نفسه، ص 37-42.

من السياسات في مختلف المجالات لغرض وضع معايير ورسم التوجه الاستراتيجي للمجموعة بغية التخطيط الأمثل للمشاريع وتنفيذها وتوفير الموارد لها وفقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية.¹

5- اعتمادات البنك:

تتمثل وحدة البنك الحسابية في الدينار الإسلامي الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي. قُدر رأس المال المصرح للبنك بألفي مليون دينار إسلامي (2,000,000,00) معروضة لاكتتاب الأعضاء وفقا للمادة الخامسة. وبلغ رأس المال المكتتب فيه سبعمائة وخمسون مليون دينار إسلامي (750,000,000). وفي نهاية سنة 2022 بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 2,55 مليار دينار إسلامي.²

بلغت اعتمادات البنك التراكمية الصافية (1975-2022) 170,5 مليار دولار أمريكي، حيث بلغ صافي الاعتمادات السنوية لمجموعة البنك لسنة 2022، 7,9 مليار دينار إسلامي (ما يعادل 10,5 مليار دولار أمريكي) وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18,6% مقارنة بصافي اعتمادات البنك لسنة 2021 والتي قُدرت بـ6,3 مليار دينار إسلامي. ارتفعت اعتمادات البنك لتوفير موارد للبلدان الأعضاء لتمكينها من مواجهة الصعوبات وتحقيق تنميتها.

كان التوزيع الإقليمي لاعتمادات البنك، سنة 2022، متوازنا نوعا ما. فتمثل منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أكبر مستفيد من صافي اعتمادات مجموعة البنك بنسبة 36.9% بسبب أزمة الغذاء والشبكة، تليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 31.5% ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 28.4%.³

الجدول رقم (3): توزيع صافي اعتمادات البنك بحسب القطاعات خلال 2021-2022 (الوحدة

مليار دولار أمريكي)

¹ المرجع نفسه ، ص 61-66.

² البنك الإسلامي للتنمية ISDB، اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية ISDB، جدة، 1974، ص 2.

³ البنك الإسلامي للتنمية ISDB، التقرير السنوي 2022، البنك الإسلامي للتنمية ISDB، جدة، 2023، ص 14-16.

2022		2021		القطاع
النسبة %	الاعتمادات	النسبة %	الاعتمادات	
26,50	2,78	14,70	1,29	الزراعة
3,50	0,37	11,90	1,05	التعليم
12,20	1,28	11,40	1,00	الطاقة
15,20	1,60	8,60	0,76	الصحة
38,40	4,03	36,40	3,20	النقل
1,80	0,19	13,80	1,21	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية
2,40	0,25	3,20	0,28	قطاعات أخرى
100,00	10,5	100,00	8,8	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية لسنتي 2021 و2022.

استحوذ قطاع النقل على أكبر حصة من صافي اعتمادات البنك لسنة 2022 بنسبة 38,40%، يليه قطاع الزراعة بنسبة 26,50%. لم يختلف توزيع اعتمادات البنك عن سنة 2021 اختلافا كبيرا وهذا يجسد التزام البنك بتحسين البنية التحتية من نقل وطاقة ومياه وصرف صحي وخدمات حضرية، والاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم) والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع (الزراعة) في البلدان الأعضاء.

ثالثا: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD:

1- التعريف بالصندوق:

انعقد مؤتمر الأغذية العالمي في روما في الفترة من 5 إلى 16 نوفمبر / تشرين الثاني 1974. وكانت أهم المسائل التي نوقشت في المؤتمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العالمي. بشكل عام، كانت متطلبات تطوير الإنتاج الزراعي في البلدان النامية والتدابير الواجب اتخاذها في طليعة المناقشات. ولتعزيز هذا الهدف أوصى المؤتمر بالبدء في إنشاء صندوق لتمويل مشاريع التنمية الزراعية والريفية، وخاصة لإنتاج الغذاء في البلدان النامية.¹

¹Commission Of The European Communities, **World Food Conference**, United Nations, Brussels, 1974, pp 1-3.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية (IFI)؛ تم إنشاؤه في عام 1977 كنتيجة رئيسية لمؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974.

شعار الصندوق هو "الاستثمار في سكان الريف"؛ وهو يستثمر في الفقراء وصغار المزارعين والنساء والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويهدف إلى تمكين سكان الريف من زيادة أمنهم الغذائي وتوسيع أعمالهم وزيادة دخولهم. ومساعدتهم على بناء المرونة والمشاركة في التنمية.¹

يضم الصندوق 177 دولة عضو، مقسمة إلى 5 مناطق: آسيا والمحيط الهادئ، وشرق وجنوب إفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا، وغرب ووسط إفريقيا. العضوية في الصندوق مفتوحة لأي دولة عضو في الأمم المتحدة.²

2- أهداف الصندوق:

إن شعار الصندوق هو "الاستثمار في سكان الريف" ورؤيته هي "تحول ريفي شامل ومستدام"؛ فهو يستثمر في الفقراء وصغار المزارعين والنساء والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويتمثل هدفه الرئيسي والشامل في تمكين سكان الريف من التغلب على الفقر وزيادة أمنهم الغذائي وتوسيع أعمالهم وزيادة دخولهم، ومساعدتهم على بناء المرونة والمشاركة في التنمية.³

يعمل الصندوق بطريقة جادة ومستدامة لمساعدة سكان الريف، ومن بين أهم أهدافه نذكر مايلي:⁴

- القضاء على فقر سكان الريف وتحسين أمنهم الغذائي وبناء سبل عيش مستدامة ومزدهرة لعيش حياة أفضل.

- التمكين الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين الفقراء لاسيما النساء وذلك بتوفير فرص عمل وزيادة مداخيلهم.

- زيادة إنتاجية ومشاركة سكان الريف في الأسواق عن طريق تنمية سلاسل القيم الزراعية وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية والقروض.

¹ الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية: <https://www.ifad.org/ar/history>، شوهد في 2 مارس 2021.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، التقرير السنوي 2020، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2021، ص3-4.

³ للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مرجع سابق.

⁴ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2016، ص7-8.

- إشراك السكان الريفيين الفقراء في الاقتصاديات الريفية الوطنية والعالمية للمساهمة في التنمية المستدامة الشاملة.
- بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.
- تحسين القدرة على الصمود في البيئات الهشة والصراع، وتعزيز صوت السكان الريفيين الفقراء وقدراتهم.

3- نهج الصندوق وسياساته:

- يهتم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ 40 عاما بالفئات المهمشة من نساء وشباب فقراء يعيشون في المناطق الريفية النائية في مختلف أنحاء العالم. ولتمكين فقراء الريف وتمتيتهم يتبع الصندوق نهجا مجتمعيا يقوم على مايلي:¹
- الزراعة عمل تجاري؛ حيث يعزز الصندوق تمكين سكان الريف من الزراعة وتحقيق مداخيل أكبر، من خلال برامج ومشاريع تتضمن تأمين الوصول إلى الأسواق وتوفير رأس المال وتحسين البنية التحتية من طرق ومواصلات موثوقة ومياه نظيفة وتحسين الأدوات وتطويرها لضمان التسيير الجيد والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف.
- توسيع النطاق لتحقيق النتائج؛ إذ يسعى الصندوق إلى دعم البرامج والسياسات الناجحة لزيادة استقطاب الموارد والشركاء لغاية تحقيق نتائج إنمائية أكبر وأكثر استدامة على نطاق أوسع ليشمل أغلب فقراء الريف.

- نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ وعزز هذا النظام مصداقية الصندوق كمؤسسة مالية دولية تتمتع بنهج شفاف ومرن إذ يتمكن الصندوق من خلاله بالتنبؤ في تخصيص الموارد. فيتميز هذا النظام بالشمولية اقتصاديا واجتماعيا والقدرة على تقييم الأمن الغذائي والتغذوي وكشف مواطن الضعف والهشاشة للقضاء على الفقر الريفي.²

دون شك، يجب أن يكون لكل منظمة أو مؤسسة دولية في العالم سياسات واضحة ذات إطار دقيق وحدود واسعة ومعايير مشتركة تحدد المسار الاستراتيجي والنهج الذي تتبعه المنظمة والطريقة التي تعمل بها

¹الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD ، مرجع سابق، ص8.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الصندوق الدولي

للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2016، ص1-7.

وكيفية دعم عملاتها والدول الأعضاء فيها. كذلك يتبنى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عدة سياسات للوصول إلى أهدافه السامية المتعلقة بتنمية سكان الريف الفقراء. نلخصها فيما يلي:

أ- سياسات التمويل:

والتي تم اعتمادها في ديسمبر 1978، وخضعت لتعديلات عديدة لضمان أنها توفر إطاراً سليماً لعمل الصندوق. فمن خلالها يخصص الصندوق الموارد وفقاً للحاجة إلى الغذاء وتحسين مستويات التغذية في أفقر المجتمعات في العالم، والأخذ بعين الاعتبار إمكانية الرفع من زيادة الإنتاج الغذائي في البلدان النامية. كما يسعى الصندوق إلى توفير موارد إضافية بشروط سهلة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية.¹

تتمثل معايير سياسات تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في:²

• الحصول على موارد الصندوق: تُخصص الموارد المالية المتاحة للصندوق لتمويل البلدان النامية الأعضاء وفقاً لنظام التخصيص القائم على الأداء الذي وضعه المجلس التنفيذي وآلية اقتراض الموارد.

• برنامج العمل: عند إعداد برنامج العمل المقترح للصندوق يسترشد المدير العام بالإطار الاستراتيجي الذي وضعه المجلس التنفيذي، كما تتم الموافقة على المشاريع والخطط المقدمة إلى المجلس التنفيذي لدراساتها والموافقة عليها من قبله كل عام وفق لخطة العمل المقترحة من قبل رئيس المجلس.

• معايير المشروعات والبرامج: تخضع المشاريع والبرامج المعروضة لتمويل الصندوق إلى إطار استراتيجي يؤطر ويُدير عمليات الصندوق في كل دولة عضو ويحدد الفرص المتوفرة لتمويل الصندوق لتحقيق أهداف المشروع.

• اختيار المشروعات والبرامج: يتم اختيار المشاريع والبرامج التي يمولها الصندوق بإتباع معايير محددة تفرضها السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمسائل التي يعمل عليها الصندوق من تمويل ريفي، مشاريع ريفية، تغير المناخ، تسهيل الحصول على الأراضي وتأمين حيازتها، إشراك

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعايير، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

IFAD، روما، 2022، ص 1-4.

² المرجع نفسه، ص 5-8.

السكان الأصليين، التمييز بين الجنسين، التنمية الزراعية والريفية والشراكة مع القطاع الخاص والتصدي للأزمات والتعافي منها.

• تنفيذ المشروعات والبرامج: إذ يجب أن يتوافق تنفيذ المشاريع والخطط الممولة من الصندوق مع اللوائح ذات الصلة بشراء السلع والخدمات من موارد الصندوق التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية وفقاً للسياسات التي اعتمدها.

• التقييم: يتم تقييم المشاريع والبرامج الممولة من طرف الصندوق اعتماداً على سياسات واستراتيجيات تبناها المجلس التنفيذي.

ب- الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025:

من أجل تمكين التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية، اعتمد الصندوق إطاراً استراتيجياً للفترة 2016-2025، والذي يعتبر بمثابة مبادئ توجيهية شاملة للسياسات لتوفير التوجيهات اللازمة لعمل الصندوق على مدى العقد. تم إعداد هذا الإطار الاستراتيجي بناءً على ثلاث اتفاقيات عالمية وهي جدول أعمال 2030 لأهداف التنمية المستدامة، وجدول أعمال أديس أبابا الذي تبناه المؤتمر الثالث لتمويل التنمية في عام 2015، واتفاقية عالمية جديدة حول تغير المناخ.¹

يدعو هذا الإطار الاستراتيجي إلى القضاء على الفقر والجوع وتمكين الفقراء الريفيين عن طريق تعزيز التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي الشامل والمستدام. لتحقيق أهدافه يركز هذا الإطار على ثلاثة ركائز ألا وهي: زيادة القدرة الإنتاجية لفقراء الريف، تعزيز مشاركة فقراء الريف في الأسواق، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ للأنشطة الاقتصادية والاستدامة البيئية.²

يتمثل هدفه الرئيسي في جعل الصندوق يعمل بطريقة أكبر وأفضل وأكثر ذكاءً؛ أكبر في زيادة تمويلات وموارد المشاريع الريفية لأن التحول الريفي يستوجب موارد مالية أكثر تُستخدم بطريقة فعالة وناجعة، أفضل في تحسين جودة مشاريع وبرامج الصندوق القطرية من خلال دمج الابتكار والمعرفة ضمن المشاريع ودعم تنفيذها للاستجابة للتحديات التي يعاني منها سكان الريف، أدكى وذلك من خلال الاستخدام الفعال والأكثر كفاءة للموارد المتاحة للصندوق لتحقيق نتائج تنموية تستجيب لاحتياجات البلدان الأعضاء.³

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها، مرجع سابق، ص 8-10.

² الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية: <https://www.ifad.org/ar/history>، شوهد في 4 مارس 2021.

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، مرجع سابق، ص 9.

لهذا الإطار أربعة أهداف إستراتيجية تتمثل في¹:

- ✓ تحديد وتوضيح مساهمة الصندوق في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، ومواجهته بتحديات التنمية العالمية الشاملة.
- ✓ وضع إطار استراتيجي للصندوق لتوضيح أهدافه الإستراتيجية والإنمائية الشاملة وتحديد مبادئه.
- ✓ تسيير إعداد المشاريع والبرامج الاستثمارية التي يمولها الصندوق، وتوجيه إعداد سياساته.
- ✓ إدارة وتوجيه العاملين في الصندوق لضمان مشاركتهم الفعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة للصندوق.

ت- إستراتيجية البيئة وتغير المناخ 2019-2025:

تم اعتماد إستراتيجية البيئة وتغير المناخ 2019-2025 استجابة للالتزام الصندوق، من خلال الإطار الإستراتيجي 2016-2025، بتعزيز استثماراته الداعمة للبيئة وتغير المناخ في البلدان النامية. تحدد هذه الإستراتيجية سياسة الصندوق وإطاره الاستراتيجي في كل ما يخص البيئة وتغير المناخ. إذ تقوم بدمج المظاهر البيئية (الصمود في وجه تغير المناخ والاستدامة البيئية) والأبعاد الاجتماعية مما يعتبر خطوة إيجابية في التنمية الريفية في عمل الصندوق.

تتضمن مجالات الاهتمام التي وضعتها الإستراتيجية كل من تصميم ودعم المشاريع والبرامج القطرية، تعزيز الشراكات، تعبئة الموارد المالية، الابتكار، المعرفة والتعلم. وتصبُّ جُل اهتمامها على تمكين الصندوق من تحسين حياة السكان الريفيين وجعل عيشهم أكثر استدامة وصموداً وأماناً.

تهدف هذه الإستراتيجية أساساً إلى دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز صمودهم في وجه المعوقات البيئية وتغير المناخ لتحقيق ازدهارهم وتميئتهم المستدامة. ويساهم الصندوق في

¹ المرجع نفسه، ص 1-2.

تحقيق هذا الهدف من خلال دعم الحكومات في دمج البيئة وتغير المناخ في سياسات وبرامج التنمية الريفية، زيادة استثماراتها في المشاريع البيئية وجعل أنشطته وعملياته أكثر استدامة بيئياً.¹

ث - إستراتيجية التغذية 2019-2025:

أعدت خطة عمل الصندوق بشأن التغذية، للفترة الممتدة من 2019 إلى 2025، بناء على خطة عمل التغذية الأولى للصندوق (2016-2018) وإنجازاتها والنتائج المستخلصة منها. فتعمل الخطة الجديدة على زيادة التزام الصندوق بتعميم قضايا التغذية في نصف (50%) مشاريع الصندوق قيد الإعداد.

حيث تضع هذه الإستراتيجية توجيهات وإجراءات للصندوق للتسريع في عملية تعميم قضايا التغذية في أنشطته وعملياته المختلفة.²

ولتحقيق هدف خطة عمل التغذية 2019-2025 يركز الصندوق على خمسة مجالات تتمثل في:³

✓ تصميم برامج الفرص الإستراتيجية القطرية والمشروعات الحساسة لقضايا التغذية؛ وذلك من خلال إجراء مسح لوضع التغذية وإدماج قضاياها في مشاريع وبرامج الفرص الإستراتيجية القطرية مع الحرص على إشراك خبراء في مجال التغذية واستخدام الابتكار وعمليات التعلم في هذا المجال.

✓ القدرة على التنفيذ؛ من خلال تحسين جودة فرق إدارة المشاريع من الناحية التقنية والتحليلية والإدارية. وكذلك تعزيز قدرات الشركاء التنفيذيين وتطوير منصات التعلم وتقاسم المعلومات بين البلدان.

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، إستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2018، ص 1-4.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، خطة عمل الصندوق بشأن التغذية 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2018، ص 1-5.

³ المرجع نفسه، ص 30-33.

✓ التأثير والانخراط السياساتي وإرساء الشركاء؛ بمشاركة الصندوق في السياسات ومنصات تقاسم المعرفة القطرية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا التغذية بغية كسب التأييد في مسألة دور النظم الغذائية والزراعة في مواجهة مشاكل سوء التغذية في البلدان الأعضاء، والاعتراف بأصحاب الحيازات الصغيرة وتأثيرهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

✓ المعرفة والاتصالات والأدلة؛ عن طريق الانخراط في سياسات الرصد والتقييم، ووضع توجيهات لتطوير منتجات معرفية إستراتيجية لاستخدامها في المشاريع الحساسة لقضايا التغذية.

✓ الموارد البشرية والمالية؛ وضع إستراتيجية لتعزيز تعبئة الموارد الممولة للمشاريع الداعمة لتعميم قضايا التغذية، والاستثمار السنوي في رأس المال البشري للصندوق من خلال تنظيم دورات توعية حول قضايا التغذية.

ج- إستراتيجية شباب الريف 2019-2021:

يعاني شباب الريف من سبل عيش مزرية حيث يفتقرون إلى الوصول إلى التمويل والسلع والخدمات وانعدام الفرص لاكتساب مهارات جديدة، مما يؤدي بهم إلى الهجرة والبطالة. ولهذا فإن خطة عمل الشباب الريفي للصندوق جاءت لتحديد إطار وتوجهات استثمارات الزراعة والتنمية الريفية المراعية للشباب في الصندوق، لتمكين الشباب والشباب في المناطق الريفية من تشكيل الاقتصاد الريفي المستدام. وهي تتضمن هدفا واضحا يتمثل في أن جميع الاستراتيجيات القطرية و50 في المائة من تصميمات المشاريع الجديدة للصندوق بين عامي 2019 و 2021 ستكون مراعية للشباب، و70 في المائة من تصميمات المشاريع الجديدة ستكون مراعية للشباب بحلول نهاية 2027؛ وذلك من خلال:¹

- ✓ التشاور مع الشباب من خلال مجلس استشاري للشباب الريفي.
- ✓ تطوير البرمجة والتسليم القطري المراعي للشباب وتعزيز قدراتهم وزيادة مواردهم.

¹IFAD ,IFAD Action Plan Rural Youth 2019–2021, IFAD, Rome, 2019, pp 2–6.

- ✓ زيادة التوظيف وريادة الأعمال للشباب الريفي عن طريق تمكينهم من الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات، التدريب المهني والتعليم وتطوير نماذج التكنولوجيا والابتكار الجديدة.
- ✓ المشاركة في السياسات على المستوى القطري، والشراكات بما في ذلك عمالة الأطفال.

ح- إستراتيجية الاستهداف:

وضع الصندوق إستراتيجية الاستهداف بالتشاور مع الشركاء تتميز بأنها واقعية، قابلة للرصد، محددة السياق ومرنة. وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ترمي إلى مساعدة المجموعات المستهدفة من سكان الريف الفقراء. كما يحدد الصندوق "المجموعة المستهدفة" على أنها سكان الريف الذين يعيشون في فقر ويعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية.¹

تضع سياسة الاستهداف في الصندوق نهج الاستهداف الذي يتبعه الصندوق بناءً على مجموعة من الأساليب والتدابير المتمثلة فيما يلي:²

- ✓ الاستهداف الجغرافي لاختيار أفقر أو أكثر المناطق ضعفاً، واستهداف سكان الريف الأشد فقراً والضعفاء وأولئك الذين يرجح أن يتخلفوا عن الركب؛
- ✓ اختيار معايير الأهلية عندما يتم توجيه الخدمات والموارد إلى المجموعات المستهدفة؛
- ✓ توفير السلع والخدمات التي تتماشى مع الأولويات والأصول والقدرات واستراتيجيات سبل العيش للمجموعات المستهدفة؛
- ✓ تمكين وبناء قدرات من لديهم صوت أقل وقوة أقل حتى يتمكنوا من التعبير عن احتياجاتهم والمشاركة في التخطيط وصنع القرار وتنفيذ المشاريع؛
- ✓ موازنة الاستهداف مع سياسات الحكومة للحد من الفقر؛

¹ IFAD, **Targeting Policy Reaching the rural poor**, IFAD, Rome, 2008, pp 5–22.

²IFAD, **Revised Operational Guidelines on Targeting**, IFAD, Rome, 2019, pp 1–2.

✓ تعزيز الشفافية في الإجراءات الإدارية التي تعرقل الإدماج الاجتماعي، وتعميم
مراعاة المساواة بين الجنسين والتغذية والقضايا البيئية والمناخية في تنفيذ عمليات الاستهداف في
البرامج والمشاريع؛

✓ اعتماد نهج استشاري وتشاركي في الاستهداف مع تعزيز الشراكات القائمة وإنشاء
شراكات جديدة.

خ- سياسة المنح العادية:

وضع الصندوق سياسة تخص المنح العادية عام 2003 وأدخل عليها عدة تغييرات على مر السنين
فقد نُقحت عام 2009 و عام 2015، لتحل محلها سياسة جديدة عام 2021 لتكون أكثر ملائمة لاحتياجات
ومتطلبات الدول الأعضاء النامية.

يهتم الصندوق بالمنح العادية كونها السبيل الوحيد لتمويل الأنشطة غير الاقراضية، ويسعى من خلالها
إلى المساعدة في تحقيق تحول ريفي مستدام وشامل والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ولهذا تسعى
سياسة المنح العادية إلى تحقيق هدفين استراتيجيين يتمثلان في: (1) إحداث أثر أفضل لبرنامج عمل
الصندوق على الأرض بوسائل تشمل تحسين القدرات داخل البلدان من أجل زيادة استدامة الفوائد،
و(2) تعزيز بيئة سياسات واستثمارات مواتية أكثر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في
ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.¹

ولتحقيق أهدافها وضعت هذه السياسة إجراءات وتدابير تتمثل فيما يلي:²

✓ دعم وتحسين السياسات على المستوى الإقليمي والعالمي لتحقيق التنمية في المناطق
الريفية، وكذلك تعزيز الاستثمار في التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة؛

✓ الاستفادة من خبرات وموارد الشركاء لتمكين الفئات الضعيفة وتعزيز قدرة البلدان
النامية في تحقيق أقصى قدر من النتائج المستدامة؛

✓ تعزيز البحوث والتكنولوجيات المبتكرة التي تتلاءم واحتياجات الفقراء الريفيين وتوسيع
نطاقها لتحقيق نتائج أكثر استدامة.

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، سياسة المنح العادية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2021،

ص 1-2.

² المرجع نفسه، ص 5-6.

د - سياسية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

نظرا لالتزام الصندوق بتعميق أثر استدامة برامجه الإنمائية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية، تم وضع خطة عمل التمايز بين الجنسين للفترة 2019-2025 والتي هي مراجعة وتنقيح لخطة عمل الفترة 2016-2018.

تهدف هذه السياسة أساسا إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في المجتمعات الريفية الفقيرة وتمكينهم من تحسين سبل عيشهم وزيادة صمودهم. ولتحقيق ذلك تضع ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في: (1) التمكين الاقتصادي، (2) التمثيل والمشاركة في صنع القرارات، (3) تقسيم أعباء العمل بشكل عادل ومتوازن.¹

وللوصول إلى هذه الأهداف يركز الصندوق عمله على أربعة مجالات تتمثل في:

✓ دعم البرامج والمشاريع القطرية المعالجة لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية؛

✓ تكثيف جهود استقطاب التأييد وتعزيز الشراكات وإدارة المعارف إقليميا وعالميا؛

✓ تمكين الشركاء وتعزيز قدراتهم على معالجة قضايا التمايز بين الجنسين في ما يخص التنمية الريفية والزراعة؛

✓ تعزيز موارد الصندوق وتحسين نظم الرصد والمساءلة فيه.²

ذ - إستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024:

إن تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص يساعد الصندوق في زيادة دعمه لصغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء. ترمي إستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024 إلى تحقيق هدفين استراتيجيين رئيسيين يتمثلان في:

- تعزيز الاستثمارات الخاصة الداعمة لمشاريع صغار المنتجين والسعي لإيجاد حلول للمشاكل التمويلية التي تعوق الزراعة والتنمية الريفية. ويكون ذلك من خلال:³

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تعميم النهج التحولية للتمايز بين الصندوق -خطة عمل 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019، ص3-4.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تعميم النهج التحولية للتمايز بين الصندوق -خطة عمل 2019-2025، مرجع سابق، ص4-5.

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، إستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019، ص8-12.

✓ زيادة المساعدة التقنية وتوفير الأدوات المالية للتمكن من تركيز عمل القطاع الخاص على المشاريع والبرامج الريفية الصغيرة وأصحاب الحيازات الصغيرة؛
✓ استقطاب استثمارات القطاع الخاص نتيجة لتكثيف الصندوق لاستخدامه برنامج القروض والمنح.

• تحسين سبل عيش المجموعات المستهدفة في الصندوق بتوفير فرص عمل وتوسيع الأسواق. ولتحقيق هذا الهدف يعمل الصندوق على:

✓ دمج صغار المزارعين وسكان الريف الفقراء من نساء ورجال في سلاسل القيمة على مختلف المستويات، وتعزيز الشركات مع المستثمرين في مجال الزراعة.
✓ معالجة المشاكل طويلة الأمد التي يواجهها السكان الريفيون من خلال إنشاء شركات مع شركات التكنولوجيا الجديدة التي تتميز بخاصية التكاليف.

4- تمويل الصندوق وموارده:

يتم تمويل الصندوق أساساً من مساهمات الدول الأعضاء وإيرادات الاستثمار ومدفوعات سداد القروض. بلغت قيمة المساهمات الأولية للدول الأعضاء عند إنشاء الصندوق عام 1977 حوالي واحد مليار أمريكي¹. ولاستعراض موارد الصندوق ودراسة مدى كفايتها يعقد مجلس المحافظين مشاورات لتجديد الموارد كل ثلاث سنوات. حالياً من خلال نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أصبح للصندوق قاعدة موارد أكثر تنوعاً لسد احتياجات البلدان الفقيرة؛ فقد ضاعف الصندوق أثر مساهمات الدول الأعضاء لزيادة تعبئة الموارد، كما تمكن الصندوق من وضع مبلغ احتياطي يقدر بـ 50 مليون دولار أمريكي للحالات الطارئة والخاصة².

المطلب الثاني: المنظمات الدولية الإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

أولاً: المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD

1- التعريف بالمنظمة ونشأتها

¹الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، <https://www.ifad.org/ar/replenishment>، شوهد في 5 مارس 2021.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2021، ص 1-2.

اتفقت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية على إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1970 وهي منظمة متخصصة ذات شخصية اعتبارية بدأت نشاطها عام 1972 مقرها الرئيسي الخرطوم عاصمة السودان. تهدف هذه المنظمة أساساً إلى تقوية العلاقات وتنميتها بين الدول العربية وتعزيز التعاون بينها في مجالات التنمية الزراعية والوصول إلى التكامل الزراعي فيما بينها.¹

تتكون المنظمة من ثلاث أجهزة تتمثل في:²

- الجمعية العامة: وهي السلطة التشريعية للمنظمة، تتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء حيث تترأسها هذه الأخيرة بالتناوب على حسب الترتيب الهجائي لمدة سنتين. تعقد الجمعية العامة دورة مرة كل سنتين تتولى من خلالها إنشاء استراتيجيات وسياسات المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات اللازمة لضمان تحقيق برامج المنظمة وأنشطتها.

- المجلس التنفيذي: ويعتبر بمثابة مجلس إدارة للمنظمة يتكون من سبعة أعضاء منتخبين من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين. يقوم بوضع برامج عمل للمنظمة ودراستها من جميع النواحي وإحالتها للجمعية العامة من أجل المصادقة عليها. كما يسعى إلى توفير الوسائل اللازمة لتسهيل تنفيذ برامج المنظمة وخططها وتحقيق أهدافها.

- الإدارة العامة: وتتمثل في المدير العام للمنظمة مع طاقمه من موظفين وإداريين، يختصون في الاهتمام بجميع الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالمنظمة مع إعداد خطة عمل سنوية للمنظمة لتسهيل تنفيذ مشاريعها وبرامجها السنوية، كما تتكفل الإدارة العامة بتوفير التمويل الكافي لضمان ديمومة نشاطات المنظمة.

2- أهداف المنظمة

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية أساساً إلى النهوض بالتنمية الزراعية المستدامة وتحقيق التكامل بين الدول العربية والتصدي للمشاكل المتعلقة بالغذاء والتغذية وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء. ويمكننا تلخيص أهدافها فيما يلي:³

¹الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: <https://www.aoad.org/about.htm>، شوهد 5 مارس 2021.

²المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاتفاقية المعدلة لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013، ص 5-7.

³المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 4.

• تحسين أدوات ومنهجيات الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في قطاعات الزراعة والصيد البحري والأغذية للمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية في قطاع الزراعة والاستخدام الأمثل للثروات السمكية.

• تحقيق التكامل الزراعي بين الدول العربية وتعزيز المبادلات في قطاعي الزراعة والصيد السمكي.

• التصدي لأزمات الغذاء والمشاكل الزراعية من خلال مشاريع وبرامج تدعم الصناعات الزراعية والسمكية.

• تحسين المستوى المعيشي للعمال في مجالات الزراعة والصيد البحري.

تعتمد المنظمة الوسائل والطرق اللازمة لتحقيق أهدافها؛ حيث تقوم بـ:¹

• رصد وجمع المعلومات وتعقب التطورات والمستجدات المتعلقة بقطاعات الزراعة والثروة السمكية والأغذية على المستويين الدولي والإقليمي.

• تعزيز التعاون المحلي والقومي في المجالات الزراعية والسمكية في المناطق العربية.

• توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وإنجاحها.

• تنسيق وتوحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بالزراعة والثروة السمكية بين الدول العربية.

3- استراتيجيات المنظمة

أقر القادة العرب أن للعمل العربي المشترك في مجال الزراعة أهمية بالغة تتطلب إطاراً إستراتيجياً طويل الأمد؛ وبهذا الصدد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتبني إستراتيجيات تساعدها في تحقيق أهدافها التنموية المستدامة. تتمثل هذه الإستراتيجيات في:

أ- الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2005-2025

¹ المرجع نفسه، ص 4-5.

تم إعداد هذه الإستراتيجية كنتيجة لقمة الجزائر عام 2005، وتهدف أساساً إلى الوصول إلى تنمية زراعية مستدامة في الوطن العربي مع تحقيق الأمن الغذائي وتوفير العيش الكريم للمستخدمين في المجال الزراعي. ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية تتمثل في:¹

- تسخير الموارد الزراعية العربية بشكل متكامل، حيث يتمتع كل قطر عربي بحصة عادلة من أعباء ونتائج التنمية بما يتناسب مع موارده ومقوماته فيما يخص التنمية الزراعية؛
- تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية للوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة؛
- زيادة إمكانية توفير أكبر قدر ممكن من الغذاء الآمن لسكان الوطن العربي مع المحافظة على معايير الكفاءة الاقتصادية والبيئية؛
- ترشيد استخدام الموارد الزراعية العربية وتحقيق استدامتها؛
- النهوض بالمجتمعات الريفية العربية وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية تم وضع سبع برامج تنموية رئيسية تتمثل فيما يلي:²

- 1- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية؛ والذي يهدف أساساً إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن في الوطن العربي.
- 2- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة؛ والذي يرمي إلى توفير فرص استثمار ملائمة في القطاعات الزراعية العربية والعمل على زيادة قدرتها الاستيعابية.
- 3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية؛ ويعمل على تعزيز الصادرات الزراعية العربية على المستويين الإقليمي والدولي وتحسين اندماج القطاعات الزراعية العربية في الاقتصاد العالمي.
- 4- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية؛ ويهدف أساساً إلى تنسيق السياسات الزراعية العربية وتحقيق التكامل الزراعي العربي.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقد 2005-2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007، ص 19-20.

² المرجع نفسه، ص 22-51.

- 5- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ ويعمل على تعزيز استدامة الموارد الزراعية العربية وتحسين مناخ المؤسسات الزراعية لتوفير الغذاء الآمن في الوطن العربي.
- 6- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف؛ ويهدف إلى تحسين المستويات المعيشية والقضاء على الفقر الريفي وتحقيق التنمية المستدامة في الريف العربي.
- 7- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية؛ ويرمي إلى الحفاظ على الموارد الزراعية وتوفير الغذاء الآمن في المجتمعات العربية.

ب- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020

وهي امتداد وتعديل للإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2005-2025، ففي دورة أبريل 2018 قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باقتراح تكييف وتعديل الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة مع أهداف التنمية المستدامة 2030. وبعد موافقة المجلس التنفيذي والمدير العام والجمعية العامة للمنظمة على هذا الاقتراح، قامت المنظمة بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020 وتمت المصادقة عليها عام 2020.¹

تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020 أساساً إلى النهوض بالقطاع الزراعي في الدول العربية وخلق مناخ عمل مناسب يساعد على الوصول إلى تنمية زراعية عربية مستدامة. ولتحقيق هدفها الرئيسي انبثقت خمسة أهداف إستراتيجية طويلة المدى تتمثل فيما يلي:²

- محاربة الجوع والفقر من خلال تحسين وتطوير النظم الزراعية والغذائية.
- المحافظة على استدامة الموارد الزراعية في الوطن العربي.
- تنسيق سياسات الاستثمار والتجارة الزراعية العربية وتحقيق التكامل الزراعي في الدول العربية.
- تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي وتحسين قدرات التصدي للتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقد 2005-2025»، مرجع سابق،

ص 6.

² المرجع نفسه، ص 8-11.

- مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات الناجعة من خلال حسن إدارة وتبادل المعارف الزراعية.

لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية تم وضع ستة برامج رئيسية تتمثل في:¹

- 1- البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي؛
- 2- البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها؛
- 3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية؛
- 4- البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء؛
- 5- البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق؛
- 6- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).

ت- الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040

نظرا للهدر الدائم للموارد الرعوية العربية، تم إعداد هذه الإستراتيجية توافقا مع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030 وأهداف التنمية المستدامة 2030. يتمثل هدفها الرئيسي في ترشيد استخدام الموارد الرعوية العربية والعمل على التصدي للعوامل المتسببة في هدرها.

تبنت هذه الإستراتيجية ثلاثة أهداف إستراتيجية وأربعة أهداف تنفيذية تنطوي تحت كل هدف

برامج تنموية تساهم في تحقيقه، نلخصها فيما يلي:²

• الأهداف الإستراتيجية:

- المحافظة على الموارد الرعوية والتصدي لتدهورها؛ ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال:³

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص12.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص4.

³ المرجع نفسه، ص10-11.

- برنامج الإدارة المستدامة للموارد الرعوية ودعم المنهجية التشاركية؛
- برنامج تنظيم الاستخدامات المختلفة للموارد الرعوية ووضع آليات للحد من تأثيراتها السلبية.
- التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية؛ ويتضمن البرامج الآتية:
 - برنامج إعادة التأهيل والتحسين للمرعى؛
 - برنامج المحافظة على المصادر الوراثية والحد من تدهور الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ؛
 - برنامج تطوير نظم تربية المواشي وسلسلة الإنتاج الحيواني.
- تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها؛ وذلك من خلال:¹
 - برنامج تنظيم المرابين وتعزيز النهج التشاركي؛
 - برنامج توثيق ومواعدة والاستفادة من المعارف التقليدية.
- ✓ الأهداف التنفيذية:
- المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية؛ ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال:
 - برنامج المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الرعوية؛
 - برنامج تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتخفيف من آثار الجفاف.
- تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية؛ ويتضمن هذا الهدف برنامجين وهما:
 - برنامج تطوير وتعزيز مؤسسات إدارة الرعي؛
 - برنامج تحديث وتعزيز تطبيق التشريعات الرعوية.
- بناء القدرات في مجال إدارة الرعي؛ وذلك من خلال تنفيذ برنامج إعداد الكوادر والفنيين في مجال الرعي.
- تطوير البحث والإرشاد الرعوي والبيئي؛ ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ البرنامجين التاليين:
 - برنامج تطوير البحث العلمي في مجال الرعي؛
 - برنامج تطوير وتعزيز التوعية والإرشاد الرعوي.

¹المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 15.

4-موارد المنظمة

تقوم الجمعية العامة بإعداد ميزانية مستقلة للمنظمة تخضع للنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

تعتبر مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة المصدر الرئيسي لتمويل المنظمة ويتم تحديد قيمتها مقارنة بمساهمة الدولة العضو في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. إضافة إلى هذا تعتمد المنظمة في تمويل مشاريعها على الموارد الذاتية والموارد الرأسمالية والدعم المالي للمؤسسات الدولية من هبات وتبرعات ومساهمات.¹

ثانيا: المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO

1- التعريف بالمنظمة ونشأتها:

المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو هي منظمة دولية مستقلة تم إنشائها عام 1962 كنتيجة لعدة مؤتمرات عقدتها حكومات الدول الإفريقية الآسيوية؛ مؤتمر شرق آسيا حول الإنعاش الريفي (طوكيو 1955)، المؤتمر الإفريقي الآسيوي الأول حول الإنعاش الريفي (نيودلهي 1961) والمؤتمر الإفريقي الآسيوي الثاني حول الإنعاش الريفي (القاهرة 1962). فقد أدركت هذه الدول أن التعاون في مجال التنمية الريفية والزراعة أمر لا بد منه لتحقيق تنمية مجتمعاتهم.²

تضم المنظمة حاليا 33 عضوا، 31 عضوا كاملا (17 دولة إفريقية و 14 دولة آسيوية) وعضوين مشاركين. تكون العضوية في المنظمة كاملة في المنظمة إذا كانت الدولة الراغبة في الانضمام عضوا كاملا في الأمم المتحدة، كما يمكن للدول خارج قارتي آسيا وإفريقيا الانتساب للمنظمة.³

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاتفاقية المعدلة لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013، ص 9.

² المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (آردو)، النص الأساسي للمنظمة الأفرو-آسيوية للتنمية الريفية الدستور، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (آردو)، نيودلهي، 2010، ص 5-6.

³ الموقع الرسمي للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية،

<https://aardo.org/Arabic/member%20countriesar.html>، شوهد في 15 مارس 2021.

2- أهداف المنظمة:

ترمي المنظمة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف بالدول الإفريقية والآسيوية الأعضاء، وتهدف أساساً إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الدول الأعضاء فيها. حيث تهتم بالقضاء على الفقر وتمكين النساء وتحقيق المساواة وتقوية المجتمعات الريفية.

تتمثل أهداف المنظمة فيما يلي:

- تعزيز التعاون التشاركي بين الدول الأعضاء لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية؛
- مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق تقارب كامل وفعال يساهم في بناء جيد للمجتمعات الريفية؛
- تعزيز التجارة الدولية والمبادلات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبقيّة دول العالم.
- تعزيز تبادل الحلول والمساعدات بين الدول الأعضاء في مجال التنمية الريفية المستدامة.¹

3- استراتيجيات المنظمة:

أ- برامج العمل الفنية الثلاثية للمنظمة:

تكرس المنظمة جهودها لتطوير التفاهم بين الدول الأعضاء من أجل تقدير أفضل لمشاكل بعضهم البعض واستكشاف فرص تنسيق الجهود فيما بينهم للوصول لتنمية ريفية مستدامة. ولتحقيق هذا تقوم المنظمة بصياغة برامج عمل ثلاثية كل ثلاثة أعوام بعد التشاور مع الهيئات المعنية والدول الأعضاء. يعتمد برنامج العمل الثلاثي الحالي 2021-2023 على ما يلي:²

✓ برامج تنمية الموارد البشرية: تهتم المنظمة بشكل كبير بتنمية الموارد البشرية إقليمياً

ودولياً نظراً لدورها الهام في تنمية المجتمعات الريفية في الدول الإفريقية والآسيوية الأعضاء، فتطوير البنى التحتية وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف يتطلب كوادراً فنية وموارد بشرية ذات مهارات وقدرات متطورة.

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (آردو)، لمحة عن المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (آردو)، نيودلهي، 2016، ص3.

² المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، برنامج العمل الفني 2018-2020، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، 2018، نيودلهي، ص7-11

تتضمن برامج تنمية الموارد البشرية برامج التدريب الدولية والإقليمية، برنامج التعاون الفني التشاركي، الندوات وورش العمل الدولية والإقليمية، الزيارات الدراسية، إيفاد الخبراء والمستشارين والدراسات البحثية.¹

✓ **مشاريع التنمية الرائدة:** تعد مشاريع التنمية الرائدة مشاريع بالغة الأهمية في المنظمة وذلك لتأثيرها الكبير في تنمية الاقتصاد الريفي ومساعدتها للدول الأعضاء في بناء مجتمعات ريفية قوية والوصول إلى تحقيق التنمية الريفية فيها. خصصت المنظمة خلال برنامج العمل الثلاثي 2021-2023 المبالغ اللازمة لتطوير وتنفيذ ستة مشاريع تنمية رائدة كأقصى حد في الدول الأعضاء.²

✓ **تقوية مراكز التميز:** تقوم المنظمة بدعم مراكز التميز من خلال توفير المعدات اللازمة والتدريب الملائم للبحث، وذلك نظراً لدور المؤسسات التقنية ومراكز البحث في تطوير الكفاءات وبناء القدرات وتنفيذ برامج الدعم في المجتمعات الريفية بالدول الأعضاء.³

✓ **التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية:** من أجل الإسراع في الوصول إلى أهدافها في تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة، تقوم المنظمة بالتعاون الإستراتيجي مع عدة منظمات دولية وإقليمية نذكر منها: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، منظمة دي-8 للتعاون الاقتصادي، المنظمة الدولية للري والتصريف، المعهد الدولي لبحوث الأرز، الوكالة الكورية للتعاون الدولي وغيرها من المنظمات.⁴

ب- الإطار الإستراتيجي للمنظمة 2021-2030

إن التغييرات والتحديات الصارمة التي تواجهها الدول الإفريقية والآسيوية، الأعضاء في المنظمة، أكدت الحاجة الملحة إلى وجود إطار إستراتيجي يعزز دور المنظمة في تمكين سكان الريف وتحقيق

¹الموقع الرسمي للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، <https://aardo.org/Arabic/hrdar.html>، شوهد في 15 مارس 2021.

²المرجع نفسه، ص 12.

³الموقع الرسمي للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية،

<https://aardo.org/Arabic/center%20of%20excellencear.html>، شوهد في 15 مارس 2021.

⁴الموقع الرسمي للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، <https://aardo.org/Arabic/collaborationar.html>، شوهد في 15 مارس 2021.

تنمية زراعية وريفية مستدامة. فالتخطيط على المدى الطويل هو ما يساعد على تماسك المنظمة وتمكينها من التعامل الفعال مع التحديات الخارجية والداخلية.

يشمل الإطار الإستراتيجي 2021-2030 إستراتيجيات وظيفية تتضمن التخطيط للخطة التشغيلية رقم 1 المتمثلة في برنامج العمل الفني 2021-2023 والعام الممتد 2024، تليها الخطة التشغيلية الثانية وهي برنامج العمل الفني 2025-2027 وأخيرا الخطة التشغيلية الثالثة كمرحلة أخيرة من التخطيط متمثلة في برنامج العمل الفني للثلاثية 2028-2030. يهدف هذا الإطار الإستراتيجي إلى تعزيز تأثير المنظمة لتمكين التنمية الزراعية والريفية المستدامة في دول إفريقيا وآسيا الأعضاء،¹ ولتحقيق هذا تم اعتماد خمسة أهداف إستراتيجية تتمثل في:²

- الهدف الإستراتيجي الأول: تعزيز ظهور المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية؛ حيث تسعى المنظمة إلى تعزيز ظهورها من خلال زيادة أنشطتها الفنية وتوسيعها والدخول في شراكات إستراتيجية مع المعاهد والأكاديميات الدولية والوطنية ومؤسسات القطاع الخاص الداعمة للتنمية الريفية.
- الهدف الإستراتيجي الثاني: التميز في تنمية الموارد البشرية ومشاريع البحث والتطوير؛ تسعى المنظمة إلى تحقيق التميز في برامج تنمية الموارد البشرية لزيادة التأثير باستخدام تقنيات حديثة وتوسيع أنشطتها.
- الهدف الإستراتيجي الثالث: مركز المقاصة الفعال لإدارة المعرفة؛ تهدف المنظمة إلى مركز لتبادل المعلومات والتقنيات والخبرات لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة عن طريق إدارة المعرفة والتخطيط الفعال والتنفيذ الجيد للبرامج والسياسات.
- الهدف الإستراتيجي الرابع: توسيع قاعدة العضوية في المنظمة وتعزيز الشراكات من خلال تعاون جنوب-جنوب والتعاون ثلاثي الأبعاد؛ يقتصر انتشار المنظمة على ثلث بلدان القارة الإفريقية والآسيوية فقط لذا تسعى المنظمة إلى توسيع قاعدة أعضائها وشراكاتها لتقديم الدعم إلى بقية دول المنطقة الإفريقية والآسيوية.
- الهدف الإستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية من خلال الإدارة الفعالة لموارد الصندوق؛ تسعى المنظمة إلى زيادة مواردها من خلال الإدارة الفعالة للأموال وتوفير موارد جديدة.

¹African-Asian Rural Development Organization (AARDO), **AARDO Strategic Framework 2021-2030**, African-Asian Rural Development Organization (AARDO), New Delhi, 2022, p21.

²African-Asian Rural Development Organization (AARDO), Opcit, p42.

-4- موارد المنظمة:

يتمثل مصدر التمويل الرئيسي للمنظمة في الاشتراكات السنوية للدول الأعضاء التي يحدد المؤتمر العام قيمتها اعتماداً على معادلة معينة متعلقة بمقدار مساهمة الدولة العضو في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO.

كما تتلقى المنظمة الدعم المالي لتنفيذ برامجها الفنية من منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وحكومات العديد من الدول كبنغلاديش وجمهورية الصين ومصر والهند وماليزيا والباكستان وجمهورية كوريا وزامبيا.¹

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (أردو)، مرجع سابق، ص 6.

خلاصة الفصل:

تؤدي المنظمات الدولية العالمية (كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، والبنك الإسلامي للتنمية IsDB) والإقليمية (كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية AODA، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO) دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية، خاصة في المناطق الريفية.

تهتم هذه المنظمات بتطوير وتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي تستهدف تحسين الظروف في المناطق الريفية، مثل تحسين البنية التحتية الزراعية وتعزيز التعليم والصحة في هذه المجتمعات، كما تؤدي المنظمات الدولية دوراً في تنسيق الجهود بين الدول والشركاء المعنيين لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، مما يزيد من فعالية الجهود ويحد من التضاربات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمات الدولية الخبرة والمعرفة الفنية في مجالات متعددة مثل الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، لدعم الدول في تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة.

الفصل الثالث:

برامج المنظمات الدولية
الداعمة للتنمية الريفية
المستدامة في الدول
الإفريقية المعنية بالدراسة

تمهيد:

التنمية الريفية المستدامة في الدول الأفريقية تشكل تحدياً هاماً نظراً للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على هذه المناطق. تعتمد الكثير من الاقتصادات الأفريقية بشكل كبير على الزراعة والموارد الطبيعية، وغالباً ما تكون المناطق الريفية مصدراً رئيسياً للإنتاج الزراعي والأغذية والعمالة الزراعية. لكن، تواجه المناطق الريفية في القارة الأفريقية تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة وتتطلب مواجهتها جهوداً متكاملة وتدابير شاملة من الحكومات المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتعزيز التنمية وتحسين جودة حياة السكان الريفيين.

وتقدم المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرهم، برامج ومشاريع لدعم التنمية الريفية المستدامة في الدول الأفريقية. تشمل هذه البرامج دعم التحسينات في البنية التحتية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية للمزارعين، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز حقوق النساء في المناطق الريفية.

لذا سنحاول في هذا الفصل عرض واقع التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، ومدى استفادتها من برامج ومشاريع المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة
- ✓ المبحث الثاني: استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة

لقد قمنا باختيار 16 دولة إفريقية لدراسة مدى استنادتها من برامج المنظمات الدولية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة، حيث سنقوم بدراسة واقع التنمية الريفية المستدامة بطريقة مختصرة في كل دولة على حدى.

المطلب الأول: واقع التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة

أولاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في تونس

تعد تونس بلداً متوسط الدخل يبلغ عدد سكانه 12 مليون نسمة (عام 2021)، ويمثل 30,4 في المائة منهم سكان الريف. حيث يعتمد معظمهم على الزراعة في كسب قوتهم إذ يعتبر الإنتاج الزراعي أساس النمو الزراعي في تونس. كما يعاني المجتمع الريفي التونسي من التهميش ويواجه عدة تحديات أهمها:¹

- ✓ **الزراعة:** تساهم الزراعة بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي و16% من فرص العمل ففي عام 2021 بلغت مساحة الأراضي الزراعية في تونس حوالي 9,7 مليون هكتار، لكن قطاع الزراعة في تونس يواجه العديد من المشاكل منها ضعف سلاسل القيمة، محدودية الوصول إلى التمويل، تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية في المناطق الريفية فهي تعاني من انعدام خصوبة التربة والتبذير الشديد للمياه وكل هذه العوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي في تونس.
- ✓ **الفقر الريفي:** في عام 2019، لا يزال معدل الفقر الريفي مرتفعاً في تونس حيث كان 23,4 في المائة من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر الوطني، كما بلغ معدل الفقر الريفي المدقع 4,1% مما أثر على إمكانية الوصول إلى وسائل النقل والتعليم والصحة والعمل والسكن.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2023، ص28-31.

-Deeksha Kokas and others, **Poverty and Inequality in Tunisia: Recent Trends**, IZA Institute of Labor Economics, Germany, 2021, p8.

- <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3> , consulté le 4 Janvier 2024.

- <https://tn.usembassy.gov/usaid-demobilizes-rural-women-for-tunisian-municipal-elections/> , consulté le 4 Janvier 2024.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2022، ص42.

✓ **تغير المناخ:** تتابعت فترات الجفاف في الخمس سنوات الأخيرة (2017-2021)، وارتفعت درجات الحرارة، وانخفاض متوسط هطول الأمطار؛ مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية (التشجير ومحاصيل الحبوب والماشية).

✓ **الأمية:** تتجاوز نسبة الأمية في الريف التونسي 30%، 65% منهم نساء أين يعانون من العديد من العوائق الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى حرمانهم من المشاركة المدنية والسياسية وزيادة تهميشهم.

✓ **البطالة:** يعاني العديد من الشباب والبالغين في الريف التونسي من صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة؛ حيث بلغ معدل البطالة في الريف، عام 2019، 13,7% (11,4% رجال و17,9% نساء).

✓ **الجوع ونقص التغذية:** بلغ مؤشر الجوع ونقص التغذية في تونس، عام 2021، 6 في المئة؛ وهذا يعني أن نسبة صغيرة من السكان أغلبهم يقطنون في الريف تعاني من الجوع ونقص التغذية. يعتبر هذا المؤشر إيجابياً نسبياً ولكنه يشير إلى وجود حاجة للمزيد من الجهود لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في البلاد.

✓ **الهجرة الريفية:** في الريف التونسي، تعتبر الهجرة عنصراً رئيسياً في استراتيجيات العيش الريفي وتتراوح أعمار أغلبية المهاجرين بين 12-24 عاماً ويمكن أن تمكنهم الهجرة من تنويع الدخل ومكافحة عدم الأمن الغذائي.

ثانياً: واقع التنمية الريفية المستدامة في المغرب

في عام 2020، بلغ عدد سكان المغرب 32 مليون نسمة؛ حيث تمثل 37 في المئة منهم السكان الريفيين. يعتمد السكان الريفيون في المغرب على الزراعة في سبيل عيشهم. ومع ذلك، تمثل الزراعة حوالي 11 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولها تأثير اقتصادي واجتماعي كبير، حيث توفر حوالي 38 في المئة من فرص العمل الوطنية ونحو 74 في المئة من الوظائف في المناطق الريفية. السكان الريفيون في المغرب يواجهون العديد من العقبات التي تقيد قدرتهم على زيادة إنتاجيتهم الزراعية، وتنويع مصادر دخلهم، وتحسين معيشتهم. وتشمل هذه العوائق:¹

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، مرجع سابق، ص 28-42.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

- ✓ **الفقر الريفي:** يعتبر الفقر الريفي هو تحدي رئيسي في المناطق الريفية في المغرب؛ حيث يمثل ثلاث مرات أكثر من الفقر الحضري. إذ يعيش حوالي 4% من سكان المناطق الريفية دون خط الفقر ويعيشون في مناطق تتمتع بظروف جغرافية صعبة، حيث يفتقرون إلى الخدمات الأساسية للحياة.
- ✓ **تغير المناخ:** يتميز المناخ في المغرب بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، مما يؤثر سلبًا على محاصيل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.
- ✓ **الأمية:** حوالي 32% من سكان المغرب أميين، و90% من الفتيات والنساء الريفيات أميات وهذا راجع إلى بعد القرى الريفية عن المدارس وضعف الطرق الرئيسية، وأيضًا تقاليد الأسر الريفية المغربية التي لا تقبل التعليم للبنات.
- ✓ **البطالة:** معدل البطالة في الريف المغربي مستمر في الارتفاع إذ بلغ نسبة 7%، 38% منهم شباب في سن 15-24 عام؛ ويرجع هذا إلى استمرار الانخفاض في حجم العمالة في قطاع الزراعة بسبب الجفاف.
- ✓ **الجوع ونقص التغذية:** بلغ عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في المغرب 3.7%، وهذا يعني أن نسبة صغيرة من السكان تواجه صعوبات في الحصول على كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي. بالنسبة لمؤشر الجوع، بلغت نسبته 8.8%، مما يشير إلى وجود نسبة أكبر من السكان الذين يعانون من عدم وجود الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم اليومية.
- ✓ **الهجرة الريفية:** يعاني المغرب منذ سنوات من الجفاف ونقص الموارد المائية وهذا أثر سلبًا على قدرة سكان الريف على زراعة الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي، مما اضطرهم إلى التخلي عن الزراعة والهجرة إلى المدينة بحثًا عن فرص عمل أخرى.

– OBG Oxford Business Group, The Report: Morocco 2020,

:<http://oxfordbusinessgroup.com/morocco-2020>, consulté le 5 Janvier 2024.

– <https://www.statista.com/statistics/1362545/poverty-rate-in-morocco-by-area> , consulté le 5 Janvier 2024.

–World Bank Group, **Climate Risk Country Profil : Morocco**, World Bank Group, Washington, 2021, p4-5.

–<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 5 Janvier 2024.

ثالثًا: واقع التنمية الريفية المستدامة في مصر

تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول من حيث عدد السكان في إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يبلغ عدد سكانها 110 مليون نسمة 57% منهم يقطنون بالأرياف. وعلى الرغم من أن مصر تتميز بقاعدة اقتصادية متنوعة وموارد طبيعية غنية، تشمل الأراضي الزراعية الواسعة ومصادر الأسماك الغنية، إلا أن النمو السكاني المتزايد أثر على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه. كما تعتبر الزراعة جزءًا أساسيًا من الاقتصاد المصري وتلعب دورًا حيويًا في مكافحة الفقر، حيث تساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل لأكثر من ربع السكان.

يواجه سكان الريف المصري العديد من العوائق والتحديات، من بينها:¹

- ✓ **الفقر الريفي:** وفقًا للبيانات التي تعود إلى عام 2020/2019، كان معدل الفقر في مصر يبلغ 29.7% من إجمالي السكان. وكانت المناطق الريفية في صعيد مصر تضم أعلى نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث بلغت نسبتهم ما يقرب من 43%. بالإضافة إلى ذلك، كانت المناطق الريفية في الدلتا تليها بنسبة 23% من السكان الذين يصنفون على أنهم فقراء.
- ✓ **تغير المناخ:** في الفترات الأخيرة، شهدت مصر موجات جفاف ونقص في المياه، مما أثر سلبيًا على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في البلاد. إذ أن توافر موارد المياه وإدارتها يلعبان دورًا حيويًا في التنمية المستدامة ويزيدان من التعرض لمخاطر تغير المناخ.
- ✓ **الأمية:** وفقًا لتقرير "اليونسكو"، بلغت نسبة الأمية في مصر 28% في عام 2019. وتظهر الأرقام أن نسبة الأمية أعلى بين الإناث حيث بلغت 30.8%، بينما بلغت 21.1% بين الذكور. كما أن نسبة الأمية في الريف أعلى بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 32.2%، وهذا يؤثر على كفاءة العمل والإنتاج، وتعتبر أحد العوامل المساهمة في الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية في الريف.
- ✓ **البطالة:** خلال عام 2022، بلغ معدل البطالة في مصر 7% في المناطق الحضرية مقابل 5% في المناطق الريفية أغلبيتهم نساء وشباب. ويرجع هذا إلى تباطؤ تطور الاقتصاد غير الزراعي،

¹<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/>, consulté le 5 Janvier 2024.

<https://www.fao.org/faostat/ar/#country/59> , consulté le 5 Janvier 2024.

–World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Arab Republic of Egypt**, World Bank Group, 2023, p1.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، مرجع سابق، ص 28-42.

الذي يؤثر على قدرة الشباب على الانتقال من قطاع الزراعة إلى قطاعات أخرى مما يضطرهم إلى البقاء في الزراعة أو البقاء بدون عمل

✓ **الجوع ونقص التغذية:** يُعتبر مستوى الأمن الغذائي في مصر متوسطا ويعاني 12% من سكانها من مشاكل الجوع أو عدم الوصول إلى الغذاء بشكل كافٍ، بالرغم من أن الغذاء عمومًا متاح بأسعار معقولة. وهذا ما يستدعي تحسين الوضع الغذائي للسكان.

✓ **الهجرة الريفية:** من أهم أسباب الهجرة الريفية في مصر هي البحث عن فرص عمل أفضل وأكثر استقرارًا، والبحث عن خدمات أفضل في التعليم والصحة والوصول إلى فرص اقتصادية وتنموية أوسع في المدن. كما أن تغير المناخ من جفاف وتدهور في الأراضي الزراعية من أهم العوامل التي تؤثر على قرار الأفراد بالهجرة إلى المدن.

رابعًا: واقع التنمية الريفية المستدامة في السودان

يعيش نسبة كبيرة من سكان السودان، تقريباً سبعة من كل عشرة أشخاص من بين إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 45.7 مليون شخص، في المناطق الريفية. وتعتبر الزراعة بما في ذلك تربية الماشية والصيد القطاع الاقتصادي الأهم في السودان، حيث يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويوفر سبل العيش لحوالي ثلثي السكان النشطين. كما يُمثل القطاع الزراعي مصدرًا رئيسيًا لدخل الفقراء في الريف، حيث يصل على الأقل 39% من إجمالي دخل الفقراء في الريف من الزراعة. تواجه الحياة الريفية في السودان العديد من التحديات، منها¹:

✓ **الفقر الريفي:** في عام 2019، بلغ معدل الفقر في الريف السوداني حوالي 35 في المائة. وهذا راجع إلى النزاعات المسلحة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ونقص الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم.

¹ <https://www.fao.org/sudan/fao-in-sudan/sudan-at-a-glance/en/> , consulté le 6 Janvier 2024.

-وديد عريان، من الانتعاش إلى التنمية المستدامة جمهورية السودان، جامعة الدول العربية، السودان، 2021، ص4-5.

-World Bank Group, **Education Health and Poverty in Sudan**, World Bank Group, Washington, 2018, p5-7.

-World Food Program, **WFP Sudan Country Brief**, World food Program, 2023, P1.

-IFAD, **Investing in rural people in Sudan**, IFAD, Rome, 2021, p1-2.

✓ **تغير المناخ:** يعاني السودان من اختلافات في الفصول، حيث تأخرت مواسم الخريف وازدادت درجات الحرارة في الشتاء والصيف. هذه التغيرات المناخية تسببت في تدهور الأوضاع الزراعية ورعوية، وزادت من حدوث النزاعات على الأراضي والموارد بين المزارعين والرعاة. بالإضافة إلى الفيضانات المتكررة والتصحر التي تشكل تهديدًا كبيرًا لأراضي السودانيين.

✓ **الأمية:** السودان يمتلك أكبر عدد وأعلى معدل للأطفال خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يبلغ عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و13 عامًا والذين خرجوا من المدرسة حتى 3.6 مليون طفل أكثر من نصفهم من الفتيات وأغلبهم يقطنون بالأرياف. كما بلغ معدل الأمية في السودان 31% من إجمالي السكان 80% منهم من سكان الأرياف.

✓ **البطالة:** بلغ معدل البطالة في المناطق الريفية في السودان، عام 2019، 19.8% (24.7% منهم نساء). يعكس هذا المعدل وجود فجوة كبيرة في فرص العمل والوصول إلى سوق العمل في المناطق الريفية، مما يؤثر على قدرة الأفراد على توفير لقمة العيش وتحقيق الاستقلال المالي. ويرجع هذا إلى عدة عوامل، منها قلة فرص العمل المتاحة خارج قطاع الزراعة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف، وتأثير النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية على القدرة على الإنتاج.

✓ **الجوع ونقص التغذية:** يعاني السودان من الارتفاع المستمر في مستويات سوء التغذية والجوع، حيث يواجه أكثر من 19 مليون شخص الجوع والتغذية السيئة من بينهم 4 ملايين طفل وامرأة حامل ومرضة وهذا يشكل تهديدًا للحياة للسكان السودانيين.

✓ **الهجرة الريفية:** تعود الهجرة الريفية في السودان إلى عدة أسباب من أهمها النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في بعض المناطق مما يجبر السكان إلى النزوح من منازلهم بحثًا عن الحماية والأمن، بالإضافة إلى العوامل البيئية والطبيعية من تصحر وجفاف وفيضانات والتي قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والزراعية وتقليل فرص العيش في بعض المناطق.

خامسا: واقع التنمية الريفية المستدامة في موريتانيا

تمتلك موريتانيا سكانًا يبلغ عددهم 4 ملايين نسمة، حيث يعيش حوالي 45.5% منهم في المناطق الريفية. ويعتمد أكثر من 50% منهم على زراعة المحاصيل وإنتاج الماشية وصيد الأسماك في كسب عيشهم. إذ يولد القطاع الزراعي حوالي 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يمثل إنتاج الماشية 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم قطاع الصيد بنسبة 2.6% من الناتج المحلي

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، حققت موريتانيا الاكتفاء الذاتي في إنتاج اللحوم الحمراء والأسماك، لكنها تستورد 60% من السلع الغذائية الأساسية الأخرى، خاصة الأرز والخضروات والسكر والزيت. ومع ذلك، يواجه السكان الريفيون في موريتانيا بيئة ديناميكية للغاية تتسم بالضعف والتحديات والمخاطر. وتتمثل أهم التحديات فيما يلي:¹

✓ **الفقر الريفي:** انخفض معدل انتشار الفقر المدقع من 16.6% في عام 2014 إلى 12.8% في عام 2020. ومع ذلك، فإن الفقر لا يزال يشكل مشكلة خطيرة في المجتمعات الريفية وخاصة الشباب والنساء، حيث بلغ معدل الفقر 41.2% في المناطق الريفية مقارنة بـ 14.4% في المناطق الحضرية.

✓ **تغير المناخ:** تعتبر موريتانيا واحدة من الدول الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي والتصحر. إذ تتعرض لتحديات كبيرة نتيجة لتغيرات المناخ، مما يتسبب في زيادة تكرار حوادث الجفاف والفيضانات والتصحر، وهذه التحديات تؤثر بشكل كبير على البيئة والموارد الطبيعية وسبل العيش للسكان.

✓ **الأمية:** تعاني موريتانيا من معدل منخفض للقراءة والكتابة، خاصة بين الفتيات بنسبة 59% والنساء البالغات بنسبة 61% وكبار السن من النساء بنسبة 67%. كما تتواجد أدنى معدلات القراءة والكتابة في المناطق الريفية أين يواجه الأطفال عدة عراقيل تمنعهم من الدراسة مثل بعد المسافات عن المدارس وارتفاع تكاليف الكتب والغذاء.

✓ **البطالة:** إن الانضمام إلى مهنة والعثور على عمل مربح يعد واحدًا من أكبر التحديات التي يواجهها الشباب في المناطق الريفية في موريتانيا، حيث يفشل حوالي ثلثهم سنويًا في العثور على عمل. كما تساهم النساء في 27% من الدخل المكتسب، بالمقارنة مع 63% للرجال، فالنساء

¹ IFAD, Islamic Republic of Mauritania Country strategic opportunities programme (2018–2024), IFAD, Rome, 2018, p1.

- <https://www.ifad.org/en/web/operations/regions> , consulté le 6 Janvier 2024.

-United Nations, **Country Programme document for Mauritania**, UN, New York, 2023, p2-3.

-Kacper Grass and others, **Solution Report: To Increase Literacy Rates Among Women in Rural Mauritania**, University of Tennessee, United States, 2019, p2.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، مرجع سابق، ص 28-42.

الريفيات في موريتانيا لديهن فرص محدودة جدًا في العمل والوصول إلى الأراضي والمساهمة في الزراعة واتخاذ القرارات.

✓ **الجوع ونقص التغذية:** بلغت نسبة مؤشر الجوع في موريتانيا 22.6%، وهي نسبة مرتفعة تدل على وجود تحديات جدية تتعلق بالتغذية والأمن الغذائي في موريتانيا؛ من أهمها ضعف القطاع الزراعي وانخفاض الإنتاج وتأثير الجفاف وارتفاع مستوى الفقر والبطالة.

✓ **الهجرة الريفية:** إن تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية في موريتانيا يعكس تأثير الظروف البيئية القاسية على حياة السكان والحاجة الملحة إلى بحث سبل البقاء والاستمرارية في وجه التحديات البيئية والاقتصادية. حيث تسببت موجات الجفاف المتكررة في تدهور حاد في الظروف المعيشية في الأرياف، حيث كانت الزراعة والرعي أساسيين في اقتصاد السكان، ونتيجة لذلك بدأ السكان في الأرياف بالتوجه نحو المدن بحثًا عن فرص العمل وسبل العيش الأفضل.

سادسا: واقع التنمية الريفية المستدامة في إثيوبيا

إثيوبيا تعتبر واحدة من البلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، حيث يصل عدد سكانها إلى 105 مليون نسمة 85% منهم يعيشون في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت إثيوبيا نمواً اقتصادياً قوياً في السنوات الأخيرة، وحققت تقدماً ملموساً في التنمية الاجتماعية والبشرية خلال العقد الماضي. كما تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبي فتعتمد الصادرات بشكل كبير على المنتجات الزراعية الأساسية. ومع ذلك، يظل الفقر تحدياً رئيسياً يواجه البلاد، خصوصاً في المناطق الريفية التي تواجه عدة تحديات من بينها:¹

✓ **الفقر الريفي:** يتركز الفقر في إثيوبيا بشكل كبير في المناطق الريفية، حيث يعيش معظم الأسر بأقل من 0.50 دولار أمريكي يوميًا. حيث تواجه الكثير من الأسر الريفية صعوبة في البقاء بدون فرص عمل موسمية أو مساعدة من الشبكة الإنتاجية وبرامج الحماية الاجتماعية المرتبطة.

¹<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w> , consulté le 5 Janvier 2024.

<https://www.fao.org/ethiopia/en/>, consulté le 6 Janvier 2024.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الرئيس: مشروع قدرة سبل العيش على الصمود في الأراضي المنخفضة،

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019، ص2.

- Zoe Talent Solutions, **Education statistics for Ethiopia**, Zoe Talent Solutions, London, 2023.

-IFAD, **Participatory Agriculture and Climate Transformation Programme**, IFAD, Rome, 2022, p10-11.

على الرغم من أن إثيوبيا حققت تقدماً كبيراً وتعتبر واحدة من الدول العشر الأولى عالمياً التي حققت أكبر مكاسب مطلقة في مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات العديدة الماضية، إلا أنها لا زالت تواجه مشكل الفقر.

✓ **تغير المناخ:** يؤثر تغير المناخ على إثيوبيا بشكل كبير، حيث ارتفع تواتر الجفاف والفيضانات على مدار العقدين الماضيين مما يعرقل الاقتصاد الإثيوبي ويؤثر على المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كوسيلة رئيسية لكسب العيش. كما يؤثر التصحر والجفاف والفيضانات على موارد المياه وهذا يؤثر بدوره على التنوع البيولوجي وإنتاج المحاصيل والأشجار والحيوانات مما يؤدي إلى نقص التغذية وتدهور صحة الإنسان.

✓ **الأمية:** تعاني إثيوبيا حالياً من نقص المرافق التعليمية، فأغلب سكانها لا يمكنهم الوصول إلى التعليم بسبب نقص المؤسسات في مناطقهم، خصوصاً في المناطق الريفية. ووفقاً لإحصائيات اليونيسكو، فإن أكثر من 32.7 مليون شخص بالغ في إثيوبيا أميون أغلبيتهم من سكان الأرياف.

✓ **البطالة:** إثيوبيا تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل لشبابها، حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان البلاد (71%). هذا الوضع يخلق توازناً غير متناسب بين القوى العاملة المحتملة والفرص المتاحة لهم، مما يؤدي إلى نقص في الفرص المتاحة للشباب لكسب لقمة عيشهم.

✓ **الجوع ونقص التغذية:** في الريف الإثيوبي، يعاني نسبة 40.6% من الأطفال دون سن الخمس سنوات من الجوع وسوء التغذية. وهذا راجع إلى النقص في التنوع الغذائي الضعيف، حيث يعتمد 77% من مصادر طاقة الأسرة على النشويات فقط، مما يشير إلى نقص في استهلاك اللحوم والخضروات والفواكه. بالإضافة إلى ذلك، عندما تتوفر الأطعمة الغنية بالعناصر الغذائية، يتم إعطاؤها أولاً للأطفال وأعضاء الأسرة الذكور، مما يعكس التحديات التي تواجه النساء في الحصول على التغذية الكافية. كما يعتبر النقص في الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية عاملاً آخر مهم في تفاقم سوء التغذية في تلك المناطق.

✓ **الهجرة الريفية:** يعتبر تغير المناخ وتدهور البيئة من أهم عوامل الهجرة الريفية في إثيوبيا، فنقص الموارد المائية وفقدان الأراضي الزراعية وزيادة التصحر يؤثر على الإنتاج الزراعي ويقلل من فرص العيش المستدامة للسكان ويؤدي إلى نقص فرص العمل في الزراعة والقطاعات الأخرى في المناطق الريفية مما يجبر السكان على الهجرة إلى المناطق الحضرية.

سابعاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في أنغولا¹

تعتبر أنغولا واحدة من أغنى البلدان بالموارد في أفريقيا، فهي تحتل مرتبة مهمة في إنتاج النفط والماشية مما يجعلها واحدة من الدول الرائدة في هذين القطاعين على مستوى القارة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 65% من السكان في أنغولا (أغلبهم نساء) يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي للدخل والغذاء. وفي عام 2021، بلغ عدد سكان أنغولا حوالي 34 مليون نسمة، من بينهم يقطن حوالي 32.5% في المناطق الريفية. يواجه السكان الريفيون في أنغولا عدة تحديات:

✓ **الفقر الريفي:** تحتل أنغولا المرتبة رقم 147 من بين 191 دولة في مؤشر التنمية البشرية، على الرغم من ثروتها النفطية الهائلة والنتائج المحلي الإجمالي للفرد العالي. هذا يرجع إلى ارتفاع معدل الفقر في البلاد حيث بلغ عام 2018 حوالي 40.6%، مع 29.8% في المناطق الحضرية و 57.2% في المناطق الريفية.

✓ **تغير المناخ:** تواجه أنغولا حالياً أسوأ حالة طوارئ جفاف خلال الـ 38 سنة الماضية نتيجة لتغير المناخ. هذه الحالة تتسبب في آثار سلبية عديدة على السكان والبيئة منها؛ الجوع وسوء التغذية للسكان، نقص المياه الصالحة للشرب، وموت الماشية نتيجة للأمراض. وكل هذا يشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد والبنية التحتية وسبل العيش للسكان في أنغولا.

✓ **الأمية:** بلغ معدل القراءة والكتابة، عام 2019، 65.6% من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أكثر في أنغولا. حيث بلغ 79.4% في المناطق الحضرية، و 41.1% في المناطق الريفية. يظهر هذا التفاوت الكبير بين المناطق الحضرية والريفية في مستوى الأمية، والذي يمكن أن يعكس الفجوات في الوصول إلى التعليم والموارد التعليمية بين الريف والمدينة في أنغولا.

✓ **البطالة:** منذ عام 2019، كان معدل البطالة في المناطق الحضرية حوالي 42.2%، بينما كان في المناطق الريفية حوالي 16.1%. ومع ذلك، فإن معدلات النشاط في العمل متشابهة في كلا المنطقتين، حيث بلغت 91.2% في المناطق الريفية و 88.4% في المناطق الحضرية. يعتبر

¹ <https://www.fao.org/faostat/en/#country/7> , consulté le 6 Janvier 2024.

-<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/>, consulté le 6 Janvier 2024.

-World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Angola**, World Bank Group, 2020, p1-2.

-IFAD, **Climate Change and Future Crop suitability in Angola**, University of Cape Town, South Africa, 2020, p5-7.

-IFAD, **Smallholder Resilience Enhancement Project Angola**, IFAD, Rome, 2020, p4-5.

- BFA Economic Research Unit, **Flash Note**, BFA, 2022, p1-3.

الاعتماد على العمل الموسمي ظاهرة مهمة أخرى في سوق العمل الأنغولي، حيث تكون أهمية العمل الموسمي أكبر بكثير في السوق العمل الريفي مقارنة بالسوق العمل الحضري. هذا يشير إلى التحديات التي تواجه السكان الريفيين في الحصول على فرص عمل دائمة وثابتة مقارنة بالسكان الحضريين.

✓ **الجوع ونقص التغذية:** لا يزال سوء التغذية مشكلة صحية عامة في أنغولا بمعدل يبلغ 38%، وانتشار فقر الدم يبلغ 65% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهرًا. يتم تسجيل أعلى معدلات سوء التغذية في السكان الريفيين (46%) مقارنة بالمناطق الحضرية (32%). ترتبط هذه المشكلة الصحية بعدة عوامل من بينها سوء التغذية وحالة التعليم للأمهات الريفيات، وكذلك الوصول المحدود إلى مياه الشرب وسوء النظافة وممارسات الصرف الصحي. يؤدي تفاعل هذه العوامل إلى عدم تناول كميات كافية من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية من قبل الأمهات وأطفالهم، مما يساهم في انتشار سوء التغذية وفقر الدم.

✓ **الهجرة الريفية:** منذ استقلال أنغولا، شهدت البلاد مستويات عالية من الهجرة الريفية، وتفاقت هذه الظاهرة بسبب الصراع الطويل الذي شهدته البلاد. حيث انتقل السكان الريفيون إلى المراكز الحضرية بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا وفرصًا أفضل لتوليد الدخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنتاجية الزراعية المنخفضة والتوفر المحدود للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وندرة فرص العمل في المناطق الريفية تمثل الدوافع الرئيسية للهجرة الريفية في أنغولا.

ثامنا: واقع التنمية الريفية المستدامة في بوركينافاسو

في عام 2018، جاءت بوركينافاسو في المرتبة 183 من بين 189 دولة على مؤشر التنمية البشرية. ويُقدَّر عدد سكانها الذين يعيشون في المناطق الريفية حوالي 14 مليون نسمة، ممثلين حوالي 68.8% من إجمالي السكان في عام 2021. كما أن أكثر من 85% من إجمالي الصادرات تتأثر بشكل رئيسي بالتنقيب عن الذهب والصناعات القطنية، حيث يُعتبران القطاعان الرئيسيان في الاقتصاد في بوركينافاسو. ويُعتبر قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لعمالة الشباب، حيث يوفر فرص عمل لأكثر من ثلاثة أرباع الشباب. ومع ذلك، يُعاني حوالي 77% من الشباب العاملين في قطاع الزراعة من حالات الفقر خاصة في المناطق الريفية أين يواجهون العديد من التحديات، من أهمها:¹

¹ <https://www.fao.org/faostat/en/#country/233> , consulté le 7 Janvier 2024.

- ✓ **الفقر الريفي:** في عام 2018 بلغ عدد الفقراء في بوركينا فاسو 8.2 مليون شخص فقير، أي 41.1% يعيشون تحت خط الفقر يعيش معظمهم (90%) في المناطق الريفية. ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية في بوركينا فاسو 51.1%، (مقابل 13% في المناطق الحضرية)، وهو معدل يُعتبر عالياً ويشكل تحدياً كبيراً لتحسين الظروف المعيشية لسكان تلك المناطق.
- ✓ **تغير المناخ:** يتميز المناخ في بوركينا فاسو بزيادة تباين في كميات الأمطار، وزيادة في الظواهر الشديدة مثل الجفاف والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة. وهذا ما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على سبل العيش المحلية خاصة في الزراعة كون الاقتصاد في بوركينا فاسو يعتمد بشكل كبير على الزراعة، كما تسبب آثار التغير المناخي في زيادة معدلات الجوع والأمن الغذائي.
- ✓ **الأمية:** يعاني نظام التعليم في بوركينا فاسو من فقر شديد ويواجه العديد من التحديات، يبلغ عدد الأطفال الذين لا يحصلون على تعليم حوالي 15 طفلاً من بين كل 100، مما يعكس حجم المشكلات التي تواجه عملية التعليم في البلاد. كما تظهر الفجوات الجغرافية الكبيرة في مجال التعليم، خاصة بين المناطق الحضرية والريفية. ففي المناطق الحضرية، يكون معدل حضور المدرسة أعلى بخمس مرات مقارنة بالمناطق الريفية.
- ✓ **البطالة:** يُعاني الشباب في بوركينا فاسو من مشكلة واسعة الانتشار وهي البطالة، حيث تتراوح أعمار هؤلاء الشباب بين 15 و35 عامًا، ويمثلون نسبة تصل إلى 82% من العاطلين. وفي المناطق الريفية تكون معدلات البطالة أقل نظراً لوجود المزيد من الوظائف غير الرسمية أو المؤقتة في قطاع الزراعة، حيث يعتمد الكثير من السكان في المناطق الريفية على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، ويمكن أن توفر هذه الأنشطة فرص عمل مؤقتة خلال فصول العمل الزراعي، مما يقلل إلى حد ما من معدلات البطالة.
- ✓ **الجوع ونقص التغذية:** يعيش حوالي 4.18% من إجمالي سكان بوركينا فاسو ظروفاً تجعلهم عُرضة لخطر الندرة الغذائية نظراً لطبيعة معيشتهم. وفي عام 2017، بلغ معدل انتشار سوء التغذية الحاد حوالي 6.8%، في حين كان معدل انتشار سوء التغذية المزمن حوالي 2.21%.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوركينا فاسو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019، ص 1-3.

-World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Burkina Faso**, World Bank Group, Washington, 2021, p1-2.

- <https://dicf.unepgrid.ch/burkina-faso/climate-change>, consulté le 7 Janvier 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

وتصل حالات الوفاة بسبب سوء التغذية إلى حوالي 26 ألف طفل سنوياً. يُعتبر سوء التغذية أحد الأسباب الرئيسية وراء حوالي 34% من وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات. وهذا ما يستدعي اتخاذ إجراءات لمكافحة سوء التغذية في بوركينافاسو.

✓ **الهجرة الريفية:** يرجع تزايد الهجرة الريفية في بوركينافاسو إلى عدة عوامل من أهمها: الفقر ونقص فرص العمل والدخل المستقر، تأثيرات التغير المناخ من جفاف وانخفاض مستويات المياه، النزاعات المسلحة وانعدام الأمن، ونقص الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية.

تاسعا: واقع التنمية الريفية المستدامة في رواندا

رواندا هي أعلى دولة من حيث كثافة السكان في أفريقيا حيث بلغ عدد سكانها، عام 2021، 11 مليون نسمة 82% منهم يقطنون في المناطق الريفية. تعتبر الزراعة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً في رواندا، حيث توظف نحو سبعة من كل عشرة أشخاص وتشكل ما يقرب 27% من الناتج المحلي الإجمالي (عام 2020). كما يواجه سكان المناطق الريفية في رواندا العديد من العراقيل والتحديات:¹

✓ **الفقر الريفي:** لا يزال الفقر يمثل مشكلة بارزة في رواندا؛ فحسب إحصائيات البنك الدولي كان حوالي 38% من السكان يعيشون دون خط الفقر حتى عام 2016. 58% منهم يقطنون في المناطق الريفية، وهذا راجع إلى أن الأشخاص الريفيون يعتمدون بشكل كبير على العمل الزراعي أو المزارع الصغيرة غير الإنتاجية بالإضافة إلى المستوى التعليمي لأرباب الأسر فمعظمهم ليس لديهم تعليم ثانوي.

¹ <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=RW> , consulté le 7 Janvier 2024.

<https://www.fao.org/rwanda/our-office-in-rwanda/rwanda-at-a-glance/en/> , consulté le 7 Janvier 2024.

– الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019–2024 جمهورية رواندا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019، ص 1–3.

– World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Rwanda**, World Bank Group, Washington, 2023, p1–2.

– FAO, **Assessing risk in times of climate change and Covid–19**, FAO, Rome, 2021, p1–3.

– National Institute of Statistics of Rwanda, **Labour Force Survey Annual Report 2020**, NISR, Rwanda, 2021, p i.

✓ **تغير المناخ:** يتميز المناخ في رواندا بالجفاف المستمر والأمطار الغزيرة التي تؤدي إلى الفيضانات وتآكل التربة والانهيارات الأرضية مما يسبب مشاكل كبيرة في نقل الطعام وتدمير أو عرقلة البنية التحتية كالطرق أو الأسواق.

✓ **الأمية:** يبلغ معدل الأمية في رواندا حوالي 73% (عام 2018)، مع معدل الأمية بين الرجال يصل إلى 77.5%، وبين النساء يصل إلى 69%. وتشهد المناطق الريفية في رواندا نسب أعلى من الأمية مقارنة بالمناطق الحضرية. ويعتبر نظام التعليم في رواندا بأنه بدائي وغير كافٍ وغير منسق، حيث يعتمد بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية وعلى المدرسين المتطوعين.

✓ **البطالة:** بلغ معدل البطالة السنوي عام 2020 في رواندا 17.9%، مما يشير إلى أنه تقريباً هناك شخص بطل لكل ستة أشخاص في قوة العمل. كان معدل البطالة أعلى بين الإناث (20.3%) مقارنة بالذكور (15.9%)، وأعلى بين الشباب (22.4%) مقارنة بالبالغين (14.1%). وكان أعلى بقليل في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية في رواندا (18.1% و 17.7% على التوالي).

✓ **الجوع ونقص التغذية:** تصنف رواندا في المرتبة 13 على مؤشر الجوع في العالم، حيث يعاني 20% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي خاصة الأسر الريفية. ويعاني حوالي 38% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، مع مستويات تقزم تتجاوز 40% في أكثر من 30 مقاطعة.

✓ **الهجرة الريفية:** تعتبر الهجرة الريفية في رواندا شائعة جداً، وهذا راجع إلى عوامل متعددة، بما في ذلك قلة الأراضي الزراعية المتاحة والصدمات المناخية وارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية. كما أن الجذب نحو فرص العمل والخدمات في المدن يلعب دوراً أيضاً في تشجيع الهجرة الريفية في رواندا.

عاشرا: واقع التنمية الريفية المستدامة في الرأس الأخضر

وفقاً للإحصائيات البنك الدولي لعام 2021م، يبلغ عدد سكان جزر الرأس الأخضر 587,925 نسمة. تتمتع جزر الرأس الأخضر بحكومة مستقرة ومعدلات عالية لمحو الأمية، كما تلتزم الحكومة ببناء التكنولوجيا وأنظمة البيانات، وتتبنى خطاً للاستثمار في النظم الإيكولوجية والاقتصاد الأزرق. وعلى الرغم من هذا، فإن جزر الرأس الأخضر تعاني في مجال الزراعة، حيث يُعاني الأرخبيل من الجفاف المستمر وندرت المياه، حيث أن 10% فقط من مساحة الأرخبيل صالحة للزراعة. وهذا يؤثر سلباً على

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

السكان خصوصاً سكان المناطق الريفية الذين يمثلون 33% من إجمالي سكان الرأس الأخضر. يعاني سكان المناطق الريفية في جزر الرأس الأخضر من العديد من العراقيل التي تحول بينهم وبين تنميتهم، نذكر منها:¹

✓ **الفقر الريفي:** في عام 2015، كانت نسبة 35% من سكان الرأس الأخضر يعيشون تحت خط الفقر المطلق. حيث يعيش 27.77% من السكان تحت خط الفقر في المناطق الحضرية مقارنة بنسبة 48.3% في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يعيش 5.3% من السكان في فقر مدقع في المناطق الحضرية، بينما تصل هذه النسبة إلى 20.3% في المناطق الريفية.

✓ **تغير المناخ:** يمتاز مناخ الرأس الأخضر بأنه مناخ شبه مداري جاف وساحلي، حيث يتميز بتوزيع للأمطار غير منتظم وسيء، مما يؤدي إلى حدوث سيول وتآكل التربة بسبب الطبوغ الشديد في المناطق المنحدرة. ومنذ ستينات القرن الماضي، عانت البلاد من موجات جفاف متكررة، مما يشير إلى تحديات تواجه المزارعين وسكان الجزر في الحفاظ على موارد المياه والتغلب على الظروف الجافة.

✓ **الأمية:** حققت دولة الرأس الأخضر تقدماً كبيراً في مجال التعليم حيث بلغ معدل صافي التسجيل في المدارس الابتدائية 98%، ومعدل القراءة والكتابة بالنسبة للأشخاص أكثر من 15 عاماً يبلغ 90.8% (عام 2021). ومع هذا فإن معدلات الانسحاب من المدارس لا تزال مرتفعة، حيث تصل إلى أكثر من 10% في المناطق الريفية.

✓ **البطالة:** تواجه الرأس الأخضر تحديات كبيرة في مجال البطالة، خاصة بين الشباب. في عام 2020، كان 32.5% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً بلا عمل، مع تأثير أكبر

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 7 Janvier 2024.

– <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CV> , consulté le 7 Janvier 2024.

– الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية (2019–2024) جمهورية كابو فيردي، إيفاد، روما، 2018، ص.6-5

– United Nations, **Common Country Analysis : Cabo Verde**, UN, Cabo Verde, 2017, p14-16.

–FAO and Others, **Cabo Verde action plan (2021–2025) for the OYA programme**, FAO, 2021, p16–18.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

على النساء الشابات حيث بلغ معدل البطالة 39% مقارنة بـ 29% للشباب الذكور. كما بلغ معدل البطالة في المناطق الريفية 12.32%، مما يشير إلى تحديات خاصة تواجه الشباب في هذه المناطق.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** يعود انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جزر الرأس الأخضر إلى عدة عوامل من أهمها عدم المساواة في فرص الوصول إلى الأغذية المغذية والصحية والإكثار من الأغذية ذات الجودة الرديئة التي تكون غنية بالدهون والسكريات المكررة خاصة في المناطق الحضرية. وهذا ما يؤدي إلى زيادة انتشار نقص التغذية والمغذيات وزيادة انتشار السمنة المفرطة. حيث بلغ معدل انتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة 7.9% ويعاني حوالي 38% من الشباب، وهي نسبة ترتفع في المناطق الريفية، من زيادة الوزن، حيث تعاني معظم النساء الريفيات من البدانة.

✓ **الهجرة الريفية:** موجات الجفاف المتكررة في الرأس الأخضر أثرت بشكل كبير على حركة السكان وأسلوب حياتهم. تأثيرات الجفاف تشمل نقص الموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة، مما دفع العديد من الأفراد إلى اتخاذ قرارات بالتحرك إما نحو المدن الرئيسية أو حتى الهجرة إلى جزر أخرى أو حتى خارج البلاد. حيث يقدر أن حوالي 600 ألف شخص من سكان جزر الرأس يعيشون حالياً خارج أراضي البلاد بسبب التحرك بحثاً عن فرص أفضل للعيش والعمل.

حادي عشر: التنمية الريفية المستدامة في غانا

في عام 2021، بلغ عدد سكان غانا 32.83 مليون نسمة، مع معدل نمو سنوي يبلغ 2%، وكثافة. حيث يعيش 42% منهم في المناطق الريفية. وحوالي 40% من القوى العاملة مشغولون في الزراعة، و29% في الخدمات، و19% في الصناعة. تقريباً، 39% من قوى العمل الزراعية هم نساء. تساهم الزراعة بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي لغانا وتعتمد بشكل رئيسي على الفلاحين الصغار والتقليديين والمعتمدين على المطر. بالإضافة إلى ذلك، العيش والعمل في المناطق الريفية في غانا يمكن أن يكون تحدياً كبيراً، حيث يواجه السكان الريفيون العديد من المعوقات من بينها:¹

¹ <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=GH> , consulté le 10 Janvier 2024.

<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 10 Janvier 2024.

<https://www.fao.org/ghana/fao-in-ghana/ghana-at-a-glance/en/> , consulté le 10 Janvier 2024.

-United States Department of Agriculture USDA, **Ghana Climate Change report**, USDA, Accra, 2023, p 1-3.

✓ **الفقر الريفي:** في عام 2021، عاش حوالي 3.16 مليون شخص في غانا في فقر مدقع، ويتواجد معظمهم في المناطق الريفية. وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم في المناطق الريفية حوالي 2.9 مليون شخص، بينما كان هناك 226,000 شخص فقير بشدة في المناطق الحضرية. هذه الأرقام تظهر التحديات الكبيرة التي تواجه الفقر في غانا خاصة في المناطق الريفية.

✓ **تغير المناخ:** تواجه غانا العديد من التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية، بما في ذلك ارتفاع مستويات البحر، والجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وتقلبات الهطول المطري، وزيادة في تكرار وشدة الظواهر الجوية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف والعواصف. هذه التأثيرات لها آثار كبيرة على اقتصاد البلاد، والأمن الغذائي، وسبل معيشة السكان.

✓ **الأمية:** يبلغ إجمالي عدد الأميين من 6 سنوات فأكثر في غانا حوالي 7.9 مليون شخص، مع 4.6 مليون امرأة أمية و3.3 مليون رجل أمي. ويتمركز 62% منهم في المناطق الريفية، وهذا ما يعكس التحديات التي تواجه التعليم في المناطق الريفية في غانا كنقص التمويل، والبنية التحتية التعليمية الضعيفة، والتحديات الجغرافية التي تجعل الوصول إلى التعليم أكثر صعوبة.

✓ **البطالة:** رغم أن غانا تعاني من معدل بطالة منخفض نسبياً مقارنة بدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأخرى، إلا أن معدل البطالة فيها كان في ارتفاع على مدار السنوات الأخيرة. حيث بلغ معدل البطالة عام 2021 نسبة 3.60%، كما بلغ في المناطق الريفية 9.8%، ووصل في المناطق الحضرية إلى 18.3%. إن الارتفاع في معدلات البطالة في غانا يُسفر عادة عن انخفاض الدخل وتزايد الصعوبات التي تواجه الأفراد في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

✓ **الجوع ونقص التغذية:** وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تفاقمت الوضعية الغذائية في غانا عام 2022 حيث ارتفع عدد الأفراد في أزمة الغذاء من 560 ألف في عام 2021 إلى 823 في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 47% في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه. وتكون التحديات التي تواجه عدم الأمن الغذائي في غانا مكثفة في المناطق الريفية حيث تعتمد وسائل العيش بشكل كبير على الزراعة، حيث تواجه المناطق الريفية

تحديات ضعف البنية التحتية الزراعية وتقلبات المناخ وصعوبات في الحصول على التمويل والموارد الفعالة لتطوير الزراعة.

✓ **الهجرة الريفية:** على مدى السنوات الماضية، شهدت غانا، ارتفاعاً مستمراً في الهجرة من الريف إلى الحضر. وفقاً للإحصائيات الوطنية في الفترة من عام 2007 إلى 2022، فإن هذه الهجرة قادت بشكل هائل إلى زيادة في عدد السكان الذين يعيشون في المدن، حيث أصبحت الأماكن الريفية تمثل الآن نسبة قليلة مقارنة بالسكان الحضريين. وفي الوقت الحالي، يعيش أكثر من 57% من الغانيين في المدن والبلدات، وتستمر هذه الاتجاهات بدون توقف، إذ يفضل المزيد من الأفراد ترك المناطق الريفية للعيش والعمل في المدن الكبيرة.

ثاني عشر: واقع التنمية الريفية المستدامة في الكونغو

تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة السادسة عشر في تعداد السكان في العالم، حيث يُقدر عدد سكانها لعام 2021 بحوالي 95,894,118 نسمة. 54% من السكان يقطنون بالمناطق الريفية، 70% منهم يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. وتُظهر جمهورية الكونغو العديد من جوانب الهشاشة على الرغم من كونها تصنف كدولة ذات دخل متوسط. حيث يعاني أغلبية سكان الريف من الفقر، كما يواجه النساء التمييز في مختلف جوانب حياتهن. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الهياكل المؤسسية من الضعف، وتمثل البيئة المالية تحدياً شديداً، خصوصاً في المناطق الريفية التي تواجه عدة تحديات منها:¹

✓ **الفقر الريفي:** تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أفقر خمس دول في العالم. ويُقدر أنّ 74.6% من السكان الكونغوليين عاشوا بأقل من 2.15 دولار في اليوم في عام 2023. وتُعد جمهورية الكونغو الديمقراطية موطناً لعدد كبير من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، خصوصاً في المناطق الريفية أين يصل معدل الفقر إلى 70%.

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/>, consulté le 12 Janvier 2024.

-<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CD> , consulté le 12 Janvier 2024.

-IFAD, **Country strategic opportunities programme 2019-2024: Republic of the Congo**, IFAD, Rome, 2019, p1-3.

-FAO, **Democratic Republic of the Congo Humanitarian Response**, FAO, Rome, 2024, p1-3.

-USAID, **Climate Change country profile DRC**, USAID, 2021, p1-4.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2022، ص2-4.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

✓ **تغير المناخ:** تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الدول في العالم عُرضة لتغير المناخ، وهي الدولة الخامسة الأقل استعدادًا في العالم لمواجهة تأثيراته. حيث تتميز بفترات ازدياد الأمطار وفترات الجفاف وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الإنتاجية الزراعية وصناعة الطاقة الهيدروليكية.

✓ **الأمية:** على الرغم من أن 70% من سكان الكونغو الذين تتجاوز أعمارهم 15 عامًا يستطيعون القراءة والكتابة، إلا أن هناك 7.4 مليون طفل يتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وسبعة عشر عامًا لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة. يعيش معظمهم في المناطق الريفية التي تعاني من الصراعات المسلحة.

✓ **البطالة:** بينما يبلغ معدل البطالة الإجمالي 17.7%، يصل إلى حوالي 42% بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عامًا و 19% من النساء يعانون من البطالة خصوصًا النساء الريفيات اللاتي يعانين من الأمية. ورغم هذا فكل عام، يدخل سوق العمل الريفي حوالي 180 ألف شاب.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** يواجه ما يقرب من 3.27 مليون شخص في الكونغو نقصًا حادًا في الأمن الغذائي. وفي المناطق الريفية، يعاني 43% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن و 8% من سوء التغذية الحاد. وهذا راجع إلى الفقر وعدم توفر فرص عمل مستقرة ونقص تغذية الأمهات بالإضافة إلى النزاعات والحروب التي شهدتها البلاد.

✓ **الهجرة الريفية:** تشهد الكونغو، مثل العديد من الدول الأفريقية، تحركًا مستمرًا للسكان من المناطق الريفية إلى المدن، ويعكس ذلك تحولًا ديمغرافيًا واقتصاديًا هامًا، حيث يواجه السكان الريفيون في الكونغو الفقر والارتفاع في أسعار الغذاء والتدهور في ظروف الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الاضطرابات الأمنية والنزاعات التي تجعلهم يفرون إلى المدن بحثًا عن الأمن والاستقرار.

ثالث عشر: التنمية الريفية المستدامة في كينيا

في عام 2019، كان عدد سكان كينيا يقدر بحوالي 47.56 مليون نسمة، حيث يعيش حوالي 72% منهم في المناطق الريفية. ويظل القطاع الزراعي في كينيا حافزًا اقتصاديًا واجتماعيًا رئيسيًا للتنمية. يُسهم القطاع مباشرة بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبنسبة تصل إلى 27% غير مباشرة من خلال توجيهاته لصناعات مبنية على الزراعة وقطاع الخدمات. كما يُمثل القطاع أكثر من 65% من

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

إجمالي صادرات البلاد، ويُوفر حوالي 75% من الوظائف ويدعم أكثر من 80% من السكان في المناطق الريفية. ويعاني سكان المناطق الريفية في كينيا من عدة عراقيل تحول دون تنميتهم، نذكر منها:¹

✓ **الفقر الريفي:** في عام 2021، عاش 8.2% من سكان كينيا تحت خط الفقر الذي يقل عن 2.15 دولار أمريكي يوميًا، وهذا يعني وجود أكثر من 8.9 مليون كيني في حالة فقر مدقع، معظمهم يعيشون في المناطق الريفية. بينما عاش أكثر من 7.8 مليون كيني في المجتمعات الريفية بأقل من 1.90 دولار أمريكي يوميًا، وهو مبلغ يزيد بمعدل 6.5 مرة عن الذي سجل في المناطق الحضرية.

✓ **تغير المناخ:** تشهد كينيا ازديادًا في أيام الحر الشديد، خاصة خلال فترات المواسم المطيرة الطويلة التي يقوم فيها معظم الفلاحين بالزراعة. كما تزداد تقلبات المناخ وتغيرها في جميع أنحاء البلاد، وأصبحت فترات الظواهر المناخية مثل الجفاف والفيضانات أقصر، مما يؤدي إلى آثار وخسائر واسعة النطاق. وهذا ما جعل كينيا تتأثر بشكل سلبي بتغير المناخ في معظم قطاعات اقتصادها، بما في ذلك إنتاج المحاصيل والماشية والسياحة والنقل، وغيرها.

✓ **الأمية:** يفتر العديد من الأطفال الريفيين في كينيا إلى فرصة الالتحاق بالمدرسة، مما يجعلهم عالقين في دائرة الفقر؛ حيث يُقتصر فرص عملهم على وظائف لا تتطلب تعليمًا. ورغم أن معدل القراءة والكتابة في كينيا يبلغ 82%، إلا أن هناك 5,71 مليون شخصًا أميًا في سن 15 عامًا وأكبر في البلاد في عام 2018. كما أن معظم الأسر الريفية لا تُعتبر التعليم أمرًا ذا أولوية، خاصة بالنسبة للفتيات الصغيرات.

✓ **البطالة:** وفقًا للمكتب الوطني للإحصاءات في كينيا عام 2019، فإن نسبة البطالة أو التشغيل غير الكافي بين الشباب تصل إلى 35%، مما يمثل حوالي 4.5 مليون شاب وفتاة. هذه النسبة تعتبر

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 2020-2025: جمهورية كينيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019، ص4-7.

–The National Treasury and Planning, **Rural Kenya Financial Inclusion Facility Project**, The National Treasury and Planning, Kenya, 2021, p12–20.

– <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 12 Janvier 2024.

–<https://www.fao.org/kenya/fao-in-kenya/kenya-at-a-glance/en/> , consulté le 12 Janvier 2024.

–Jared Ariemba, **Youth Unemployment Crisis in Kenya: Causes and Options**, Technical University of Kenya, Kenya, 2020, p1–5.

مرتفعة مقارنة بمعدل البطالة الوطني العام البالغ 10%. وعلى الرغم من أن معدل البطالة بين الشباب أعلى في المناطق الحضرية (من 35 إلى 60%) مقارنة بالمناطق الريفية (من 20 إلى 25%)، إلا أن العدد المطلق للشباب العاطلين عن العمل أعلى في المناطق الريفية. في هذه المناطق، يعتمد العديد من العمال على العمل الموسمي والزراعة العائلية كوسيلة لتوفير الدخل، وهذا يعكس تحديات توفير فرص العمل المستدامة في الريف.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** إن الجفاف المتكرر، وتغير المناخ، والهجرة، واحتمال ظهور الجراد، والتضخم يشكلون جوهر عدم الاستقرار الغذائي في مراكز كينيا الحضرية والريفية. كما أن ارتفاع تكاليف المواد الغذائية الأساسية يجعل من الصعب على الكينيين تأمين وجباتهم الثلاث يوميًا كما يجب. في الوقت نفسه، في المناطق الشمالية الجافة وشبه الجافة، يواجه العديد من السكان نقصًا حادًا في الطعام. فمذ عام 2017، عانى أكثر من 3.4 مليون كيني من نقص حاد في الأمن الغذائي.

✓ **الهجرة الريفية:** يعاني العديد من سكان المناطق الريفية في كينيا من الفقر ونقص في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليم، بالإضافة إلى نقص الفرص الاقتصادية والوظائف المدرة للدخل، مما يجعل الشباب والعائلات تبحث عن فرص عمل أفضل في المدن. كما تؤثر التقلبات المناخية والظواهر الطبيعية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات على القدرة على الزراعة والإنتاج الزراعي في المناطق الريفية، مما يدفع بعض السكان لترك منازلهم والبحث عن ظروف حياة أفضل.

رابع عشر: التنمية الريفية المستدامة في زامبيا

تعتبر زامبيا بلدًا غنيًا بالموارد الطبيعية، يقدر عدد سكانها، عام 2021، بحوالي 19.47 مليون نسمة، حيث يعيش ما يقارب 55% منهم في المناطق الريفية. عانت زامبيا من فترة من النمو الاقتصادي الضعيف بين عامي 2015 و2017 نتيجة لعدة عوامل، منها التضخم العالي، والارتفاع السريع في الدين العام، وانخفاض أسعار النحاس، وتدهور المحاصيل. بالإضافة إلى هذا، يُعتبر القطاع الزراعي في زامبيا العمود الفقري الاقتصادي والاجتماعي للسكان الريفيين، حيث يعتمد حوالي 60% منهم على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل وسبيل للعيش. في عام 2021، ساهم القطاع الزراعي بنسبة حوالي 3.4% من

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

الناتج المحلي الإجمالي، مع توظيف حوالي 48.5% من إجمالي قوى العمل. ومع هذا، يعاني سكان المناطق الريفية من العديد من التحديات، نذكر منها:¹

✓ **الفقر الريفي:** تعاني زامبيا من بعض أعلى مستويات الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي، خاصة في المناطق الريفية حيث تتأثر الأسر التي يقودها النساء بشكل غير متناسب. وكان معدل الفقر في عام 2019 هو 74.4% (13.2 مليون شخص). وبلغت نسبة الفقر المدقع في المناطق الريفية 65.1%، بينما كانت في المناطق الحضرية (22.4%) تقريبًا ثلاث مرات. وبالتالي، فإن 65.1% من الأسر في المناطق الريفية لم يتمكنوا من تحمل تكلفة سلة الطعام الأساسية.

✓ **تغير المناخ:** تواجه زامبيا تغيرات مناخية متطرفة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث شهدت البلاد سلاسل من الظواهر المناخية غير المألوفة بما في ذلك الجفاف والفيضانات الموسمية والفيضانات السريعة ودرجات حرارة متطرفة وفترات جفاف. هذه الظواهر تزداد في التكرار والشدة والمدى، مما يعرض البلاد وسكانها لتحديات كبيرة ويؤثر على الأمن الغذائي والاقتصاد والبيئة.

✓ **الأمية:** يعاني نظام التعليم في زامبيا من نقص الموارد، وسوء الجودة، وانخفاض معدلات التقدم. حيث يبلغ معدل القراءة في زامبيا 55.3%، وحوالي 23% من أطفال المدارس الابتدائية في المناطق الريفية متخلفون عن الالتحاق بالمدرسة، بالمقارنة مع فقط 9% في المناطق الحضرية. مع تسجيل مستويات أعلى من الأمية بشكل كبير في الإناث مقارنة بالذكور.

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 15 Janvier 2024.

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=ZM> , consulté le 15 Janvier 2024.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الإستراتيجية 2019-2024 جمهورية زامبيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019، ص5-8.

-IFAD, **Climate Change and future crop suitability in East and Southern Africa**, IFAD, Rome, 2021, p22-23.

-Jakkies Cilliers, **Zambia Geographic Futures**, ISS African futures and innovation programme, 2023, p5-11.

-Zambia Statistics Agency, **Highlights of the 2022 poverty assessment in Zambia**, Official Statistics of Zambia, Zambia, 2023, p2-8.

- Zambia Statistics Agency, **Labour force survey report**, Official Statistics of Zambia, Zambia, 2021, p62-64.

✓ **البطالة:** تشكل البطالة في زامبيا تحديًا كبيرًا للاقتصاد والمجتمع، حيث يواجه العديد من السكان صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة. وتتأثر معظم الفئات العمرية بمشكلة البطالة، وخاصة الشباب والإناث. في عام 2021، بلغ إجمالي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل 450,759، حيث بلغت نسبة 38.7% منهم في المناطق الريفية ونسبة 61.3% في المناطق الحضرية.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** تواجه زامبيا مستويات مقلقة من الجوع بمعدل 6.37 على مؤشر الجوع العالمي، ولا يزال نقص المغذيات الدقيقة مشكلة مستمرة خاصة بين النساء. ويعاني حوالي 40% من أطفال زامبيا الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من الجوع وسوء التغذية ويعتبر نموهم الجسدي متأخرًا بالمقارنة مع الأطفال في الأعمار المماثلة في الدول الأخرى.

✓ **الهجرة الريفية:** تواجه زامبيا تحديات كبيرة جراء تزايد الهجرة الريفية، فيعاني السكان في بعض المناطق الريفية من الفقر ونقص الفرص الاقتصادية وصددمات تغير المناخ التي تؤثر على الإنتاج الزراعي مما يدفعهم إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

خامس عشر: التنمية الريفية المستدامة في الموزمبيق

موزمبيق هي دولة فقيرة ذات كثافة سكانية منخفضة، بلغ عدد سكانها عام 2020 حوالي 31 مليون نسمة، 61% منهم يقطنون بالمناطق الريفية. وتمتلك موزمبيق حوالي 36 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، مما يوفر إمكانيات زراعية هائلة. ومع ذلك، يتم استخدام فقط 10% من إجمالي هذه الأراضي القابلة للزراعة. كما تعتبر الزراعة والصيد واحدة من المصادر الرئيسية للدخل في المناطق الريفية، حيث تمثل مصدرًا للعيش لنحو 81% من قوة العمل في البلاد. ويولّد القطاع الزراعي 80% من دخل الأسر الريفية، التي تشكل 94% من إنتاج البلاد الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، يعاني سكان المناطق الريفية بالموزمبيق من العديد من المعوقات التي تحول دون تنميتهم، من بينها:¹

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> , consulté le 16 Janvier 2024.

- <https://www.fao.org/mozambique/fao-in-mozambique/mozambique-at-a-glance/en/>, consulté le 16 Janvier 2024.

-IFAD, **Country strategic opportunities programme 2018-2022 Republic of Mozambique**, IFAD, Rome, 2018, p9-17.

-IFAD, **Project design report Mozambique**, IFAD, Rome, 2019, p6-11.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

✓ **الفقر الريفي:** في عام 2020، أظهرت البيانات من مسح ميزانيات الأسر زيادة في نسبة الأسر التي تعاني من الفقر. فقد زادت هذه النسبة من 71% إلى 78% بين عامي 2014 و2020. وفي المناطق الريفية، ارتفع مستوى الحرمان حيث يُعتبر أكثر من 95% من الأسر فقيرة متعددة الأبعاد.

✓ **تغير المناخ:** موزمبيق معرضة بشكل كبير لتأثيرات التغير المناخي والظواهر الجوية القاسية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير. يؤثر التغير المناخي بشكل كبير على سبل العيش والأمن الغذائي، خاصة بين السكان الريفيين. يحتل موزمبيق المرتبة الثالثة كأكثر الدول عرضة لتغير المناخ في إفريقيا، حيث يؤثر التغير المناخي على 58% من السكان وأكثر من 37% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تعرضه لاثنتين أو أكثر من الكوارث الطبيعية سنويًا.

✓ **الأمية:** وفقًا للبيانات التي نشرها مؤخرًا المعهد الوطني للإحصاءات، يبلغ معدل الأمية في صفوف الكبار على مستوى البلاد حوالي 53.6%؛ وهو معدل أعلى في المناطق الريفية بنسبة 65.7% مقارنة بالمناطق الحضرية بنسبة 30.3%، ويكون أكثر تميزًا بين النساء بنسبة 68% مقارنة بالرجال بنسبة 37.7%.

✓ **البطالة:** يبلغ معدل البطالة على مستوى البلاد 18.4% (18.7% رجال و 18.1% نساء). ويبلغ 31% في المناطق الحضرية مقابل 12.1% في المناطق الريفية، وهذا راجع إلى أن معظم سكان الريف يشتغلون في الزراعة.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** يبقى الوضع التغذوي في موزمبيق حرجًا، حيث يعاني 43% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمنة. خلال الأربعين سنة الماضية، لم يتنوع النظام الغذائي في موزمبيق كثيرًا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض تنوع الإنتاج، وصعوبة الوصول إلى الغذاء الغني بالعناصر الغذائية، ونقص المعرفة بقضايا التغذية.

✓ **الهجرة الريفية:** تشهد موزمبيق تغيرات اقتصادية واجتماعية كثيرة تثر في حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث يسعى الناس إلى فرص عمل أفضل وظروف حياة أفضل في المدن. تتأثر الهجرة الريفية في موزمبيق بعدة عوامل، بما في ذلك توفر الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية، وقلة الفرص في الريف مثل نقص العمل وسوء الأوضاع

الاقتصادية. كما يمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير على قرارات الهجرة، حيث يمكن أن تدفع الكوارث الطبيعية الناس إلى ترك المناطق الريفية بحثاً عن أماكن أكثر أماناً واستقراراً في المدن.

سادس عشر: التنمية الريفية المستدامة في السنغال

من عام 1960 إلى عام 2020، ارتفع عدد سكان السنغال من 3.21 مليون إلى 16.74 مليون شخص، مما يشير إلى معدل نمو سكاني سنوي متوسط يتراوح بين 2 و 3%. ويمثل عدد السكان الريفيون حوالي 52% من إجمالي عدد السكان. وعلى الرغم من وجود موارد طبيعية وفيرة في الحديد، والزركون، والغاز، والذهب، والفوسفات، بالإضافة إلى اكتشافات عديدة للنفط مؤخراً، إلا أن اقتصاد السنغال يعتمد بشكل أساسي على التعدين، والبناء، والسياحة، وصيد الأسماك، والزراعة خاصة في المناطق الريفية التي يعاني سكانها من العديد من التحديات. من بينها:¹

- ✓ **الفقر الريفي:** على الرغم من جهود السنغال في مكافحة الفقر والتفاوت في الدخل، فإن الفقر ما زال يؤثر على 37.4% من السكان، 60% منهم يعيشون في المناطق الريفية في البلاد.
- ✓ **تغير المناخ:** تعاني السنغال من زيادة في حوادث الكوارث الطبيعية، فهي عرضة للجفاف؛ وغزو الجراد؛ والفيضانات التي غالباً ما يرافقها تفشي الأوبئة؛ وارتفاع مستوى سطح البحر. إن زيادة الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات، يؤدي إلى ضعف اقتصاد السنغال بأكمله ويؤثر على تنمية البلاد.

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/>, consulté le 17 Janvier 2024.

- <https://www.fao.org/senegal/la-fao-au-senegal/le-pays-en-un-coup-doeil/fr/> , consulté le 17 Janvier 2024.

-IFAD, **Country Strategic Opportunities Programme Republic of Senegal 2019-2024**, IFAD, Rome, 2019, p3-15.

-World Food Programme, **Senegal Country Brief**, World food programme, 2023, p1-2.

-World Bank Group, **Poverty and Equity brief Senegal**, World Bank Group, Washington, 2023, p1-2.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير رئيس الصندوق جمهورية السنغال، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، ص3-9.

✓ **الأمية:** بلغ معدل الأمية في السنغال حوالي 50%. فتقريباً ثلثي الأطفال فقط في سن الدراسة يحضرون المدرسة الابتدائية، و فقط حوالي 60% يكملون المرحلة الابتدائية. خصوصاً سكان المناطق الريفية الذين يعانون من نقص المؤسسات التعليمية وبعدها.

✓ **البطالة:** بلغ معدل البطالة في السنغال 16.9%، حيث تعتبر الفئة العمرية من 15 إلى 35 عاماً من السكان العاملين الأكثر تأثراً. وقد تفاقمت هذه المشكلة بفعل الآثار السلبية لتغير المناخ على الزراعة وصيد الأسماك، مما أدى إلى تفاقم الوضع، وترك الغالبية من الشباب بمصادر معيشية محدودة خاصة في المناطق الريفية.

✓ **الجوع وسوء التغذية:** تحسن الوضع الغذائي للسنغال على مدى العشرين عاماً الماضية، لكن وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فإن تقديرات تشير إلى أن نصف سكان السنغال ما زالوا متأثرين بعدم الأمن الغذائي في عام 2020. ويُقدّر أن حوالي 8% من السكان يعانون من نقص التغذية المزمن، خاصة سكان المناطق الريفية.

✓ **الهجرة الريفية:** الهجرة الريفية ظاهرة معروفة في السنغال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيقاع المواسم الزراعية. مع تزايد تكرار فترات الجفاف واستمرارها، زاد عدد الأشخاص الذين تركوا منازلهم في المناطق الريفية للتوطن بشكل دائم في المراكز الحضرية. ففي فترة الجفاف، لا يحتاج العديد من المزارعين إلى العمل في المناطق الريفية، لكن في الوقت نفسه، تقدم المدن فرص عمل وفرص لبناء مدخرات لفترات النقص.

من خلال دراستنا لواقع التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، وجدنا أن الكثير من الدول الإفريقية تشترك في عدة تحديات فيما يخص التنمية الريفية المستدامة. فتعرض التنمية الريفية في إفريقيا لعدة تحديات تعيق تحقيق الاستدامة والتقدم في هذه المناطق، نذكر منها ما يلي:

- **الفقر المزمن؛** حيث تعاني المجتمعات الريفية في إفريقيا من مستويات عالية من الفقر، مما يعكس ضعف البنية التحتية ونقص الفرص الاقتصادية في هذه المناطق.
- **ارتفاع معدلات البطالة؛** فتواجه المناطق الريفية ارتفاعاً في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وزيادة التهجير إلى المدن.
- **ارتفاع معدلات الأمية؛** حيث تعاني المجتمعات الريفية الإفريقية من شبح الأمية مما يجعل أفرادها يجدون صعوبة في إدارة الموارد المالية بشكل فعال أو الوصول إلى فرص عمل أفضل.

- **تغير المناخ والأمن الغذائي؛** إذ يتعرض الريف في إفريقيا لتأثيرات سلبية نتيجة لتغير المناخ، مما يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية ونقص الأمن الغذائي وزيادة الفقر.
 - **نقص البنية التحتية؛** حيث تفتقر العديد من المناطق الريفية في إفريقيا إلى البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، مما يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - **نقص الخدمات الأساسية؛** حيث تفتقر المناطق الريفية في إفريقيا إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر على جودة حياة السكان ويعيق فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 - **النزاعات والعنف؛** حيث تعاني بعض المناطق الريفية في إفريقيا من النزاعات المسلحة والعنف السياسي، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل عمليات الإنتاج والتجارة ويقيد الوصول إلى الخدمات الأساسية.
 - **ارتفاع معدلات الهجرة الريفية؛** تواجه العديد من الدول الإفريقية تحدي ارتفاع معدلات الهجرة الريفية، ويعد هذا التحدي من أبرز التحديات التي تؤثر على الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في تلك المناطق.
- تمثل هذه التحديات بعض التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا، وتتطلب مواجهتها جهودًا متكاملة وتدابير شاملة من الحكومات المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتعزيز التنمية وتحسين جودة حياة السكان الريفيين.

المبحث الثاني: استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة

تلعب المنظمات الدولية دوراً أساسياً في التنمية الريفية المستدامة. حيث تعمل هذه المنظمات على دعم المجتمعات الريفية في العديد من الجوانب التي تشمل الزراعة المستدامة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتعزيز التعليم والصحة، وحماية البيئة.

تقوم المنظمات الدولية بتوجيه الدعم المالي والفني والتقني للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في الدول الإفريقية لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية المستدامة. يتمثل هدف هذه المشاريع في تعزيز الاقتصاد الريفي، وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية في المناطق الريفية.

من بين المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال، نذكر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO.

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى برامج المنظمات الدولية العالمية وكذا الإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة.

المطلب الأول: برامج المنظمات الدولية العالمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

أولاً: برامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا:

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة في عام 1958 المكتب الإقليمي لإفريقيا للمنظمة في أكرا عاصمة غانا، تسعى من خلاله إلى محاربة الجوع وسوء التغذية والفقر الريفي في المنطقة. ويتوافق عمل المنظمة في أفريقيا بشكل وثيق مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-

2031، وهو أربعة عناصر أفضل: إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.¹

وفي هذا السياق، سعت منظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا جاهدة لتحقيق نتائج غير عادية. ففي عام 2021 قامت المنظمة بتنفيذ 677 برنامجا ومشروعا في إفريقيا بتمويل إجمالي قدره 360 مليون دولار أمريكي، وقامت بإطلاق 302 برنامجا ومشروعا جديدا في 2022.²

ومن بين أهم البرامج والمشاريع التي نفذتها المنظمة في إفريقيا برامج ومشاريع في مجال الزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛ نذكر منها : مشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي، مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي وبرنامج الفرص للشباب في إفريقيا (OYA).

1. مشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي: تعزيز التنوع الريفي من خلال

زيادة توظيف الشباب وتحسين تنقل العمالة (مشروع RYM)

يواجه شباب وشابات المجتمع الريفي في إفريقيا العديد من العراقيل التي تحول بينهم وبين العيش الكريم؛ إذ يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع كبير في معدلات البطالة نظرا لمحدودية فرص العمل اللائقة وصعوبة الوصول إلى الأراضي والتمويل اللازم لبدء مشاريعهم الخاصة. وهذا ما يدفعهم إلى الهجرة والتنقل إلى المدن بحثا عن فرص عمل أفضل وحياة أحسن. حيث تعاني كل من تونس وإثيوبيا من مشكل الهجرة الريفية الذي يحول بينهم وبين التنمية الريفية، إذ يمثل الشباب 70 بالمائة من المهاجرين الداخليين في تونس وفي إثيوبيا ترتبط حركات الهجرة بالتقويمات الزراعية ويمثل 34 بالمائة من إجمالي المهاجرين مهاجرين داخليين أي من الريف إلى الريف.

1.1. التعريف بالمشروع

✓ اسم المشروع: مشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي (Rural Youth Mobility): تعزيز التنوع الريفي من خلال زيادة توظيف الشباب وتحسين تنقل العمالة (مشروع RYM)

✓ البلدان المستهدفة: تونس وإثيوبيا

✓ مدة المشروع: 3 سنوات (2015 - 2018)

¹ <https://www.fao.org/africa/about/en/>, consulté le 20 Février 2024.

² FAO, **FAO in Africa : Highlights in 2022**, FAO, Acra, 2023, p ii.

✓ ميزانية المشروع: 2,5 مليون دولار أمريكي

لجعل الهجرة خيارا وليست إجبارا أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي (مشروع RYM) في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 في كل من تونس وإثيوبيا، بدعم من التعاون الإنمائي الإيطالي بميزانية قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي. هدفت المنظمة من خلال هذا المشروع إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية في البلدين تونس وإثيوبيا وتعزيز الأثر الإيجابي للهجرة.¹

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين فهم الهجرة الريفية عن طريق معالجة الدوافع الرئيسية لهجرة الشباب الريفي من خلال تعزيز فرص العمل وريادة الأعمال في مجال الزراعة. حيث عمل هذا المشروع على ما يلي:²

- تعزيز نشر المعرفة والوعي وطنيا وعالميا بخصوص دوافع هجرة الشباب الريفي وما يترتب عنها من آثار على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية.
- تمكين أصحاب المصلحة من توفير فرص عمل لائقة لتوظيف شباب الريف.
- دعم السياسات والبرامج التي تسعى لتعزيز الترابط بين الهجرة والتنمية الريفية.
- تزويد المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بالتدريب والدعم اللازم لتعزيز فرص العمل في المناطق الريفية.
- دعم استثمارات المغتربين في المشاريع الزراعية لتعزيز مساهمتهم في تحقيق التنمية الريفية.

2.1. نتائج المشروع:

كان لمشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي (مشروع RYM) تأثيرات إيجابية في كل من تونس وإثيوبيا. نلخص أهم إنجازات المشروع فيما يلي:

أ. نتائج مشروع RYM في تونس:

- قامت المنظمة بإطلاق دعوة لتقديم مقترحات مشاريع مبتكرة ذات إمكانية توليد فرص عمل زراعية في المناطق الريفية، وقد تم اختيار 49 فكرة لمشاريع مقدمة من شباب وشابات عاطلين عن

¹ <https://www.fao.org/rural-employment/work-areas/migration/rym-project>, consulté le 20 Février 2024.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **The rural youth mobility project: methodology and results**, FAO, Rome, 2018, p3.

العمل. مكنت هذه الآلية من دعم 49 مؤسسة زراعية تلقت تدريباً مخصصاً ومساهمات عينية، وكنتيجة لذلك:¹

✓ تم خلق 89 فرصة عمل مباشرة بدوام كامل 43 منهم رجلاً و46 امرأة، و83 فرصة عمل مباشرة بدوام جزئي (34 رجلاً و49 امرأة) إضافة إلى هذا فإن المؤسسات الزراعية الصغيرة مكنت أكثر من 500 عامل ريفي من الاستفادة من فرص العمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

✓ تم إنشاء فريق مكون من تسعة مدربين زراعيين لتوجيه تنفيذ المشاريع المختارة طوال دورة أعمالهم بأكملها ولضمان استدامتها على المدى الطويل.

- قام مشروع RYM بتجربة آلية مبتكرة لإشراك المغتربين لتعزيز مساهمتهم في المناطق الريفية من خلال رفع مستوى الوعي وبناء القدرات التي تدعم تنفيذ المشاريع الزراعية. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من 50 بالمائة من المؤسسات الزراعية التي يدعمها المشروع من المساهمة المالية والفنية للمغتربين. إضافة إلى هذا قامت المنظمة بالتوسط بين المنتجين الشباب في تونس والمغتربين وتعزيز التعاملات التجارية بينهم.

- تم إجراء دراسة حول دوافع وأنماط هجرة الشباب الريفي وتأثيرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس، حيث قامت الدراسة بتطوير منهجية لتحليل دوافع هجرة الشباب الريفية إلى الخارج وتحليل تنوع أنماط الهجرة الريفية وتأثيرها على الأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الريفية في تونس.²

- قام المشروع بتجريب آليات مبتكرة لخلق فرص عمل ريفية ومعالجة العوائق التي تعيق مشاركة الشباب في الزراعة. وكنتيجة لهذا الشباب تلقوا دعماً ومراقبة في طلب الائتمان لشراء واستئجار الأراضي، وتم توفير المعدات الضرورية لبدء أنشطتهم الإنتاجية. المشاريع الزراعية المختارة استفادت من منح عينية بقيمة تصل إلى 3000 دولار أمريكي في شكل معدات. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب المؤسسات الزراعية واعتماد مهنة المدرب الزراعي من خلال تطوير دليل مرجعي

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **Promoting alternatives to migration for rural youth in Tunisia and Ethiopia**, FAO, Rome, 2018, p6.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **The rural youth mobility project: methodology and results**, FAO, Rome, 2018, p4.

لمهنة المرافقين الزراعيين، الذي تم إدراجه في قانون الاستثمار لعام 2016، بالإضافة إلى توفير مجموعة الأدوات لتدريب المؤسسات الزراعية.

- وفيما يخص الإستراتيجيات الوطنية في تونس، قام المشروع بدعم دمج التنمية الريفية في مجموعات العمل الموضوعية لتفعيل الإستراتيجية الوطنية الجديدة حول الهجرة الريفية.

ب . نتائج مشروع RYM في إثيوبيا:

- قام مشروع RYM بعملية مبتكرة لخلق فرص العمل الريفية من خلال إنشاء أنشطة زراعية جماعية ودعمها، إذ تم تأسيس ودعم 38 مجموعة شبابية وتوفير التدريب ومعدات البدء اللازمة لها من قبل المكاتب اللامركزية التابعة لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية. وكنتيجة لذلك تم خلق 454 فرصة عمل (321 رجلا و 133 امرأة).¹

- قام المشروع بإجراء دراسة تحت عنوان "الهجرة والتنقل الموسمي: منظور عالمي -دراسة حالة إثيوبيا-" قامت هذه الدراسة بجمع بيانات حول محددات ودوافع المهاجرين الداخليين والموسميين في إثيوبيا وتأثير الهجرة على سبل العيش الريفية الإثيوبية. كما قدمت هذه الدراسة تحليلات حول الممارسات الجيدة المتعلقة بهجرة اليد العاملة الموسمية والسياسات الزراعية وقدرتها على التكيف في إثيوبيا. إضافة إلى هذا قدمت الدراسة توصيات سياسية فيما يخص إدارة هجرة اليد العاملة وفرص العمل الزراعية وإيلاء اهتمام خاص بالشباب الريفي في إثيوبيا.²

- قام المشروع بتجريب آليات مبتكرة لإيجاد فرص عمل في الأماكن الريفية وتخطي العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب في القطاع الزراعي. وكنتيجة لهذا :

✓ سهل المشروع الوصول إلى الأراضي حيث قامت الحكومات المحلية بتوفير الأراضي غير المستخدمة لكل مجموعة مستفيدة.

✓ تم تشجيع الادخار الجماعي كشرط للمشاركة في البرنامج وتغطية تكاليف التشغيل.

✓ إضافة إلى هذا قدم المشروع التقنيات اللازمة لمجموعات الشباب مع المعدات المطلوبة من

مواد الري ووحدات تجهيز الأغذية والمشاتل والثروة الحيوانية لبدء مشاريع الإنتاج الحيواني.

✓ كما قام المشروع بتقديم التدريب الفني والعملية اللازم من أجل تطوير المهارات الفنية في الزراعة وتحسين المهارات الشخصية في ريادة الأعمال.

¹ <https://www.fao.org/ethiopia/en/> , consulté le 22 Février 2024.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **Promoting alternatives to migration for rural youth in Tunisia and Ethiopia**, FAO, Rome, 2018, p18.

✓ وساهم المشروع أيضا في تطوير الإستراتيجية الوطنية لخلق فرص العمل الريفية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية الإثيوبية مما أدى إلى إنشاء شراكات بين الحكومات اللامركزية والوزارات المعنية ومؤسسات التدريب.

إضافة إلى هذا، قام مشروع RYM بالتركيز على الشباب الريفي من خلال تطوير أنشطة بناء القدرات مخصصة للهجرة والتنمية الريفية، حيث يتمثل النشاط الأول في عملية تقييم للاحتياجات من القدرات في مجال الهجرة والتنمية الريفية والعمالة في تونس وإثيوبيا. وقد عمل هذا النشاط على تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للتعليم وبناء القدرات من أجل تكييف مواد التدريب مع الاحتياجات والخصوصيات الوطنية. ووفقا لنتائج التقييم تم تنظيم حلقتي عمل لتنمية القدرات في تونس وإثيوبيا تهدف إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على معالجة قضايا الهجرة والتنمية الريفية والعمالة بشكل متماسك، وكنتيجة لهذا:

✓ تم إعداد دليل لتنمية القدرات في مجال الهجرة والتنمية الريفية، يتضمن إرشادات حول القضايا المنهجية والإستراتيجية والتنظيمية المتعلقة بمراحل تقييم احتياجات القدرات وإعداد وتقييم ورش العمل ويحتوي على معلومات أساسية حول الهجرة والتنمية الريفية والتوظيف.¹

3.1 التحليل:

نجحت منظمة الأغذية والزراعة من خلال مشروع تنقل الشباب والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي في كل من تونس وإثيوبيا، في تحقيق تأثير محسوس في قضايا الهجرة الريفية مما يساهم في تحقيق التنمية الريفية في المناطق المستهدفة. حيث:

- إن قيام المنظمة بتحليل دوافع وأنماط الهجرة الريفية في البلدين أدى إلى تعزيز قدرة الحكومات على معالجة قضايا الهجرة بشكل أفضل وهذا يندرج في تحقيق التنمية الريفية.
- إن تعزيز مسارات مبتكرة لتوفير فرص عمل لائقة للشباب وريادة الأعمال الزراعية في المناطق التونسية والإثيوبية المعرضة للهجرة، مكن المزارعين والشباب الريفي في استعادة الثقة في قدرتهم على العمل والإنتاج في وطنهم وخروجهم من دائرة الفقر وتحقيق تنميتهم اجتماعيا واقتصاديا.
- كما أن زيادة الوصول إلى الأراضي والائتمان وتزويد الشباب الريفي العاطل عن العمل بالتدريب والمعدات الفنية اللازمة ساعدهم في إطلاق مشاريعهم الزراعية الصغيرة والخروج من الفقر وهذا ما جعلهم يصرفون النظر عن الهجرة.

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, Opcit, p6.

- إضافة إلى أن إشراك المجتمعات الريفية في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية يضمن استدامة النهج على المدى الطويل مما يساهم فعليا في تحقيق التنمية الريفية.

2. مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي (مشروع DAISC)

إن الابتكار في الأنظمة الزراعية يُعد أمرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، حيث يتمتع الابتكار الزراعي بإمكانية كبيرة لزيادة دخل المزارعين وتحسين الأمن الغذائي والسماح بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. فالأنظمة الزراعية الذكية مناخيا والشاملة اجتماعيا لها دور رئيسي في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

1.2. التعريف بالمشروع:

- ✓ اسم المشروع: مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي (مشروع DAISC)
- ✓ البلدان المستهدفة: أنغولا، بوركينا فاسو، إثيوبيا، رواندا، بنغلاداش، لاوس، هندوراس وغواتيمالا
- ✓ مدة المشروع: 4 سنوات (2015-2019)
- ✓ ميزانية المشروع: 13 مليون يورو

تم إطلاق مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي DAISC لتعزيز منصة الزراعة الاستوائية (TAP) التي أطلقتها مجموعة العشرين لتسهيل تنمية القدرات في مجال الابتكار الزراعي في المناطق الاستوائية. استمر مشروع DAISC أربع سنوات في ثمانية بلدان رائدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (أنغولا، بوركينا فاسو، إثيوبيا، رواندا، بنغلاداش، لاوس، هندوراس وغواتيمالا) وهو عبارة عن شراكة عالمية بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأجريناتورا (Agrinatura) ، وهي مجموعة من الجامعات الأوروبية (31 جامعة) والمنظمات البحثية التي تدعم التنمية الزراعية ، بدعم من الاتحاد الأوروبي.¹ تبلغ ميزانية المشروع حوالي 13 مليون يورو، بما في ذلك منحة من الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 12 مليون يورو ومساهمات مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة و Agrinatura بقيمة 1,3 مليون يورو. ويتمثل

¹ الموقع الرسمي لمشروع CDAIS ، <https://cdais.net/home/about-us> ، شوه في 24 فيفري 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

هدفه العام في جعل أنظمة الابتكار الزراعي أكثر كفاءة واستدامة، وجعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة و المساعدة في زيادة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في الريف وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية.¹

على المستوى الوطني؛ يقوم مشروع CDAIS باستخدام دورات التعلم المستمر بشكل مكثف لتحسين القدرات الوظيفية للابتكار في البلدان الرائدة. كما يجمع بين الشركاء والوكالات الحكومية ذات الصلة لوضع وتنفيذ خطط لتنمية القدرات في مجال الابتكار الزراعي. إضافة إلى هذا، تساعد شراكة CDAIS على ضمان أن تكون أنظمة الابتكار الزراعي المستقبلية أكثر قدرة على تحسين سبل عيش المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية والمستهلكين في جميع أنحاء العالم.²

على المستوى العالمي؛ يقوم مشروع CDAIS بدعم منصة الزراعة الاستوائية لتسهيل تنمية القدرات في مجال الابتكار الزراعي. كما يعمل على توحيد المفاهيم وتعزيز وتقييم وتنسيق نهج تنمية القدرات في إطار مشترك لتعزيز الابتكار الزراعي.³

تعتبر الشراكات المتخصصة في مجال الابتكار حجر الأساس في أنشطة مشروع CDAIS، إذ يتم استخدامها لإثبات مفاهيم الإطار المشترك. وقد تم تحديد الشراكات المتخصصة في مجال الابتكار في كل البلدان الرائدة الثمانية وهذا بناءً على أهمية المشروع والأهمية الوطنية والعالمية.⁴

الجدول رقم (4) : شراكات الابتكار المتخصصة المختارة في الدول الإفريقية الرائدة في مشروع CDAIS

البلد	شراكات الابتكار المتخصصة	الهدف منها
أنغولا	تنمية الأرز	زيادة إنتاج الأرز وإنتاجيته وتحسين تقنيات إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة
	تعاونية البذور	زيادة تكاثر وتسويق البذور عالية الجودة التي ينتجها صغار المنتجين
	ريادة الأعمال الريفية	توفير فرص الأعمال لأصحاب المشاريع الزراعية الجديدة وتعزيز إنتاج الحبوب والخضروات على نطاق واسع

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, **Mid-term evaluation of the project “Capacity Development for Agricultural Innovation Systems (CDAIS)”**, FAO, Rome, 2017, p12.

² The financial assistance of the European Union, **Capacity Development for Agricultural Innovation Systems A global partnership**, The financial assistance of the European Union, 2015, p2.

³ الموقع الرسمي لمشروع CDAIS ، مرجع سابق.

⁴ The European Union, **CDAIS Global overview 2016**, EU, 2017, p4.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

المشاريع العائلية الصغيرة	دعم تطوير ابتكارات تصنيع الأغذية التي تقودها النساء	بوركينافاسو
الري بالتنقيط	إنشاء أسواق للري بالتنقيط منخفضة التكلفة للمزارع العائلية الصغيرة لتحسين قدرتهم على الاستثمار	
رقمنة الخدمات الاستشارية	تصميم أدوات رقمية جديدة لتحسين الكفاءة	
المحلية والمواثيق	دعم تخصيص البلديات لتوثيق الأراضي من أجل التكامل بين الزراعة والثروة الحيوانية	
عباد الشمس	إنتاج بذور عالية الإنتاجية من أصناف محلية وضمان الوصول إلى مدخلات عالية الجودة	
الزراعة العضوية	ضمان خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الفعالة، والأسواق الجديدة والحصول على المدخلات العضوية عالية الجودة	
تسويق البذور على أساس المجتمع	زيادة الحوار مع صانعي السياسات الإقليميين، وصياغة توجيهات جديدة لأنظمة تسويق البذور المحسنة وغير المقيدة	إثيوبيا
تكاثر بذور الحمص	تحسين كمية ونوعية بذور الحمص من خلال الزراعة العنقودية	
محاكاة الطلب على الحليب	التأثير على السياسة وخلق الطلب على الحليب المبستر المنتج محليا من خلال الحملات الإعلامية	
نظام بذور الشعير	دعم تعاونيات المزارعين لزيادة إنتاج بذور الشعير عالية الجودة	
سلامة وجودة الأعلاف	تطوير إطار قانوني ومبادئ توجيهية مدعومة على نطاق واسع لتقييم وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها	رواندا
سلسلة قيمة الألبان	توفير تنمية القدرات وتحسين أنظمة الإدارة وإنتاجية الحليب وجودته	
سلسلة قيمة كاسافا	تحسين وتعزيز إنتاج الكسافا الخالية من الأمراض من خلال تطوير الشراكات بين المزارعين والتجار وخدمات البحث والإرشاد العامة والخاصة	
مستجمع روانجنجو	تحسين الإنتاجية وسبل العيش من خلال تعزيز القدرات على إدارة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتواصل والمشاركة بنجاح في الأعمال التجارية الزراعية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على The European Union, CDAIS Global overview 2016, EU, 2017,

pp15-29-37-65.

2.2. نتائج مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي DAISC

كان الهدف النهائي لمشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي DAISC هو إيجاد أفضل الطرق لتحسين أنظمة الابتكار الزراعي من خلال تعزيز القدرات الوظيفية للمشاركين فيها، وهو ما حدث من خلال تسهيل التفاعلات بين مختلف أصحاب المصلحة وتحديد المشاكل التي يجب التغلب عليها وكيفية التغلب عليها. وقد حظي المشروع بالقبول لأنه فتح مساحات للتفاعل وقد حقق نتائج¹ نلخصها فيما يلي:

- توافق مخرجات المشروع مع الأولويات الوطنية للبلدان الرائدة المتعلقة بالتنمية الزراعية وإضافة قيمة لها، وذلك من خلال آليات وطنية لإدارة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في 8 بلدان.
- تمت تنمية القدرات الفردية في منظمات أصحاب المصلحة المشاركة في سلاسل القيمة المختارة وتنفيذها بطريقة منسقة. فقد تم تدريب 50 فرداً من مسيري الابتكار الوطني لتسهيل 34 شراكة متخصصة في الابتكار عبر البلدان الثمانية الرائدة، وتم تدريب 24 ميسراً إضافياً للابتكار في المؤسسات. حيث تم إجراء أنشطة تنمية القدرات لتمكين الجهات الفاعلة من الابتكار الذي يمكن أن يكون له تأثير واضح على سبل العيش وسلاسل القيمة، حيث يتراوح عدد المستفيدين لكل بلد من 100 إلى 150 شخصاً اكتسبوا المعرفة والمهارات من خلال تدخلات المشروع. تتمثل هذه الأنشطة في: التدريب الجماعي على التطوير التنظيمي والتخطيط، ومهارات الأعمال/ريادة الأعمال، والاتصالات تسهيل المفاوضات مع البنوك أو المؤسسات المالية وخبراء التكنولوجيا بالإضافة إلى زيارات إلى بلدان أخرى لديها سلع مماثلة ولكن مع تكنولوجيا محسنة مثل التعاون التشغيلي والتجهيز والتسويق.
- زيادة تبادل المزارعين والشركات الزراعية المعرفة والمعلومات مع الخدمات البحثية والاستشارية العامة من خلال شراكات الابتكار المتخصصة البالغ عددها 34 شراكة.
- تعزيز مشاركة الحكومات والجهات الفاعلة في تنفيذ المشاريع، حيث بدأت جميع البلدان الرائدة الثمانية عملية حوار السياسات و إجراء تحليل لتحديد مستوى التدخلات الأكثر صلة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني. كما عُقدت حوارات إقليمية بشأن السياسات، فضلاً عن ندوة دولية حول الابتكارات في مجال الزراعة الأسرية.

¹ Agrinatura and FAO, **Building competence and confidence in Agricultural Innovation Stories of Change**, Agrinatura, Paris, FAO, Rome, 2018, p8.

- إن دعم الشراكات الابتكارية أدى إلى خلق فرص العمل ودعم توليد الدخل على طول سلاسل القيمة في كل بلد من البلدان الثمانية، حيث استفاد 30,000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الزراعية.¹

لقد أحدث مشروع تنمية القدرات تأثيرات إيجابية في البلدان الإفريقية الرائدة، نلخصها فيما يلي:

أ. **نتائج المشروع في أنغولا:** كانت هناك الحاجة إلى التنوع في الاقتصاد وإحداث تغيير في التنمية الزراعية في أنغولا، وقد حظي مشروع CDAIS بالتقدير كونه حقق نتائج إيجابية في العديد من المجالات، فقد عاد بالنفع على صغار المزارعين والشركات الزراعية والمستهلكين من خلال مساعدة البلاد على تعزيز قدراتها في مجال الابتكار الزراعي. وتتمثل أهم منجزات المشروع في أنغولا فيما يلي:

✓ قام مشروع تنمية CDAIS بتعزيز الروابط بين المنظمات التي تقدم خدمات دعم الابتكار للمزارعين الأسريين وبين تعاونيات المزارعين في أنغولا. كما قام بتعزيز مشاركة الجمعيات الصناعية والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة في ورش عمل مخصصة لتحفيز عملية الابتكار بهدف تعزيز الصناعات الصغيرة في البلاد.

✓ استفاد أعضاء تعاونية مزارعي الأرز من العديد من الدورات التدريبية في مجال تحسين إدارة التعاونية ومهارات التفاوض وكيفية تسويق الأرز بشكل أفضل. كما ازداد عدد أعضاء التعاونية من 48 عضواً عام 2015 إلى 84 عضواً عام 2017، ومنذ ذلك الحين بدأ المزارعون في زراعة الأرز على أراضيهم، حيث توسعت المساحة المزروعة بالأرز إلى 4.5 هكتار، بإجمالي إنتاج يتجاوز 1.5 طن. إضافة إلى هذا تم إدخال أصناف محسنة من البذور ومقاومة للبرد والأمراض إلى جانب الحزم الزراعية التقنية، مما ساهم في توسيع المساحة المزروعة وزيادة الغلة واتساع الأسواق. وكان الإنجاز الأكبر هو التسجيل الرسمي للتعاونية كجمعية قانونية مما فتح آفاقاً للدعم طويل الأجل.²

✓ أدى مشروع CDAIS إلى توسيع شبكة شركاء تعاونية البذور بما في ذلك معهد البحوث الزراعية وكلية العلوم الزراعية مما سمح للمزارعين بمعرفة التعاونية والخدمات التي تقدمها. كما استفاد العديد

¹ CDAIS, **Capacity Development for Agricultural Innovation Systems ‘Interim Narrative Report : Year4’**, FAO, 2019, p4-5.

² Agrinatura and FAO, **Catalysing Innovation in Agriculture– Conversations of Change**, 2019, Agrinatura, Paris, Fao, Rome, p6-7.

من المزارعون من دورات تدريبية مستمرة مكنتهم من القدرة على تحديد احتياجاتهم الرئيسية وتخطيط أعمالها والترويج لمنتجاتهم مما ساهم في توفير فرص عمل للعديد من رواد الأعمال الزراعيين. لكن مع نهاية عام 2018 واجه المزارعون صعوبات مالية خارجة عن نطاق مشروع CDAIS مما أدى بهم إلى التخلي عن أراضيهم وهذا ما جعل المشروع يتوقف عن نشاطات تعزيز القدرات.¹

✓ قام نظام CDAIS بإضفاء الطابع الرسمي على شراكة ريادة الأعمال الريفية مع وضع خطة إستراتيجية لتعزيز الأنشطة الريفية وإنشاء آليات لجذب التمويل لمساعدة المزارعين. كما قام المشروع بدعم المزارعين في تحديد وتوظيف المدربين الذين يمكنهم تعليمهم مهارات الأعمال الزراعية، و تقنيات الزراعة المتقدمة، وكيفية إعداد خطط الأعمال الزراعية الفردية، وكيفية إنشاء وإدارة الجمعيات مثل مجموعة منتجي الذرة.²

ب. نتائج المشروع في بوركينا فاسو: دعم مشروع CDAIS ست شراكات متخصصة في الابتكار، لكل منها هدفها الخاص. فبالنسبة للزراعة العضوية كان الهدف هو تعزيز شبكة الابتكار، ورقمنة الخدمات الاستشارية هدفها تصميم حل لمشكلة. لكن في كل حالة كان مفتاح النجاح هو وجود فريق تدريب كفاء يحدد القدرات المشتركة التي تحتاج إلى تطوير. ومن أهم النتائج التي حققتها المشروع في بوركينا فاسو نذكر ما يلي:

✓ قام مشروع CDAIS بتعزيز مبادرات دعم الابتكار التي تمول الموارد البشرية والمادية الضرورية للابتكار. كما عزز قدرات الجهات الفاعلة في إنتاج عباد الشمس على المشاركة في العمليات السياسية والإستراتيجية لإحياء تنمية القطاع. وقد تم تطوير إنتاج عباد الشمس في عدة مناطق في بوركينا فاسو بفضل التعاون بين مشروع CDAIS ومنظمات المنتجين ومعاهد البحوث.³

✓ وفي مجال رقمنة الخدمات الاستشارية، عزز نظام CDAIS قدرة شبكة Réseau-Gestion (والتي هي شبكة مكونة من ست منظمات منتجة رائدة في تطوير الخدمات الاستشارية لأعضائها) على تصميم واختبار أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد آليات التمويل المستدامة.

¹ Agrinatura and FAO, Opcit, p22-23.

² Agrinatura and FAO, Opcit, p9.

³ Agrinatura and FAO, **Conversations of Change- Burkina Faso**, 2019, Agrinatura, Paris, FAO, Rome, p3-4.

- ✓ عزز مشروع CDAIS قدرات الجهات الفاعلة والشركاء على التعامل مع الخدمات العامة لترويج الأغذية العضوية، وعزز قدرتها على الجمع بين المبادرات التي تدعم الأعمال التجارية الزراعية، وكذلك عزز مهارات المنتجين لزيادة الإنتاج العضوي.¹
- ✓ قام المشروع بتنمية قدرات المصنعين في تبادل الخبرات وبناء الشراكات مع الباحثين والحرفيين المحليين لتطوير أنظمة الري الصغيرة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المزارعين مما ساهم في تعزيز التعاون وخفض التكاليف وتطوير شبكة توزيع مياه وطنية.
- ✓ عزز نهج مشروع CDAIS قدرات مجموعة أبحاث العمل على الأراضي لخلق رؤية وإستراتيجية مشتركة لتطبيق موثيق الملكية المحلية وهي اتفاقيات بلدية أو قروية توضح أو تكمل قوانين استخدام الأراضي بالعادات والممارسات المحلية.
- ✓ بالإضافة إلى هذا، قام المشروع بدعم النساء من خلال تعزيز قدراتهم على التجربة والتعلم والتفاوض وصياغة العقود مع الموردين والموزعين. وكنتيجة لذلك أنشأت العديد من النساء الريفيات في بوركينافاسو شركاتهن الخاصة لتجهيز الأغذية الزراعية لسنوات عديدة من خلال الترويج للمنتجات الزراعية المحلية وجلب الأطعمة الأصلية إلى سوق يسهل على سكان الحضر الوصول إليها.²
- ج. نتائج المشروع في إثيوبيا: لقد كان لمشروع CDAIS في إثيوبيا تأثيرات كبيرة لأنه استهدف التغييرات على مستوى السياسات وشمل الجهات الفاعلة على جميع المستويات من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين والاجتماعات المنتظمة. ونلخص أهم النتائج التي حققها فيما يلي:
- ✓ عزز مشروع CDAIS قدرة المزارعين وأصحاب المصلحة في الشراكة وخلق مساحة للتفاعل بينهم، وأقام أيام حقول المزارعين بانتظام مما سمح للمزارعين بممارسة الزراعة العنقودية للحمص بنجاح. كما زادت كمية بذور الحمص المعتمدة عالية الجودة من 65 طنًا إلى 125 طنًا خلال عامين.
- ✓ بالتعاون مع وزارة الزراعة ووكالة مراقبة جودة البذور ومعاهد البحوث وغيرها، قام مشروع CDAIS بدعم الاتحاد التعاوني لإنتاج وتسويق البذور في إبرام عقود قابلة للتنفيذ من خلال الحوار مع صانعي السياسات الإقليميين، وقام بوضع توجيه جديد يمنع منتجي البذور من الخسائر بسبب فسخ العقود.³

¹ CDAIS, *Développer les capacités pour les systèmes d'innovation agricoles- Burkina Faso*, CDAIS, 2019, p2.

² Agrinatura and FAO, *Opcit*, p73-77.

³ Agrinatura and FAO, *Opcit*, p34-35.

✓ ولوحظ التأثير الإيجابي لمشروع CDAIS من خلال شراكة جودة العلف وسلامته، حيث قام المشروع بتيسير ودعم الأعضاء لوضع توجيه جديد بشأن تقييم مخاطر العلف وقام بتقديم التوجيهات خلال حوار وطني مما أتاح مساحة للجهات الفاعلة لرفع مستوى الوعي بشأن التوجيهات والتوصية بالإجراءات اللازمة للموافقة عليها.

✓ ساهم مشروع CDAIS في تمكين المزارعين من زيادة إنتاج بذور الشعير عالية الجودة بشكل كبير، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين تعاونيات المزارعين ومراكز البحوث الزراعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومصانع الجعة.

✓ دعم مشروع CDAIS جمعية صناعة الحليب الإثيوبية (EMPIA) ومكاتب التعليم لبدء تغذية الحليب المدرسي على المستوى الوطني. ونتيجة لهذا تم فتح سوق جديدة للحليب المبستر، وبدأت صحة وأداء أطفال المدارس بالتحسن، كما ازدادت الروابط السوقية بين مزارعي الألبان أصحاب الحيازات الصغيرة وصناعة الألبان.¹

د. نتائج المشروع في روندا: تمتعت روندا بحكومة داعمة ومتعاونة مع جهات عديدة في مجال التنمية، فقد استفادت من مشاريع الاستثمار الزراعي في العقديين الماضيين. وساهم مشروع CDAIS في زيادة تأثيرات هذه الاستثمارات من خلال تعزيز المهارات في ثلاث شراكات متخصصة في مجال الابتكار. كما اهتم المشروع بقضايا السياسات ذات الأولوية المتعلقة بزيادة الإنتاج لضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتغيير هياكل السوق الاحتكارية، وتحسين الروابط بين المزارعين والأسواق، وزيادة مشاركة المزارعين في تحديد الحد الأدنى للأسعار المرجعية، وتدريبهم على حساب تكاليف الإنتاج لإبلاغ تحديد الأسعار بشكل أفضل. وتتمثل أهم نتائج المشروع في روندا فيما يلي:

✓ لقد كانت مشاركة مشروع CDAIS في شراكة سلسلة قيمة الكاسافا مشاركة ناجحة، إذ ساهم في تطور الشراكات بين المزارعين والتجار وخدمات البحث والإرشاد العامة والخاصة ومكّنهم من رؤية المشكلات وإيجاد الحلول لها. كما سمح لجميع المنخرطين في مجال الكاسافا بتنمية أعمالهم

¹ CDAIS, **Strengthening capacity for agricultural innovation in Ethiopia**, CDAIS, 2019, p2.

التجارية، حيث ازدهر مصنع تحسين الكاسافا وزاد إنتاجه مما ساهم في توفير فرص عمل أكثر حيث أصبح يوظف 43 موظفاً دائماً وما يصل إلى 200 عامل مؤقت.¹

✓ ساعد مشروع CDAIS مراكز معالجة الألبان في التغلب على مشاكلها وإنشاء سلاسل توريد منتظمة من خلال جلسات التدريب المكثفة وسلسلة من الاجتماعات التأملية التي حُصصت لتقييم الإنجازات وتعيين التحديات. كما ساهم المشروع في تنمية كفاءات المنتجين في الإنتاج وتحسين البنية التحتية مما أدى إلى زيادة قدرة مصانع الألبان في تنوع منتجاتها وتحسين جودتها.

✓ نجح مشروع CDAIS في تعزيز الاستخدام العادل والفعال والكفؤ للمياه وإدارة الصراعات من خلال تحسين التواصل والتعاون بين جميع أولئك الذين يمكنهم الاستفادة من الاستخدام الأكثر إنصافاً للمياه. ونتيجة لهذا تحسنت إنتاجية الحيوانات والمحاصيل وزاد دخل المزارع.²

3.2. التحليل:

بشكل عام، يمكننا القول أن مشروع تطوير قدرات أنظمة الابتكار الزراعي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في البلدان الإفريقية المستهدفة من خلال دعم الابتكار وبناء القدرات وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المختلفة في القطاع الزراعي. حيث:

- يساعد المشروع في بناء قدرات الفرد والمؤسسة في القطاع الزراعي من خلال التدريب ونقل المعرفة. هذا يُمكن أصحاب الأعمال والمزارعين من تنفيذ ممارسات أفضل واستخدام تقنيات جديدة ومبتكرة لتحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم.
- كما يعزز المشروع التفاعل والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي، بما في ذلك المزارعين والشركات الزراعية والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين تبادل المعرفة والموارد وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة.
- ويشجع المشروع على تطوير واعتماد التكنولوجيا والممارسات الزراعية المبتكرة التي تعزز الإنتاجية وتقلل من الآثار البيئية السلبية. وبالتالي، يمكن لهذا التركيز على الابتكار أن يساهم في تحسين القدرة على مواجهة التحديات المحلية والعالمية، مثل تغير المناخ ونقص الموارد.

¹ Agrinatura and FAO, Opcit, p 170-174.

² Agrinatura and FAO, Opcit p64-67.

- CDAIS, **Strengthening capacity for agricultural innovation in Rwanda**, CDAIS, 2019, p2.

• ويمكن للمشروع أيضًا دعم المزارعين والمشاريع الزراعية في تحسين وصولهم إلى الأسواق المحلية والدولية. ذلك يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية عن طريق تحسين الدخل وتعزيز فرص العمل.

• بالإضافة إلى ذلك، يشجع المشروع على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في صنع القرار وتصميم السياسات التي تؤثر على التنمية الريفية. هذا يساهم في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية ومستدامة في المناطق الريفية.

3. برنامج الفرص للشباب في إفريقيا (OYA)؛ تسريع خلق فرص العمل في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية:

يعتبر الشباب من أعظم الأصول التي تمتلكها إفريقيا كونها القارة التي لديها أصغر السكان في العالم، فحسب البنك الدولي تضم إفريقيا أكثر من 750 مليون شاباً تحت سن 35 عاماً. كما يشكل الشباب قوة فعالة لدفع النمو الاقتصادي الشامل في جميع أنحاء القارة ومعالجة بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومع هذا، يعاني الشباب الإفريقي، خصوصاً في المناطق الريفية، من البطالة وعدم توفر الفرص الاقتصادية المستقرة فمعظمهم يشغل وظائف غير لائقة بأجور منخفضة وفي ظروف غير آمنة واستغلالية. فمعدل البطالة بين الشباب مرتفع نسبياً في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية 37,8% وكينيا 35% والرأس الأخضر 32,5% وغانا 28,1% وتونس 26% وزامبيا 17,9%¹ وهذا راجع إلى الفجوة بين تعليم الشباب ومتطلبات سوق العمل وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتمويل إضافة إلى محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والتدريب اللازم. وفي المناطق الريفية يعمل أكثر من 70% من الشباب في قطاع الزراعة، فإذا تم دعم الزراعة واستغلالها بطريقة مستدامة يُمكن خلق العديد من فرص العمل اللائق.

1.3. التعريف بالبرنامج:

✓ اسم البرنامج: برنامج الفرص للشباب في إفريقيا « Opportunities for Youth in Africa »

« OYA: تسريع خلق فرص العمل في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية »

✓ البلدان المستهدفة: تونس، الرأس الأخضر، غانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، وزامبيا

✓ مدة البرنامج: 5 سنوات (2020-2024)

¹ UNIDO, **Opportunities for Youth in Africa OYA: Annual Progress Report 2022**, UNIDO, Vienna, 2023, p33-42.

✓ ميزانية البرنامج: 50 مليون دولار أمريكي¹

قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بتطوير هذا البرنامج المشترك استجابة لدعوة أطلقها مؤتمر تشغيل الشباب في الزراعة لعام 2018، مخصصة لتسريع الجهود في مجال خلق فرص العمل للشباب الأفريقي لا سيما من خلال الأعمال التجارية الزراعية وتطوير ريادة الأعمال.²

الهدف الإنمائي لهذا البرنامج هو زيادة فرص العمل اللائق والعمل الحر في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية للشباب والشابات في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية في إفريقيا. حيث تلعب الزراعة دوراً مركزياً في التنمية في إفريقيا إلى جانب الحاجة إلى تمكين الشباب الأفريقي لدفع النمو في جميع أنحاء القارة.³

يتبع البرنامج نهجاً متكاملًا لتعزيز فرص العمل الريفية الجيدة داخل وخارج المزرعة وفرص العمل الحر للشباب في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا. حيث يهدف إلى دمج 30 ألف شاباً في الدورات التدريبية، إنشاء ودعم 600 شركة صغيرة ومتوسطة يقودها الشباب وإنشاء 60 شراكة في مجال التنمية بين القطاعين العام والخاص.⁴

يعمل البرنامج مع القطاعين العام والخاص على المستوى القاري والإقليمي والوطني لتزويد الشباب بفرص لتنمية القدرات والوصول إلى الموارد وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة وتسهيل توليد ونشر وتبادل المعرفة والخبرات. كما يعمل على:⁵

- تعزيز ريادة الأعمال وتحسين القدرة التنافسية وتشجيع الابتكار لدى الشباب من خلال تقديم التدريب الفني والمهني لزيادة قابلية توظيفهم؛
- تحسين القدرة المؤسسية لتقييم وتصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار.
- إنشاء منصات لتعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص وخلق فرص لتبادل المعرفة.

¹ FAO, **Opportunities for Youth in Africa : Accelerating jobs creation in agriculture and agribusiness**, FAO, Rome, 2020, p 1-2.

² الموقع الرسمي لبرنامج OYA ، [/https://www.oyaprogramme.org/oya-programme](https://www.oyaprogramme.org/oya-programme) ، شوهده في مارس 2024.

³ FAO, Opcit, p 1.

⁴ FAO, **Youth Employment Opportunities for Youth in Africa**, FAO, Rome, 2020, p1.

⁵ FAO & UNIDO, **Youth Employment Opportunities for Youth in Africa (OYA) programme**, FAO & UNIDO, Rome, 2021, P 4-5.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

- تسهيل وصول الشركات التي يقودها الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق، وتسهيل وصولهم إلى الموارد والخدمات المالية وغير المالية العامة والخاصة.

- تعزيز سلاسل القيمة الزراعية وأنظمة الأغذية الزراعية مع إمكانية خلق فرص العمل وتطوير الأعمال التجارية الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب في مجال الزراعة.

يتبع البرنامج نهجا متعدد المستويات: فعلى **المستوى الكلي**، يعمل البرنامج مع المؤسسات الوطنية لضمان أن تكون الأنظمة التنظيمية مواتية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية. أما على **المستوى المتوسط**، فيعمل البرنامج على تعزيز دور الجهات الفاعلة الداعمة لسلسلة القيمة ورباطات الأعمال وخدمات تطوير الأعمال لبلورة التفاعلات بين الجهات الفاعلة في مجال الأعمال الزراعية. وعلى **المستوى الجزئي** يعمل البرنامج مع الشباب لتعزيز مهاراتهم التقنية وزيادة الأعمال التجارية و تطوير كفاءاتهم لتحسين مسار نموهم، كما يعمل مع الشركات التي يقودها الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز العمل الحر وتشجيع الابتكار في سلاسل القيمة الزراعية المستهدفة و النظم الغذائية الزراعي¹.

يعمل برنامج OYA على خلق الفرص والتأثير من خلال ستة مجالات عمل نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (5): مجالات عمل برنامج الفرص للشباب في إفريقيا OYA

الأهداف	مجال عمل برنامج OYA
زيادة فرص العمل من خلال تنمية قدرات الشباب المستهدف من خلال التدريبات الفنية والمهنية ودورات تعزيز المهارات	بناء القدرات
تطوير نماذج ومنتجات أعمال ناجحة ومبتكرة لتمكين الشباب من إنشاء الشركات الناشئة / الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال التجارية الزراعية	خدمات الحضانة
إزالة حواجز الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز قدرة الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب	الوصول إلى السوق
زيادة المعرفة المالية والتواصل مع المستثمرين وإنشاء فرص لتطوير المشاريع ونموها	الوصول إلى التمويل
تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سلاسل القيمة مع إمكانية خلق فرص عمل عالية للشباب	سلسلة القيمة الشاملة
تعزيز القدرة التنافسية من خلال تعزيز السياسات والاستراتيجيات الشبابية تحسين قدرة المؤسسات الإقليمية والقارية على تحديد مشاكلها وتصميم السياسات لمعالجتها	دعم السياسات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي لبرنامج الفرص للشباب في إفريقيا OYA

¹ FAO, Opcit, p6 .

2.3. نتائج برنامج OYA حتى نهاية عام 2022:

يعمل برنامج OYA على إزالة حواجز الوصول أمام رواد الأعمال الشباب من خلال تطوير الأنشطة على المستويات الجزئية والمتوسطة والكلية من خلال مجالات تدخل برنامج OYA، مثل: بناء القدرات، خدمات الحضانة، الوصول إلى السوق وإلى التمويل، تطوير سلاسل القيمة الشاملة ودعم السياسات. وقد حقق البرنامج منذ بدايته إلى غاية نهاية عام 2022 إنجازات نلخصها كما يلي:

أ. **نتائج البرنامج في مجال بناء القدرات:** يدعم برنامج OYA تنمية قدرات الشباب من خلال

التدريب الفني والمهني القائم على الطلب، والتعلم القائم على العمل ودورات تعزيز المهارات التي تعالج القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوظيف في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية التي يواجهها الشباب في كل بلد. تتمثل أهم إنجازات برنامج OYA في مجال بناء القدرات في ما يلي:

✓ مشاركة 50 من رواد الأعمال الشباب (44.4% منهم نساء) في برنامج OYA للتمويل

الجماعي في كينيا لتمكينهم من سد الفجوة الاستثمارية في الأعمال التجارية الزراعية.¹

✓ التحاق 122 طالب، 60% منهم فتيات، من 4 مدارس في زامبيا بمبادرة **ExoLab OYA:**

بحث في الفضاء من أجل الحياة على الأرض، وقد استخدموا الأدوات الرقمية المتطورة لتعلم أنظمة دعم الحياة في الفضاء وإنتاج المحاصيل الغذائية.²

✓ شارك 94 مستفيدًا (48% نساء) من الشباب في ورش العمل حول الشمول المالي ومحو

الأمية الرقمية التي تم تنظيمها في كينيا، حيث تعلموا من خلالها كيفية استخدام أدوات وتقنيات التسويق الرقمي لتوسيع نطاق ربحيتهم. وتم إنجاز 63 إجراءً يتعلق بالتمويل من قبل المستفيدين كفتح حسابات بنكية وتفعيل الخدمات وغيرها.³

ب. **نتائج البرنامج في مجال خدمات الحضانة:** يعمل برنامج OYA مع الشباب لتعزيز مهاراتهم

التقنية والتجارية والرقمية وريادة الأعمال لتمكينهم من إدارة انتقال سوق العمل بنجاح وإنشاء الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال التجارية الزراعية. وفي هذا الإطار

نلخص أهم إنجازات البرنامج فيما يلي:

¹ UNIDO, Opcit, 2023, p9.

² <https://www.oyaprogramme.org/oya-exolab-research-in-space-for-life-on-earth/> , consulté le 4 Mars 2024.

³ UNIDO, Opcit, p5.

<https://www.oyaprogramme.org/improving-financial-inclusion-and-digital-literacy-of-young-agripreneurs-in-kenya/> , consulté le 4 Mars 2024.

✓ استفاد 50 من رواد الأعمال الشباب (30% منهم نساء) في كينيا وزامبيا من خدمات احتضان واسعة النطاق في مجال الأعمال الزراعية مقدمة من طرف تطبيق OYA IDEA الذي يربط رواد الأعمال الشباب مع الموجهين من جميع أنحاء العالم لتسريع نمو مجتمعات ريادة الأعمال الجديدة وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.¹

✓ شارك أكثر من 500 من رواد الأعمال الشباب في برنامج حضانة في زامبيا وهو تحدي حضانة الشباب الوطني للجيل القادم NextGen، من بينهم 134 رائد أعمال زراعية (28% منهم نساء). يركز هذا البرنامج على بناء القدرات وتنمية المهارات واستعداد المستثمرين والابتكار وتوفير التمويل الأولي للأفكار المستحقة.²

ج. نتائج البرنامج في مجال الوصول إلى السوق: ويتمثل أهم ما حققه برنامج OYA في هذا المجال فيما يلي:

✓ يوفر نادي OYA للأعمال " OYA Business Club " فرصا لرواد الأعمال الشباب لتعميق شبكاتهم والوصول إلى أسواق والحصول فرص عمل جديدة، مع الاستفادة من مجموعة من فعاليات بناء القدرات. حيث حصل 56 من رواد الأعمال الشباب (30% منهم نساء) على عضوية لمدة عام في هذا النادي الذي يربطهم بأكثر من 6000 من صناع القرار من أفريقيا والعالم.

✓ دعم برنامج OYA خمسة من رواد الأعمال الزراعيين الشباب من غانا والرأس الأخضر بفرص لتوسيع شبكاتهم والوصول إلى أسواق جديدة من خلال جلسات التواصل بين الشركات.³

د. نتائج البرنامج في مجال الوصول إلى التمويل: يسعى برنامج OYA إلى مرافقة رواد الأعمال الشباب في تطوير خطط أعمال قابلة للتمويل ودعم مقدمي الخدمات المالية في تصميم المنتجات والخدمات المالية الموجهة للشباب. وبهذا الصدد أنشأ برنامج OYA برنامج تسريع مدته 5-7 أشهر AgriTech Challenge Pro في غانا، يزود رواد الأعمال الشباب الحاليين في المراحل المبكرة

¹ FAO and UNIDO, OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Zambia, FAO and UNIDO, Lusaka, 2022, p4.

–FAO and UNIDO, OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Kenya, FAO and UNIDO, Nairobi, 2022, p4.

² <https://www.oyaprogramme.org/the-first-cohort-of-nextgen-graduated/> , consulté le 4 Mars 2024.

³ <https://www.oyaprogramme.org/market-access/>, consulté le 6 Mars 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

بالتمويل والدعم لتقديم أفكارهم التجارية أو منتجاتهم لتسويقها وإعدادها على نطاق واسع¹. ومن أهم مخرجاته:

- ✓ تم تسجيل 43 شركة ناشئة، من إجمالي 137 مستفيداً، من أكرا و5 مناطق في جميع أنحاء غانا في برنامج AgriTech Challenge Pro. حيث 24% من الشركات المختارة تقودها امرأة كرئيس تنفيذي، و30% من إجمالي عدد رواد الأعمال هم من النساء.
- ✓ استفاد المشاركون في البرنامج من 28 دورة لبناء القدرات أصبحوا خلالها على دراية بجميع جوانب ريادة الأعمال.
- ✓ تم خلق 42 منصب عمل.
- ✓ تم جمع مبلغ استثماري قدره 250000 دولار أمريكي من مؤسستي كارجيل وماستركارد².
- هـ. نتائج البرنامج في مجال سلاسل القيمة الشاملة: يعمل برنامج OYA مع أصحاب المصلحة على جميع مستويات سلاسل القيمة من أجل بيئة تمكينية أفضل لتنمية الأعمال الزراعية. وقد حقق البرنامج عدة إنجازات فيما يخص تطوير سلاسل القيمة:
- ✓ تم اختيار 17 سلسلة قيمة تحمل إمكانات عالية لخلق فرص العمل في البلدان الرائدة الستة.
- ✓ تطوير دورات تدريبية محددة، حيث تم تدريب 60 شاباً (38% نساء) على تربية الأحياء المائية في زامبيا، وتم تدريب 90 (47% نساء) من رواد الأعمال في غانا. كما شارك 127 شاباً (39% نساء) في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ورش عمل حول فرص العمل للشباب في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا³.
- ✓ تم دعم 18 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في اثنتين من سلاسل القيمة المختارة في تونس.
- ✓ قام برنامج OYA بتطوير منصات للشباب لتسهيل مشاركتهم في سلاسل القيمة المختلفة. حيث يجري وضع اللمسات الأخيرة على رسم خرائط لأصحاب المصلحة المحتملين لهذه المنصات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر. كما تم تطوير قاعدة بيانات للشباب في الأعمال التجارية الزراعية في كينيا⁴.

¹ UNIDO, Opcit, p14.

² FAO and UNIDO, **OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Ghana**, FAO and UNIDO, Nairobi, 2022, p5.

³ UNIDO, Opcit, p15-16.

⁴ <https://www.oyaprogramme.org/inclusive-value-chains/> , consulté le 7 Mars 2024.

و. نتائج البرنامج في مجال دعم السياسات: أحد أهداف برنامج OYA هو تحسين قدرة المؤسسات الإقليمية والقارية على تحديد ومعالجة المشاكل وتصميم السياسات والبرامج للاستجابة لها. كما يدعم تطوير السياسات الوطنية التي تعطي الأولوية للشباب وتوظيف الشباب. وقد قدم البرنامج في هذا المجال ما يلي:

✓ ساهم البرنامج في 7 مذكرات توجيهية لصانعي السياسات لدعم تطوير ريادة الأعمال المسؤولة في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في تونس.

✓ شارك البرنامج في مراجعة سياسات الشباب في زامبيا، حيث شارك في جميع الاجتماعات والفعاليات الرئيسية بين وزارة الشباب ومنظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمراجعة سياسات الشباب في البلاد.¹

3.3. التحليل:

من خلال النتائج التي حققها برنامج الفرص للشباب في إفريقيا، يُمكننا القول أن البرنامج حقق نجاحا ملموسا ويُمكنه أن يساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال دعم وتمكين الشباب الريفيين وتعزيز قدراتهم وفرصهم، مما يساهم في تحسين الحياة في المناطق الريفية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. ومن أهم ما حققه البرنامج:

- تعزيز ريادة الأعمال الريفية: يمكن لبرنامج OYA تقديم التدريب والدعم المالي للشباب الريفيين الذين يسعون إلى بدء مشاريعهم الخاصة في الريف، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل في المناطق الريفية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار: يمكن لبرنامج OYA توفير التدريب والدعم للشباب في استخدام التكنولوجيا والابتكار في الزراعة والإنتاج الريفي، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويحسن الحصاد ويقلل من التبذير.
- تحسين الوصول إلى الأسواق: يمكن للبرنامج توفير التدريب والدعم للشباب في تطوير مهارات التسويق وإقامة علاقات مع الأسواق المحلية والعالمية، مما يزيد من فرص تسويق منتجاتهم الريفية ويزيد من دخلهم.

¹ UNIDO, Opcit, UNIDO, Vienna, 2023, p17.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

- تعزيز الحكم المحلي والمشاركة الشبابية: يمكن لبرنامج OYA تشجيع مشاركة الشباب في صنع القرار وتطوير السياسات المحلية في المناطق الريفية، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.
- توفير التدريب والتعليم: يمكن للبرنامج تقديم التدريب والتعليم للشباب في المهارات الأساسية والمهنية المطلوبة في الزراعة والإنتاج الريفي، مما يساعدهم على تحسين قدراتهم وزيادة فرص العمل.

ثانياً: : برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا:

ومنذ عام 1978 إلى عام 2022، ساهم الصندوق بمبلغ 59 مليار دولار أمريكي في تمويل 1069 برنامجًا ومشروعًا لتحقيق التنمية الريفية المستدامة استفاد منها حوالي 512 مليون شخص.¹

الجدول رقم (6): برامج ومشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في الدول الإفريقية

عدد الأسر المستفيدة	تمويل الصندوق (مليون دولار أمريكي)	عدد البرامج الجديدة	عدد البرامج والمشاريع المنجزة	عدد البرامج والمشاريع الجاري تنفيذها	
/	/	15	26	198	جميع الدول الأعضاء
/	/	08	/	105	الدول الإفريقية
727,045	367.03	1	13	2	المغرب
11,578,750	829.83	0	17	4	إثيوبيا
1,350,366	519.28	0	11	3	مصر
343,470	168.41	1	13	2	موريتانيا
623,200	393.95	1	13	3	بوركينافاسو
1,540,517	412.32	1	16	4	روندا
3,640,520	412.42	1	16	3	غانا
4,685,297	455.09	0	16	4	كينيا

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للصندوق

¹ <https://www.ifad.org/ar/impact> , consulté le 8 Mars 2024.

خصص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أكثر من 650 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق لعام 2022 لتنفيذ 113 برنامجاً ومشروعاً للتنمية الريفية في الدول الإفريقية¹، وهو ما يمثل حوالي 53% من مجموع برامج ومشاريع الصندوق في الدول الأعضاء.

1. برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية في المغرب:

منذ إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قام الصندوق بتمويل 16 برنامجاً ومشروعاً للتنمية الريفية في المغرب (4 منها قيد التنفيذ و11 تم إغلاقها وبرنامج واحد جديد)، بتكلفة إجمالية قدرها 1.76 مليار دولار أمريكي، بتمويل من الصندوق قدره 367.03 مليون دولار أمريكي. وقد استفادت من هذه المشاريع 727 ألف أسرة ريفية. وكان آخر برنامج تم تسليمه بالمغرب هو "برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية- المرحلة الأولى"².

1.1. التعريف بالبرنامج:

- ✓ اسم البرنامج: برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية- المرحلة الأولى
 - ✓ البلدان المستهدفة: المغرب (محافظة أزيلال ومحافظة صفرو)
 - ✓ مدة البرنامج: 8 سنوات (2014-2022)
 - ✓ ميزانية البرنامج: 39.71 مليون دولار أمريكي (تمويل الصندوق 20.78 مليون دولار أمريكي)
- تسبب تغير المناخ في تآكل التربة والتصحر في المناطق الجبلية في المغرب، وتم تصميم هذا البرنامج لتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف في هذه المناطق. حيث استهدف البرنامج 32 جماعة ريفية تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والضعف، والمناطق التي تعاني من تدهور كبير في التربة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب³.

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، التقرير السنوي 2022، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2023، ص11.

²<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/> consulté le 12 Mars 2024.

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية- المرحلة الأولى، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2014، ص2-3.

يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة سكان الريف على الصمود أمام تغير المناخ وتمكينهم من زيادة مداخيلهم، للمساهمة في القضاء على الفقر الريفي وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف في المناطق الجبلية في المغرب¹. ويعمل البرنامج على تحقيق أهدافه من خلال:

- رفع مستوى سلاسل القيمة الزراعية وتنميتها وتطويرها؛ حيث يعمل البرنامج على تنمية سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات النباتية من خلال تحسين تقنيات الإنتاج وأساليب التخزين وتحسين التسويق للمنتجات. كما يسعى البرنامج إلى تطوير سلاسل القيمة الخاصة بالثروة الحيوانية وذلك من خلال تدريب مربي الماشية وتعزيز قدراتهم في كل ما يخص تربية الحيوانات وصحتهم. بالإضافة إلى هذا، يعمل البرنامج على تحسين البنية التحتية والمرافق الخاصة بالري في المناطق المستهدفة.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتنوع؛ حيث يعمل البرنامج على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة الصمود أمام تغير المناخ من خلال استخدام تكنولوجيات مطورة للتكيف مع تغير المناخ والتنوع².

2.1. نتائج البرنامج:

توج برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية في المغرب بالنجاح في المناطق المستهدفة، حيث حقق عدة أهداف نلخصها في الجدول الموالي.

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/1100001727> consulté le 13 Mars 2024.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية - المرحلة الأولى، مرجع سابق، ص 4-5.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

جدول رقم (7): النتائج التي حققها برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية في المغرب

أهداف البرنامج	النتائج المتوقعة	النتائج المحققة
الهدف العام: الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف في المناطق الجبلية	تخفيض نسبة الفقر الريفي بنسبة 30% بحلول عام 2030	مكن البرنامج من خفض معدل الفقر الريفي بنسبة 17.9%
	استفادة 30.000 أسرة (21.000 رجل و 9000 شاب وامرأة)	أثر البرنامج في 31573 أسرة ريفية (20731 رجلاً و 7161 شاباً و 6219 امرأة) ما يقابل 126292 فرداً
الأهداف الفرعية		
زيادة الإنتاج وتطوير المنتجات وسلاسل القيمة الزراعية	زيادة إنتاجية 70% من المزارع المدعومة بنسبة 20% على الأقل	69.2% من المزارع المدعومة، المنتجة للنبات والحيوان (التفاح، الجوز، اللوز، الخروب، البرقوق والأغنام)، زادت إنتاجيتها بنسبة 20% على الأقل. وتم تنوع الإنتاج من خلال دعم زراعة الزعفران وتربية النحل والنباتات الطبية
	دعم 100 منظمة زراعية منتجة	دعم البرنامج 304 منظمة زراعية منتجة وتقديمهم خدمات محسنة وجديدة
تعزيز قدرة السكان على الصمود أمام تغير المناخ	تمكين 500 امرأة ريفية وإشراكهم في مؤسسات إنتاجية	مكن البرنامج 2149 امرأة ريفية من تولي مناصب ذات مسؤولية في مؤسسات المنتجين الريفيين
	تمكين 50% من الأسر المنتجة من اعتماد تقنيات وممارسات جديدة في ما يخص تغير المناخ	اعتمدت 44.9% من الأسر المنتجة تقنيات وممارسات جديدة ومبتكرة جديدة في ما يخص تغير المناخ
	تمكين 7000 فرداً من التصدي إلى التغير في المناخ	أنشأ البرنامج مدارس ميدانية ونظم التدريب ورحلات التبادل لصالح المزارعين حول ما يسمى بالممارسات الذكية في مواجهة تغير المناخ وهذا ما مكّن 17365 شخصاً من تبني تقنيات مستدامة وفعالة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على Le Fonds International de Développement Agricole FIDA, Programme de développement rural des zones de montagne – Phase I Rapport d'achèvement, FIDA, Rome, 2023, p1-4.

كما شجع البرنامج على اعتماد المحاصيل المتكيفة مع الظروف المناخية في المناطق الجبلية وتطوير سلاسل قيمة اللوز والخروب والجوز. وقد مكن البرنامج من توسيع وإعادة تأهيل المزارع في المناطق

المستهدفة، حيث بلغت المساحة الإجمالية للمزارع المزروعة والمعاد تأهيلها حديثاً في إطار البرنامج 1060 هكتاراً للوز، و1131 هكتاراً للخروب و906 هكتاراً للجوز، على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد عزز البرنامج ممارسات الحفاظ على المياه وأنظمة الري بالتنقيط واستخدم تكنولوجيات جديدة لتحسين الوصول إلى المياه لأغراض الري وسقي الماشية. كما تم بناء حوالي 50 كيلومتراً من الطرق الريفية.¹

3.1. التحليل:

نستنتج أن هذا البرنامج كان ناجحاً، وكان له أثر إيجابي على التنمية الريفية في المناطق الجبلية المستهدفة في المغرب (محافظة أزيلال وصفرو). حيث ساعد سكان الريف على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛ وزيادة إنتاجهم الزراعية؛ وزيادة دخلهم ووصولهم إلى الأسواق. إضافة إلى تمكين المرأة الريفية وإشراكها في عملية التنمية.

فقد ساهمت زيادة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل النباتية والحيوانية في تحسين دخل المزارع، كما أنها قد تساعد في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

كما أن إعادة تأهيل المزارع، وتبني ممارسات الحفاظ على المياه والتربة والري بالتنقيط، واعتماد النباتات المحسنة القادرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ يساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تحسين قدرات الأسر الريفية على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ.

وتعتبر إجراءات وأنشطة البرنامج في ما يخص بناء القدرات في الممارسات الذكية في مواجهة تغير المناخ السبب في تحسين قدرات التكيف لدى السكان المستهدفين.

بالإضافة إلى ذلك، كان للبرنامج أثر كبير في الحد من الفقر في الريف؛ حيث أن التنوع في الإنتاج والأنشطة في المناطق الريفية يساهم في توفير المزيد من فرص العمل لصغار المنتجين الريفيين والنساء والشباب، وبالتالي رفع دخلهم وتحسين سبل عيشهم.

2- مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق في مصر:

منذ إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، استفادت 135 ألف أسرة ريفية من 14 برنامجاً ومشروعاً للتنمية الريفية في مصر (3 منها قيد التنفيذ و11 تم إغلاقها) ممولة من طرف الصندوق بتمويل قدره

¹ ANZAR Conseil, Programme de développement des zones des montagnes Sefrou et Azilal financé par Le Fonds International de Développement Agricole FIDA, ANZAR Conseil, Maroc, 2023, p 18-20.

519.28 مليون دولار أمريكي. وكان آخر مشروع تم تسليمه بمصر هو " مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق".¹

1.2. التعريف بالمشروع:

- ✓ اسم المشروع: مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق PRIME
- ✓ البلدان المستهدفة: مصر
- ✓ مدة المشروع: 10 سنوات (2011-2021)
- ✓ ميزانية المشروع: 108.22 مليون دولار أمريكي (تمويل الصندوق 71 مليون دولار أمريكي)²

واجهت مصر العديد من التحديات في الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، ومعالجة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية. ففي وقت تصميم المشروع أي سنة 2011 تلقى الاقتصاد المصري ضربة فورية في أعقاب الاضطرابات السياسية وتضرر قطاع الزراعة بشدة حيث ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية المحلية والمستوردة. واستمرت أسعار الوقود في الارتفاع مما أدى إلى تباطؤ الصادرات الزراعية وأثر بشكل رئيسي على الفقراء وخصوصا في الريف. حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 19.6% يعيشون في فقر مدقع وأن 21% كانوا على مقربة من الفقر وبينما يتناقص الفقر في المناطق الحضرية فإنه يتزايد في المناطق الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت محدودية فرص الحصول على التمويل عائقا رئيسيا أمام التنمية الريفية في مصر؛ إذ لا يستطيع معظم أصحاب الحيازات الصغيرة الحصول على التمويل مما يحول دون شراء المدخلات الزراعية في الوقت المناسب، وخاصة المدخلات عالية التكلفة اللازمة لإنتاج المحاصيل البستانية والإنتاج الحيواني.³

لتعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مصر على التنظيم والوصول إلى الأسواق المالية وأسواق المخرجات وخلق فرص لتحسين سبل العيش المستمدة من الزراعة للمنتجين الريفيين الفقراء، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتصميم مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز

¹ <https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/egypt>, consulté le 18 Mars 2024.

² IFAD, President's report : Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project, IFAD, Rome, 2011, p iv.

³ IFAD, Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Project completion report, IFAD, Rome, 2022, p3.

السوق (PRIME). يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في المساهمة في الحد من الفقر في الريف في مصر، فهو يرمي إلى زيادة دخل 50 ألف أسرة ريفية، في سبع محافظات في مصر (قونا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف والبحيرة وكفر الشيخ)، بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الذين لا يملكون أرضًا والنساء والشباب العاطلين عن العمل وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين الإنتاج والربحية في المحاصيل ذات القيمة العالية وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين روابط السوق وخلق فرص العمل.¹

تتمثل أهداف المشروع فيما يلي:²

✓ تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التنظيم والتفاوض والمعلومات والوصول إلى الأسواق.

✓ زيادة الإنتاج الزراعي والدخل من خلال ممارسات زراعية أفضل.

✓ تقليل خسائر الإنتاج من خلال تحسين الوصول إلى التمويل لاستخدام التكنولوجيا الجديدة، وتحسين النقل والتجهيز والتكامل في سلسلة القيمة الزراعية.

✓ زيادة الأصول وفرص العمل من خلال تعزيز فرص العمل في المناطق الريفية وخارجها.

✓ تحسين الوصول إلى تسهيلات الائتمان والتسويق.

✓ دمج عدد كبير من أصحاب الحيازات الصغيرة ومنتجات النباتات والثروة الحيوانية في سلاسل القيمة التجارية المنظمة.

✓ تعزيز قدرة المزارعين على تفسير إشارات السوق والاستجابة لها، وتجهيزهم للإنتاج في الأسواق المحلية والدولية من خلال تسهيل الروابط المباشرة مع المجهزين والمصدرين.

يتضمن مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق في مصر عنصرين، وهما مكون دعم التسويق و مكون التمويل الريفي³، نلخصهما في الجدول الموالي:

¹ IFAD, Opcit, p vi.

² IFAD, **President's Report: Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project**, IFAD, Rome, 2011, p2.

³ IFAD, **Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Final project design report**, IFAD, Rome, 2011, p vii.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

جدول رقم (8): مكونات مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق في مصر

مكونات المشروع	المكونات الفرعية	الأهداف
دعم التسويق	تنظيم وتعزيز مجموعات/جمعيات المزارعين	-تنظيم 300 مجموعة أو جمعية مزارعين تضم في عضويتها مجتمعة 20 ألف مزارع طوال فترة المشروع. من بينهم سيكون ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء المزارعات اللاتي سيتم تشكيلهن إما في منظمات منفصلة أو يتم دمجهن مع الرجال.
	الذكاء التسويقي	-تحسين قدرة المزارعين على قراءة إشارات السوق لتمكينهم من الاستجابة لاحتياجات السوق، وفهم اتجاهات السوق، وتخطيط إنتاجهم لتعظيم عوائدهم
	روابط سلاسل القيمة	-تطوير ما يصل إلى 53 تقييماً لسلسلة القيمة في المحافظات المستهدفة - ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع وسطاء السوق على طول سلسلة القيمة في قطاع الزراعة ومساعدتهم على تنفيذ الروابط مع سلاسل القيمة. - توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للاستثمار في مجموعة من مرافق الإنتاج والتسويق والبنية التحتية
	الإنتاج الموجه نحو السوق	- تقديم المشورة والمساعدة الفنية لإدخال تكنولوجيات الإنتاج الجديدة التي من شأنها تعزيز الغلة وتقليل الخسائر وزيادة حجم الفوائض التي يتم تسويقها - تدريب 500 رجل وامرأة بشكل مباشر و20 ألف آخرين بشكل غير مباشر -مساعدة 4000 مزارع في التأهل في مجال الممارسات الزراعية الجيدة العالمية (GlobalGap) ومساعدة حوالي 2000 مزارع في الحصول على الشهادة المطلوبة.
التمويل الريفي	البحث والتطوير في مجال الائتمان القائم على السوق	- تطوير مجموعة من منتجات القروض المناسبة لقطاع الزراعة على طول سلسلة القيمة - تعزيز قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية على الإقراض الريفي والزراعي
	التسهيلات الائتمانية	- تقديم قروض صغيرة إلى أكثر من 30 ألف أسرة، معظمها في شكل قروض صغيرة بمتوسط حجم قرض يبلغ 8000 جنيه مصري -تقديم القروض الصغيرة بمتوسط حجم قرض حوالي 75 ألف جنيه لما يقارب 1123 مؤسسة - تقديم القروض متوسطة الحجم بمتوسط 500 ألف جنيه لنحو 174 مؤسسة - تخصيص حوالي 30 في المائة من القروض الصغيرة للنساء
	تعزيز الماليين الوطاء	- توفير الخدمات المالية وخاصة القروض الصغيرة من قبل مجموعة من الشركاء المنفذين مثل المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع وجمعيات أسواق المزارعين والتعاونيات الزراعية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على IFAD, President's Report: Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project, IFAD, Rome, 2011, p 4,19,20.

2.2. نتائج المشروع:

أثر مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق بشكل إيجابي في سكان المناطق الريفية المستهدفة في مصر. وحقق عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- نجح المشروع في الوصول إلى 59 ألف أسرة ريفية في المحافظات المستهدفة في مصر وهو ما يمثل 118% من الهدف المُصمم.
- تمكن المشروع من زيادة الإنتاجية الزراعية لعدة محاصيل زراعية عالية القيمة (الريحان، الزعتر، الباذنجان، الفاصوليا، الفلفل، الطماطم...)، وقام بتعزيز قطاع الثروة الحيوانية والألبان.¹
- دعم المشروع 178 منظمة للمنتجين الريفيين ترأسها حوالي 59 ألف عضو، 20 ألفاً منهم نساء على رأس 84 منظمة.
- قام المشروع بتدريب أكثر من 18 ألف شخص (35% منهم نساء) على الأنشطة المدرة للدخل وإدارة الأعمال. وتم تدريب أكثر من 11 ألف مزارع (21% منهم نساء) على ممارسات وتقنيات إنتاج المحاصيل. إضافةً إلى تدريب حوالي 5 آلاف مزارع على تربية الماشية (35% منهم نساء).
- ساهم المشروع في خلق 27 ألف منصب عمل جديد (4 آلاف منصب عمل في المجالات الزراعية و 23 ألف منصب عمل في المجالات غير الزراعية)، 59% من المناصب شغلها رجال و 41% شغلها نساء ويمثل الشباب 46% منهم.
- مكن المشروع 26864 شخصاً في المناطق الريفية من الوصول إلى الخدمات المالية (41% منهم نساء)، واستفاد أكثر من 45 ألف شخص من الحصول على قروض طوال مدة المشروع.²

3.2. التحليل:

نعتقد أن مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق في مصر قد نجح بشكل عام؛ وحقق العديد من الأهداف. فقد ساهم في الحد من الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف في القرى المستهدفة في مصر.

¹ IFAD, Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Project completion report, IFAD, Rome, 2022, p11.

² IFAD, Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Project logical framework, IFAD, Rome, 2022, p1-5.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

حيث أن مشاركة المزارعين في التدريب الذي يقدمه المشروع مكنتهم من تبني الممارسات الزراعية الجيدة وتحسين إنتاجيتهم (من المحاصيل والماشية) وتحسين تكييفهم مع تغيرات المناخ، مما يؤدي إلى زيادة دخلهم وتحسين حياتهم وتحسين الأمن الغذائي.

كما أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية يؤدي إلى تعزيز الاستثمارات الريفية، مما أثر بشكل إيجابي على قدرة المزارعين على المشاركة في الأسواق المالية وزيادة استثماراتهم. وأيضاً، سمح تدريب المزارعين في مجال الخدمات المالية بتوسيع معرفتهم بالمنتجات المالية ويُحسّن إدماجهم المالي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المؤسسات الإنتاجية وجمعيات التسويق ساهم في خلق فرص عمل متنوعة استفاد منها الفقراء الريفيون في المحافظات المستهدفة في مصر.

وقد نجح المشروع، من خلال بناء القدرات الإدارية، في زيادة وعي المستفيدين وإشراكهم في عمليات صنع القرار وتنمية مجتمعاتهم. كما أدى اهتمام المشروع بالمرأة الريفية وإشراكها في تنفيذه إلى تمكينها وتحسين مستواها الاجتماعي والاقتصادي.

3- مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو في موريتانيا:

استفادت موريتانيا من 16 برنامجاً ومشروعاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال التنمية الريفية (2 منها قيد التنفيذ و13 تم إغلاقها وبرنامج جديد). وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه البرامج 394 مليون دولار أمريكي تتضمن 168.41 مليون دولار أمريكي كتمويل من الصندوق. واستهدفت هذه المشاريع حوالي 343 أسرة ريفية موريتانية. وكان آخر مشروع تم تسليمه هو " مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو - المرحلة الثانية".¹

1.3. التعريف بالمشروع:

✓ اسم المشروع: مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو - المرحلة الثانية

✓ البلدان المستهدفة: موريتانيا

✓ مدة المشروع: 8 سنوات (2011-2019)

✓ ميزانية المشروع: 28.88 مليون دولار أمريكي (تمويل الصندوق 17.89 مليون دولار أمريكي)²

تعاني موريتانيا من انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يؤثر على أكثر من ربع السكان، وتعد واحدة من البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ مع آثار سلبية على الإنتاجية الزراعية وسبل عيش سكان الريف.

¹ <https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/mauritania>, consulté le 20 Mars 2024.

² <https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/1100001577>, consulté le 20 Mars 2024.

حيث يعيش قرابة 41 في المائة من السكان في المناطق الريفية، ويعتمد أغلبهم على الزراعة لكسب قوتهم.

في إطار تحسين الدخل والظروف المعيشية للسكان الريفيين في موريتانيا، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنفيذ مشروع "الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو" في مدة ثمان سنوات. استهدف من خلاله 21 ألف أسرة ريفية فقيرة وفقيرة للغاية، في مقاطعات أمبوت وولد فنجي وكانكوسا، مع التركيز على النساء الفقيرات والشباب. ويهدف هذا المشروع إلى تنمية الأسر الريفية الفقيرة، خاصة النساء والشباب، اقتصاديا واجتماعيا من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق المستهدفة.¹ ولتحقيق أهدافه، تمحور نظام المشروع حول ثلاثة مكونات تتمثل في:

- **المكون الأول: معالجة التربة وإدارة المياه الجوفية؛** بتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وتأمين الإنتاج الزراعي من خلال تطوير تعبئة المياه السطحية وحماية التربة واستعادتها.
- **المكون الثاني: تطوير النظم الزراعية والحيوانية ونظم إدارة الموارد الطبيعية؛** من خلال بناء قدرات منظمات الفلاحين والجهات الفاعلة المحلية، دعم المبادرات المحلية لتنمية الإنتاج الزراعي وتربية الماشية أو تنمية الموارد الطبيعية، ودعم تحليل نظم الإنتاج والمشورة الفنية.
- **المكون الثالث: دعم التنمية المحلية؛** حيث يهدف إلى تشجيع ظهور وتوطيد شراكة محلية تركز على الحد من الفقر والتنمية. وذلك من خلال أنشطة بناء القدرات التي تستهدف السكان المستهدفين وشركائهم الرئيسيين، وآلية التشاور بين أصحاب المصلحة على نطاق المجتمع المحلي.²

2.3. نتائج المشروع:

تأخر مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو في موريتانيا مدة عامين عند بدء تنفيذه، أين واجه صعوبات في حشد الموارد البشرية المؤهلة والمختصة. ولتخطي هذه الصعوبات لجأ الصندوق إلى استخدام مساعدات فنية دولية ووطنية مختصة في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الريفية. وبالرغم من هذا،

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الرئيس بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية من أجل مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو -المرحلة الثانية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2011، ص3.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المرجع نفسه، ص11.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

فقد حقق المشروع نتائج إيجابية استفادت منها حوالي 23 ألف أسرة ما يقابل 134 ألف شخص 52% منهم نساء. نلخص نتائج المشروع فيما يلي:¹

- يتمثل أهم ما حققه المشروع في إطار معالجة التربة وإدارة المياه الجوفية (المكون الأول) فيما يلي:
 - ✓ استعادة مساحة إجمالية قدرها 4600 هكتار من التربة المتدهورة على مستوى 92 موقعا من المناطق المستهدفة، من خلال إنشاء الهياكل الحجرية الجافة.
 - ✓ إعادة تأهيل سدين بمساحة إجمالية قدرها 80 هكتارا، وإنشاء 70 مجموعة للري بالتنقيط وبئر للري مخصصة لري مناطق الزراعة وأحواض لسقي الماشية.
 - ✓ بناء 91 هيكلا هيدروليكيًا صغيراً لزراعة وحماية مساحة إجمالية تبلغ 455 هكتاراً.
 - ✓ تركيب 210 مقياساً للمطر في القرى المستهدفة لرصد هطول الأمطار.
- وفيما يخص تطوير النظم الزراعية والحيوانية ونظم إدارة الموارد الطبيعية (المكون الثاني) فقد تمكن المشروع من تحقيق النتائج التالية:
 - ✓ تدريب 586 فردا على تقنيات الإنتاج الزراعي وتربية الماشية وبناء قدراتهم في تنفيذ مشاريعهم وإدارتها بشكل أفضل، واستفاد 2807 شخصا من المشورة الفنية والاقتصادية المقدمة من طرف المختصين في المشروع.
 - ✓ تمويل 331 مشروعا صغيرا لصندوق دعم المبادرات الاقتصادية FAIE لصالح 7340 مستفيدا 58% منهم نساء.
 - ✓ دعم 110 منظمة ريفية واستفاد 2807 عضوا فيها من المشورة الفنية والاقتصادية المقدمة من طرف المختصين في المشروع.
- ويتمثل أهم ما حققه المشروع في إطار دعم التنمية المحلية (المكون الثالث) فيما يلي:
 - ✓ تمويل 268 مشروعا لصناديق الاستثمار على مستوى البلديات FIEC ، حيث 60% منها كانت في مجال المياه و29.4% في مجال الثروة الحيوانية و8.6% في مجال الزراعة.
 - ✓ استفاد 7572 شخصا من حملات محو الأمية الوظيفية تحت إشراف 211 معلما على أساس الدعم التدريجي.

¹ FIDA, Poverty Reduction Project in Aftout South and Karakoro–phasell: Rapport d'achèvement, FIDA, Rome, 2020, p8-12.

✓ استفادت 126 قرية من أنشطة الاتصالات والتعليم والمعلومات التي تقدمها اللجنة الانتخابية المستقلة في مجالات المواطنة، المساواة بين الجنسين، التعليم، النزوح من الريف، التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

3.3. التحليل:

يعتبر مشروع الحد من الفقر في جنوب أفوت وكاراكورو في موريتانيا مشروعاً ناجحاً فقد أثر بشكل إيجابي في حياة الأسر الريفية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث:

- ساهم المشروع في تنوع الفرص الاقتصادية وخلق فرص عمل من خلال تنوع الاستثمارات التي قام بها. كما ساهم في زيادة دخل المستفيدين نتيجة تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال معالجة التربة والإدارة الجيدة للمياه وبناء قدرات المزارعين في الممارسات والتقنيات الزراعية الجيدة وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية لهم.
- بالإضافة إلى ذلك ساهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال تحسين إنتاجية النظم الزراعية وتعزيز استقلالية الفئات الضعيفة ببناء قدراتهم ومشاركتهم في التدريب وحملات محو الأمية وبرامج الإعلام والتعليم.
- كما ساعد المشروع المزارعين على تعزيز تكيفهم مع تغير المناخ وتبنيهم الممارسات الجيدة لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وذلك من خلال أنشطة التدريب وبناء القدرات ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم.
- وكان للمشروع دور هام في تحسين وضع المرأة الريفية وتمكينها مالياً من خلال إشراكها في التدريب وبناء القدرات وحملات محو الأمية ودمجها في الهيئات الإدارية للمشاريع الصغيرة التي مولها المشروع.

4- مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في بوركينا فاسو:

منذ عام 1981، استفادت أكثر من 600 ألف أسرة ريفية من 17 برنامجاً ومشروعاً للتنمية الريفية مدعوماً من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل قدره 393.95 مليون دولار أمريكي. حيث تُساعد قروض الصندوق في بوركينا فاسو على التحسين المستدام لمستوى عيش الفقراء الريفيين المهمشين خاصة النساء وتحقيق التنمية الريفية المستدامة.¹

1.4. التعريف بالمشروع:

¹ <https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/burkina-faso>, consulté le 23 Mars 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

✓ اسم المشروع: مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية

✓ البلدان المستهدفة: بوركينا فاسو

✓ مدة المشروع: 8 سنوات (2014-2022)

✓ ميزانية المشروع: 117.45 مليون دولار أمريكي (تمويل الصندوق 80.14 مليون دولار أمريكي)¹

في وقت تصميم المشروع، كانت تعاني المنطقة الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية من بوركينا فاسو من ارتفاع كبير في نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي المزمن. حيث كانت تعاني من النتائج السلبية لتغيرات المناخ من تدهور للأراضي ونقص الأمطار وعدم انتظامها، مما يشكل عائقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق. ولهذا، تم تصميم المشروع لمدة 8 سنوات (2014-2022) وبتكلفة إجمالية قدرها 117.45 مليون دولار أمريكي، وكان الهدف الأساسي للمشروع هو تحسين الظروف المعيشية والدخل لنحو 200 ألف أسرة ريفية من بين أفقر الأسر في بوركينا فاسو، وتمكينهم من زيادة استقلاليتهم وتوسيع دورهم في بناء الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. حيث يركز المشروع على تعزيز قدرة المستفيدين على التكيف مع تغير المناخ من خلال التنمية المستدامة للأراضي، وزيادة القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين مع ضمان إشراك النساء والرجال الفقراء في الريف في أنشطة التنمية من أجل تحقيق استقلالهم الاقتصادي.²

يتضمن المشروع ثلاثة مكونات، تتمثل فيما يلي:³

(1) تطوير الأراضي الصغيرة؛ ويهدف المشروع من خلال هذا المكون إلى زيادة قدرة الأسر الريفية

والمزارعين والقرى في منطقة المشروع على مواجهة المخاطر المناخية.

(2) تكثيف المزارع الصغيرة وتثمين إنتاجها؛ ويهدف إلى زيادة تكثيف وتنويع الأنشطة الزراعية

والحيوانية، وتعزيز الإنتاج الزراعي الحراجي الرعوي الذي يساهم في تجديد الموارد الطبيعية

وإدارتها بشكل مستدام.

¹ <https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/1100001577> , consulté le 23 Mars 2024.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير رئيس الصندوق: مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية (مشروع نير-تامبا)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2012، ص4-5.

³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المرجع نفسه، ص5.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

(3) هيكله الجهات الفاعلة وشبكاتهما؛ وذلك من خلال بناء قدرات السكان المستهدفين والمنظمات الريفية والمسؤولين البلديين المنتخبين، والدعم المؤسسي للغرف الزراعية الإقليمية والمديريات الإقليمية.

2.4. نتائج المشروع:

أثر مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في بوركينافاسو بشكل مباشر على 183294 أسرة ريفية، ما يقابله 293270 شخصاً من سكان الريف الفقراء 52% منهم نساء و44% شباب. وقد حقق المشروع عدة نتائج إيجابية نلخصها فيما يلي:

الجدول رقم (9): نتائج مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في بوركينافاسو

مكونات المشروع	النتائج المحققة
المكون الأول: تطوير الأراضي الصغيرة	<p>- تشييد وإعادة تأهيل 6872 هكتاراً من الأراضي الزراعية وبنيتها التحتية للمياه، وإنجاز 14500 هكتاراً من مستجمعات المياه المحمية.</p> <p>- دعم 86365 هكتاراً من الأراضي الخاضعة للإدارة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.</p> <p>- إنشاء 910 مجموعة لإدارة البنية التحتية، وتدريب 4751 عضواً منها على إدارة البنية التحتية (44% منهم نساء)</p> <p>- دعم 1298 مجموعة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالمناخ.</p>
المكون الثاني: تكثيف المزارع الصغيرة وتنشيط إنتاجها	<p>- تمكن 70 ألف شخص من الوصول إلى خدمات الدعم الاستشارية (20% منهم نساء و17% شباب).</p> <p>- دعم 3483 مشروعاً صغيراً.</p> <p>- تدريب 44805 مزارعاً على ممارسات وتقنيات الإنتاج الزراعي والحيواني (41% نساء و53% شباب).</p> <p>- تدريب 74791 منتجاً على إدارة الموارد الطبيعية.</p>
المكون الثالث: هيكله الجهات الفاعلة وشبكاتهما	<p>- استفادة أكثر من 36 ألف شخص من دورات محو الأمية الوظيفية (74% نساء و53% شباب).</p> <p>- استفادة 142 ألف شخصاً من برنامج الإعلام والتعليم والاتصال (47% IEC نساء و48% شباب).</p> <p>- دعم 1412 منظمة للمنتجين الريفيين.</p> <p>- إنشاء 543 مجموعة مجتمعية تضم جميعها نساءً في هيئاتها الإدارية.</p> <p>- إنشاء 49 لجنة لأراضي القرى وإضفاء الطابع الرسمي على 538 اتفاقية للأراضي.</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: FIDA, Participatory Natural Resource Management and Rural Development Project in the North, Centre-North and East Regions: Rapport d'achèvement, FIDA, Rome, 2023, p8-11.

إضافة إلى ذلك، ساهم مشروع في إعداد الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبوركينا فاسو (PNDES 2021-2025)، والإستراتيجية الوطنية لاستعادة التربة وحفظها، وأنشطة المجلس الوطني للأمن الغذائي (CNSA).¹

3.4. التحليل:

اعتمادا على النتائج المحققة، نرى أن مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية في بوركينا فاسو قد حقق نجاحا وأثر في حياة أكثر من 290 ألف أسرة ريفية. فقد ساهم في زيادة استقلالية سكان القرى المستهدفة وتحسين ظروفهم المعيشية. حيث ساعدت تدخلات المشروع في بناء القدرات المختلفة، على تحسين معارف ومهارات المستفيدين مما يؤثر إيجابا على أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما يساهم بشكل كبير في تنمية رأس المال البشري والاجتماعي لسكان المناطق المستهدفة في بوركينا فاسو. ولعبت حملات محو الأمية وبرامج الإعلام والتعليم والاتصال دورا كبيرا في زيادة توعية المستفيدين في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية خصوصا قضايا الصحة والنظافة والتغذية مما يساعد على الاستخدام الأمثل للأغذية وهذا يُعزز الأمن الغذائي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت عمليات تطوير الأراضي والأمن المائي الجيد وتنويع المحاصيل في تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية مما يؤدي إلى زيادة دخل المستفيدين والخروج من دائرة الفقر وتحسين مستواهم المعيشي. كما تؤدي جهود المشروع في تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة وإدارة المياه إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية في المناطق المستهدفة. كما ساهم المشروع في زيادة قدرة السكان الريفيين، في المناطق المستهدفة في بوركينا فاسو، على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية وذلك من خلال تطوير الأراضي المنخفضة، واستعادة الأراضي الزراعية المتدهورة للاستخدام الحرجي الرعوي، وبناء قدرات المزارعين.

¹ FIDA, Participatory Natural Resource Management and Rural Development Project in the North, Centre-North and East Regions: Rapport d'achèvement, FIDA, Rome, 2023, p10.

ثالثاً: برامج البنك الإسلامي للتنمية IsDB في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا:

تلتزم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التزاماً كاملاً بزيادة استثماراتها في قطاع الزراعة والتنمية الريفية من أجل تعزيز الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود وخلق فرص العمل. حيث تستثمر حوالي 1 مليار دولار أمريكي سنوياً في مشاريع وبرامج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة. فمنذ إنشائها عام 1975 (إلى 2017)، قامت المجموعة بتمويل 990 مشروعاً للتنمية الزراعية والريفية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 12.60 مليار دولار أمريكي ما يمثل حوالي 30% من إجمالي تمويل جميع برامج ومشاريع البنك.¹ ونظراً للظروف المتدهورة لسكان الريف بالبلدان الإفريقية الأعضاء بالبنك، خصص البنك حوالي 49% من اعتماداته لتمويل برامج ومشاريع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة بالبلدان الإفريقية الأعضاء.²

1- مشروع تمكين المرأة الريفية في مجتمع أمميز من خلال تثمين المنتجات المحلية في المغرب:

قام البنك الإسلامي للتنمية منذ عام 1974 بتمويل 23 برنامجاً ومشروعاً للزراعة والتنمية الريفية في المغرب، بتمويل إجمالي قدره 275,2 مليون دولار أمريكي. ومن بين آخر المشاريع التي تم تسليمها مشروع "تمكين المرأة الريفية في مجتمع أمميز من خلال تثمين المنتجات المحلية (الزيتون والعسل) في المغرب".³

1.1. التعريف بالمشروع:

✓ اسم المشروع: تمكين المرأة الريفية في مجتمع أمميز من خلال تثمين المنتجات المحلية

(الزيتون والعسل) في المغرب

✓ البلدان المستهدفة: المغرب

✓ مدة المشروع: سنتين (2018-2020)

✓ ميزانية المشروع: 144 ألف دولار أمريكي (تمويل البنك 100 ألف دولار أمريكي)⁴

تشكل النساء الريفيات 90% من القوى العاملة في مجال الزراعة، حيث تشكل النساء ما يقارب 50% من سكان الريف في المغرب أين تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الأكبر. وعلى الرغم من هذا فإن

¹ IsDB, **Change for Impact: Transforming Agriculture and Rural Development in IsDB member countries**, IsDB, Jeddah, 2018, p3.

² IsDB, *OpCit*, p18.

³ <https://www.isdb.org/ar/almghrb> , consulté le 28 Mars 2024.

⁴ IsDB, **Investing in Youth: IsDB Interventions in youth development**, IsDB, Jeddah, 2021, p21.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

النساء الريفيات في المغرب يكسبن أقل من الرجال بنسبة 50% و73% من عملهن غير مدفوع الأجر، كما يفترن إلى إمكانية الوصول إلى الأراضي والتمويل والمشورة الفنية خصوصا في المناطق الجبلية.¹ يهدف مشروع تمكين المرأة الريفية في مجتمع أمزميز من خلال تثمين المنتجات المحلية (الزيتون والعسل) في المغرب إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء الريفيات والفتيات الصغيرات في منطقة أمزميز الجبلية النائية التي تعاني من ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث ومعدلات التسرب من المدارس، وانخفاض فرص حصول النساء والفتيات على الموارد والأراضي والائتمان والتعليم والوصول إلى السوق. وهذا من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية لـ 50 امرأة ريفية تتراوح أعمارهن بين 18 و50 عاماً.²

ولتحقيق هذا الهدف، وضع المشروع نتيجتين إستراتيجيتين: (1) تعزيز قدرة الشابات الريفيات على إنتاج وإدارة المنتجات المحلية من خلال تطوير تعاونية الإنتاج، وتزويدهن بمهارات الإنتاج والأعمال والتسويق؛ (2) تنظيم الشابات الريفيات الفقيرات لتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهن من خلال بناء مساحة آمنة للنساء للتعبير عن اهتماماتهن واحتياجاتهن ورفع وعي المجتمع بحقوق المرأة.³

يهدف المشروع إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية للنساء الريفيات الفقراء والفتيات الصغيرات اللاتي تسربن من المدارس في أمزميز بالمغرب وتمكينهن من أن يصبحن فاعلات اقتصاديات واجتماعيا، من خلال:

- إنشاء التعاونيات الإنتاجية النسائية وتوفير وحدات إنتاجية لتحسين جودة الإنتاج وتسويق منتجات المرأة الريفية المستهدفة؛
- تنمية قدرات 50 امرأة لتزويدهن بمهارات إنتاج وتجهيز وتسويق زيت الزيتون والزيتون المعلب والعسل ومشتقاتهما؛
- تنمية قدرات 30 امرأة في المهارات المالية والإدارية والتنظيمية لضمان الإدارة الجيدة للتعاونية؛ و
- إنشاء العلامة التجارية للمنتج المحلي أمزميز لضمان ملكية المرأة للعلامة التجارية وأن يكون تسويق منتجاتها يتجاوز الأسواق المحلية.

¹ IsDB, Country Gender profil : Morocco, IsDB, Jeddah, 2020, p6.

² IsDB, Empowering women and girls, inspiring futures: 50 briefs of IsDB Programs and Operations, IsDB, Jeddah, 2021, p64-65.

³ IsDB, Opcit, p21-22.

2.1. نتائج المشروع:

أفاد المشروع بشكل مباشر 50 متدربة تم اختيارها من أسر فقراء الريف في منطقة أمميز، الذين كانوا منخرطين في النشاط الزراعي ولديهم المعرفة الأساسية بتصنيع المنتجات المحلية. واستفادت 250 شابة بشكل غير مباشر من أنشطة المشروع من خلال العمل بدوام جزئي خلال فترة الحصاد.¹ وتتمثل أهم النتائج التي حققها المشروع فيما يلي:

- إنشاء التعاونية الإنتاجية متخصصة في إنتاج وتسويق زيت الزيتون والزيتون المعلب ومشتقات العسل.
- بتدريب 50 متدربة ريفية على إنتاج الأغذية وتصنيعها وتسويقها خلال أربع دورات تدريبية.
- تعزيز قدرات 30 امرأة في إدارة التعاونيات والإدارة المالية والحوكمة من خلال دورتين تدريبيتين مكثفتين.
- تعزيز قدرة 30 امرأة ريفية في عملية تثمين المنتجات المحلية.
- إنشاء وتجهيز وحدتي إنتاج (سحق الزيتون ومعالجة العسل).
- إنشاء العلامة التجارية للمنتج المحلي أمميز وتبني وأفضل ممارسات للتصنيع.
- القيام بجلسات حوار وتوعية غير رسمية، استهدفت بشكل خاص الرجال والشباب، لتعزيز مفاهيم تمكين المرأة.²

3.1. التحليل:

نجح البنك، من خلال هذا البرنامج، في تمكين النساء الريفيات الفقيرات اجتماعيا واقتصاديا وهذا ما يندرج ضمن تحقيق التنمية الريفية المستدامة. فمن خلال دعم النساء الريفيات في تطوير وتسويق منتجاتهن المحلية مثل الزيتون والعسل، يمكن للمشروع زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة في المجتمع الريفي، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويسهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين. ومن خلال إنشاء التعاونيات النسائية وتطوير مهارات الإنتاج والإدارة والتسويق، يتمكن النساء الريفيات من أن يصبحن فاعلات اقتصاديات واجتماعيات في المجتمع، مما يساهم في تعزيز دورهن في صنع القرار وتحقيق التنمية المستدامة. وبالاعتماد على منتجات محلية مثل الزيتون والعسل، يساهم المشروع

¹ IsDB, **Empowering women and girls, inspiring futures: 50 briefs of IsDB Programs and Operations**, IsDB, Jeddah, 2021, p65.

² IsDB, Opcit, p22-23.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

في تعزيز زراعة المحاصيل والنحل بطرق مستدامة، مما يحافظ على التنوع البيولوجي ويحمي الموارد الطبيعية في المنطقة.

كما أن التركيز على تنمية قدرات النساء وتعزيز مشاركتهن في العملية الاقتصادية والاجتماعية، يُمكن للمشروع تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين العلاقات المجتمعية في مجتمع أمميريز.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال إنشاء العلامة التجارية المحلية لمنتجات أمميريز وتسويقها على نطاق أوسع، يمكن للمشروع تعزيز التفاعل مع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، مما يعزز فرص التوظيف والدخل في المنطقة.

باختصار، يمكن لمشروع تمكين المرأة الريفية في مجتمع أمميريز أن يساهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال دعم الاقتصاد المحلي، وتمكين النساء، والحفاظ على البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتعزيز التفاعل مع السوق.

2- برنامج دعم توظيف الشباب في مصر YES-Egypt:

منذ 1974، قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل 382 مشروعاً في مصر بتمويل إجمالي قدره 19.1 مليار دولار أمريكي. من بينهم 45 مشروعاً وبرنامجاً في مجال الزراعة والتنمية الريفية بتمويل قدره 3.9 مليار دولار أمريكي. ومن أهم البرامج التي تم تنفيذها برنامج دعم توظيف الشباب YES Project¹.

1.2. التعريف بالبرنامج:

✓ اسم البرنامج: برنامج دعم توظيف الشباب (YES Program)

✓ البلدان المستهدفة: مصر

✓ مدة البرنامج: 5 سنوات (2014 - 2019)

✓ ميزانية البرنامج: 52,88 مليون دولار أمريكي

قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل برنامج دعم توظيف الشباب (YES) بمبلغ إجمالي بقيمة 250 مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الحد من

¹ <https://www.isdb.org/egypt>, consulté le 30 Mars 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

البطالة بين الشباب من خلال تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب، وهو يستهدف أربعة بلدان أعضاء: مصر، وتونس، واليمن، وليبيا.¹

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج YES Egypt في تحسين حياة الشباب العاطلين عن العمل الذين يحتمل أن يكونوا نشطين (رجالاً ونساءً، سكان المدن وسكان الريف)، لتمكينهم من إنشاء أنشطة مدرة للدخل والتخرج من التبعية إلى الاكتفاء الذاتي. ولتحقيق هدفه الرئيسي، يعمل هذا البرنامج على:

✓ زيادة فرص وصول الشباب إلى الخدمات المالية وتوسيع نطاق تواصلهم مع القطاع الخاص وتوفير مرافق التدريب في ريادة الأعمال لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم التقنية.

✓ تعزيز خدمات التمويل الأصغر الإسلامي في مشاريع رواد الأعمال الشباب، من خلال زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال الأنشطة الريفية والأنشطة الحضرية والقيام ببرامج بناء القدرات في مجال القروض الإسلامية المستدامة.²

استهدف البرنامج 80 ألف شاب عاطل عن العمل من خريجي الجامعات والمؤسسات المهنية والمعاهد العليا للتكنولوجيا 40% منهم شابات. وتم تنفيذه عن طريق أربعة مكونات: (1) خطط التمويل من أجل البقاء على قيد الحياة من خلال الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ (2) بناء القدرات للوسطاء الماليين المشاركين؛ (3) بناء القدرات لمقدمي التدريب؛ (4) حملات التدريب والتوعية الموجهة نحو السوق.³

2.2. نتائج البرنامج:

خلال خمس سنوات من التنفيذ، تمكن البرنامج من تحقيق النتائج التالية:

✓ إنشاء وتطوير 24 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، 22 ألفاً منهم في مجال الزراعة وضمن سلسلة القيمة الريفية المتكاملة.

✓ استفاد 150 ألف شاب من الشباب النشطين من برامج التدريب على السوق وريادة الأعمال.

✓ خلق 86 ألف فرصة عمل 33 ألف منهم في مجال الزراعة (40% منهم نساء).

✓ حصلت 10 جامعات ومدارس مهنية على مراكز متطورة لتطوير الأعمال.

¹ IsDB, Opcit, p65.

² IsDB, **Investing in Youth: IsDB Interventions in youth development**, IsDB, Jeddah, 2021, p15.

³ IsDB, Opcit, p16.

✓ نفذ المشروع مبادرة أرض الخير التي استهدفت 90% من النساء الريفيات الفقيرات اللاتي لم يحصلن على تعليم، واستفادت منها 540 امرأة فقيرة. وتضمنت هذه المبادرة احتضان رائدات الأعمال الشابات وتطوير قدرتهن على أفضل ممارسات لتربية الماشية والتقنيات الحديثة للتغذية، فضلاً عن تعبئة الموارد المطلوبة وتوفير سوق لبيع الماشية من أجل الاستدامة.

3.2. التحليل:

من خلال ما سبق، نستنتج أن برنامج دعم توظيف الشباب في مصر يعتبر مبادرة مهمة لمساعدة الشباب العاطلين عن العمل ويمكن أن يساهم في تعزيز فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنمية الريفية المستدامة. فمن خلال دعم الأنشطة المدرة للدخل وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن للبرنامج توفير فرص عمل جديدة للشباب العاطلين عن العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

وعن طريق تطوير مهارات وقدرات الوسطاء الماليين، يتيح البرنامج إمكانية توجيه التمويل والاستثمارات بشكل فعال نحو المشاريع ذات القدرة على خلق فرص عمل. كما أن البرنامج يساعد في تحسين جودة التدريب وتطوير مهارات الشباب لتلبية احتياجات سوق العمل، مما يزيد من فرصهم للحصول على وظائف مدفوعة الأجر.

وبالإضافة إلى ذلك، من خلال تنظيم حملات التدريب والتوعية، يمكن للبرنامج تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة التي تساعدهم في الدخول إلى سوق العمل بنجاح وتحقيق التوظيف المستدام. بشكل عام، يمكن لبرنامج دعم توظيف الشباب في مصر أن يساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة فرص العمل وتمكين الشباب وتطوير القدرات وتحسين الوصول إلى التدريب والتوظيف.

3- برنامج محو الأمية المهنية بالسنغال VOLIP-Senegal:

منذ 1976، دعم البنك الإسلامي للتنمية السنغال بتمويل قدره 5 مليار دولار أمريكي لتنفيذ 274 مشروعاً وبرنامجاً. حيث 65 مشروعاً وبرنامجاً في مجال الزراعة والتنمية الريفية بتمويل قدره 877.4 مليون دولار أمريكي. ومن بين أهم البرامج التي نفذها البنك في السنغال برنامج محو الأمية المهنية.¹

¹ <https://www.isdb.org/ar/alsnghal>, consulté le 30 Mars 2024.

1.3. التعريف بالبرنامج:

✓ اسم البرنامج: برنامج محو الأمية المهنية (The Vocational Literacy Program-

VOLIP-Senegal)

✓ البلدان المستهدفة: السنغال

✓ مدة البرنامج: 8 سنوات (2008-2016) للمرحلة التجريبية و5 سنوات للمرحلة الثانية

(2017 - 2021)

✓ ميزانية البرنامج: 27.75 مليون دولار أمريكي

تضمن البرنامج مرحلتين: المرحلة التجريبية (2008-2016)، والتي تم تنفيذها في اثنتين من أفقر المناطق في السنغال، ديوربيل وكفرين (كاولاك)، والمرحلة الثانية (2017 - 2021)، والتي تعمل على توسيع نطاق البرنامج من خلال تكراره في ثلاث مناطق ريفية جديدة تعاني من الفقر؛ وهم فاتيك وتيس وكاولاك.¹

يتمثل الهدف الشامل لبرنامج محو الأمية المهنية في السنغال في المساهمة في الحد من الفقر من خلال التركيز على الأفراد القاطنين في البيئات الريفية، (من أطفال ونساء ورجال وشباب من كلا الجنسين)، وتمكينهم من اكتساب كفاءات محو الأمية الوظيفية والمهارات المهنية والحصول على التمويل لمكافحة البطالة والهروب من فخ الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. ولتحقيق هذا يعمل البرنامج على: توفير برامج التعليم غير الرسمي ومحو الأمية لفقراء الريف من أطفال وشباب من الجنسين ونساء بالغات؛ توفير برامج محو الأمية والبرامج المهنية المخصصة للنساء العاملات؛ إضافة إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى أدوات التمويل الأصغر وتوفير فرص العمل اللائق لجميع فقراء الريف وخاصة النساء والشباب.²

يهدف البرنامج إلى التخفيف من حدة الفقر عن طريق الحد من البطالة، والقضاء على الأمية، وبناء القدرات في البلدان الأعضاء. وذلك من خلال معالجة النقائص في المعرفة والتعليم وإغلاق فجوات الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية الفقيرة. حيث استهدف البرنامج 2000 من المراهقين والشباب الأميين و 6000 طفلا خارج المدرسة و5000 عاملة.

تتمثل أهم مكونات هذا البرنامج فيما يلي:

¹ IsDB, Investing In youth « Education », IsDB, Jeddah, 2022, p24.

² IsDB, Opcit, p25.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

المكون 1: زيادة فرص الحصول على التعليم غير الرسمي الجيد لنحو 6000 طفل خارج المدرسة. يشمل هذا المكون تعليم الأطفال المتسربين من المدارس والذين لم يلتحقوا بالمدرسة إطلاقاً، حيث يستمر تعليمهم من 3 إلى 4 سنوات ويتضمن التدريب النظري والعملي.

المكون 2: زيادة الوصول إلى المهارات المهنية وتعليم القراءة والكتابة لـ 2000 من المراهقين والشباب الريفيين الفقراء الأميين لضمان الوصول العادل إلى التدريب على المهارات. ويشمل هذا المكون محو الأمية، وتنمية المهارات التجارية الأساسية، والمهارات المالية والمهارات المهنية الحرفية.

المكون 3: زيادة كفاءات المعرفة الوظيفية أثناء العمل لنحو 5000 امرأة عاملة من خلال تزويد الشابات بكفاءات القراءة والكتابة الوظيفية والمهارات المهنية المتعلقة بمهنتهن.

المكون 4: زيادة الوصول إلى فرص التمويل الأصغر لـ 1500 شاباً وشابة و2500 امرأة عاملة.¹

2.3 نتائج البرنامج

حقق برنامج محو الأمية الوظيفية بالسنغال نتائج جيدة تتجاوز الأهداف المسطرة، نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10) : نتائج برنامج محو الأمية الوظيفية بالسنغال

المكونات	النتائج المتوقعة	النتائج المحققة
1. الوصول إلى التعليم الأساسي البديل	- إنشاء وتجهيز 200 مدرسة مجتمعية - إنشاء 15 مركزاً تعليمياً للمتعلمين الكبار - حصول 8000 طفل خارج المدرسة على التعليم الأساسي (65% منهم فتيات)	- تم إنشاء وتجهيز 193 مدرسة مجتمعية - إنشاء 8 مراكز تعليمية للمتعلمين الكبار - التحاق 4681 طفلاً بالمدرسة (61% منهم فتيات) - حصول 620 متعلماً على شهادات التعليم الثانوي (57% منهم إناث)
2. محو الأمية والتدريب المهني لدى الشباب	- محو الأمية والتدريب المهني لـ 3000 شاباً	- محو الأمية والتدريب المهني لـ 2880 شاباً - حصول 1811 شاباً على التدريب الإداري - تم تدريب 212 حرفياً - حصول 48 شاباً على شهادة الكفاءة المهنية
3. محو الأمية والتدريب المهني للنساء العاملات	- التدريب الوظيفي الحرفي والمهني لـ 10000 امرأة عاملة - الاستحواذ على 50 منشأة طحن	- محو الأمية الوظيفية والتدريب المهني لـ 9996 امرأة عاملة - تم الحصول على 123 منشأة طحن
4. خطة دعم التمويل الأصغر	- إنشاء 600 مؤسسة متناهية الصغر	- إنشاء 578 مؤسسة متناهية الصغر - إنشاء 526 مشروعاً صغيراً وتقديم 361 مشروعاً صغيراً إلى مؤسسات التمويل الأصغر لتمويلها.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على IsDB, Investing In youth « Education », IsDB, Jeddah, 2022, p25-30.

¹ IsDB, Investing In youth « Education », IsDB, Jeddah, 2022, p24-25.

3.3. التحليل:

نجح البنك، من خلال برنامج محو الأمية المهنية بالسنغال، في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الريف بالمناطق المستهدفة بالسنغال. حيث:

✓ ساهم البرنامج في تحسين سبل عيش فقراء الريف بزيادة فرص عملهم وتحسين إنتاجيتهم من خلال معالجة الفجوة التعليمية وتنمية مهارات المتعلمين عن طريق التركيز على التدريب المهني والوظيفي لمحو الأمية.

✓ ساهم البرنامج في الحد من الفقر من خلال زيادة إمكانيات الوصول إلى الاستخدامات الإنتاجية للتمويل الأصغر، وإنشاء مسارات فعالة لفقراء الريف واستخدامهم مهاراتهم المكتسبة من التدريب المهني ومحو الأمية.

✓ ساهم البرنامج في معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع الريفي السنغالي، إذ ساهم في تمكين المرأة الريفية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتخفيف أعباءها الأسرية من خلال تعليمها واكتسابها مهارات جيدة للتوجيه وإدارة الأعمال.

✓ ساهم البرنامج في زيادة مشاركة جميع أفراد الأسرة في المجتمعات الريفية في عملية التنمية، من خلال استهدافه لجميع الفئات من أطفال وشباب وبالغين من كلا الجنسين. بالإضافة إلى أن زيادة الوصول إلى التمويل الأصغر زاد من مشاركة الأسر في الأنشطة المدرة للدخل وزيادة تجميع مدخراتهم مما يساهم في تحسين معيشتهم وخروجهم من دائرة الفقر.

4- البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية بالموزمبيق:

انضمت جمهورية الموزمبيق إلى البنك الإسلامي للتنمية عام 1995، ومنذ ذلك استقادت من 50 برنامجا ومشروعا بتمويل إجمالي قدره 537 مليون دولار أمريكي. ومن بين هذه البرامج قام البنك بتمويل 14 برنامجا ومشروعا للزراعة والتنمية الريفية بتمويل قدره 61.7 مليون دولار أمريكي. وخصص البنك تمويلا قدره 13.1 مليون دولار أمريكي لتمويل البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية بالموزمبيق.¹

1.4. التعريف بالبرنامج:

✓ اسم البرنامج: البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية

¹ <https://www.isdb.org/mozambique> , Consulté le 2 Avril 2024.

✓ البلدان المستهدفة: الموزمبيق

✓ مدة البرنامج: 8 سنوات (2012-2019)

✓ ميزانية البرنامج: 13.1 مليون دولار أمريكي

يؤثر انعدام مرافق المياه على المجتمعات القروية في مقاطعتي كابو ديلجادو وغزة بالموزمبيق، مما يعيق توفير الخدمات العمومية وتدهور المستوى المعيشي. لهذا طلبت حكومة موزمبيق، في 2010، مساعدة من بنك IsDB لتمويل تنفيذ المشروع الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية في مقاطعتي كابو ديلجادو وغزة، والذي تم الموافقة عليه من قبل البنك عام 2011.¹

استهدف هذا البرنامج سكان الريف في مقاطعتي كابو ديلجادو وغزة (50% منهم نساء). ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في زيادة الوصول المستدام إلى إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتحسين الرفاهية والحد من الفقر في مقاطعتي كابو ديلجادو وغزة.²

يتضمن البرنامج المكونات التالية:

(1). البنية التحتية لإمدادات المياه في المناطق الريفية: ويشمل إنشاء وتجهيز 550 بئراً جديدة و4 شبكات للأنابيب الصغيرة؛

(2). الصرف الصحي في المناطق الريفية: ويشمل برنامج تنقيف مجتمعي لتعزيز النظافة الصحية والمراحيض المحسنة، وكذلك بناء مرافق الصرف الصحي في المدارس والمراكز الصحية؛

(3). المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية: ويشمل التدريب ونقل المعرفة إلى المجتمعات.³

2.4. نتائج البرنامج:

تتمثل أهم النتائج التي حققتها البرنامج في مقاطعتي كابو ديلجادو وغزة بالموزمبيق فيما يلي:⁴

✓ تم بناء 550 بئراً جديدة وتم إنشاء 4 شبكات مياه صغيرة ممتدة.

¹ <https://www.isdb.org/project-procurement/tenders/2012/general-procurement-notice-national-rural-water-supply-and-sanitation-program-0> , Consulté le 2 Avril 2024.

² IsDB, **Empowering women and girls, inspiring futures: 50 briefs of IsDB Programs and Operations**, IsDB, Jeddah, 2021, p 40-41.

³ <https://www.isdb.org/project-procurement/tenders/2012/general-procurement-notice-national-rural-water-supply-and-sanitation-program-0> Consulté le 2 Avril 2024.

⁴ IsDB, Opcit, p 41.

- ✓ تمكن 245 ألف شخص من الوصول إلى البنية التحتية لإمدادات المياه، 50% منهم نساء.
- ✓ كما تمكن 15 ألف شخص من الوصول إلى البنية التحتية للصرف الصحي، 50% منهم نساء.
- ✓ انخفاض معدل الوفيات دون سن 5 سنوات إلى 50% لكل 100 مولود حي من خلال توفير التدريب على مبادئ النظافة والصرف الصحي.
- ✓ ارتفاع مشاركة المرأة الريفية في عمليات صنع القرار في لجان المياه ومجموعات الإصلاح والصيانة (59% نساء).

3.4. التحليل:

كان للبرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية بالموزمبيق أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان ريف الموزمبيق. حيث:

- ✓ ساهم البرنامج في تحسين صحة ورفاهية أفراد الأسرة بسبب تحسن التلمح وتوفير المياه، مما أدى إلى خفض التكاليف المتعلقة بالصحة. كما أدى توفير الوقت الذي كان يستخدمه أفراد الأسرة في جلب المياه إلى زيادة مشاركتهم في أنشطة أخرى مدرة للدخل خاصة النساء.
- ✓ ساهم البرنامج في فتح فرص عمل جديدة للنساء في مجالات مثل الإصلاح والصيانة وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى زيادة فرص مشاركة المرأة الريفية في عملية صنع القرار في إدارة مصادر المياه وإشراكها في لجان المياه.
- ✓ ساهم البرنامج في تحقيق التنمية الشاملة للأطفال والمجتمعات الريفية في الموزمبيق، فتحسين الصحة بفضل شرب المياه النظيفة يسمح للأطفال بالتمتع بحالة صحية أفضل جيدة مما يقلل من عدد الأيام التي يتغيبون فيها عن المدرسة بسبب المرض. وهذا ما يتيح البقاء في المدرسة بشكل أكبر ويعزز فرصهم التعليمية.

المطلب الثاني: برامج المنظمات الدولية الإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

أولاً: برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا:

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار في الريف من خلال دعم القطاع الزراعي وتعزيز قدرات وظروف العيش لسكان المناطق الريفية في البلدان العربية. ومنذ إنشائها

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

إلى غاية عام 2022، قامت المنظمة بتنفيذ حوالي 1320 برنامجاً ومشروعاً تنموياً في مختلف الدول العربية الأعضاء فيها. من بينها 460 مشروعاً قظريا استفادت منها الدول الإفريقية العربية كالجائر، تونس، المغرب، مصر، السودان، ليبيا وموريتانيا. حيث كانت أغلبية هذه المشروعات في مجال ازدهار الريف العربي وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في هذه الدول.¹

تعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وفق إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030م، التي تشمل برامج عمل تتضمن 7 برامج رئيسية من بينها البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف، والذي يتضمن مجموعة من المشاريع والأنشطة والمبادرات الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية في الدول العربية. وتتضمن أنشطة عمل المنظمة في هذا النطاق برامج تحسين سبل كسب العيش في الريف العربي (كمشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش في ولايات دارفور بالسودان)، وبرامج الابتكار وريادة الأعمال الزراعية (كمشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل بمصر) وبرامج تعزيز مقدرات صغار المنتجين.²

1. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي:

تأخذ المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعين الاعتبار التحديات والمستجدات التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي في الدول العربية، وتهتم بوضع برامج تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية. تحت هذا السياق، قامت بإعداد البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي الذي هو تعديل وامتداد للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.³

يمتد البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي على فترة عشر سنوات، ويتم تنفيذه على مرحلتين أساسيتين:⁴ المرحلة الأولى من 2021 إلى 2025: تتمثل أهمية هذه المرحلة في إطلاق البرنامج وتنفيذ الخطط الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث يتم تنفيذ المكونات الأساسية التي تساهم في زيادة الإنتاج الغذائي وتحسين الطاقة الإنتاجية.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خبرة المنظمة في مجال تنفيذ المشروعات، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص 16-17.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030)، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص 46-47.²

³ <https://aoad.org/web/>, Consulté le 4 Avril 2024.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص 5-6.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

المرحلة الثانية من 2026 إلى 2030: تركز هذه المرحلة على مزيد من التطور والتوسع في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشمل هذه المرحلة مكونات استثمارية كبيرة تهدف إلى تعزيز البنية التحتية وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة.

كما يضم البرنامج ثمانية مكونات متنوعة، تنقسم بين المكونات الأساسية التي تركز على زيادة الإنتاج الغذائي وتحسين الطاقة الإنتاجية؛ المكونات ذات الطبيعة الاستثمارية التي تستهدف المشروعات الكبيرة؛ والمكونات الداعمة والمعززة التي تهدف إلى تقليل الفاقد والهدر، وتحسين أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام، وتخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.¹

يجمع البرنامج بين النهج التنموي والاستثماري حيث يعمل على تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص لضمان توفير الدعم اللازم والاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال الأمن الغذائي. ومن خلال هذه الجهود، يسعى البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي إلى تحقيق أهداف متعددة تتمثل في:²

- التوسع في الزراعة في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية.
- زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال استثمار المياه التي يوفرها تطوير نظام الري الحقلي في الزراعات القائمة.
- تطوير وتحديث نظم الزراعة في القطاع المطري الحالي.
- تحقيق العائد الأمثل على وحدة الأرض ووحدة المياه في الزراعات القائمة.
- تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات الزراعية الريفية.
- تطوير ورفع كفاءة الأداء لسلاسل الإمداد الغذائي وتعزيز الترابط بين مختلف حلقاتها.

1.1. النتائج المتوقعة للبرنامج:

تتمثل أهم النتائج المتوقعة من البرنامج بحلول عام 2030 فيما يلي:

✓ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب من حوالي 42% حالياً إلى 70% عام 2030.

¹ رائد حتر، نبذة تعريفية موجزة عن: البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2022، ص 6-7.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 48.

✓ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة الزيوت النباتية من حوالي 32% حالياً إلى 72% عام 2030.

✓ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر من حوالي 30% حالياً إلى 74% عام 2030.

✓ خلق فرص عمل لائقة لسكان المناطق الريفية وتحسين الأحوال المعيشية لهم.

✓ خلق مجتمعات زراعية جديدة والنهوض بالقطاع الزراعي لزيادة مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي للمجتمعات المستهدفة.

2.1. التحليل:

تعكس النتائج المتوقعة للبرنامج جهوده الهامة في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي في الدول العربية. من خلال زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب، الزيوت النباتية، والسكر، ستتمكن هذه الدول من تقليل اعتمادها على الاستيراد وزيادة قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية المحلية.

إلى جانب ذلك، من المتوقع أن يسفر البرنامج عن خلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي، وتحسين الأحوال المعيشية للمزارعين، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمعات الريفية. كما سيساهم البرنامج في خلق مجتمعات زراعية جديدة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تعزيز مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة، يمكن للبرنامج أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية خصوصاً في المناطق الريفية.

بشكل عام، يمكننا القول أن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي يُمكنه أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال دعم المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي وتحسين ممارساتهم وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المناطق الريفية.

2. مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل العيش في ولايات دارفور بالسودان:

استفادت السودان منذ عام 1980، من الكثير من البرامج والمشاريع التنموية التي نفذتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ومن أهمها مشروعات سبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود.¹

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، ص 47.

1.2. التعريف بالمشروع:

✓ اسم المشروع: مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش

✓ الدول المستهدفة: ولايات دارفور بالسودان

✓ مدة المشروع: 2018-2023

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ مشروعات تعزيز سبل كسب العيش بهدف تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية وتعزيز الأمن الغذائي في عدة دول عربية من بينها السودان. حيث تهدف إلى تعزيز الصمود أمام تحديات تغير المناخ في ولايات دارفور وتحسين الإنتاجية الزراعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وذلك من خلال تبني تقنيات زراعية مبتكرة (كحصاد المياه، الري التكميلي، إدارة التربة والمحاصيل واللبات الزراعية المتطورة) تعمل على زيادة فعالية النظم الزراعية في المناطق الريفية الجافة.¹

بالتعاون مع وزارات الزراعة الولائية، بدأت المنظمة نشاطات مشروع تحسين سبل كسب العيش في ولايات دارفور بالسودان منذ عام 2018. حيث ركزت على دعم صغار المنتجين وذلك من خلال:²

- تقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ مشاريع المجتمعات الريفية.
- تطوير نظم تكنولوجية وإدارية قادرة على التكيف مع التحولات المناخية.
- تنفيذ نظم حصاد المياه الفعالة وتعزيز تقنيات الري التكميلي.
- توفير مدخلات الإنتاج المحسنة.
- تعزيز قدرات الكوادر المهنية والإرشادية وتدريب المستفيدين والمستفيدات في التقنيات الزراعية.

2.2. نتائج المشروع:

من خلال مشروع تحسين سبل العيش بولايات دارفور، التزمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية المستهدفة. حيث نجحت في الوصول إلى العديد من النتائج من أهمها:³

¹ <https://aoad.org/web/>, Consulté le 6 Avril 2024.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، ص 41.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023، ص 47.

✓ زيادة معتبرة في إنتاج الحبوب تصل إلى أكثر من 140%، وكذلك في إنتاج الخضر حيث أصبح الإنتاج كافياً لتلبية احتياجات الأسر وتوفير فائض يمكن توجيهه إلى السوق.

✓ زيادة عدد الأغنام إلى 1452 رأساً، وارتفاع إنتاج الألبان بأكثر من ثلاثة أضعاف من السابق.

✓ تحسين الإنتاجية الحيوانية حيث ارتفعت نسبة حمل الأغنام من التلقيح الاصطناعي إلى 60%.

✓ إعداد دراسة فنية لـ 21 منشأة لحصاد المياه، مثل الحفائر والسدود ونظام نثر المياه، واستفادة خمس قرى و5 آلاف رأس من الماشية من تأهيل أحد الحفائر بالطاقة الشمسية.

3.2. التحليل:

من خلال ما حققه مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش في ولايات دارفور من نتائج مهمة، نرى أن المنظمة نجحت من خلاله في تعزيز قدرات المجتمعات الريفية وتحسين حياتهم والمساهمة في تحقيق تنميتهم المستدامة على جميع الجوانب. حيث:

- أن تقديم الدعم المالي والفني واللوجستي للمجتمعات الريفية في دارفور، يُمكن صغار المنتجين من تنفيذ مشاريعهم وتحسين أساليب إنتاجهم بشكل فعال مما يُساعدهم على زيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية وتحسين سبل كسب عيشهم وتغلبهم على الفقر.
- كما أن تطوير نظم تكنولوجية وإدارية قادرة على التكيف مع التحولات المناخية يساهم في إلى تعزيز مرونة المجتمعات الريفية في مواجهة تقلبات المناخ والتحديات الزراعية، مما يزيد من فرص استقرارهم ورفع مستوى إنتاجهم في القطاع الزراعي. وهذا ما يساهم بشكل كبير في تحقيق تنميتهم المستدامة اجتماعياً واقتصادياً.
- إضافة إلى ذلك، فإن نجاح المشروع في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية والحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة ويعمل على تحفيز الاقتصاد الريفي من خلال زيادة توفير فرص عمل مستدامة وتحسين مهارات العمال في هذه القطاعات.

3. مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل بمدينة سانت كاترين - محافظة جنوب سيناء بمصر:

بالتعاون مع المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي، ووزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائية والري المصرية، تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل في مدينة سانت كاترين، بهدف دعم المجتمعات البدوية في المنطقة ورفع مستوى معيشتهم مع توفير فرص عمل للشباب، والتركيز على تعزيز دور المرأة البدوية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.¹

1.3. التعريف بالمشروع:

- ✓ اسم المشروع: مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل
- ✓ الدول المستهدفة: مدينة سانت كاترين - محافظة جنوب سيناء مصر
- ✓ مدة المشروع: 2020-2024
- ✓ تمويل المشروع: 200 ألف دولار أمريكي
- يستهدف المشروع حوالي 400 أسرة أي ما يقارب 7500 فرداً وتتمثل أهم أهدافه في:²
- تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الاستدامة في المجتمعات المستهدفة.
- إشراك المجتمعات البدوية والريفية في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، من خلال الاستعمال الفعال لمياه الأمطار في مختلف المجالات.
- تدريب وتطوير مهارات أفراد المجتمعات المستهدفة في مجال زراعة الزيتون وزراعة النباتات العطرية والطبية.
- تمكين المرأة البدوية وبناء قدراتها وخلق فرص عمل ملائمة لها.

2.3. نتائج المشروع:

- تتمثل أهم النتائج التي حققها هذا المشروع إلى غاية 2022، فيما يلي:³
- ✓ استفادة حوالي 240 فرداً من إنشاء 24 بحيرة جبلية لتجميع مياه الأمطار والسيول والثلوج الذائبة.
- ✓ إعادة تأهيل 10 آبار سطحية وتطهيرها.

¹ https://www.elwatannews.com/news/details/4997849#goog_rewarded , Consulté le 6 Avril 2024.

² <https://www.aoad.org/news-16March2020.htm> , Consulté le 6 Avril 2024.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، مرجع سابق، ص 43.
-https://www.elwatannews.com/news/details/4997849#goog_rewarded, Consulté le 6 Avril 2024.

- <https://www.aoad.org/news-22jul2020.html> , Consulté le 6 Avril 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

- ✓ تثبيت نظامين لإنارة المواقع باستخدام الطاقة الشمسية، وتركيب 6 أنظمة لضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية.
- ✓ إنشاء 8 صوب زراعية مزودة بأنظمة للري.
- ✓ زراعة 2000 شتلة زيتون وتوزيعها على 50 أسرة.
- ✓ توزيع 50 رأساً من الماشية مع 12.5 طن من الأعلاف الحيوانية على 25 أسرة ما يقارب 500 فردا معظمهم نساء.
- ✓ إنشاء 60 خلية نحل عسل وتوزيعها على 10 أسر، وزراعة 350 شتلة من أشجار المحاصيل البستانية.

3.3. التحليل:

من خلال النتائج التي حققها مشروع دعم المجتمعات الريفية المتكامل بمدينة سانت كاترين، نرى أن المنظمة نجحت من خلاله في تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة. فقد ساهمت أنشطة المشروع في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في مدينة سانت كاترين المصرية، حيث:

- ساهم المشروع من خلال الإنتاج الزراعي الجيد في تحسين دخل الأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- مكّن إنشاء البحيرات الجبلية وتأهيل الآبار الجوفية من الاستفادة الفعالة من المياه وتحسين البنية التحتية والحالة البيئية في المنطقة مما ساهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.
- ساهم المشروع في تحسين فعالية استخدام الموارد المتجددة في الزراعة من خلال استخدام الطاقة الشمسية لتلبية احتياجات الري للزراعة.
- ساهم المشروع في تحقيق الاستدامة في الزراعة ودعم الاقتصاد المحلي وتحسين المستوى المعيشي وذلك من خلال إنشاء الصوب الزراعية التي تساهم في توفير مصادر محلية للمنتجات الزراعية وتوفير غذاء صحي محلي لتلبية احتياجات المجتمع.

ثانياً: برامج المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية **AARDO** في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا:

إن تمويل المشاريع الرائدة هو أحد الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في بلدانها الأعضاء. تشدد المنظمة على تنفيذ مثل هذه المشاريع التي تساهم بشكل كبير في مجالات التنمية الزراعية والريفية من خلال تخفيف الفقر، وتوفير ظروف معيشية محسنة، وزيادة الدخل،

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

وتوليد فرص العمل في البلدان الأعضاء، حيث منذ عام 1991، قدمت المنظمة الدعم المالي لتنفيذ 64 مشروعاً تنموياً في 21 دولة عضو في المنظمة. ومن بينها 27 مشروعاً في الدول الإفريقية الأعضاء.¹ وبالإضافة إلى هذا تولي المنظمة اهتماماً كبيراً في تنمية الموارد البشرية من خلال برنامجها الرائد في تطوير الموارد البشرية، حيث قدمت منحاً مدفوعة بالكامل للتدريبات المتخصصة والمتقدمة في معاهد رائدة في إفريقيا وآسيا، وتقوم بشكل دوري بتوفير دورات تدريبية وبرامج تعزيز القدرات في مجالات مختلفة من التنمية الريفية. فخلال عام 2022، شارك ما مجموعه 2322 شخصاً من الدول الأعضاء في مختلف برامج تطوير الموارد البشرية.²

1- المشاريع التنموية الرائدة للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في الدول الإفريقية:

قامت المنظمة، منذ عام 1991، بتمويل 27 مشروعاً تنموياً رائداً في الدول الإفريقية الأعضاء فيها، نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): المشاريع التنموية الرائدة للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية

الدولة	عدد المشاريع التنموية الممولة	آخر مشروع تم تمويله
مصر	5	معالجة قش الأرز وتحويله إلى علف للحيوانات ذات قيمة غذائية عالية ورخيصة (عام 2004)
غانا	5	تقوية منتجي الفلفل في مديرية جنوب تونغو على مقابلة معايير الجودة للتصدير عن طريق بناء القدرات وتزويد المدخلات (عام 2010)
كينيا	2	تزويد مياه الشرب لمجموعة أورا أبونغو (عام 1993)
ملاوي	1	مشروع إنتاج الدواجن للنساء المعيلات للعائلة (عام 2008)
المغرب	4	تربية الأبقار لإنتاج الألبان (عام 2006)
نيجيريا	1	تأسيس ثلاث مزارع للتدريب ونشر المعلومات على تربية قاطع الأعشاب (عام 2007)
السودان	5	شبكة المياه بمدينة السريف (عام 2008)
زامبيا	5	مركز كافوس للشباب لموارد تنمية تربية الأحياء المائية (عام 2020)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الموقع الرسمي للمنظمة <https://aardo.org/Arabic/dppar.html>

من بين آخر المشاريع التي قامت منظمة آردو بتمويلها مشروعين في زامبيا مشروع تمكين المجتمعات الريفية الضعيفة ومشروع تنمية تربية الأحياء المائية.

¹ <https://aardo.org/Arabic/dppar.html> , Consulté le 7 Avril 2024.

² AARDO, 2022 Annual Report, AARDO, New Delhi, p31.

1.1. مشروع تمكين المجتمعات المحرومة من توفير فرص تنفيذ النشاطات المدرة للدخل لخفيف

آثار الفقر وانعدام الأمن الغذائي بزامبيا:

من أجل تمكين الشباب والمجتمعات الريفية الضعيفة في مقاطعة امكوشي بزامبيا، قامت منظمة آردو بالتعاون مع حكومة زامبيا والوزارات المختصة بتنفيذ مشروع تنموي يهدف أساساً إلى تخفيف الفقر الريفي وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة. وقد خصصت المنظمة مبلغ 40 ألف دولار أمريكي لتنفيذ المشروع في مدة عامين. حيث تم بدء العمل في تنفيذ هذا المشروع عام 2016، وتضمن العديد من الأنشطة والمبادرات الموجهة نحو تطوير المهارات وتحفيز ريادة الأعمال وتعزيز الأمن الغذائي في تلك المنطقة.¹ سعت منظمة آردو بالتعاون مع حكومة زامبيا إلى توفير الموارد اللازمة والدعم الفني لتنفيذ المشروع بنجاح وتحقيق أهدافه، المتمثلة في:²

- تمكين مجموعات النساء والشباب عن طريق توفير رأس المال الأساسي الضروري لتمكينهم من بدء وتنفيذ مشاريعهم الخاصة بنجاح.
- تعزيز مهارات المقاولات بين النساء ومجموعات الشباب المسجلة، من خلال توفير التدريب والتوجيه في مجالات إدارة المشاريع، والتسويق، والمالية.
- تعزيز الأمن الغذائي للأسر من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الإنتاجية في القطاع الزراعي وتربية الحيوانات والأسماك.

من بين أهم النتائج التي تم تحقيقها خلال هذا المشروع:³

- ✓ تم تقديم التدريب المتخصص لـ 14 شاباً وشابة في مجال تربية الدواجن مما يساعدهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بفعالية.
- ✓ تم تزويد كل شاب مستفيد بالموارد اللازمة (300 طائر) لبدء مشاريعهم الخاصة.
- ✓ تم تأسيس مركز تدريبي، حيث أصبح موقع المشروع وأقنان الدجاج مركز تدريب للشباب الآخرين في المنطقة.

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، التقرير السنوي 2017، آردو، نيودلهي، 2018، ص 67.

² المرجع نفسه، ص 67.

³ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، التقرير السنوي 2018، آردو، نيودلهي، 2019، ص 57.

التحليل:

بناءً على النتائج المحققة، يُمكننا القول أن مشروع تمكين المجتمعات المحرومة بزامبيا قد أحدث تأثيراً إيجابياً على المجتمعات الريفية المستهدفة من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقلالية والتمكين للفئات الضعيفة. حيث ساهم في:

✓ تشجيع ريادة الأعمال للشباب من خلال توفيره فرصاً للشباب للمشاركة في إدارة مشاريعهم الخاصة، مما يعزز روح الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب ويساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ تعزيز دور المرأة الريفية من خلال تمكين النساء من الدخول إلى سوق العمل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية من خلال مشاريعهن المدرة للدخل، وتوفير التدريب والدعم الفني لهن لتطوير مهاراتهن وإدارة مشاريعهن بفعالية.

✓ تخفيف الفقر وتعزيز الأمن الغذائي من يهدف خلال توفير مصادر دخل مستدامة للأسر وتحسين وضعها المالي، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية المشاريع الزراعية وتربية الحيوانات مما يساهم في تحسين الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية الضعيفة.

✓ تعزيز الاستدامة في المنطقة من خلال إنشاء مركز تدريبي لنقل المعرفة والتجارب الناجحة إلى الأجيال القادمة.

✓ تعزيز التماسك والتعاون بين أفراد المجتمعات من خلال إنشاء جمعيات شبابية وتنظيم أنشطة اجتماعية وتدريبية تعزز التماسك الاجتماعي وتبادل المعرفة والخبرات.

1.2. مشروع مركز كافوس للشباب لمراد تنمية تربية الأحياء المائية بزامبيا:

لتحسين معيشة السكان الريفيين، تسعى حكومة زامبيا إلى استغلال إمكانياتها في تعزيز الزراعة وأنشطة تربية الأحياء المائية. وبالتعاون مع منظمة آردوو تم إطلاق مشروع مركز كافوس للشباب لمراد تنمية تربية الأحياء المائية عام 2020، وهو مشروع مدته عامين 2020-2022 بتمويل قدره 16 ألف دولار أمريكي.

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز إدارة الموارد المائية خاصة الأسماك الطبيعية، إذ يسعى إلى تحسين جودة وكفاءة عمليات الصيد وتحسين عمليات التسويق والتصنيع من خلال تعزيز سلاسل القيمة المتعلقة بهذا القطاع. وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي:¹

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردوو، التقرير السنوي 2020، آردوو، نيودلهي، 2021، ص44.

- توفير فرص العمل اللائق للشباب الريفي من خلال تربية الأسماك؛
- محاربة الفقر الأسري في المجتمعات الريفية؛
- تعزيز المستوى المعيشي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشباب المشاركين في تربية الأسماك.

نلخص أهم النتائج التي حققها المشروع أواخر عام 2021 فيما يلي:¹

- ✓ تم تدريب 51 شاباً، ، بما في ذلك 19 شابة، على التقنيات الأساسية لتربية الأسماك وتم توجيههم لإنشاء سلسلة قيم متكاملة لتربية الأحياء المائية، بدءاً من مرحلة الإنتاج وحتى مرحلة الاستهلاك.
- ✓ نجح المشروع في بناء 12 بركة لتربية الأسماك، وجارٍ العمل على بناء 8 برك أخرى.
- ✓ كما تمت عملية تربية الأسماك بنجاح في هذه البرك، حيث تم زراعة 60 ألف من الإصبعيات وتمت متابعة نموها بشكل جيد. وفي نهاية عام 2021، تمت عملية حصاد الأسماك بنجاح.

التحليل:

- مما سبق، نرى أن مشروع مركز كافوس للشباب لموارد تنمية تربية الأحياء المائية بزامبيا قد نجح في تنفيذ أنشطته وتحقيق أهدافه في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين. حيث:
- إن الاستثمار في تربية الأحياء المائية يساهم في توفير مصادر دخل مستقرة للأسر مما يساعد في القضاء على الفقر الريفي.
 - كما أن برامج تدريب وتعزيز قدرات الشباب الريفي في مجال تربية الأسماك تُمكنهم من الإدارة الفعالة للموارد المائية و تحسين فهم عمليات الإنتاج والتسويق مما يُعزز دورهم في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع تربية الأحياء المائية.
 - بالإضافة إلى هذا، فإن زيادة إنتاجية الأسماك وتوفير مصدر مستدام للغذاء الصحي والغني بالبروتينات يساهم في تعزيز الأمن الغذائي للشباب المستفيدين.
 - كما ساهم المشروع في تعزيز مستوى المعيشة للشباب المستفيدين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب عمل لائقة في مجال تربية الأسماك.

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، التقرير السنوي 2021، آردو، نيودلهي، 2022، ص 102-103.

2- برامج التنمية البشرية للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية :

تبنّت المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (آردو) برنامج تنمية الموارد البشرية الذي يقدم منح دراسية مدفوعة التكاليف بالكامل للمرشحين المؤهلين والمتميزين من الدول الأعضاء للتدريب المتخصص والمتقدم في مجالات البحث الرائدة في إفريقيا وآسيا. ولتسريع برنامجها لتنمية الموارد البشرية، قامت المنظمة بتوسيع نطاق تعاونها مع العديد من المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب الموجودة في الدول الأعضاء لتنظيم برامج التدريب وتنفيذ برامج بناء القدرات. كما تواصل المنظمة جهودها المستمرة لإضافة برامج التدريب وبناء القدرات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء في التنمية الريفية.¹

فخلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 2020 إلى 2022)، شارك ما مجموعه 4919 شخصاً من الدول الأعضاء في مختلف برامج تطوير الموارد البشرية (برامج التدريب الدولي الحضورية والالكترونية وورش الأعمال الإقليمية)². سندرس أمثلة منها في ما يلي.

1.2. برنامج التدريب الدولي "استدامة إنتاج الغذاء من خلال الثروة الحيوانية- السودان":

تتعلق صحة الحيوانات بشكل أساسي بالصحة العامة واستدامة البيئة، وهي تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع. يُعتبر تطوير الثروة الحيوانية بشكل مستدام وشامل ضرورة حتمية، حيث يتضمن ذلك تعزيز القدرات الفنية وزيادة الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية، بالإضافة إلى مراجعة القوانين واللوائح وتبني سلالات مقاومة وممارسات متقدمة لتربية الماشية وإدارة الثروة الحيوانية.

نظراً لأهمية الموضوع، نظمت المنظمة بالتعاون مع كلية الطب البيطري في جامعة بحري في الخرطوم، السودان، برنامجاً تدريبياً عبر الإنترنت بعنوان "استدامة إنتاج اللحوم من خلال الثروة الحيوانية" خلال الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر 2021. وحضر البرنامج 94 مشاركاً من 8 دول، بما في ذلك مصر والسودان وتونس والعراق والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا؛ بالإضافة إلى السعودية؛ والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.³

¹ <https://www.aardo.org/hrd.html>, Consulté le 10 Avril 2024.

² المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، التقرير السنوي 2021، مرجع سابق، ص 3-80.

³ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية آردو، التقرير السنوي 2021، آردو، نيودلهي، 2022، ص 77.

تضمن البرنامج مناقشة المواضيع المتعلقة بأمراض الحيوانات، ورعاية الحيوانات، وإدارتها، ومناهج مختلفة لإدارة الثروة الحيوانية، وكيفية تحسين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وكانت الأهداف المحددة للبرنامج تشمل تعزيز معرفة المشاركين في المجالات التالية: (1) معلومات أساسية حول أمراض الحيوانات؛ (2) رعاية وتربية وإدارة الحيوانات؛ (3) منظومات ونظم الثروة الحيوانية وسبل تعزيز الإنتاج الحيواني؛ و (4) الآثار على الصحة العامة ومخاطر الأمراض المنقولة عبر الحيوانات.¹

خلال البرنامج، تمت تقديم محاضرات قيمة من قبل أساتذة و خبراء متخصصون، تناولت جوانب مختلفة لموضوع "استدامة إنتاج اللحوم من خلال الثروة الحيوانية"، من أهمها: لمحة عامة عن الإنتاج الحيواني من مصادر الثروة الحيوانية؛ نظم الإنتاج الحيواني المستدامة لرفاهية الإنسان وتنمية الاقتصاد؛ الأمراض الحيوانية الرئيسية في الأرياف وإجراءات التقليل من مخاطر الإصابة بها؛ المخاطر المصاحبة لسلسلة القيمة في صناعة الحيوانات؛ استراتيجيات الإنتاج الحيواني المستدام في الريف؛ والتحديات المناخية وأثرها على صحة وإنتاجية الحيوانات في البيئات منخفضة الدخل.²

التحليل:

يمكننا أن نعتبر أن برنامج التدريب الدولي حول استدامة إنتاج الغذاء من خلال الثروة الحيوانية أداة فعالة للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية التي تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة والمدربة لمواكبة التطورات السريعة في مجال صحة الحيوانات والعلوم المتعلقة بها وإدارة الثروة الحيوانية، حيث هناك حاجة ملحة لبرامج التدريب المتخصص في هذا المجال.

بشكل عام، يُمكن لهذا البرنامج أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وتحسين معيشة المجتمعات الريفية. وذلك من خلال:

✓ تعزيز الإنتاجية الحيوانية؛ حيث يُمكن أن يُوفر البرنامج المعرفة والتدريب اللازمين للمربين والمزارعين لتحسين إنتاجيتهم من خلال ممارسات زراعة الحيوانات المستدامة وتطبيق تقنيات حديثة.

¹ المرجع نفسه، ص 76.

² المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

✓ تحسين جودة المنتجات الحيوانية المهمة للاقتصاد الريفي؛ بفضل التدريب على أساليب الرعاية والتغذية الصحيحة للحيوانات.

✓ توفير فرص العمل وزيادة الدخل، فمن خلال تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات الحيوانية، يمكن أن يؤدي البرنامج إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة دخل الأسر الريفية وتحسين مستوى معيشتهم.

✓ يشجع البرنامج على ممارسات الزراعة المستدامة وإدارة الثروة الحيوانية بشكل صديق للبيئة، مما يحد من تأثيرات التدهور البيئي ويسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

✓ تعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الجوع؛ فبفضل زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الحيوانية، يمكن تعزيز الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الصحي والمغذي للسكان الريفيين، وبالتالي التغلب على الجوع ونقص التغذية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاركين في البرنامج التفاعل والتعلم من تجارب بعضهم البعض، وبناء شبكات اجتماعية تعزز التعاون وتبادل المعرفة في مجال استدامة إنتاج الغذاء من خلال الثروة الحيوانية.

2.2. برنامج التدريب الدولي "الابتكار الزراعي ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة - غانا":

تسعى المجتمعات الريفية الإفريقية لمواجهة تحديات المستقبل وتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية، وهذا ما يستلزم اعتماد نهج طويل الأمد لبناء وصيانة أنظمة الابتكار التي يمكن أن تغذي الابتكارات من المفهوم الأصلي إلى التطوير وصولاً إلى المستخدم النهائي. فقد كان نظام الابتكار الزراعي في حالة دائمة من التغيير مع تطور الاكتشافات التقنية الأساسية التي زادت من عملية التحول المستمرة.

نظمت المنظمة بالتعاون مع كلية الزراعة في جامعة غانا برنامج التدريب الدولي عبر الإنترنت تحت عنوان " الابتكار الزراعي ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة"، لتعزيز التسويق التجاري للبحوث المعقدة ونقل التكنولوجيا في الفترة من 26 إلى 29 يوليو 2022. حضر البرنامج مائة وخمسة وأربعون (145) مشاركاً من 22 دولة عضو، وهي: ، بوركينا فاسو، مصر، إثيوبيا، غامبيا، غانا، نيجيريا، السودان، تونس، زامبيا، بنغلاديش ، الصين (تاوان)، الهند، الأردن، ليبيريا، ماليزيا، موريشيوس، ناميبيا، عمان، باكستان، فلسطين، سريلانكا، وسوريا، بالإضافة إلى دولتين مؤهلتين للعضوية الفلبين وأوغندا.¹

¹ AARDO, 2022 Annual Report, AARDO, NewDelhi, 2023, P38-39.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

يركز البرنامج على تعزيز الفهم والتطبيق العملي للابتكارات القائمة على العلوم والتكنولوجيا الزراعية. ويهدف إلى تمكين المشاركين من تطوير مهاراتهم في التسويق ونقل التكنولوجيا، وذلك من خلال توفير المعرفة والأدوات اللازمة لتحسين إدارة المشاريع وتنفيذ استراتيجيات التسويق بفعالية. كما وفر هذا البرنامج فرصة قيمة للمشاركين لتعزيز معرفتهم ومهاراتهم في مجالات الابتكار وتسويق البحوث الزراعية. وتتصب الأهداف الرئيسية للبرنامج على توجيه المشاركين نحو الخطوات الرئيسية في عمليات الابتكار وتسويق البحوث، وتبسيط الضوء على البحوث ذات الصلة بالأنشطة الزراعية وعمليات الابتكار، بالإضافة إلى تحديد الفرص لاستغلال البحث للنقل وتطبيقه في العمليات العملية.

كما يركز البرنامج أيضًا على ضرورة حماية وإدارة الملكية الفكرية، ويقدم دراسات حالة وإطارًا قانونيًا يدعم هذه الحقوق، مما يعزز الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية في تحفيز الابتكار وحماية الاستثمار في البحث والتطوير.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على وجهات نظر الصناعة حول قيمة البحوث العلمية في العلوم الزراعية، ويعرض فرص الحياة المهنية والمسارات المهنية المتاحة في هذا المجال. وخلال الجلسات، قام خمسة متخصصين بتقديم عروض حول مجموعة متنوعة من مجالات الزراعة والابتكار، مما يساهم في تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات بين المشاركين. ويتضمن هذا التقديم استعراضًا لعملية الابتكار، وعملية البحث الزراعي وتسويق النتائج، وأمثلة عن نتائج البحوث من منظور إفريقيا وتطبيقات نقل التكنولوجيا وإدارة الملكية الفكرية.¹

التحليل:

نعتقد أن هذا البرنامج يُمكن أن يساهم في دعم الزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتعزيز قدرة المزارعين والمهنيين في القطاع الزراعي على تحسين إنتاجهم وإنتاجيتهم وزيادة دخلهم. حيث يعمل على:

✓ تعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الزراعي من خلال توفير المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير وتطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة والمبتكرة.

¹ AARO and School of Agriculture University of Ghana, **Report of the online training programme on Agri-innovation and Technology transfer for sustainable development 26-29 July 2022**, AARDO, NewDelhi, 2023, pp 2-4.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

✓ تعزيز قدرة المشاركين على نقل التكنولوجيا الزراعية من المراكز البحثية إلى المزارعين والمجتمعات الزراعية، مما يساهم في تعميم الاستفادة من التقنيات الحديثة وتطبيقها على نطاق واسع.

✓ تمكين المشاركين من زيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في الزراعة من خلال تعلم وتطبيق أحدث التقنيات والممارسات الزراعية المستدامة، مما يؤدي إلى تحسين الدخل والرفاهية في المجتمعات الريفية.

✓ تعزيز مهارات التسويق وتحسين التوزيع للمنتجات الزراعية، مما يساهم في زيادة فرص التسويق وتحقيق العوائد المالية للمزارعين والمنتجين الريفيين.

✓ المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية، فالتحول إلى ممارسات زراعية مستدامة ومبتكرة يساعد على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

✓ المساهمة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من خلال تحسين الإنتاجية والدخل وفرص العمل في القطاع الزراعي.

بشكل عام، يعد برنامج التدريب حول الابتكار الزراعي ونقل التكنولوجيا أداة قوية لمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والإنتاجية والكفاءة وتبني التكنولوجيا الحديثة والمستدامة وحماية البيئة وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية.

2.3. ورش عمل المنظمة للدول الإفريقية:

تلتزم المنظمة بتلبية الاحتياجات والمتطلبات الملحة للدول الأعضاء وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في المناطق الريفية. حيث تقوم بتنظيم ورش عمل تدريبية وإقليمية بصفة دورية تُغطي مواضيع مختلفة من أهمها: تطوير البنية التحتية الريفية، تعزيز الزراعة المستدامة، تطوير المهارات وتنمية الموارد البشرية وريادة الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.¹

خلال عامي 2021 و2022، قامت منظمة آردو بتنظيم 6 ورش عمل إقليمية في الدول الإفريقية الأعضاء. نلخصها في الجدول الموالي:

¹ <https://aardo.org/Arabic/regional%20workshopar.html>, consulté le 15 Avril 2024.

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

الجدول رقم (12): ورش العمل الإقليمية للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في الدول الإفريقية خلال عامي 2021 و2022

أهدافها	الدول المشاركة	عدد المشاركين	عنوان الورشة
-تسليط الضوء على المفاهيم والسياسات والتطورات في مجال التمويل الميكروي؛ -تعزيز معرفة مقدمي خدمات التمويل الميكروي والجهات المعنية الأخرى؛ -مناقشة الأطر القانونية والإدارية وطبيعة مؤسسات التمويل الميكروي والتحديات التي تواجهها؛ -بحث وتقييم إجراءات وطرق تنظيم تقييم العملاء وتقييم الأداء لتحسين جودة الخدمات المقدمة؛ -بحث إمكانية إعداد وتطبيق أفضل الممارسات في مجال التمويل الميكروي بناءً على الخبرات المتنوعة المشاركة في الورشة.	مصر، الجزائر، المغرب، السودان، عمان واليمن	24	أفضل الممارسات والبرامج في التمويل الميكروي: خبرات الدول الأعضاء العربية في آردو -مصر- 5-1-15-2021
-استعراض المفاهيم الأساسية للتصحر وسياسات مكافحتها بالإضافة إلى الممارسات الفعالة في هذا المجال؛ -تسليط الضوء على كيفية إدارة الموارد الطبيعية تحت ظروف التصحر والجفاف؛ -دراسة التجربة المصرية في تثبيت الكثبان الرملية لمنع التصحر؛ -التركيز على أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والتربة والحفاظ على الموارد الطبيعية في وجه التحديات المتعلقة بالتصحر والجفاف.	مصر، الجزائر، السودان، الصومال، الأردن، عمان، فلسطين، سوريا، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية	58	مكافحة التصحر: خبرات الدول الأعضاء العربية في المنظمة -مصر- 24-26 أكتوبر 2021
-مناقشة دور المؤسسات الحكومية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمعات الريفية؛ -استعراض بعض المشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة دخل الأسر الريفية؛ -تبادل الخبرات والمعرفة حول كيفية تسويق منتجات الزراعة الصغيرة أو إدارة سلاسل القيمة لهذه المنتجات.	مصر، السودان، تونس، العراق، عمان، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية	68	تمكين المرأة الريفية من خلال المشروعات الصغيرة: خبرات الدول الأعضاء العربية في المنظمة -مصر- 19-23 ديسمبر 2021

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

<p>-توفير فرصة للمهنيين الشباب الأفارقة لفهم القضايا ذات الصلة بحاسبة المياه، وتقنيات الري الناشئة، وأنظمة الإدارة؛</p> <p>-تطوير وتعزيز قدرات الشباب العاملين في مجال إدارة موارد المياه ونظام الري الصغير والتغير المناخي في المنطقة الإفريقية المتوسطة.</p>	<p>المغرب، مصر، تونس، جنوب إفريقيا، نيجيريا، بوركينافاسو، السنغال، زامبيا، بنين، السودان، كينيا، إثيوبيا، مالي، جيبوتي</p>	<p>43</p>	<p>أنظمة الري الميكروية للتخفيف من آثار التغير المناخي والدورة الخامسة للمؤتمر الإقليمي الإفريقي -المغرب- 19-26 نوفمبر 2021</p>
<p>-تسليط الضوء على فوائد وتحديات الزراعة بدون تربة وكيفية تحقيق غذاء آمن وخالٍ من المبيدات الحشرية؛</p> <p>-تعزيز فهم المشاركين لكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الخضروات والفواكه والنباتات الطبية والعطرية دون الحاجة للتربة التقليدية؛</p> <p>-استعراض الطرق والتقنيات التي تساعد على زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة بدون تربة؛</p> <p>-بحث سبل توفير فرص العمل في القطاع الزراعي من خلال تعزيز الزراعة بدون تربة وتشجيع الشباب على المشاركة في هذا المجال.</p>	<p>مصر، الجزائر، تونس، المغرب، السودان، عمان، الأردن</p>	<p>54</p>	<p>الزراعة على السطوح (بدون تربة) كمشاريع لتوليد الدخل -مصر- 5-9 جوان 2022</p>
<p>-تعزيز فهم المشاركين لدور التعاونيات في توفير مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة ودورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية الريفية</p> <p>-تسليط الضوء على أهمية التعاونيات في توفير فرص العمل ودعم القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية؛</p> <p>-استعراض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للتعاونيات في تسويق المشاريع الصغيرة وتعزيز التنمية الريفية؛</p> <p>-توفير فرصة للتفاعل والتبادل بين المشاركين لتبادل الخبرات والمعرفة حول كيفية تعزيز دور التعاونيات في تنمية المجتمعات الريفية؛</p> <p>-تعزيز التوجه نحو استخدام التعاونيات كوسيلة فعالة لتعزيز التمويل وتسويق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والريفي.</p>	<p>مصر، الجزائر، تونس، السودان، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين</p>	<p>83</p>	<p>دور التعاونيات في دعم المشاريع الصغيرة -مصر- 15-19 ماي 2022</p>

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على <https://aardo.org/Arabic/regional%20workshopar.html>

الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية

تبدو ورش العمل التي نظمتها منظمة آردو، (عامي 2021-2022)، في الدول الإفريقية الأعضاء شاملة ومتنوعة ولها دور حيوي في تحقيق التنمية وتعزيز القدرات والمهارات، حيث تغطي مجموعة واسعة من المجالات ذات الأهمية الحيوية لتنمية المجتمعات الريفية.

حيث تتيح ورشة التمويل الميكروي الفرصة للمشاركين للتفاعل وتبادل المعرفة والخبرات، وتحسين ممارساتهم في مجال التمويل الميكروي، وبالتالي تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية في الدول الإفريقية.

وتساهم ورشة مكافحة التصحر في زيادة الوعي بمشكلة التصحر وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال، مما يساهم في تطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحة التصحر والجفاف وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الصحراوية.

كما يُمكن لورشة "تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع الصغيرة" أن تساهم في تعزيز دور المرأة الريفية في تنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على العيش بكرامة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، تمكن المشاركون في ورشة "أنظمة الري الميكروية للتخفيف من آثار التغير المناخي"، من الاستفادة من الخبرات والمعرفة المتاحة في هذه المجالات الحيوية وتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم للمساهمة في تنمية وإدارة الموارد المائية بشكل فعال ومستدام في القارة الإفريقية.

كما يمكن أن تساهم ورشة العمل حول دور التعاونيات في تعزيز الوعي والفهم بين المشاركين حول أهمية التعاونيات في تعزيز التنمية الريفية المستدامة وتوفير الفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية

وتعد ورشة العمل الإقليمية في مجال الزراعة بدون تربة فرصة مهمة للمشاركين لتعزيز معرفتهم وتطوير مهاراتهم في مجال الزراعة بدون تربة، مما يمكنهم من تطبيق التقنيات الحديثة بفعالية وكفاءة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي في الدول الإفريقية.

بشكل عام، تعكس ورش العمل التي نظمتها منظمة آردو مجموعة متنوعة من الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الريفية في القارة الإفريقية، وتساهم في توفير الدعم والموارد وتطوير المهارات لسكان المناطق الريفية لتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

استفادت العديد من الدول الإفريقية بشكل كبير من برامج ومشاريع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الريفية المستدامة. هذه البرامج والمشاريع تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الريفي، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الأمن الغذائي، وحماية البيئة في المناطق الريفية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، والمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (AARDO) كلها تقدم برامج ومشاريع متعددة لدعم التنمية الريفية في القارة الإفريقية.

تشمل هذه البرامج والمشاريع تحسين البنية التحتية الريفية مثل الطرق والمياه الصالحة للشرب والري، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية للمزارعين، ودعم الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية في المناطق الريفية، وتعزيز حقوق المرأة والشباب الريفيين.

وبفضل جهود هذه المنظمات، شهدت العديد من الدول الإفريقية تحسناً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية، مما ساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

الفصل الرابع:
استفادة الجزائر من
برامج المنظمات
الدولية الداعمة
للتنمية الريفية
المستدامة

تمهيد:

منذ الاستقلال في عقد الخمسينات من القرن الماضي، تعكف الجزائر على بناء قاعدة تنموية قوية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية، وتعتبر التنمية الريفية المستدامة أحد أهم أولويات السياسات الحكومية في الجزائر، حيث تسعى الحكومة جاهدة لتحسين ظروف الحياة والمعيشة في هذه المناطق الهامة.

ومع ذلك، تظل التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في هذا السياق تحتاج إلى جهود مشتركة بين الحكومة والمنظمات الدولية، وهنا تأتي أهمية برامج المنظمات الدولية في دعم وتعزيز جهود الجزائر نحو تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

وفي هذا الفصل، سنستكشف كيفية استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية في هذا السياق، محلاً التحديات التي تواجهها والجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية، وذلك من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

✓ المبحث الثاني: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية

الريفية المستدامة

المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث إلى التطرق إلى أهم جوانب التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من حيث الاستراتيجيات المعتمدة، والتحديات التي تواجه تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

خلال الستين عامًا الماضية، أي من بعد الاستقلال، شهدت المناطق الريفية في الجزائر سلسلة من التدخلات والاستراتيجيات التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق تكافؤ في مستوى المعيشة بين السكان الريفيين والسكان الحضريين. تُسجل هنا ثلاث مراحل رئيسية لهذه التدخلات:

أولاً: المرحلة الأولى من 1962 إلى 1990

تميزت مرحلة بعد الاستقلال بعدة فترات نلخصها فيما يلي:

1- الفترة من 1962 حتى 1971:

وتعرف بفترة الإدارة الذاتية، فمنذ استقلال الجزائر في عام 1962 ركزت السياسات الموجهة نحو المناطق الريفية على توسيع فوائد الاستقلال للفلاحين. حيث بدأت أولى هذه السياسات بإعادة الأراضي التي استولت عليها القوى الاستعمارية والتي كان يستغلها الفلاحون الجزائريون، فبلغت مساحة الأراضي المستردة 2.7 مليون هكتار.¹

في المرحلة الأولى بعد الاستقلال، قامت الهيئات المحلية، التي اختارها الفلاحون بمشاركتهم الفعالة، بتحويل الفلاحين إلى عمال مأجورين وتعيين إدارات لإدارة القطاعات بالتعاون معها. هذه الخطوة تهدف إلى تحسين التنظيم والإدارة في القطاع الزراعي، وتمكين المزارعين من الاستفادة بشكل أكبر من الموارد والتكنولوجيا المتاحة لديهم.

¹OuardaChenoune et Autres, **La territorialisation de la politique rurale en Algérie, adaptation ou rupture ? analyse à partir d'une étude de cas : la wilaya de Tizi Ouzou**, Revue Mondes en Développement Vol.45-2017/1-n°177, pages 79 à 100, Edition De Boeck Supérieur, p 80-85.

من خلال هذه الجهود، سعت الحكومة الجزائرية إلى جعل الزراعة قطاعًا حيويًا يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية.¹

2- الفترة من 1972 إلى 1981:

فترة الثورة الزراعية، جاءت الثورة الزراعية كنتيجة لفشل الإدارة الذاتية في تحسين ظروف حياة السكان الريفيين، من خلال تحديث الزراعة وتنفيذ المرافق الاجتماعية مثل القرى الزراعية والطرق والكهربية. وقد تم التفكير في الثورة الزراعية كجزء من نموذج التنمية الذاتية، حيث تم تأمين تفوق الصناعة على الزراعة. وكان الهدف من ذلك تحسين قيمة الإنتاج الزراعي وتطوير سوق للمنتجات المصنعة محليًا، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويقلل من الاعتماد على الواردات.

في المراحل الأولى من الثورة الزراعية، اتخذت الدولة إجراءات تموينية تشمل تأمين نحو 40% من المساحة الصالحة للزراعة بعد عام 1971. تم حجز بعض العقارات الكبيرة لتوزيعها على شكل تعاونيات إنتاج لصالح الفلاحين الذين لم يكن لديهم أراضي، وكانت هذه التعاونيات تلعب دورًا هامًا في دعم القطاع الزراعي. ومع ذلك، واجهت عملية الاستيلاء تحت غطاء توزيع وسائل الإنتاج الزراعي مقاومة شديدة من قبل أصحاب المزارع الكبيرة، مما قيد نطاق هذا الإصلاح.

ثم بدأت مرحلة الثورة الزراعية التي تهدف إلى التنمية الريفية من خلال بناء قرى زراعية تسمى القرى الاشتراكية، بهدف منع هجرة الريف وتنمية السهول. وكانت الدولة تطمح إلى الحصول على تأييد أكبر من جزء الفلاحين الصغار. ورغم أن المزارع الحكومية (التعاونيات الخدمية) كانت المفضلة في دعم الدولة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تثير حماسًا كبيرًا لدى الفلاحين. ولم يشعر السكان الريفيون بأنفسهم مشاركين في هذه التحولات القمعية في الزراعة والعالم الريفي.²

¹ عمرون هجيرة، واقع التنمية الريفية في الجزائر (السياسات-المشاكل-الآفاق)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد 8 ج 2/ جوان 2017، جامعة خنشلة، الجزائر، الصفحات 1096-1110، ص 1106-1108.

²Rym SAIDOUN et Autres, **La politique agricole et rurale en Algérie : de la centralisation à la gouvernance**, Les Cahiers du Cread –Vol. 38 – n° 03 – 2022, pages 473 à 506, pp 476-480.

كانت الثورة الزراعية سياسة تهدف إلى تغيير الهياكل الزراعية، حيث قلبت علاقات الملكية ووزعت القوى الزراعية في الريف. كانت هذه السياسة مدفوعة ومراقبة بشكل وثيق من قبل الدولة، ومع ذلك، لم تؤدي سوى إلى تحول اجتماعي وسياسي غامض. كان التركيز الأساسي في هذه السياسة على القطاع الحكومي، مما أدى إلى تعزيز وحدة الدولة من خلال تأميم الأراضي. زادت الدولة من قدرتها على المراقبة من خلال التعاونيات التي شكلت وسيلة لتوسيع نفوذها على القطاع الخاص.

3- الفترة من 1982 إلى 1990:

في بداية هذه الفترة، تم تعليق التخطيط وتقييم الفترة السابقة التي تميزت بتدهور القطاع الزراعي. ثم بدأت السلطات في وضع خطط خماسية (1980-1984 و 1985-1989) تُركز على أهمية إعادة هيكلة القطاع الزراعي والنهوض به. ومن خلالها تم التركيز على تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للبلاد من خلال زيادة إنتاج المنتجات الأساسية والكمالية، والبدء في تنفيذ خطة تنمية في القطاع الزراعي للتقليل من فكرة الاكتفاء الذاتي ومحاولة إنقاص ضغوطات الاستهلاك.¹

ثانيا: المرحلة الثانية من 1991 إلى 2000

في بداية التسعينات، عاشت الجزائر أزمة اقتصادية واجتماعية وأمنية وكانت مُثقلة بالديون. وهذا ما أدى بالدولة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات من بينها تحرير القطاع الزراعي والقيام بخصصته، من خلال إصدار قانون التوجيه الأريضي عام 1990. يحدد هذا القانون النظام القانوني للممتلكات العقارية ويعتمد على مبدأ استرجاع الأراضي المحجوزة وإعادة تأسيس حقوق الملكية الخاصة.

وفي هذه الفترة تلقت الجزائر الدعم من بعض المنظمات الدولية التي قامت بتقديم مشاريع للتنمية المحلية في المناطق الريفية الصعبة. كان تهدف هذه المشاريع إلى تنمية المناطق الريفية اقتصاديا

¹ حسن بلقاسم بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "تحديده ونظام دمج في الثورة الصناعية"، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط2، 1985، ص66-67.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

واجتماعيا وبيئيا، لكنها لم تكن لها استفادة أي أنها لم تترك تأثير منهجي وفور انتهائها تتم العودة إلى الطرق القديمة.¹

أدت الفترة العصيبة التي عاشتها الجزائر في التسعينات إلى قبولها برنامج التكيف الهيكلي (1994-1998) الذي فرضه صندوق النقد الدولي بغرض ضمان التوازن المالي وسداد الديون الخارجية. هذا البرنامج شمل مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك القطاع الزراعي، وأدى إلى تحقيق عدد من النتائج الإيجابية في هذا المجال. حيث شهد القطاع الفلاحي ارتفاعاً في الإنتاج، وزاد معدل النمو السنوي له مقارنةً بالقطاعات الأخرى. كما تم العمل على تنظيم الهياكل والموارد المخصصة لتطوير القرى والمناطق الريفية.²

ثالثاً: المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2022

في هذه المرحلة، واجهت الحكومة الجزائرية تحديات متعددة في تطوير المناطق الريفية، وقد اتخذت عدة سياسات وخطط لتعزيز التنمية في هذه المناطق، من أهمها: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: 2000-2004

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إطار استراتيجي يهدف إلى تطوير وتحسين القطاع الزراعي والفلاحي في البلاد. يتميز هذا المخطط بكونه آلية متعددة الجوانب، حيث تركز جهوده على تحسين التكوين التقني للفلاحين، وتقديم الدعم المالي والنظامي اللازم لتعزيز كفاءتهم وإنتاجيتهم. يهدف المخطط أيضاً إلى بناء فلاحية عصرية تتمتع بالكفاءة والاستدامة، وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية

¹Rym SAIDOUN et Autres, **La politique agricole et rurale en Algérie : de la**

centralisation à la gouvernance, Les Cahiers du Cread –Vol. 38 – n° 03 – 2022, pages

473 à 506, pp 485-486

²رشيد بن عيسى: إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية، 2004، الجزائر، ص 10-27.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

وحمايتها، والاستفادة العقلانية منها. يشمل ذلك استصلاح الأراضي وتحسين استخدام الإمكانيات المتاحة بشكل أفضل، مما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في القطاع الفلاحي¹.

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أساسا إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام ومنطقي، وتحديث الزراعة، وتحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية. وكان هذا المخطط يستفيد من موارد مالية هامة من خلال إنشاء الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعية، الذي بلغت قيمته أكثر من 40 مليار دينار جزائري، وهو أكثر من نصف ميزانية وزارة الزراعة والتنمية الريفية².

تم وضع أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من قبل هيئات الدولة ورئيس الجمهورية السابق، وتمثل في ما يلي³:

- ✓ حماية واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وذكية.
- ✓ دمج القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بشكل فعال.
- ✓ تخصيص الإنتاج الزراعي حسب الاحتياجات والموارد في كل منطقة.
- ✓ إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتعزيز الاحترام وتأهيل الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلاد.
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الزراعي لتحسين معيشة ودخل الفلاحين.
- ✓ تشجيع المبادرات الخاصة في توزيع وتسويق المنتجات الزراعية.
- ✓ تعزيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ✓ تعزيز تنافسية القطاع الزراعي وتكامله في الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع برامج محلية للتنمية الفلاحية، قُسمت لمحورين¹:

¹كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، 2006، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص201.

²Rym SAIDOUN et Autres, Opcit, pp 486-487.

³آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، العدد 23، الجزء الأول، 2018، ص187-188.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

● **المحور الأول:** ويتضمن؛ البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة الاستثمارات الفلاحية وتربية المواشي، برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية، برنامج تكثيف أساليب الإنتاج، برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي وبرنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

● **المحور الثاني:** ويشمل؛ البرنامج الوطني للتشجير، برنامج التشغيل الريفي، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وبرنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

ولتنفيذ هذه البرامج المختلفة، تم إنشاء أدوات تمويل محددة وتعتمد على²:

✓ **التعاونية الائتمانية الفلاحية:** تلعب هذه المؤسسة المالية دوراً أساسياً في تمويل الأنشطة الزراعية من خلال تقديم خدمات مصرفية تتناسب مع احتياجات المزارعين وفاعلي القطاع الزراعي.

✓ **صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNDRA):** يهدف هذا الصندوق إلى تنظيم ودعم تطوير القطاع الزراعي من خلال تخصيص موارد مالية للمبادرات والمشاريع الزراعية ذات الأولوية.

✓ **صندوق تنمية الأراضي من خلال التراخيص (FMVC):** يتم توجيه هذا الصندوق بشكل خاص لتمويل مشاريع تنمية الأراضي من خلال منح تراخيص للأراضي الزراعية، مما يساهم في استغلال الموارد الأرضية الزراعية بشكل أمثل.

تلعب هذه الآليات المالية دوراً حاسماً في تعزيز ودعم الأنشطة الزراعية، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير وتحديث القطاع الزراعي.

بعد سنتين من التنفيذ، أظهرت نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) أن أسر البلديات الريفية الصغيرة والمزارع المعزولة تم استبعادها من دعم الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعية.

¹ زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، Assiut Journal of Agricultural Sciences، كلية الزراعة بأسبوط، مصر، العدد 45، الجزء الرابع، الصفحات 159-172، 2014، ص 165-166.

² A. Hadibi, F.Z. Chekired-Bouras, B. Mouhouche. **Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie**, Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb, 2008, Mostaganem, Algérie, pp2-3.

وكنتيجة لذلك تحول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، التي استمرت من عام 2004 إلى عام 2008.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004-2008:

لقد كانت خطوة توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هامة جدا. ففي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، تم تحديد أهداف أوسع تشمل تعزيز الإسهام في الأمن الغذائي، استغلال جميع الموارد المتاحة، حماية البيئة، تحسين الخدمات الزراعية في المناطق الريفية ودعم السكان الريفيين الأكثر فقراً بهدف تحسين وضع الفئات الهشة.

وتم التركيز بشكل خاص على دعم الاستثمار في المبادرات الخاصة من خلال اعتبار الزراعة المستدامة كهدف رئيسي لخلق الثروة، وتعزيز التنمية في المناطق الداخلية مثل الجنوب والهضاب العليا والجبال. كما صُممت الأنشطة والمبادرات التي تم اتخاذها في إطار المخطط لتكون متماشية مع مفهوم التنمية المستدامة، ويجب أن تكون مربحة اقتصادياً واجتماعياً مقبولة وبيئياً مستدامة¹.

وفي ما يخص تحقيق الأهداف المسطرة، ففي نهاية عام 2004 تمكن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من تحقيق نتائج محفزة. حيث:²

- ساهم في تمكين المستثمرات الفلاحية من الانضمام إلى المخطط، وتمت إعادة تأهيل حوالي 307 ألف مستثمرة.
- ساهم في تنمية وتوسيع القدرات الإنتاجية الزراعية، ففي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم استصلاح مساحة تبلغ حوالي 480 ألف هكتار تمت زراعتها أشجار مثمرة وكروم.
- ساهم في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية المسقية وتعزيز فعالية استخدام المياه الزراعية من خلال تطوير مجال الري بتقنيات التقطير. فقد تم سقي حوالي 15% من المساحة المستهدفة للري.

¹Ministre de l'Agriculture et du développement rural, **Le Renouveau Agricole et Rural en marche**, MADR, Alger, 2012, p3-4.

²بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفالحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 122.

- ساهم في توفير فرص عمل من خلال إنشاء أكثر من 822 ألف منصب شغل 45% منهم فقط هم عمال دائمون، مما يشير إلى وجود تحديات في توفير فرص عمل دائمة ومستقرة في القطاع الزراعي والريفي.

بعد مرور خمس سنوات من بدء تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، تبين أنها لم تحقق التأثير المرجو. استجابةً لهذا التقييم، في عام 2004، تم تصميم وتنفيذ نهج جديد يهدف إلى إعادة هيكلة وتنشيط المناطق الريفية، وذلك من خلال إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD).

3- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD):

تعتمد مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) على تشجيع المشاركة المباشرة للمجتمعات الريفية ومنظماتها في حل المشكلات التي تواجهها أثناء تنفيذ مشاريعها. يهدف النهج الذي تم تطويره من خلال هذه الإستراتيجية إلى الاستفادة من قدرات المنظمات الريفية على المستوى المحلي مثل الجمعيات والتعاونيات والنفابات المهنية. تعتمد هذه القدرات بشكل أساسي على القيم الاجتماعية والثقافية، وعلى استثمار قدرات الناس وتعبئتهم، وعلى إبراز الثروات الطبيعية والثقافية والاقتصادية في مناطقهم.

تتمحور أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة حول:¹

- ✓ تحسين ظروف الحياة في الريف.
- ✓ زيادة الوظائف والدخل من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والحراجة والحرف اليدوية والسياحة والخدمات.
- ✓ تعزيز التماسك الاجتماعي والإقليمي.
- ✓ وحماية البيئة والحفاظ على التراث الريفي.

تمثلت الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه الإستراتيجية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، التي تختص في تنمية المناطق الريفية الفقيرة بإتباع نهج محلي واشتراكي لتصميم

¹Bessaoud O, *La stratégie de développement rural en Algérie*, CIHEAM, Montpellier, 2006, pp83-84.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

وتنفيذ مشاريع تنمية جماعية وفردية. كانت الأهداف الرئيسية لمشاريع التنمية الريفية المحلية توجه نحو معالجة التحديات التي تواجهها المناطق الريفية المحرومة، من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات الريفية المعنية وتعزيز الأنشطة الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.¹

لجعل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية فعّالة، خضعت لتعديلات وإصلاحات، حيث استغرق الأمر أربع سنوات إضافية لتتقيد النهج الجديد. تم إطلاق هذا النهج في عام 2008 تحت اسم "سياسة التجديد الزراعي الريفى" (PRAR) التي تدمج التنمية الزراعية في المناطق النامية. وتنقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية:²

- ✓ التجديد الزراعي: ويتم تنفيذها من خلال إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة كفاءة الإنتاج والإنتاجية، إنشاء نظام للتنظيم يهدف إلى حماية دخل المزارعين والمستهلكين، وإنشاء بيئة داعمة وآمنة بإطلاق الائتمان الزراعي بدون فوائد، وتعزيز التأجير التمويلي لاقتناء المعدات الزراعية، وتوفير نظام تأمين فعّال ضد انخفاض الإنتاج والكوارث الزراعية
- ✓ التجديد الريفي: ويعتمد على نهج مبتكر لتنمية المناطق الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة التي تستهدف المناطق الريفية المحرومة.
- ✓ تعزيز القدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين: ويتم تحقيقه في إطار برنامج شامل يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية وتقديم المساعدة الفنية من خلال تحديث أساليب الإدارة الزراعية، زيادة الاستثمار في البحث والتدريب والتعميم الزراعي، وتعزيز القدرات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والهيئات المعنية بدعم الفلاحين والمشغلين في القطاع.

¹Karima Boudedja et Amel Bouzid, **L'impact des stratégies de développement rural en Algérie sur les zones marginalisées depuis l'indépendance**, Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), Alger, 2022, <https://informationsetcommentaires.com/2022/07/01/limpact-des-strategies-de-developpement-rural-en-algerie-sur-les-zones-marginalisees-depuis-lindependance/>, consulté le 24 Avril 2024.

²Ministère d'Agriculture et de développement Rural, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Alger, 2010, p 2-5.

4- سياسة التجديد الريفي (PRR) :

بناءً على التجارب السابقة وضمن إطار إصلاح العمل العام، تم اعتماد سياسة التجديد الريفي (PRR) في عام 2006، بهدف تعزيز المرحلة التجريبية للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. يتزايد الوعي بأهمية مساعدة المناطق الريفية، التي غالباً ما تكون متأخرة في التطوير، مما يشير إلى التوجه نحو وضع سياسة التجديد الريفي بهدف تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية. وتهدف هذه السياسة إلى:¹

- ✓ تحسين ظروف حياة السكان الريفيين؛
- ✓ زيادة فرص العمل والدخل من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ تعزيز التماسك الاجتماعي والإقليمي؛
- ✓ حماية البيئة وتقدير التراث الريفي.

تعتمد سياسة التجديد الريفي على عدة مبادئ أساسية، تتمثل في:²

- ✓ نهج متعدد القطاعات ومتكامل: يتضمن هذا النهج تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات لضمان تفعيل التنمية الريفية بشكل شامل ومتكامل.
- ✓ التفويض: حيث تتحول السلطات المحلية إلى مسؤولية تطوير السياسات بشكل أكبر، مما يسهم في تعزيز التحكم المحلي والاستجابة لاحتياجات المجتمعات الريفية بشكل أفضل.
- ✓ التعاون والشراكة: يعتمد نجاح سياسة التجديد الريفي على التعاون الفعال والشراكة بين مختلف المستويات الحكومية (المحلية، الولائية، الوطنية) والشركاء الخاصين والمجتمع المدني.
- ✓ تنويع الأنشطة الاقتصادية: يهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية، من خلال تطوير مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين فرص العمل والدخل.

¹وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص 6-7.

²Rym SAIDOUN et Autres, Opcit, pp 489-490

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

✓ المشاركة الواسعة والوراثة: يشجع على مشاركة جميع أطراف المجتمع الريفي، بما في ذلك المزارعين والسكان المحليين والمنظمات غير الحكومية، في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات الريفية، بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتماسك اجتماعي في الريف.

بعد فترة تجريبية في عام 2007 وفترة توطين في عام 2008، شهدت جهود التجديد الريفي توسعاً واسعاً لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة ابتداءً من عام 2009. حيث تستند هذه السياسة أساساً على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، وهي مشاريع متكاملة ومتعددة القطاعات. تهدف إلى تحقيق استقرار المجتمعات الريفية وإعادة سكانها السابقين إليها وتوحيد الجهود والمعرفة والتمويل داخل المنطقة. تُعتبر هذه المشاريع الأداة التشغيلية لتنفيذ برامج التنمية الريفية، وتعتمد على ثلاثة معايير أساسية: الاستدامة البيئية، والربحية الاقتصادية، ومشاركة أفراد المجتمع الريفي.¹

تعتمد سياسة التجديد الريفي على خمسة برامج:²

- ✓ برنامج حماية حوض السدود؛ ويهدف إلى حماية وصيانة حوض السدود والموارد المائية المتصلة بها.
- ✓ برنامج مكافحة التصحر؛ ويهدف إلى محاربة ظاهرة التصحر وتقليل تدهور الأراضي الجافة والصحاري.
- ✓ برنامج تأهيل وتوسيع التراث الغابي؛ ويهدف إلى تحسين وصيانة الغابات والمناطق الطبيعية المتنوعة.
- ✓ برنامج حفظ النظم البيئية الطبيعية؛ ويهدف إلى الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي في المناطق الطبيعية المتنوعة.
- ✓ برنامج توسيع مساحة الزراعة لاستصلاح الأراضي الزراعية؛ ويتم تنفيذه من خلال تنفيذ مشاريع تطوير وتحسين الأراضي الزراعية القائمة وتحويل الأراضي غير المستصلحة إلى أراضي زراعية صالحة للزراعة.

¹Youcef BERKANE et Abdenour MOUSSAOUI, **La politique de Renouveau Rural en Algérie : un essai d'évaluation**, Revue de Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, V5, N8, Université de M'Sila, Algérie, 2012, p14.

²Ministère d'Agriculture et de développement Rural, Opcit, p 6-7.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛ من عام 2009 إلى عام 2014، تم تنفيذ أكثر من 12 ألف مشروع في إطار سياسة التجديد الريفي، وشملت هذه المشاريع الجوارية أكثر من مليون أسرة ريفية، موزعة على 1439 بلدية، وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي عدد البلديات. وكنتيجة لذلك، تم إنشاء ما يقارب 350 ألف فرصة عمل جديدة في القطاع الريفي¹.

5- مخطط العمل "فلاحة" 2014-2019:

تم إطلاق خطة "فلاحة 2019" في إطار تنفيذ الخطة الخماسية للفترة 2015-2019 في القطاع الزراعي بالجزائر، على الرغم من التحديات المالية الناجمة عن تراجع إيرادات النفط منذ عام 2014. وعلى الرغم من هذه التحديات، تم تجديد معظم التوجهات الأساسية التي وضعتها البرامج السابقة للتنمية الريفية. تهدف هذه الخطة إلى تطوير القطاعات الزراعية واستصلاح الأراضي وتعزيز الاستثمار في مجال الصيد والزراعة المائية، بالإضافة إلى تنمية الاستثمارات في المجال الغابي. وتركز الخطة أيضاً على حماية الإنتاج المحلي والموارد الطبيعية، وتعمل على إنشاء نماذج للمزارع المتكاملة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص².

خطة "فلاحة" تشمل ثلاثة مستويات رئيسية: الزراعة والتربية، والغابات وحوض المجاري المائية، والصيد والزراعة المائية. تهدف هذه التوجهات الجديدة لوزارة الزراعة إلى تحقيق نمو زراعي متوسط يبلغ 5% بحلول عام 2019، وزيادة مساحة الأراضي المروية إلى 2 مليون هكتار وتحقيق قيمة إنتاج بقيمة تبلغ 4.3 تريليون دينار جزائري، بما في ذلك تخصيص 110 مليار دينار جزائري لقطاع الصيد.

ومن المتوقع أيضاً تحسين معدل الغطاء النباتي إلى 13%، وتقليل الواردات بأكثر من 2 مليار دولار عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وزيادة صادرات المنتجات بقيمة 1.1 مليار دولار، بالإضافة إلى خلق حوالي 1.5 مليون وظيفة دائمة، بما في ذلك 80,000 وظيفة في مجال الصيد والزراعة المائية³.

¹Ministère d'Agriculture et de développement Rural, **Rapport d'évaluation réalisations des PPDRI. 2009- 2014**, MADR, 2015.

²O. Bessaoud et autres, **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie**, CIHEAM-IAMM. 2019, p27.

³<https://bneider.dz/article.php?cle=1757>, Consulté le 18 Avril 2024.

6- ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024):

حسب وزير الفلاحة والتنمية الريفية، تتطلع السياسة الجديدة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية إلى زيادة الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد، وذلك من خلال تطوير القطاعات الإستراتيجية وتشجيع الاستثمار. وتعتمد هذه السياسة على ورقة طريق تحدد الأهداف وخطط العمل. تعكس ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية للفترة من 2020 إلى 2024 الالتزامات الرئيسية التي تم التأكيد عليها من قبل رئيس الجمهورية والحكومة لتطوير هذا القطاع المهم. تهدف هذه الورقة إلى جعل الزراعة محركاً أساسياً للنمو، وذلك من خلال توفير البنية التحتية والتنظيمية والقانونية اللازمة لتحفيز المزارعين والمستثمرين في هذا المجال. تسعى الورقة إلى تعزيز تنمية القطاع الفلاحي في جميع جوانبه وأبعاده من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات المحددة. تركز هذه الورقة على عدة محاور من أهمها:¹

- ✓ توسيع المساحات المروية لتعزيز الإنتاج الزراعي.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع.
- ✓ تحسين استخدام الأراضي الزراعية وترشيد استخدامها.
- ✓ الحفاظ على التراث الحرجي وتعزيزه.
- ✓ تعزيز التنمية الزراعية والريفية في المناطق السهوب والزراعية الرعوية.
- ✓ تعزيز التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
- ✓ دمج المعرفة والتكنولوجيا الرقمية في برامج التنمية لتحقيق أهداف القطاع.

في إطار ورقة الطريق للتنمية الفلاحية والريفية تم إعداد برنامجين: أحدهما على المدى القصير والآخر ذو طابع مستمر. يركز البرنامج القصير المدى على تنمية الزراعة في المناطق الصحراوية من خلال توسيع المساحات ذات القدرات وتطوير المحاصيل الصناعية مثل الذرة، وفول الصويا، وبنجر السكر، وغيرها. كما يشمل إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، وهو يهدف إلى تعزيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية للزراعة الصناعية في هذه المناطق.

¹Ministère de l'Agriculture et de la Souveraineté Alimentaire, **Les politiques Agricoles à travers le monde : Algérie**, Direction générale de la performance économique, Paris, 2024, p4-5.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

ترتكز ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية على مجموعة من الأهداف الأساسية من بينها تعزيز الاستثمار المنظم وتطوير الخطط الإستراتيجية في القطاع، بالإضافة إلى دعم دور رأس المال واستخدام التقنيات الرقمية لتحسين الإدارة وزيادة الدخل للفلاحين. كما تهدف الورقة إلى تطوير الزراعات الصناعية للحد من الاعتماد على الواردات وتعزيز الاقتصاد الوطني.¹

تمتلك الجزائر استراتيجيات متعددة تهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة، تركز على تعزيز الاقتصاد في المناطق الريفية وتحسين جودة حياة سكانها. تُعد هذه الاستراتيجيات جزءاً من الجهود الشاملة التي تبذلها البلاد لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق، وتتضمن التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المحلي لضمان نجاح تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الثاني: واقع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

الجزائر، أكبر دولة في منطقة المغرب العربي، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط والغاز، اللذين يمثلان معظم عائدات التصدير وخمس الناتج المحلي الإجمالي. بعد أن تحولت من دولة ذات دخل متوسط في الفئة العليا إلى دولة ذات دخل متوسط في الفئة السفلى في عام 2020، اتخذت الجزائر إجراءات لتنويع اقتصادها، بما في ذلك السياحة والصناعة التحويلية والبناء. كما تعمل على تحسين بنيتها التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي.²

يبلغ عدد سكان الجزائر أكثر من 44 مليون نسمة، حيث يمثل السكان الريفيون حوالي 25% من السكان الإجماليين. تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في المناطق الريفية، حيث توفر فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة لنحو 52% من الجزائريين الذين يعيشون في هذه المناطق. وتعد الزراعة مهمة للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 25% من السكان النشطين في العمل، وتشمل منتجاتها بشكل خاص الحبوب والفواكه والخضروات والمواشي.³

¹<https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/> , Consulté le 18 Avril 2024.

²<https://www.ifad.org/fr/web/operations/w/algerie>, Consulté le 20 Avril 2024.

³<https://data.worldbank.org/topic/agriculture-and-rural-development?locations=DZ>, Consulté

أولاً: خصائص التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

1- سكان الريف الجزائري:

الجدول رقم (13): تطور السكان الريفيين في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

2022	2010	2000	
11.328.186	11.638.969	12.334.776	عدد سكان الريف
33.575.039	24.217.375	18.439.845	عدد سكان الحضر
44.903.225	35.856.344	30.774.621	إجمالي عدد السكان

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي

يشهد السكان الريفيون انخفاضاً مستمراً بالمقارنة مع السكان الحضريين. فقد شهدت النسبة المئوية للسكان الريفيين في السكان الإجمالي للبلاد تراجعاً من 40% في عام 2000 إلى 32,46% في عام 2010، واستمر الانخفاض النسبي حتى نهاية عام 2022، لتمثل 25,23% فقط من إجمالي السكان الوطني. يُعزى هذا الوضع إلى زيادة السكان الحضريين بوتيرة أسرع نسبياً حوالي 4% سنوياً ويُعتبر هذا الاتجاه اتجاهاً مؤكداً نحو التحضر.

هذا التحضر لا يقتصر فقط على هجرة الريف إلى المناطق الساحلية والمراكز الحضرية الكبيرة التي تجذب بشكل كبير من الناحية الصناعية والتجارية، بل يشمل أيضاً تحضر المناطق الريفية نفسها. ففي الواقع، تحولت العديد من القرى، خصوصاً القرى الزراعية السابقة التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي، إلى تجمعات ثانوية أو مدن متوسطة. وقد شهدت الهيكلة الحضرية تغييراً كبيراً على مستوى هذه القرى، حيث تضمنت العديد من المرافق والخدمات العامة مثل المدارس والعيادات ومكاتب البريد وغيرها، وذلك ضمن مختلف البرامج الحكومية القطاعية والمحلية.

2- الزراعة:

القطاع الزراعي في الجزائر يشكل جزءاً حيوياً من الاقتصاد الوطني، حيث تمتد مساحاته الشاسعة عبر أكثر من 90% من بلديات البلاد التي تبلغ 1541 بلدية. يُعدّ القطاع مصدراً رئيسياً لفرص العمل، سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة، لأكثر من 13 مليون جزائري يعيشون في المناطق الريفية، مما يساهم

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

في تحسين ظروفهم المعيشية. ويُعتبر أن الوظائف في هذا القطاع تؤدي إلى إنشاء ثلاث وظائف أخرى على الأقل في مجالات مثل النقل، والتجارة، والتسويق.

في الريف الجزائري، تسود طابع الزراعة العائلية الصغيرة، حيث يمتلك أكثر من 70% من المزارعين هذا النمط العائلي والمنزلي. تتميز الزراعة العائلية بارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي وهيكل الأسرة والموقع الجغرافي، حيث يشكل أفراد الأسرة معظم القوى العاملة والتي لا تتلقى رواتب ولكن تعتمد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل. كما تلعب هذه الزراعة دورًا حيويًا في تأمين الأمن الغذائي المحلي للسكان الريفيين، الذين يعتمدون في كثير من الأحيان على النشاط الزراعي لكنهم يقومون بإنتاج كميات محدودة فقط¹.

3- الفقر الريفي:

في الجزائر، يعيش 5.5% من السكان تحت خط الفقر الوطني في عام 2011 (أحدث عام للذي تتوفر فيه البيانات). وتعاني نسبة قليلة جدًا من إجمالي السكان (0.62%) من الفقر الحاد، بينما يعاني 24% منهم من الفقر. كما أن شدة الفقر (أي درجات الحرمان) مرتفعة نسبيًا، حيث بلغت حوالي 42% على المستويين (الفقر والفقر الحاد). وهذا يعني أن الفقراء يعانون من مستوى مرتفع نسبيًا من الحرمان في مختلف المجالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن 35.7% من الجزائريين عرضة للوقوع في الفقر 4.2% منهم معرضون للفقر الحاد².

هذه الأرقام تشير إلى وجود تحديات كبيرة في مواجهة الفقر في الجزائر. نسبة كبيرة من السكان معرضة لخطر الفقر، سواء كان ذلك على المستوى الحاد أو العام. يُظهر الارتفاع في نسبة الجزائريين المعرضين للفقر الحاد أن هناك حاجة ملحة لتنفيذ سياسات تحفز على توفير فرص العمل والتعليم والخدمات الأساسية للجميع. إدارة الفقر تتطلب أيضًا استراتيجيات شاملة تستهدف تحسين البنية التحتية، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتقديم الدعم للمجتمعات الأشد تأثرًا.

¹ <https://www.fao.org/family-farming/countries/DZA/fr/>, Consulté le 20 Avril 2024.

² Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Country Background Paper Multidimensional Poverty in Algeria**, ESCWA, Beirut, 2017, p3-5.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

ترتفع معدلات الفقر في المناطق الريفية، خاصة في المناطق الجبلية في الشمال وصحراء الجزائر الجنوبية. حيث يواجه 32.9% من السكان الريفيين الفقر، ويعاني 1.2% منهم من الفقر الحاد¹.

الجدول رقم (14): أبعاد الفقر الحاد والفقر حسب المناطق الريفية والحضرية في الجزائر (%)

الفقر الحاد			الفقر				معدل الفقر (%)	الريف
أبعاد الفقر (%)		معدل الفقر (%)	أبعاد الفقر (%)			معدل الفقر (%)		
معايير المعيشة	الصحة		التعليم	معايير المعيشة*	الصحة			
38,1	13,3	48,6	1,2	29,3	5,7	65	32,9	
24,5	14,3	61,2	0,3	22,5	6,0	71,5	18,9	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير Country Background Paper Multidimensional

.Poverty in Algeria, ESCWA

بالنظر إلى مساهمة الأبعاد حسب المناطق الريفية والحضرية، نلاحظ أن مساهمة التعليم في الفقر بمستويات أعلى في المناطق الحضرية، وذلك نظراً للتحديات الخاصة التي تواجهها في توفير فرص العمل وتكاليف المعيشة العالية والتفاوتات في جودة التعليم والوصول إليه.

من ناحية أخرى، تكون مساهمة معايير المعيشة في زيادة معدلات الفقر أكبر في المناطق الريفية، حيث قد تكون البنية التحتية غير متطورة والفرص الاقتصادية محدودة، مما يجعل من الصعب على الأفراد تحقيق مستويات معيشة كافية.

4- تغير المناخ:

مثلما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، فإن الجزائر لم تسلم من تداعيات تغير المناخ. حيث تشتهر البلاد بمناخها القاحل وشبه القاحل، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ. كما تقتصر المناطق التي تتلقى أكثر من 400 ملم من الأمطار سنويًا على شريط يمتد لمسافة تصل إلى

¹<https://www.ifad.org/fr/web/operations/w/algerie>, Consulté le 21 Avril 2024

*معايير المعيشة تتضمن: الكهرباء، الصرف الصحي، المياه، السكن، الغذاء، أصول للعيش والتنقل.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

150 كيلومتر من الساحل. يغطي الجزء الصحراوي أكثر من 80% من مساحة الجزائر، وهو ما يعادل حوالي 2 مليون كيلومتر مربع.

تظهر التغيرات في المعايير المناخية خلال الخمسين سنة الأخيرة أن تأثيرات تغير المناخ باتت واضحة في الجزائر، سواء بارتفاع درجات الحرارة أو انخفاض كميات الأمطار مع زيادة في حالات الهطول الشديدة أو النقصان وفي موجات الحر أو البرودة التي تحدث في جميع الفصول. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ ازدياد أكبر وأكثر شدة في حدوث الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر، ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات وفقاً للتوقعات المناخية المستقبلية¹.

تشمل تأثيرات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي، سواء للمحاصيل أو لمنتجات الثروة الحيوانية، تأثيراً مشتركاً للتغيرات في درجات الحرارة وكميات الأمطار على عائدات المحاصيل ومساحة الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تأثيرات الظواهر الجوية المتطرفة. يُشكل القطاع الزراعي أكثر من 60% من الاستخدام الكلي للمياه في الجزائر، ويخطط لزيادة المساحات المروية إلى أكثر من 2 مليون هكتار بحلول فترة 2025-2030. وعلى الرغم من التباين الكبير والشكوك حول مدى الآثار، إلا أن التغيرات في درجات الحرارة وكميات الأمطار في المنطقة قد تسبب خسائر كبيرة في إنتاج المحاصيل نتيجة لانخفاض العائدات والمساحات الزراعية القابلة للزراعة. ومن المتوقع أن تشهد المحاصيل مثل الحبوب والجزور والدرنات، بما في ذلك البطاطا والبقوليات، انخفاضاً كبيراً في العائدات، إضافة إلى انخفاض في إنتاجية الماشية، مما سيؤثر على مستويات التوظيف والدخل لدى سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة كوسيلة عيش².

رغم أنها لم تُشير إليها بوضوح في سياق تغير المناخ، فإن الإجراءات القطاعية والعرضية التي تم تنفيذها بين عامي 2020 و2024 تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة. تشمل هذه الإجراءات استعادة الغابات والمراعي، وتوسيع المساحات المروية، وتعزيز الطاقة المتجددة ونظم توفير المياه. ومن ضمن هذه الإجراءات مكافحة التصحر، وبرنامج زراعي لزراعة 43 مليون شجرة، وإعادة تنشيط الحزام الأخضر مع تنويع النباتات، ووضع تشريعات للزراعة العضوية (التي تقلل من انبعاث

¹ Ministry Of The Environment And Renewable Energy, **National Inventory Report of Algeria 2023**, MERE, Alger, 2023, p57.

²Ministere De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, **Troisième Communication Nationale De L'Algérie**, MEER, Alger, 2023, p38.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الغازات الدفيئة)، وإعادة تفعيل بنك الجينات، وترويج منتجات المناطق الجغرافية باستخدام الزراعة العائلية ذات البصمة الكربونية المنخفضة، وغيرها من الخطوات¹.

تغير المناخ يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سكان الريف الجزائري. حيث إن الكثير من سكان الريف يعتمدون على الزراعة والموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للعيش والدخل. يمكن أن يؤدي التغير في درجات الحرارة ونمط الأمطار إلى تقليل إنتاجية الزراعة وتدهور الأراضي الزراعية، مما يعرض السكان لتراجع الدخل لدى وتفاقم الفقر وزيادة الهجرة نحو المدن ونقص في إمكانية الحصول على الغذاء، مما يؤثر على الأمن الغذائي.

5- الأمية:

بفضل السياسات والإجراءات والإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007) التي اعتمدها، وحسب مدير الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، حققت الجزائر تقدماً كبيراً في مجال محو الأمية، حيث شهد انخفاضاً ملحوظاً في معدل الأمية منذ عام 1962، حيث كان 85%، إلى مستوى قليل يبلغ 7.4% في عام 2022. ومع ذلك، يظل معدل الأمية مرتفعاً في المناطق الريفية (معطيات عام 2018)، حيث يصل إلى 65% بين أصحاب الأراضي الزراعية، ومن بينهم 85% من النساء. كما أن 29% فقط من السكان الريفيين يمتلكون مستوى تعليمي ابتدائي وثانوي².

التقدم الكبير الذي حققته الجزائر في مجال محو الأمية يعكس الجهود الجادة التي بذلتها الحكومة في تحسين التعليم وتعزيز الوعي بأهمية التعليم في المجتمع. انخفاض معدل الأمية بشكل ملحوظ منذ استقلال البلاد في عام 1962 إلى النسبة المنخفضة التي وصلت إليها في عام 2022 يعكس الاستثمارات الكبيرة في التعليم وتوفير الفرص التعليمية للجميع.

ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات كبيرة في المناطق الريفية حيث يبدو أن معدلات الأمية أعلى بشكل ملحوظ من المناطق الحضرية. وتكشف الإحصائيات عن فجوة تعليمية بين الجنسين، حيث يكون

¹Ministere De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, **Premier Rapport Biennal Actualise De L'Algérie**, MEER, Alger, 2023, p20.

²Office National des Statistiques ONS, **L'Algérie en quelques chiffres**, ONS, Alger, 2018, p18.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

معدل الأمية أعلى بين النساء، خاصة في الأماكن الريفية، مما يشير إلى الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين.

6- البطالة:

حسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، فإن معدل البطالة بين الشباب في الجزائر وصل في المتوسط إلى 29% في عام 2022، مع تحديات خاصة تواجه الفئات الأكثر ضعفاً، وتحديدًا الشباب الريفي والشابات، حيث ارتفع معدل البطالة بينهم إلى 45.5%¹.

الجدول رقم (15): توزيع العمال والعاطلين عن العمل في المناطق الريفية في الجزائر حسب الجنس - سبتمبر 2017 (الوحدة: ألف شخص)

المجموع	نساء	رجال	
3729	479	3250	عدد العاملين
386	120	266	عدد العاطلين عن العمل

المصدر: Office National des Statistiques ONS, L'Algérie en quelques chiffres, ONS, Alger, 2021, p17.

حسب آخر الإحصائيات المتوفرة للديوان الوطني للإحصاء (عام 2017)، فإن معدل البطالة في الريف الجزائري يشكل قلقًا حيث يبلغ 26.9% من السكان الريفيين عاطلين عن العمل، ومن بينهم 31% من النساء. هذه الأرقام تبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السكان في المناطق الريفية، مما يتطلب توجيه جهود موجهة لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في هذه المناطق.

تحسين فرص العمل في الريف يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الريفية، وتعزيز الزراعة والصناعات الريفية، وتقديم التدريب المهني والتقني للشباب والنساء، بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار في القطاعات الريفية.

¹<https://www.ifad.org/en/web/latest/-/ifad-president-makes-first-official-visit-to-algeria-to-promote-youth-employment-and-climate-adaptation-in-rural-areas>, Consulté le 21 Avril 2024.

كما أن تحقيق التوازن في فرص العمل بين المناطق الحضرية والريفية يعتبر أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في الجزائر، وهذا يتطلب جهوداً مستمرة وتعاوناً فعالاً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

7- الأمن الغذائي:

تعتبر الجزائر واحدة من أكثر الدول استقراراً في العالم من حيث الأمن الغذائي، حيث تحتل مرتبة ريادية بين الدول الإفريقية في هذا الصدد. فقد بلغ مؤشر انتشار نقص التغذية في الجزائر مستويات أقل من 2.5% من إجمالي السكان خلال عام 2020، مما يؤكد على أن البلاد تعتبر الدولة الوحيدة في إفريقيا التي لم تتجاوز هذا المعدل. في المقابل، بلغت هذه النسبة في كامل القارة الإفريقية أكثر من 19%¹.

تشير البيانات الاقتصادية أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء، حيث تُعد واحدة من أكبر المشترين للحبوب في العالم. في عام 2017، بلغت قيمة واردات الحبوب إلى الجزائر 1.7 مليار دولار لشراء 8.4 مليون طن من الحبوب².

لهذا السبب، اتجهت الجزائر نحو زيادة الاعتماد على القدرات الوطنية في إنتاج المواد الغذائية، خاصة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، بهدف تعزيز قدرتها على استيعاب الصدمات والتخفيف من تأثيرها. ونتيجة لهذه الجهود، يُغطي الإنتاج الفلاحي في الجزائر اليوم ما نسبته 74% من الحاجيات الغذائية الوطنية، وهو رقم يتغير باستمرار بناءً على التحديات والظروف الزراعية والاقتصادية.

في إطار تحقيق الأمن الغذائي، تتركز الجهود في الجزائر على توفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية، وبخاصة القمح، وقد تم تقديم دعم مالي هام للديوان المهني الوطني للحبوب بما يزيد عن 900 مليار دينار جزائري في السنتين 2021 و2022. تعكس هذه الجهود التزام الحكومة بتوفير الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء الأساسي للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر تطوير المنتجات ذات الطابع الاستراتيجي مثل الحبوب والبقوليات والحليب. وتشمل أيضاً تعزيز القدرات في

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، جامعة الدول العربية، السودان، 2021، 29.

² Oxford Business Group, **The report Algeria 2018**, OBG, 2019, p65.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الزراعات الزيتية والعلفية، وترقية القاعدة الإنتاجية عبر تسهيل الحصول على العقارات الفلاحية، واستخدام مياه الري بكفاءة أكبر، وتطوير التقنيات الحديثة واستخدام الأسمدة بشكل فعال. كما تركز الإستراتيجية أيضًا على تشجيع الاستثمار المهيكل في المناطق الصحراوية والريفية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق¹.

مما سبق نرى أن الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر في مجال الزراعة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان توفير الغذاء للجميع وتحسين جودة التغذية، حققت نتائج إيجابية في مجال الأمن الغذائي. وبفضل تطوير القدرات الإنتاجية وتوفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية، يتم تقليل اعتماد المناطق الريفية على الواردات الغذائية وزيادة الاكتفاء الذاتي.

8- الهجرة الريفية:

الهجرة الريفية في الجزائر هي ظاهرة اجتماعية قديمة تمتد إلى فترة فجر التاريخ، ولكن تعتبر حديثة فيما يتعلق بطابعها الجديد والمميز من حيث الحجم والاتجاه والنتائج والآثار. فانخفاض الكثافة السكانية في المناطق الريفية يُفسر بزيادة في حجم الهجرة الريفية في السنوات الأخيرة، حيث ينتقل العديد من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو حتى إلى بلدان أخرى بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل.

في عام 2019، وبالنسبة للشباب الريفيون في فئة العمر 18 إلى 29 سنة، بلغت نسبة الراغبين في الهجرة إلى المدن 55%، وهذا يعكس رغبتهم في البحث عن فرص عمل وتعليم وخدمات صحية وحياة اجتماعية وثقافية أفضل في المدن. قد تكون المدن مصدرًا للفرص المتنوعة والتنوع الثقافي والحياة الاجتماعية النشطة التي يتطلع إليها الشباب.

بينما للريفيين الذين تجاوزوا سن الثلاثين، فإن نسبة الراغبين في الهجرة إلى المدن تقل إلى 22%، وهذا قد يكون ناتجًا عن استقرار أكبر لهؤلاء الأفراد في بيئتهم الريفية، وقد يكونوا قد وجدوا فرصًا معيشية أو اقتصادية مستقرة في هذه المناطق².

¹<https://www.aps.dz/ar/economie/133084-2022-10-16-14-38-08#:~:>, Consulté le 22

Avril 2024.

²ICMPD، المجتمعات الريفية والهجرة: تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، مكتب المركز الدولي

لتطوير سياسات الهجرة الإقليمية للمتوسط، مالطا، 2022، ص 23.

هذه الإحصائيات تعكس الاتجاه القوي للشباب الريفي في الجزائر نحو الهجرة نحو المدن، وهو أمر متوقع في ظل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على قرارات الهجرة.

في السابق، كانت الهجرة الريفية في الجزائر تتجه بشكل رئيسي نحو المناطق الحضرية داخل البلاد بحثاً عن فرص العمل والحياة الأفضل. ومع ذلك، مؤخراً، لاحظنا تزايداً في الهجرة الدولية نحو بلدان أخرى، بالإضافة إلى الهجرة نحو المناطق الصحراوية التي تشهد تطوراً في صناعات الاستخراج مثل صناعة النفط والغاز. فتطور صناعات الاستخراج يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة. وهذا ما يجذب العمالة من المناطق الريفية ويشجعهم على الهجرة إلى تلك المناطق بحثاً عن فرص عمل أفضل ودخل مستقر¹.

ثانياً: تحديات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

تواجه التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية الأخرى، تحديات ومشاكل معقدة. من أبرز هذه التحديات:

- **البنية التحتية والخدمات الأساسية:** حيث تعاني المناطق الريفية في الجزائر غالباً من نقص في البنية التحتية مثل الطرق والمدارس ومراكز الرعاية الصحية والوصول إلى مياه الشرب. تعزيز هذه البنية التحتية ضروري لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف الجزائري.
- **الزراعة والأمن الغذائي:** تواجه الزراعة في المناطق الريفية الجزائرية تحديات كبيرة تؤثر على الأمن الغذائي مثل: **ضعف الإنتاجية**؛ بسبب استخدام التقنيات التقليدية ونقص التدريب والمعرفة الفنية، **تدهور الأراضي**؛ فيؤثر التدهور البيئي والتربة الرملية وتصحر الأراضي بشكل سلبي على إنتاجية الأراضي الزراعية، **إدارة غير كافية للمياه**؛ حيث يواجه المزارعون نقصاً في المياه اللازمة للري الزراعي بسبب قلة الهطول المطري و/أو بسبب سوء إدارة الموارد المائية، **وتأثيرات التغير المناخي**؛ فيتسبب

¹ Khaled SENATOR and Imadeddine LACHEB, **Analysis of the Rural–Urban Migration flow in Algeria using the model of Harris Todaro**, IJTihad Journal on Legal and Economic Studies, Volume 12/Number02, p234–262, 2023, p248–249.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

التغير المناخي في زيادة التقلبات المناخية وانخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي مما يجعل الزراعة في المناطق الريفية أكثر تعقيداً وضعفًا.¹

• **النزوح الريفي:** تمثل هذه الظاهرة تحدياً كبيراً في الجزائر، فيهاجر الشباب في المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن فرص اقتصادية وظروف أفضل، مما يؤدي إلى تراجع عدد السكان في المناطق الريفية، مما يؤثر على حجم السوق المحلية ويقلل من الفرص الاقتصادية والتنمية. كما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، حيث يفقد المجتمع مهاراته وقدراته الإنتاجية والابتكارية.

• **الوصول إلى الخدمات المالية:** يواجه المزارعون والشركات الصغيرة صعوبات في الوصول إلى القروض والتأمينات، مما يقيدهم عن الاستثمار وتطوير مشاريعهم. ففي المناطق الريفية، قد يكون هناك نقص في الفروع البنكية، مما يجعل من الصعب على المزارعين وأصحاب الشركات الصغيرة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. كما أن المتطلبات الضمنية مثل الضمانات والضمانات الشخصية تشكل عائقاً أمام المزارعين وأصحاب الشركات الصغيرة، خاصة إذا كانوا يفتقرون إلى الموارد اللازمة.²

• **الاستدامة البيئية:** يهدد تدهور البيئة والتلوث والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية وسائل العيش للسكان الريفيين في الجزائر. حيث أن التدهور البيئي يتسبب في فقدان التنوع البيولوجي، وانخفاض جودة التربة، وتدهور جودة المياه، مما يؤثر سلباً على الزراعة والحياة البرية في المناطق الريفية.

• **التكنولوجيا والاتصالات:** يمكن أن يعوق الوصول المحدود إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية الريفية في الجزائر. ففي العديد من المناطق الريفية، قد تكون البنية التحتية للاتصالات والإنترنت غير متطورة مما يقلل من الوصول إلى خدمات الإنترنت ويعيق استفادة السكان من التكنولوجيا. لذا يمكن أن تفتح التحسينات في الاتصالات عبر الإنترنت والوصول إلى التكنولوجيا الفرص الجديدة.³

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، جامعة الدول العربية، السودان، 2021، ص 10-30.

² <https://www.ifad.org/ar/rural-finance>, Consulté le 21 Avril 2024.

³ <https://agriculturemono.net/defis-enjeux-zones-rurales-algerien/>, Consulté le 21 Avril 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

تحديات التنمية الريفية في الجزائر تتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد. من خلال تنفيذ سياسات وبرامج مناسبة، يمكن تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتحسين ظروف الحياة للسكان الريفيين.

المبحث الثاني: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال

التنمية الريفية المستدامة

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الجزائر في المناطق الريفية، فإن استفادة البلاد من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة تعد أمراً بالغ الأهمية.

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتركيز على البرامج المحلية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية بهدف تعزيز التنمية الريفية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، سنلقي الضوء على برامج المنظمات الدولية الناشطة في الجزائر. سنتناول البرامج التي تستهدف تحسين الزراعة وتطوير البنية التحتية وتعزيز فرص العمل وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

المطلب الأول: البرامج المحلية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر

أولت الجزائر اهتماماً خاصاً بتنمية القطاع الزراعي والريفي، وقد تم تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المحلية الداعمة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلاد. ومن بين أهم هذه البرامج والمشاريع؛ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، وبرامج أخرى.

أولاً: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

حتى عام 2022، مولت الجزائر أكثر من 12 ألف مشروعاً جوارياً للتنمية الريفية المندمجة. تهدف هذه الأخيرة، إلى تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة في المناطق الريفية. وقد شهدت هذه المشروعات مشاركة واسعة من سكان الريف، حيث سمحت السلطات المحلية بدمج أغلبية البلديات في تنفيذها.¹

ومن أهم ما أنجزته المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في الجزائر، مايلي¹:

¹Karima Boudedja et Amel Bouzid, L'impact des stratégies de développement rural en Algérie sur les zones marginalisées depuis l'indépendance, Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), Alger, 2022, <https://informationsetcommentaires.com/2022/07/01/limpact-des-strategies-de-developpement-rural-en-algerie-sur-les-zones-marginalisees-depuis-lindependance/>, Consulté le 24 Avril 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

- ✓ بناء المدارس والمراكز الصحية لتحسين البنية التحتية التعليمية والصحية في المناطق الريفية.
 - ✓ إنشاء وتطوير مساكن ريفية بلغ عددها 5.1 مليون وحدة.
 - ✓ تطوير وتحديث حوالي 500 ألف مستثمرة فلاحية، ومنح أكثر من 2.5 مليون هكتار للاستصلاح الزراعي، وإقامة مستثمرات فلاحية جديدة لتعزيز الإنتاج الزراعي.
 - ✓ إنجاز أكثر من 21 ألف كيلومتر من المسارات الفلاحية وتوصيلها بشبكة الكهرباء على مسافة تزيد عن 8 آلاف كيلومتر.
 - ✓ تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والغاز الطبيعي.
 - ✓ تعزيز إشراك الشباب والنساء في الحياة العملية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق سياسات تشجيعية وداعمة.
 - ✓ إنشاء أكثر من 3.1 مليون فرصة عمل جديدة وتوفير أدوات لحماية وتأمين الدخل والضمان الاجتماعي والقروض المدعومة، وزيادة توفير المنتجات في الأسواق المحلية.
- التحليل:**

بناءً على ما سبق، نرى أن "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة" مبادرة مهمة لتعزيز التنمية في المناطق الريفية في الجزائر. حيث تساهم في:

- **تحسين البنية التحتية:** بناء المدارس والمراكز الصحية وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء يساهم في تحسين جودة حياة السكان الريفيين ويعزز الخدمات الأساسية في هذه المناطق.
- **تطوير البنية الاقتصادية:** تطوير المساكن الريفية وتحديث المستثمرات الفلاحية وتقديم دعم لزراعة الأراضي يساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للسكان الريفيين ويعزز الإنتاجية الزراعية.
- **تعزيز البيئة الاجتماعية والثقافية:** إشراك الشباب والنساء في العملية التنموية يعزز التوازن الاجتماعي ويعزز الاندماج المجتمعي في المناطق الريفية.
- **مكافحة البطالة وتعزيز الدخل:** إنشاء فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج الزراعي يعمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان ويقلل من مستويات البطالة.
- **تحسين البيئة الطبيعية:** توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء يساهم في الحفاظ على البيئة الريفية وتحسين جودة الحياة.

¹المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

هذه الجوانب المتعددة تعكس الجهود الشاملة التي يتم بذلها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، وتُظهر كيف يمكن أن تؤثر هذه المشاريع إيجاباً على الحياة اليومية للسكان وعلى الاقتصاد والبيئة المحلية.

ثانياً: برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز هو برنامج يهدف إلى تحسين واستصلاح الأراضي الزراعية من خلال منح حقوق الاستخدام للمستثمرين الخاصين أو الشركات في تطوير واستغلال هذه الأراضي لأغراض زراعية محددة. تتيح هذه البرامج للمستثمرين الخاصين الحصول على حقوق استخدام الأراضي لفترة محددة بمقابل مالي أو بنظام امتيازات محددة، مثل الدعم الحكومي أو الإعفاءات الضريبية.

يهدف برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي بدأت الجزائر تنفيذه منذ عام 2011، إلى تحفيز استثمارات أفضل في الأراضي الزراعية غير المستغلة بشكل كاف، وتحويلها إلى أراض زراعية مثمرة، وتقليص الأراضي البور وزيادة المساحات الزراعية المستصلحة. بالإضافة إلى تقديم الدعم والتدريب للمزارعينو تعزيز تقنيات الزراعة. كما يسعى إلى خلق بيئة استثمارية مواتية تشجع على جذب المزيد من المستثمرين إلى القطاع الزراعي وتوجيههم للاستثمار فيه¹.

شهدت الجزائر زيادة في مساحات الأراضي الزراعية المستصلحة منذ بداية تنفيذ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث ارتفعت من 6.4 مليون هكتار في عام 2015 إلى 6.8 مليون هكتار في عام 2019. كما تستمر عمليات التوسيع من خلال منح العقار الزراعي، خاصة في المناطق الجنوبية التي تتمتع بقدرات عالية².

التحليل:

إن الجهود المبذولة في إطار برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز تعد خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية في الجزائر. حيث أن:

¹<https://www.onta.dz/evolution-politique-gestion-patrimoine-agricole-ar>, Consulté le 25 Avril 2024.

²المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص114.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

تحويل الأراضي الزراعية غير المستغلة بشكل كاف إلى أراضي زراعية مستصلحة ومثمرة، يؤدي إلى تعزيز الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من الموارد الطبيعية في المناطق الريفية.

ومن خلال إنشاء مشاريع زراعية جديدة وتوسيع المساحات الزراعية المستصلحة، يتم توفير فرص عمل جديدة لسكان الريف، مما يقلل من مستويات البطالة ويعزز الدخل في هذه المناطق.

كما أن تحسين تقنيات الزراعة وتحسين استخدام الأراضي، يساهم في تحقيق استدامة بيئية أكبر في المناطق الريفية، مما يحمي الموارد الطبيعية ويحافظ على التنوع البيولوجي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الإنتاج الزراعي وتوسيع نطاق الاستثمارات في الزراعة، يمكن أن يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية وتعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

في المجمل، يعمل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز على تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال دعم الاستثمار في الزراعة وتوفير فرص العمل والحفاظ على البيئة.

ثالثا: البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف 2021-2025

يستهدف البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف (2021-2025) تعزيز الزراعة وتطوير الأشجار المثمرة في ظل التحديات البيئية والجوية الصعبة التي تواجه الجزائر، مثل الجفاف والظروف الجوية القاسية. يركز هذا البرنامج على تنمية أصناف الأشجار التي تتحمل الجفاف بشكل جيد وتستطيع توفير محاصيل مستدامة ومنتجة في ظروف المناطق الجافة.

بدأ تنفيذ البرنامج في خمس ولايات (المسيلة، النعامة، الجلفة، برج بوعريبيج، وسعيدة) من بين 18 ولاية معنية. وتشمل الخطة العامة للبرنامج زراعة ما يقارب 71 مليون شتلة على مدار الفترة المحددة، حيث تمت برمجة زراعة الأشجار المثمرة مثل الرمان والتين والكرز والزيتون والخروب في المناطق الجبلية، بينما تمت برمجة زراعة اللوز والفسق والأرغان في المناطق الهضابية العليا والجنوبية. ولتحقيق هذا خصصت الدولة تحويلة مالية بقيمة 751 مليون دينار جزائري. في الفترة الأولى من التنفيذ، تم توزيع 222 ألف شتلة على مساحة تبلغ 1073 هكتار في الولايات الخمسة.¹

¹<https://www.aps.dz/ar/regions/127363-2022-06-13-13-02-34>, Consulté le 26 Avril

التحليل:

يُمكن للبرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف أن يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، وذلك عبر عدة آليات:

✓ فمن خلال زراعة أصناف الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، يُمكن زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل جديدة للسكان المحليين.

✓ كما يُمكن للبرنامج أن يساهم في زيادة دخل المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم في المناطق الريفية، من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل وتنوعها.

✓ و يُساهم تشجيع زراعة أصناف مختلفة من الأشجار المثمرة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الريفية والحد من فقدان التنوع الوراثي.

✓ كما يُمكن لزراعة الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف أن تساهم في تحسين تربية الأرض وحفظ الأراضي والمياه في المناطق الريفية، مما يحسن من إدارة الموارد الطبيعية ويقلل من التدهور البيئي.

✓ إضافة إلى ذلك، من خلال تنفيذ البرنامج وزيادة الأنشطة الزراعية، يُمكن أن يوفر البرنامج فرص عمل محلية للشباب والمجتمعات الريفية، مما يقلل من الهجرة القسرية إلى المدن.

بشكل عام، يُمكن للبرنامج أن يكون عاملاً محفزاً للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال دعم الزراعة المستدامة وتعزيز قدرة السكان المحليين على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية في المناطق الريفية. ولكن من المهم أن تتم متابعة تنفيذ البرنامج بعناية وتقييم تأثيره على المدى الطويل، بما في ذلك تحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان تحقيق الفوائد المستدامة للمجتمع الريفي في الجزائر.

رابعاً: برامج أخرى

ومن بين البرامج المحلية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر، نذكر ما يلي:¹

¹المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص114.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

-برنامج رفع المساحة المسقية؛ الذي يهدف إلى مواجهة التحديات المائية في الجزائر من خلال استخدام تقنيات متقدمة لتوفير وإدارة المياه بكفاءة. يركز البرنامج على تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة من خلال تقنيات السقي المقتصد مثل السقي المحوري والسقي بالتقطير، إنشاء سدود كبرى جديدة لتخزين المياه. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء محطات لتحلية مياه البحر وإنشاء حواجز مائية لتعزيز من مصادر المياه المتاحة.

تشير البيانات إلى تحقيق تقدم كبير في هذا البرنامج، حيث ارتفعت المساحة المسقية إلى أكثر من 1.6 مليون هكتار في عام 2019، وذلك بفضل الجهود المبذولة في تطوير وتحسين نظم الري المستدامة والمقتصد في استخدام المياه.

-برنامج تحسين قدرات تخزين الحبوب؛ يُعتبر من أضخم البرامج التي تنفذها الحكومة لتحسين استغلال إنتاج الحبوب والبقوليات الجافة وتخزينها بشكل فعال. خلال الفترة من 2021 إلى 2025، يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء 350 مركزاً جوارياً لتخزين الحبوب على مستوى البلاد، بطاقة تتراوح بين 50 ألف و70 ألف قنطار، إضافة إلى بناء 36 صومعة تخزين للحبوب بسعة استيعاب تصل إلى 250 ألف قنطار لكل وحدة. كما يتضمن البرنامج رفع تجميد 16 صومعة كانت متوقفة منذ عام 2016. من المتوقع أن ترتفع السعة الاجمالية لتخزين الحبوب في الجزائر إلى 9 مليون طن بحلول نهاية عام 2025.

- برنامج تأهيل وتشجير المساحات المتضررة من حرائق الغابات؛ ويهدف إلى إعادة تأهيل وترميم المناطق التي تضررت جراء حرائق الغابات التي شهدتها الجزائر في الأعوام الأخيرة، وذلك من خلال زراعة الأشجار والنباتات الأخرى وتنفيذ إجراءات لتحسين البيئة الطبيعية. ولتمكين المواطنين وهيئات المجتمع المدني من المشاركة في هذا البرنامج، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإطلاق منصة رقمية خاصة ببرنامج إعادة تأهيل الغابات المتضررة من الحرائق.

وفي إطار هذا البرنامج، تم إطلاق الحملة الوطنية للتشجير، تهدف إلى زراعة 30 مليون شجرة على مساحة إجمالية تبلغ 30 ألف هكتار عبر 58 ولاية و945 بلدية في الجزائر. كما تم إطلاق البرنامج الوطني للتشجير (2021-2022) تحت شعار "من أجل عمل مشترك لتشجير الفضاءات المتضررة"، وسعى هذا البرنامج إلى تشجير الأراضي التي تضررت من الحرائق خلال السنوات الماضية، لإعادة تأهيل المساحات المتضررة وتحسين البيئة الطبيعية.

التحليل:

تعتبر البرامج السابقة الذكر مبادرات شاملة ومتعددة الجوانب تستهدف تحسين الظروف البيئية والزراعية في الجزائر، وتساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة. وذلك من خلال:

تحسين البنية التحتية الريفية؛ من خلال بناء البنية التحتية لتخزين المياه والحبوب في المناطق الريفية، توفر هذه البرامج البنية الأساسية اللازمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في القرى والمناطق الريفية.

تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية: عن طريق تقنيات الري المستدام والمقتصد للمياه، يمكن لهذه البرامج تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، مما يقلل من تأثيرها السلبي على الموارد المائية ويزيد من إنتاجية المحاصيل بكفاءة أكبر.

تعزيز الأمن الغذائي: من خلال تعزيز إنتاج الحبوب وتحسين تخزينها وإدارتها، يمكن لهذه البرامج تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الغذائي وتحسين جودة حياة السكان.

حماية البيئة والتنوع البيولوجي: بالتركيز على تشجير المساحات المتضررة وتعزيز التنوع البيولوجي، يمكن أن تساهم هذه البرامج في حماية البيئة الطبيعية والحفاظ على النظم البيئية الريفية الهامة.

تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية: بتشجيع المشاركة المجتمعية في جميع مراحل تنفيذ هذه البرامج، يمكن أن يساهم هذا في بناء قدرات المجتمعات الريفية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

باختصار، يمكننا القول أن الجزائر تتخذ خطوات مهمة نحو تحقيق التنمية الريفية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال البرامج المحلية المتعددة التي تدعم البنية التحتية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

المطلب الثاني: مدى استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية في إطار تحقيق التنمية

الريفية المستدامة

الجزائر كغيرها من الدول الإفريقية تسعى إلى الاستفادة من برامج المنظمات الدولية من أجل دعم سياساتها المنتهجة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث استفادت الجزائر من بعض البرامج التنموية والتكوينية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف وتأمين موارد الطبيعة بما يحقق الاستدامة.

أولاً: برامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

انضمت الجزائر إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، في نوفمبر 1963، ومنذ ذلك الحين قدمت المنظمة الزراعية للأمم المتحدة الدعم المستمر للحكومة الجزائرية لمواجهة تحديات عدة في القطاع الزراعي، وذلك من خلال تدخلات في مختلف القطاعات وتقديم الدعم في إطار برنامج الدول للفترة 2019-2022. يركز هذا البرنامج على تحسين القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية والاستدامة، مع التركيز على ثلاثة أولويات رئيسية¹:

الأولوية 1: زيادة مستدامة في الإنتاجية والإنتاج الزراعي؛ يركز هذا الجانب على تعزيز الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة، مما يشمل تطبيق تقنيات جديدة وممارسات زراعية محسنة لتحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين الجودة.

الأولوية 2: تطوير سلاسل قيم الزراعة؛ تسعى المنظمة من خلال هذا الجانب إلى تطوير سلاسل القيم للمنتجات الزراعية، وذلك من خلال تعزيز الإنتاج والتسويق وتحسين القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

الأولوية 3: استدامة الموارد الطبيعية والمناطق الهشة في ظل التغير المناخي؛ وتهدف المنظمة إلى حماية واستدامة الموارد الطبيعية والمناطق الهشة، وتكييف القطاع الزراعي مع تحديات التغير المناخي.

¹FAO, Evaluation de la contribution de la FAO a Algérie 2019-2022, FAO, Rome, 2022, p1-2.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

من خلال هذه الأولويات، تسعى الفاو لتعزيز القدرة التنافسية والاستدامة في القطاع الزراعي الجزائري، ودعم الجهود الحكومية لتحسين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلاد.

قامت المنظمة بتمويل العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة، نذكر منها:

1- مشروع تعزيز كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (NENA-WEPS):

قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ مشروع تنفيذ خطة عام 2030 لتعزيز كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمدة 4 سنوات (2017-2020)، وتم تنفيذه في ثماني دول: الجزائر، مصر، الأردن، إيران، لبنان، المغرب، تونس، والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يهدف المشروع الذي يتم تنفيذه حالياً في ثمانية دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دعم التغير التحويلي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصة فيما يتعلق بزيادة كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها وتحديد الحدود الآمنة للاستدامة الفعالة للمياه.

تتضمن الحزم الرئيسية للأعمال في هذا المشروع:¹

● **إنشاء نظام محاسبة مياه قوي:** يهدف إلى توفير قاعدة دليلية شاملة للمحاسبة عن المياه، بما في ذلك العرض والطلب والاستخدامات وإعادة التدوير، ولرصد التقدم في تحقيق الأهداف. كما يقوم بتقييم فعالية المؤسسات في حكم الموارد المائية.

● **تنفيذ تدخلات لزيادة كفاءة وإنتاجية المياه في الزراعة:** يشمل هذا التدخل تقييماً للإنتاجية البيولوجية والاقتصادية للمياه في الزراعة، وتجريب وتعزيز الممارسات والتقنيات الميسورة التكلفة.

¹FAO, Implementing the 2030 Agenda for water efficiency/productivity and water sustainability in Near East and North Africa countries, FAO, Rome, 2018, p1-2.

● **ضمان تحقيق الإنجازات الكفاءة/الإنتاجية لعام 2030**: يركز هذا الجانب على ضمان تحقيق

أعلى مستويات الكفاءة والإنتاجية بحلول عام 2030، وتحديد الشروط لـ "استدامة المياه" للتنمية المستدامة.

● **إستراتيجية الاتصال ونشر النتائج**: تهدف إلى تبادل النتائج والتجارب والمعرفة المكتسبة من

المشروع مع الجهات المعنية والمجتمع الدولي، وتعزيز الوعي بأهمية حفظ المياه وتحسين استخدامها بشكل فعال ومستدام.

في الجزائر، تم تنفيذ مشروع WEPS بالتعاون مع وزارة الموارد المائية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتم توجيهه بواسطة الفريق متعدد التخصصات للمبادرة بشأن ندرة المياه، الذي يضم الجهات الرئيسية المهتمة بقضايا المياه. من بين أهم النشاطات لهذا المشروع في الجزائر:

● تبادل المعرفة حول إنتاجية المياه (المفاهيم والمنهجيات).

● تدريب على المحاسبة السريعة للمياه في نظام الري في الحمير وحوضه المائي من قبل فريق

محاسبة المياه في منظمة الأغذية والزراعة.

● في إطار ورشة عمل إقليمية حول رسم الخرائط الزراعية باستخدام التحسس عن بعد، قامت الفرق

المتخصصة بجمع نقاط البيانات في موقعين، وأعدت خرائط للمحاصيل باستخدام التحسس عن بعد، ثم قدمت النتائج للحكومة¹.

نلخص أهم النتائج التي حققها المشروع في الجزائر في ما يلي:²

- في ما يخص رسم الخرائط الزراعية:

✓ تم إعداد خرائط مفصلة لاستخدام الأراضي والمحاصيل باستخدام التحسس عن بعد

لمواقع الري في الحمير وبسكرة، لموسمين زراعيين. وقد تم تدريب فريق مكون من أربعة خبراء على إعداد هذه الخرائط باستخدام التحسس عن بعد، واستفادة من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

¹<https://www.fao.org/in-action/water-efficiency-nea/countries/algeria/activities/fr/>, Consulté

le 30 Avril 2024.

²<https://www.fao.org/in-action/water-efficiency-nea/countries/algeria/results/fr/>, Consulté

le 30 Avril 2024.

- في ما يخص قياس التبخر ونزح الماء:
- ✓ تم تثبيت موقع تجريبي في المعهد الفني للمحاصيل الكبيرة في وادي السمار (ميتيجا)، وهو مجهز بمحطات زراعية محسنة، ومتكاملة بواسطة القاطرات المحسنة، ومكاملة بأجهزة استشعار لقياس التبخر، من خلال المقارنة بين المحاصيل المروية والمطرية.
- ✓ تم تدريب فريق مكون من خبيرين على تصنيع وتركيب محطة لقياس التبخر ونزح الماء (محطة ET).

- في ما يخص محاسبة المياه:
- ✓ تم إجراء دراسة حالة حول المحاسبة السريعة للمياه على نظام الري في الحمير، تحليلاً للواقع والفرص المتعلقة بنقص المياه.
- ✓ تم إنشاء فريق متعدد التخصصات مكون من خمسة عشر عضواً في مجال حساب المياه وتدريبه على المحاسبة السريعة للمياه.

- في ما يخص إنتاجية المياه الزراعية:
- ✓ تم إعداد قاعدة مرجعية لإنتاجية المياه الزراعية على المستوى الوطني، من خلال جمع نتائج الأبحاث والدراسات التي أجريت في البلاد حول المحاصيل الإستراتيجية.
- ✓ تم تدريب فريق مكون من أربعة خبراء على مفاهيم ومنهجيات إنتاجية المياه.
- ✓ شارك أربعة خبراء تجربتهم في إنتاجية المياه خلال المؤتمر الإقليمي حول إنتاجية المياه، حيث انضموا بنجاح إلى مجتمع الممارسة في هذا المجال المهم.

التحليل:

اعتماداً على ما سبق، نرى أن نتائج مشروع تعزيز كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تساهم في تعزيز فهم الموارد المائية وكيفية إدارتها بشكل فعال في الجزائر، وتساهم في تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية. وذلك من خلال:

- تحسين إدارة الموارد المائية: عن طريق فهم أفضل لاستخدام المياه في الزراعة وقياس كفاءتها وتوفير أدوات لمحاسبتها، يُمكن للمزارعين والسلطات المحلية اتخاذ قرارات مستنيرة حول استخدام المياه بشكل أكثر فعالية واستدامة.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

- زيادة إنتاجية المحاصيل بكفاءة مائة: من خلال توجيه الزراعة نحو المحاصيل ذات كفاءة مائية أعلى واستخدام تقنيات الري الحديثة والمستدامة، يمكن زيادة إنتاجية المحاصيل مع تقليل استهلاك المياه.
- تحسين شروط العيش في المناطق الريفية: عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي، يمكن للمشروع أن يعزز الدخل ويحسن شروط العيش لسكان المناطق الريفية.
- تعزيز الاستدامة البيئية: من خلال تحسين إدارة المياه وزيادة كفاءتها وتبني ممارسات زراعية مستدامة، يمكن للمشروع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة في المناطق الريفية.
- بناء قدرات المجتمعات المحلية: عن طريق توفير التدريب والتعليم والدعم التقني، يمكن للمشروع بناء قدرات المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي وتمكينهم من تطبيق الممارسات الأفضل والأكثر استدامة.

بشكل عام، يساهم المشروع في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال تحسين استخدام وإدارة الموارد المائية وزيادة إنتاجية الزراعة بطريقة مستدامة وتعزيز الحياة المجتمعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

2- برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه

الزراعية: WaPOR2

قامت منظمة الأغذية والزراعة في إطلاق "برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه الزراعية WaPOR2 (2021-2025)"، وهي المرحلة الثانية لبرنامج WaPOR1. تركز المرحلة الأولى من البرنامج بشكل رئيسي على تطوير وتحديث قاعدة البيانات، أما المرحلة الثانية من البرنامج ستستمر في العمل الذي بدأته المرحلة الأولى ولكنها ستضع أكثر تركيزاً على التطبيقات واستخدامات البيانات من خلال التعاون الوثيق مع الأطراف المعنية في البلدان الشريكة. بدأت المنظمة في تنفيذ هذا البرنامج في يناير 2021 وتستمر على مدى 5 سنوات في 13 بلدًا شريكًا: الجزائر، مالي، تونس، العراق، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، موزمبيق، باكستان، وكولومبيا.

يهدف برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه الزراعية إلى مساعدة البلدان الشريكة في تطوير قدراتها على مراقبة وتحسين إنتاجية المياه والأراضي في الزراعة، سواء البعلية أو المروية. وبالتالي، يسعى البرنامج إلى الاستجابة للتحديات التي يفرضها نقص موارد

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

المياه العذبة والحاجة الملحة إلى استدامة الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي في مواجهة التغيرات المناخية¹.

أمام تزايد ندرة المياه، والذي يزداد تفاقمه بسبب تغير المناخ ونمو السكان، تواجه الجزائر تحدياً كبيراً في زيادة إنتاج المزيد من المنتجات الزراعية باستخدام كميات أقل من المياه. هذا الوضع يجعل مسألة إنتاجية المياه عنصراً حاسماً في عملية التفكير واتخاذ القرارات لتحقيق الزراعة المتينة والمستدامة.

يوفر هذا البرنامج فرصة للتعامل مع وضع ندرة المياه في الجزائر من خلال النتائج المتوقعة المتمثلة في:

• تطوير منصة إنتاجية المياه ذات الوصول المفتوح.

• تعزيز القدرات التقنية الوطنية للزراعة الدقيقة من خلال توجيه الاستثمارات والتدريب على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة الدقيقة.

• تطوير الحلول الرقمية لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام على مستوى الأراضي الزراعية عن طريق نظم معلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لمراقبة وتحليل استخدام المياه والتربة².

من بين الأنشطة التي أنجزها برنامج في الجزائر، إلى حد الآن:

✓ تم تنظيم ورشة عمل في المعهد الوطني للبحوث الزراعية بالعاصمة الجزائر، خلال الفترة من 30 يناير إلى 1 فبراير 2023، بهدف تدريب وتقييم احتياجات القادة في قطاعات الزراعة وموارد المياه حول تطبيقات WaPOR. تركزت الورشة على تدريب القادة وتوجيههم للاستفادة القصوى من برنامج WaPOR، بالإضافة إلى تحديد احتياجات التدريب المستقبلية والأنشطة للمشروع بالتعاون مع أعضاء لجنة الإرشاد الجزائرية. تم التوصل إلى نقاشات مشتركة تضمنت: تحديد الأنظمة التشغيلية الحالية المعتمدة على التحسس عن بعد في الزراعة بالجزائر؛ استعراض الاستخدامات المحتملة

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه الزراعية WaPOR2، فاو، روما، 2021، ص 1-2.

² <https://www.fao.org/in-action/remote-sensing-for-water-productivity/country-activities/algeria/en>, Consulté le 30 Avril 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

لبيانات WaPOR من خلال الحلول الرقمية؛ واستكشاف التطبيقات المحتملة لبيانات WaPOR في الزراعة المستدامة بالجزائر¹.

✓ تم تنظيم دورة تدريبية إقليمية في الجزائر، خلال الفترة من 26 إلى 29 فبراير 2024، لتحليل إنتاجية المياه باستخدام نظام معلومات جغرافية مفتوح المصدر QGIS. الدورة استهدفت فرق برنامج WaPOR من الجزائر ومالي وتونس.

التحليل:

اعتمادا على النتائج المتوقعة وبعض الأنشطة المنجزة، نرى أن برنامج WaPOR يمكن أن يساهم في تعزيز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال توفير البيانات والأدوات اللازمة لتحسين إدارة الموارد وزيادة الإنتاجية بطرق مستدامة وفعالة. ويكون ذلك عن طريق:

● قدرة البرنامج على تحليل وتقييم استخدام المياه في الزراعة وتوفيره لبيانات دقيقة وموثوقة حول الاستهلاك المائي وكفاءة الري، يساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات لتحسين إدارة المياه الزراعية بشكل أكثر فعالية واستدامة.

● توفير البرنامج لمعلومات دقيقة حول النباتات والمحاصيل والتربة والمياه، يمكن أن يساعد في تحسين تقنيات الزراعة وزيادة إنتاجية المحاصيل بكفاءة مائة أعلى، مما يعزز الأمن الغذائي ويحسن الدخل للمزارعين.

● تحليل البرنامج للبيانات وتوفير التوقعات حول الموارد المائية والإنتاجية الزراعية، يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات التخطيط الزراعي وتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض على المياه وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

● تعزيز الفهم لاستخدام الموارد الطبيعية وتقديم بيانات دقيقة حول التغيرات في البيئة والمناخ، يساهم في تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي.

¹<https://www.fao.org/in-action/remote-sensing-for-water-productivity/news-and-events/news/news-detail/Algeria-Training-and-needs-assessment-workshop-on-WaPOR-applications/en>, Consulté le 30 Avril 2024.

3- برنامج التعاون التقني:

تهدف مشاريع برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة في الجزائر إلى تعزيز التنمية المستدامة في القطاع الزراعي والريفي وتحقيق تحسينات شاملة في الأمن الغذائي والرفاهية الاقتصادية والبيئية في البلاد. وتسعى إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها: تعزيز الأمن الغذائي، تعزيز الاقتصاد الريفي، تعزيز الاستدامة البيئية، تعزيز التكنولوجيا والابتكار في القطاع الزراعي و تعزيز القدرات والتدريب.¹

من خلال برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم توفير دعم للمختبرات في الجزائر بهدف تعزيز قدراتها التحليلية في اكتشاف الأخطار الكيميائية، بما في ذلك مخلفات مضادات الميكروبات ومبيدات الآفات، في مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية، بدءاً من الدواجن والبيض وصولاً إلى التمور والعسل. كما حصل العاملون في المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي والمعهد الوطني للطب البيطري على تدريبات في أساليب التحليل، بالإضافة إلى الدعم اللازم من حيث المعدات اللازمة للتحليل.²

التحليل:

مساهمة هذا البرنامج في تعزيز القدرات التحليلية في المختبرات الزراعية في الجزائر تعد مفتاحاً لتعزيز التنمية الزراعية والريفية في البلاد. فعندما تكون المختبرات قادرة على اكتشاف الأخطار الكيميائية في المنتجات الغذائية بشكل فعال، يمكن للحكومة والمنظمات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الغذاء وجودته.

ومن خلال تحسين القدرات التحليلية، يمكن للمزارعين والمربين ومنتجي العسل في الجزائر زيادة إنتاجهم وتحسين جودة منتجاتهم. وهذا بدوره يساهم في تعزيز الاقتصاد الريفي وتحسين مستوى معيشة السكان في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز البرنامج التعاون بين القطاعين العام والخاص

¹<https://www.fao.org/technical-cooperation-programme/tcp-in-numbers/ar>, Consulté le 1

Mai 2024.

²<https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/lwkl-wlfw-tdn-bwrkyn-fsw-wljzr-l-tzyz-slm->

[lgdhy](#), Consulté le 1 Mai 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

والمؤسسات التقنية والبحثية، مما يعزز التبادلات المعرفية ويعزز التطوير التكنولوجي في القطاع الزراعي، وبالتالي يعزز الاستدامة الزراعية والريفية على المدى الطويل.

تُلخص مشروعات برنامج التعاون التقني للمنظمة في الجزائر الجارية التنفيذ؛ في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): مشروعات برنامج التعاون التقني للمنظمة في الجزائر الجارية التنفيذ.

الاهداف	الميزانية الإجمالية	اسم المشروع
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير منهجيات وإجراءات تعداد الزراعة بما يتماشى مع المعايير الدولية. - توفير التدريب والتطوير المهني للعاملين في مجال تعداد الزراعة. - جمع بيانات زراعية دقيقة وموثوقة تعكس الواقع الزراعي في الجزائر. - تعزيز الوعي بأهمية تعداد الزراعة ودوره في تطوير القطاع الزراعي. 	65,000 دولار أمريكي	دعم استعداد الجزائر لتنفيذ التعداد العام للزراعة (2022-2024)
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير وتعزيز الهياكل الإدارية والقانونية المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية. - تعزيز الوعي والتنقيف البيئي. - تطوير أنظمة رصد وتقييم فعالة للنظم البيئية في الحدائق الوطنية. - تطوير وتنفيذ استراتيجيات لحماية وتعزيز التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الهامة داخل الحدائق الوطنية. 	43,000 دولار أمريكي	تعزيز حوكمة الحدائق الوطنية لضمان إدارة مستدامة للنظم البيئية الطبيعية (2023- 2024)
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التدريب والتعليم المستمر لأعضاء التعاونيات حول أفضل الممارسات في الزراعة والصيد المائي وإدارة الموارد المائية. - دعم تعاونيات الصيد والمزارع المائية في تحسين عمليات التسويق والترويج لمنتجاتهم وتحسين وصولها إلى الأسواق. - تعزيز الوعي بأهمية حفظ وإدارة الموارد المائية بشكل مستدام وفقاً للممارسات البيئية المستدامة. 	100,000 دولار أمريكي	دعم إنشاء وإدارة تعاونيات الصيد والمزارع المائية (2023-2025)
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التدريب والتعليم المستمر للنساء والشباب في مجال صناعة الألبان. - دعم النساء والشباب المشاركين في صناعة الألبان من خلال تعزيز وصولهم إلى الأسواق المحلية والعالمية. - دعم تنفيذ ممارسات الإنتاج الصحية والمعايير الصحية والجودة في صناعة الألبان. - تعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في صناعة الألبان من خلال تشكيل تعاونيات ألبان محلية. 	392,000 دولار أمريكي	دعم تطوير قطاع الألبان في الجزائر مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب (2023-2025)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً

على <https://www.fao.org/countryprofiles/index/ar/?iso3=DZA> <https://www.fao.org/technical-cooperation-programme/tcp-in-numbers/ar>

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، وتعزيز الحوكمة البيئية، وتمكين السكان المحليين للمساهمة في تحسين جودة حياتهم وبيئتهم. وذلك من خلال:

• دعم تطوير قطاع الألبان وتعاونيات الصيد والمزارع المائية، يساهم في خلق فرص عمل جديدة للنساء والشباب في المناطق الريفية، مما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

• دعم تعزيز حوكمة الحدائق الوطنية والتركيز على الإدارة المستدامة للنظم البيئية، يساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية في المناطق الريفية.

• دعم استعداد الجزائر لتنفيذ التعداد العام للزراعة وتحسين قطاع الألبان، يساهم في تعزيز التوازن بين النظم الاقتصادية والبيئية في المناطق الريفية.

• توفير التدريب والتعليم في مجالات الزراعة والصيد وإدارة الموارد الطبيعية، يساهم في تعزيز المعرفة والمهارات لدى المزارعين وتمكينهم من مواجهة التحديات واستغلال الفرص.

خلاصة، يُمكننا القول أنبرامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعّال، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، وذلك من خلال تطوير السياسات والممارسات الزراعية المستدامة، وتعزيز التعليم والتدريب، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. تلك الجهود تعزز الاستدامة البيئية وتساهم في تعزيز معيشة السكان الريفيين في الجزائر.

ثانياً: برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة

في الجزائر:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD يستقبل تمويله من خلال تجديرات دورية، حيث تقوم الدول الأعضاء بالمساهمة في التمويل كل ثلاث سنوات. ومن بين الدول الإفريقية، ساهمت دولة الجزائر بنسب متفاوتة، حيث قدمت أكبر مساهمة بلغت 82.43 مليون دولار أمريكي، نظراً لكونها دولة عضو مانحة وتولي أهمية كبيرة لدور صندوق التنمية الزراعية الدولي في مكافحة الجوع والفقر.

قررت الجزائر وقف الاقتراض من الصندوق، في عام 2006، والاعتماد على عائدات النفط لسداد القروض المستحقة. ومع ذلك، استمر التعاون بين الحكومة الجزائرية والصندوق، حيث شهد عام 2022 إطلاق برنامج لتعزيز فرص العمل وريادة الأعمال للشباب.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

في الفترة من 2023 إلى 2025، تحددت أولويات عمل الصندوق في الجزائر في الإستراتيجية القطرية بتعزيز عمالة الشباب الريفي وزيادة التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية. وتشمل هذه الإستراتيجية العديد من الأنشطة، منها:¹

- أنشطة التدريب وتطوير مهارات لتعزيز فرص الشباب للحصول على فرص عمل جيدة والنجاح فيها.

- توفير دعم متعدد الجوانب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- تحسين إدارة موارد المياه الزراعية بتطوير وتعزيز الطرق والتقنيات التي تمكن من استخدام المياه بكفاءة أكبر وتقليل الهدر.

- تعزيز قدرة القطاع الزراعي على مواجهة التحديات البيئية وتحسين الاستدامة الزراعية، من خلال تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف واستخدام التقنيات الزراعية الذكية والطاقة المتجددة.

- تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وتحسين الظروف المعيشية للشباب الريفي والنساء في الجزائر من خلال دعم الاقتصاد الدائري وخلق فرص عمل خضراء للشباب الريفي وبشكل خاص النساء.

1- البرامج التي تم تنفيذها:

منذ عام 1986 وحتى عام 2003، قام صندوق التنمية الزراعية الدولي بالتعاون مع حكومة الجزائر بتمويل خمسة مشاريع وبرامج في البلاد، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 120 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 60.8 مليون دولار أمريكي من القروض المقدمة من الصندوق. استفادت من هذه البرامج نحو 35,600 أسرة ريفية في الجزائر. الجدول الموالي يلخص البرامج والمشاريع التي تم تمويلها من قبل صندوق التنمية الزراعية الدولي في الجزائر خلال الفترة المذكورة:

¹<https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/>, Consulté le 3 Mai 2024

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الجدول رقم (17): البرامج والمشاريع التي تم تمويلها من قبل صندوق التنمية الزراعية الدولي في

الجزائر

اسم المشروع	إجمالي تمويل المشروع (مليون دولار أمريكي)	أهداف المشروع	نتائج المشروع
مشروع تطوير المزارعين الصغار في زراعة الحبوب وتربية الماشية في ولاية تيارت (1986-1996)	17.72 (تمويل الصندوق: 5.22) (تمويل الجزائر: 12.50)	-تخزين المواد العلفية للتكيف مع الجفاف. -تحسين إعداد التربة وعمليات الحصاد. -تعزيز الاستخدام الكافي للمداخل الحديثة. -تطوير قدرات الصحة الحيوانية والتحسين الجيني.	- تحسين التنسيق بين خدمات دعم الإنتاج وتوفيرها في المناطق الريفية، حيث تم تنظيم وتوجيه الجهود بشكل أفضل لتلبية احتياجات المزارعين والمربين في هذه المناطق. -تشجيع مشاركة النساء الريفيات في عملية التنمية، حيث تم تشجيعهن على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار والمشاركة في أنشطة التنمية المحلية.
المشروع الرائد للتنمية الريفية المتكاملة لسد ملاق في الجزائر وتونس (1988-1999)	31.4 (تمويل الصندوق: 14) (تمويل الجزائر: 17.4)	-تطوير البنية التحتية، وتحسين المراعي، والحفاظ على المياه. -إنشاء آبار سطحية. -توفير الائتمان للاستثمارات داخل المزرعة. -التنمية الاقتصادية للنساء الريفيات.	- تطوير البنية التحتية في المنطقة، بما في ذلك شبكات الري والصرف والطرق الزراعية. - التشجيع على ممارسات زراعية مستدامة ومتنوعة، - التشجيع على المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ الأنشطة التنموية خصوصا بالنسبة للنساء الريفيات.
المشروع الرائد لتطوير صيد الأسماك (1990-2000)	17 (تمويل الصندوق:) 11.5) (تمويل الجزائر: 5.5)	-تطوير وتحديث معدات الصيد والقوارب الصيدية، وتوفير المعدات والأدوات اللازمة للصيادين -تدريب الصيادين وتحسين مهاراتهم في مجالات مثل تقنيات الصيد، وإدارة الموارد البحرية، والسلامة البحرية. -توفير الدعم الفني والمالي	-تم إدخال نوع جديد من القوارب مصممة ومجهزة للعمل بأمان على مدار السنة في المناطق الصيدية الغنية والصخرية على عمق يصل إلى 80 متراً، لتلبية احتياجات الصيادين الجزائريين بشكل محدد. -تم تجهيز القوارب الحالية بمحركات ومعدات صيد جديدة. -تم تدريب الصيادين على طرق الصيد المحسنة.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

<p>-تم تحسين الوصول إلى الائتمان وقطع الغيار ومرافق الصيانة وإنتاج الثلج ونقل وتسويق الأسماك.</p> <p>-تم تقييم ومراقبة سكان الأسماك لتجنب الصيد المفرط.</p>	<p>لتطوير قنوات التسويق والتوزيع للأسماك، وتحسين عمليات التخزين والتصدير.</p> <p>-الحفاظ على البيئة البحرية والحفاظ على توازن النظام البيئي البحري.</p>		
<p>- تقديم تقنيات زراعية متقدمة وتطبيق ممارسات زراعية مستدامة.</p> <p>- تنفيذ إجراءات لحماية وترشيد استخدام المياه الزراعية في المناطق الجبلية.</p> <p>- تنويع المحاصيل وزراعة الأصناف المناسبة لظروف الجبال.</p> <p>- تقديم برامج تعليمية وتدريبية للمزارعين والسكان المحليين.</p>	<p>-استصلاح الأراضي.</p> <p>-الحفاظ على التربة والمياه.</p> <p>-زيادة الوصول إلى الخدمات المالية الريفية المحسنة.</p> <p>-تحسين الزراعة.</p> <p>-زيادة الوصول إلى البرامج الحكومية.</p>	<p>24.08</p> <p>تمويل الصندوق: (12.5)</p> <p>(تمويل الجزائر: 11.58)</p>	<p>المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صافصاف (2006-2001)</p>
<p>-ساهم المشروع في تقليل الفقر الريفي في المنطقة المستهدفة.</p> <p>- إنشاء خطط تطوير الدواوير (PDDs) للمزارعين المشاركين والمجتمعات الريفية لمدة سبع سنوات تشمل الاستخدام العقلاني للمياه، تحسين تقنيات الإنتاج، تحسين البنية التحتية الاجتماعية، وتعزيز المشاريع الصغيرة والوصول إلى الخدمات المالية المحلية.</p>	<p>-الإدارة الفعالة للمياه.</p> <p>-الحد من الفقر الريفي.</p> <p>-تحسين إدارة الزراعة.</p> <p>-التنويع الاقتصادي.</p>	<p>29.83</p> <p>تمويل الصندوق: (17.56)</p> <p>(تمويل الجزائر: 9.88)</p>	<p>مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية المسيلة (2008-2003)</p>

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير الصادرة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

التحليل:

إن مشروع تطوير المزارعين الصغار في زراعة الحبوب وتربية الماشية في ولاية تيارت (1986-1996) والمشروع الرائد للتنمية الريفية المتكاملة لسد ملاق في الجزائر وتونس (1988-1999)، كانا ضمن جهود التنمية في بداية فترة الانتقال في الثمانينيات، حيث قامت الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية وأعطت الأولوية للقطاع الزراعي. لعبت هذه المشاريع دوراً حيوياً في تحسين التنسيق بين خدمات دعم الإنتاج وتوفيرها في المناطق الريفية. وأسهمت في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الريفية من خلال توفير الائتمان للاستثمارات داخل المزارع. بالإضافة إلى ذلك، شجعت هذه المشاريع

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

مشاركة النساء الريفيات بنشاط في عملية التنمية، مما ساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية.

بالنسبة للمشروع الرائد لتطوير صيد الأسماك (1990-2000)، فيمكننا القول أن ما حققه من نتائج يساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال دعم القطاع الصيد وتحسين ظروف الحياة للسكان الريفيين والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. حيث أن:

✓ تحسين وتطوير قطاع الصيد، يُمكن للصيادين زيادة إنتاجيتهم وتنويع مصادر الغذاء، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي للسكان في المناطق الريفية.

✓ تحسين ممارسات الصيد وتجهيز القوارب وتطوير البنية التحتية الصيدية، يساهم في تعزيز قدرة الصيادين على كسب العيش وتحسين مستوياتهم المعيشية، مما يعزز الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية.

✓ رصد السكان السمكية وتطبيق سياسات الصيد المستدام، يساهم في الحفاظ على توازن النظام البيئي البحري والحفاظ على موارد الأسماك للأجيال الحالية والمستقبلية.

✓ تحسين مهارات الصيادين وتجهيزهم بالمعدات اللازمة يساهم في خلق فرص عمل مستدامة في القطاع الصيد، خاصةً بالنسبة للشباب والنساء في المناطق الريفية.

أسفر المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صافصاف، عن نتائج إيجابية ملموسة، حيث استفاد حوالي 23,600 ساكنًا ريفيًا في المنطقة المعنية بالمشروع. وكنتيجة لذلك، نرى أن هذا المشروع ساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية في منطقة حوض وادي سف سف، حيث أن:

✓ إعادة تأهيل الطرق الريفية ونقاط المياه وإنشائها ساهم في تحسين الوصول إلى المزارع وتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع.

✓ تبني تقنيات زراعية متقدمة يساهم في تحقيق تحسينات في الإنتاجية الزراعية في المنطقة.

✓ دعم تطوير المشاريع الصغيرة في المنطقة ساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل.

✓ توفير خدمات التمويل الريفي للسكان الريفيين ساهم في تمكينهم اقتصاديًا وتحسين مستوى دخلهم.

كما أن مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية في شمال ولاية المسيلة كان يستهدف صغر الفلاحين، والشباب العاطلين، والنساء الريفيات، وقد أسهم بشكل كبير في تقليل معدلات الفقر الريفي في المنطقة المستهدفة. وكان المشروع أيضًا منصة للحوار المجتمعي، حيث تم تمكين السكان الريفيين من المشاركة في صنع القرار والتعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم أمام الحكومة. مما أدى إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي وتحسين فعالية البرامج التنموية.

وكانت أحد النتائج الرئيسية للمشروع تطوير خطط تنمية الدواوير (PDDs) ، حيث ساهم في إعداد هذه الخطط لمدة سبع سنوات للمزارعين المشاركين والمجتمعات الريفية. تضمنت هذه الخطط استخدام المياه بشكل منطقي، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين تقنيات الإنتاج، وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، وتعزيز المشاريع الصغيرة والوصول إلى الخدمات المالية المحلية وهذا ما أدى إلى تعزيز قدرة المستفيدين على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوليد الدخل.

بهذه الطريقة، ساهم المشروع في تحقيق تطور شامل ومستدام في المنطقة المستهدفة، وزيادة مستوى العيش والتنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية في شمال ولاية المسيلة.

2- البرامج جارية التنفيذ:

أ- برنامج التعاون جنوب-جنوب والتعاون المثلي

في عام 2013، أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن برنامج التعاون جنوب-جنوب والتعاون المثلي لتنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. استهدف البرنامج الشباب الريفي والنساء في عدة دول، بما في ذلك الجزائر ومصر وهنغاريا والمغرب وتركيا وأوزبكستان.

بلغ تمويل البرنامج قيمة 2.7 مليون دولار، حيث بلغت مساهمة الصندوق 1.8 مليون دولار. وقد أثر هذا البرنامج على أكثر من 1,000 شخص ريفي في الدول المستهدفة، حيث تم دعم تبادل المعرفة بين الفلاحين الصغار في زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات مائية فعالة وتربية الماشية.

وقام الصندوق بإنشاء شبكة لتبادل الدروس والتحليل التشريعي بين وزراء الزراعة في الدول المستهدفة، حيث نُشرت 52 حلاً متعلقًا بتنمية الزراعة من 17 دولة في المنطقة العربية وأوروبا وآسيا

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الوسطى.¹ وبالتالي، كان هذا البرنامج خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة. وساهم في تعزيز التعاون بين الدول وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال تطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

في عام 2016، وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على منحة إقليمية بقيمة 1.5 مليون دولار لدعم جهود الجزائر في إنشاء مركز تميز في التعاون جنوب-جنوب للتنمية الزراعية والريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يهدف هذا المركز إلى تحسين الزراعة والتنمية الريفية في الدول النامية عبر تبادل المعرفة والخبرات وتقديم الدعم الفني والتقني.²

تعكس هذه المبادرة التزام الصندوق بتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز قدرات الدول النامية في مجال الزراعة والتنمية الريفية. توفر المنحة الإقليمية للجزائر فرصة لتعزيز الشراكات الإقليمية وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة في هذا المجال، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وتحسين معيشة السكان الريفيين في المنطقة.

ب- مشروع Proagro شباب:

يُعتبر إنشاء وتعزيز فرص العمل اللائقة للشباب في القطاع الزراعي بالمناطق الريفية فرصة حيوية للاستفادة من التغيرات الديموغرافية ودمج الشباب المؤهلين في سوق العمل. وفي هذا السياق، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بدعم منظمة العمل الدولية (ILO) في إطلاق مشروع ProAgro YOUTH، نهاية عام 2022، الذي يهدف إلى دعم مراكز الأعمال الزراعية المتكاملة في كل من الجزائر، ساحل العاج، مدغشقر، ومالاوي.³

يتم تنفيذ مشروع ProAgro YOUTH في الجزائر من خلال تحالف يقوده مكتب منظمة العمل الدولية في البلاد، ويشمل شراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والوكالة الوطنية لتعزيز وتطوير ريادة الأعمال (ANADE)، بالإضافة إلى المكتب الوطني للدراسات في التنمية الريفية (BNEDER).

¹ International Fund for Agricultural Development, **South-South and Triangular Cooperation (SSTC) Highlights from IFAD's Portfolio**, IFAD, Rome, 2017, p132-133.

² <https://www.ifad.org/en/web/operations/regions>, Consulté le 4 Mai 2024.

³ ILO, **ProAgro YOUTH Support to integrated agribusiness hubs in Algeria, Cote d'Ivoire, Madagascar and Malawi**, ILO, 2023, p1.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

يستمر المشروع لمدة عامين، ويتم تمويله من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بهدف دعم تعزيز الفرص العمل للشباب في المناطق الريفية من خلال تطوير سلاسل القيم في قطاعي الزراعة والغذاء. وقد تم اختيار ولايات قالمة، وبسكرة، ومستغانم كمناطق مستهدفة للمشروع، ويتم تكليف المكتب الوطني للدراسات في التنمية الريفية (BNEDER) بتحليل سلاسل القيم في تلك الولايات¹.

يهدف هذا المشروع أساسا إلى خلق 1100 وظيفة لائقة (30% منهم نساء) في قطاعات الزراعة في الولايات المستهدفة والمناطق المجاورة. وذلك من خلال:²

- تقديم تدريب فني ومهني وتجاري وتقديم المهارات الضرورية للشباب للحصول على فرص عمل أو بدء مشاريعهم الخاصة.

- توجيه ودعم تطوير الشركات وسلاسل القيم لضمان نمو القطاع الخاص وتوفير المزيد من الوظائف عالية الجودة.

من أهم ما أنجزه مشروع ProAgro YOUTH في الجزائر، إلى حد الآن:³

- ✓ تم تحديد سلاسل القيمة وفقاً للولاية على النحو التالي: إنتاج الحليب في قالمة، الزراعة المتكاملة مع الأحواض المائية في بسكرة، بما في ذلك زراعة السبيرولينا، وإنتاج البطاطا في مستغانم.
- ✓ تم تنظيم أندية البحث عن العمل "الخضراء" (C.R.E) كمبادرة مميزة تهدف إلى تعزيز قدرة الشباب الريفي على الحصول على فرص عمل. تتميز هذه الأندية بتصميمها المخصص للعاطلين عن العمل القادمين من مراكز التدريب التقني الزراعي. ومن المقرر أن يتم إطلاق النموذج الأول لأندية البحث عن العمل "الخضراء" في عين تموشنت في 16 نوفمبر 2023. تركز هذه الأندية على مجموعة محددة من المواضيع مثل الوظائف الخضراء والثقافة الرقمية.

¹<https://www.ilo.org/resource/news/ilo-calls-strengthened-partnerships-promote-decent-work-youth-rural-africa>, Consulté le 5 Mai 2024.

²<https://www.ilo.org/fr/resource/news/creation-de-clubs-de-recherche-demploi-verts-pour-stimuler-lemploi-rural-en>, Consulté le 5 Mai 2024.

³<https://www.ilo.org/fr/resource/news/creation-de-clubs-de-recherche-demploi-verts-pour-stimuler-lemploi-rural-en>, Consulté le 5 Mai 2024.

<https://dknews-dz.com/article/178353-guelma-projet-proagro-jeunes-convention-pour-lencadrement-de-formations-courtes-relatives-a-la-chaine-de-production-laitiere.html>, Consulté le 5 Mai 2024.

<https://www.bneder.dz/actualites/fr-5804/algeria-venture-lance-un-concours-de-business-plan-le-proagro-jeunes>, Consulté le 5 Mai 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

- ✓ تم توقيع اتفاقية في قالمة بين إدارات الخدمات الزراعية (DSA) والتكوين المهني بهدف تنظيم جلسات تدريب "تقني ومؤهل" قصيرة الأمد، والتي ترتبط بسلسلة إنتاج الحليب.
- ✓ إطلاق مسابقة مبتكرة لتحسين خطط أعمال رواد الأعمال الشباب في الجزائر الموجهة بشكل خاص نحو صناعات الأغذية والمشروبات، القطاع الحيوي على حد سواء للاقتصاد الوطني ولتطور رواد الأعمال الشباب في الجزائر.

التحليل:

بشكل عام، يمكن أن يساهم مشروع ProAgro YOUTH في تحفيز التنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الريفية المستهدفة في الجزائر، وتحسين معيشة السكان وزيادة قدرتهم على الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لهم. فيمكن أن يكون هذا المشروع ذو تأثير كبير على عدة جوانب:

تعزيز الفرص الاقتصادية: فعندما يتم تحديد سلاسل القيمة وتطوير القدرات والمهارات للشباب الريفي في مجالات مثل الزراعة وصناعة الأغذية والمشروبات، يتم تعزيز الفرص الاقتصادية المحلية. هذا يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام وتحسين معيشة السكان في الريف.

توفير فرص العمل: من خلال تنظيم أندية البحث عن العمل "الخضراء" ومسابقات تحسين خطط الأعمال، يتم توفير فرص العمل للشباب الريفي، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز استقرار المجتمعات الريفية.

تطوير المهارات والتدريب: يساهم تنظيم جلسات التدريب التقني والمؤهل في تطوير مهارات الشباب وتعزيز قدراتهم، وهذا يمكن أن يساهم في تحسين جودة العمل وزيادة فرص النجاح في سوق العمل.

تعزيز الابتكار والريادة: من خلال تشجيع رواد الأعمال الشباب على تطوير فكرة مبتكرة وتحسين خططهم العملية، يمكن أن يساهم المشروع في تعزيز الابتكار والريادة في الريف، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي والمجتمعات الريفية.

بناءً على ما سبق، تلعب برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر. من خلال تمويل مشاريع التنمية الزراعية والريفية، تعزز IFAD الاقتصاد الريفي، وتعمل على تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز البنية التحتية، وتمكين المجتمعات المحلية،

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

كل ذلك بمراعاة مبادئ التنمية المستدامة. تلك الجهود تساهم في تعزيز الحياة في المناطق الريفية وتحسين معيشة السكان المحليين في الجزائر على المدى الطويل.

ثالثا: برامج البنك الإسلامي للتنمية IsDB في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في

الجزائر:

في 12 أغسطس 1974، انضمت الجزائر إلى البنك الإسلامي للتنمية كواحدة من الأعضاء المؤسسين. وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين على أول عملية للبنك الإسلامي للتنمية في الجزائر في 1 يناير 1977. وتبلغ اشتراكات رأس المال الجزائرية في البنك الإسلامي للتنمية 1,285.6 مليون دولار أمريكي، ممثلة 2.5% من رأس المال الإجمالي¹.

من أصل إجمالي تمويلات البنك منذ الإنشاء (1975-2022) استفادت الجزائر من 1% أي ما يعادل 461.5 مليون دولار أمريكي لتمويل 399 مشروعا في مختلف القطاعات. نلخصها في الجدول الموالي²:

الجدول رقم (18): التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات التراكمية للبنك الإسلامي للتنمية في

الجزائر (1975-2022)

القطاع	عدد المشاريع	اعتمادات البنك التراكمية (مليون دولار أمريكي)	النسبة %
الزراعة	56	50.5	10.95
الطاقة	15	153.9	33.35
الصناعة والتعدين	292	64.2	13.91
النقل	4	31.4	6.80
المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	8	156.1	33.82
أخرى	/	5.4	1.17
المجموع	399	461.5	100.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الإسلامي للتنمية

قُسمت اعتمادات البنك في الجزائر بين قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية، الذي حصل على نسبة 33.82%، وقطاع الطاقة الذي حصل على 33.35%، كونهما استحوذا على

¹<https://www.isdb.org/ar/aljzayr>, Consulté le 7 Mai 2024.

²البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2022، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2023، ص 97.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الحصص الأكبر. وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، فقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل 56 برنامجاً ومشروعاً في هذا القطاع منذ انضمام الجزائر إلى البنك وحتى عام 2022. وتُمثل هذه البرامج والمشاريع نسبة قدرها 10.95% من اعتمادات البنك التراكمية، مما يبرز الدعم الذي قدمه البنك لتطوير الزراعة في البلاد على مر السنوات.

في سياق برامج البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، استفادت الجزائر من بعض المشاريع، ومنها¹:

● خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2008، تم تنفيذ حملات مكافحة العمى بهدف توفير خدمات طب العيون لسكان الريف في الجزائر. تركزت هذه الحملات على إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من مشاكل بصرية، وتوفير الرعاية والعلاج اللازمين لهم. خلال هذه الفترة، تم إعادة تأهيل أكثر من 300 شخص يعانون من مشاكل بصرية، وذلك من خلال تقديم الفحوصات الطبية المتخصصة والعلاجات اللازمة لهم. تلك الجهود المبذولة ساهمت في تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للسكان الريفيين وتحسين جودة حياتهم من خلال تحسين صحة ورعاية العيون.

● تم تمويل مشاريع تزويد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر بمبلغ يبلغ 47 مليون دولار أمريكي من قبل البنك الإسلامي للتنمية. من بين هذه المشاريع، يُذكر مشروع تزويد أرياف قسنطينة وميلة بالمياه، حيث تم إنشاء محطات معالجة للمياه بهدف تحويلها إلى مياه صالحة للشرب. كما تم توفير وسائل نقل مياه الشرب إلى المناطق الريفية المستهدفة، مما ساهم في تحسين جودة المياه المتاحة للسكان الريفيين وتوفير إمدادات مستدامة لهم. هذه المبادرات تعكس التزام البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز البنية التحتية وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية في الجزائر.

● مشروع التنمية الزراعية في وادي تافنة عام 2005، أين تم تطوير مساحة تقدر بـ 7600 هكتار لتحسين ممارسات الزراعة وزيادة الإنتاجية. من خلال تقديم التكنولوجيا الحديثة والممارسات الزراعية المستدامة، تم تعزيز إنتاج المحاصيل وتحسين جودتها. كما تم توفير الدعم الفني والتدريب للمزارعين لتحسين مهاراتهم وزيادة كفاءتهم في إدارة المزارع. وساهم هذا المشروع في زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين معيشة السكان المحليين من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتحسين الدخل لهم. بالإضافة

¹<http://www.isdb.org>, Consulté le 7 Mai 2024.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

إلى ذلك، فإن التركيز على الممارسات الزراعية المستدامة يساهم في المحافظة على البيئة وحمايتها، مما يعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية في المنطقة.

على الرغم من تصنيف الجزائر في المرتبة العاشرة من حيث مساهمتها في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية، إلا أن نسبة استفادتها من الاعتمادات المقدمة من البنك تظل ضئيلة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى، وخاصة مقارنة ببعض الدول الإفريقية الأخرى مثل مصر والمغرب وتونس. حيث تفوقت حصتها على حصة الجزائر في استفادة من تمويلات البنك.

تفسير هذا التفاوت قد يكون مرتبطاً بعدة عوامل، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والمالية للجزائر وسياسات القروض والاستدانة التي تتبناها. كما أن قرارات البنك في التسديد المسبق للديون وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي قد تكون واحدة من العوامل التي تؤثر على استفادة الجزائر من التمويلات المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية.

على الرغم من مساهمتها الكبيرة في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية، لم تستفد الجزائر بشكل كافٍ من برامج البنك الداعمة للزراعة والتنمية الريفية المستدامة. ويرجع ذلك جزئياً إلى سياسات البنك في التسديد المسبق للديون وتفضيله عدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي، وتفضيل الجزائر الحفاظ على استقلاليتها المالية وتقليل التبعية عن الاقتراض الخارجي. وهذا أدى إلى عدم جذب الجزائر للدعم المالي من البنك.

رابعاً: برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

1- المشاريع القطرية:

انضمت الجزائر إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في 1980، وقامت المنظمة، في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، بتنفيذ مجموعة من المشاريع القطرية في الجزائر. من بين هذه المشاريع:¹

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خبرة المنظمة في مجال تنفيذ المشروعات، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص 16-49.

● **مشاريع تربية الحيوانات الصغيرة والأرانب؛** التي تهدف إلى تحسين إنتاجية تربية الحيوانات الصغيرة والأرانب لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل المزارعين، كمشروع تربية الحيوانات الصغيرة (1990-1997)، مشروع المزارع النموذجية لتربية الأرانب (1991-1993) مشروع تأهيل مركز تربية الطيور بمنطقة زرالدة 1994-2000، ومشروع دعم طاقات المعهد لتربية الحيوانات الصغيرة في مجال تقنيات تحاليل التغذية والوراثة (1996-2000).

● **مشاريع مكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية؛** تشمل مشاريع مكافحة الأمراض مثل الحمى القلاعية والعدوى المايكروبيلازمية (مشروع مكافحة الحمى القلاعية وإنشاء وحدة تشخيص 1993-1997، مشروع تحصين الدواجن من العدوى المايكروبيلازمية 1996-2000). بالإضافة إلى تطوير تقنيات التشخيص واللقاحات البيطرية. (مشروع إدخال تقنيات تشخيص الأمراض المتعلقة بالتغذية 1994-1999، مشروع ادخال تقنيات التشخيص والمراقبة المباشرة وغير المباشرة لأمراض الخيول 1994-1997، مشروع إنتاج مولدات المضادات اللازمة لتشخيص الأمراض الفيروسية الخاصة بالدواجن 1994-1997، مشروع تطوير إنتاج اللقاحات البيطرية 1997-2000، ومشروع تطوير تشخيص الأمراض السريعة الانتشار والتي تصيب الدواجن على مستوى الأنسجة 1998-2000).

● **مشاريع تحسين إنتاج البذور وتقنيات التشخيص الزراعي؛** تهدف إلى تطوير وتحسين جودة البذور الزراعية وتقنيات التشخيص لزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي، كمشروع تطوير إنتاج البذور الأساسية للمحاصيل الحقلية (1994-2000).

● **مشاريع تطوير زراعة محاصيل محددة؛** تستهدف تحسين إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية المحددة لدعم القطاع الزراعي، (مشروع دعم زراعة الكروم 1995-2000، مشروع تطوير زراعة القطن 1998-2000، ومشروع تطوير زراعة الفستق الحلبي 2000-2001).

● **مشاريع دعم تطوير البنية التحتية الزراعية؛** كمشروع تسيير مياه السقي في محيطات السقي 1994-2000. ومشاريع تقديم الدعم التقني للمزارعين؛ كمشروع تطوير أجهزة الدعم التقني للغرف الزراعية 1995-2000.

● **مشاريع تطوير النظام الإحصائي للقطاع الزراعي؛** من خلال تطوير الأساليب والعمليات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات، وتعزيز القدرات الفنية للعاملين في هذا المجال، وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة (مشروع دعم وتطوير البنية الإحصائية الزراعية 1995-2000).

• **مشاريع تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية؛** والتي تهدف إلى تمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشتها، كمشروع تفعيل دور المرأة العاملة في التنمية الريفية 1995-2000، مشروع دعم نشاطات المرأة الريفية في مجال تربية النحل 2011-2012، ومشروع تنمية قدرات النساء الريفيات الناشطات في زراعة الزيتون 2011-2012.

• **مشاريع دعم تنفيذ السياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية؛** كمشروع تدعيم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2002-2010) الذي يتضمن مجموعة من الإجراءات والنشاطات التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الزراعية وتحسين الإنتاجية الفلاحية، ويشمل إعداد برامج تكوين إطارات القطاع الفلاحي وتعميم برنامج الرشاد الفلاحي بتجهيز وحدات الإرشاد الفلاحي علي مستوى بعض الولايات السهبية. ومشروع تدعيم التجديد الاقتصادي الفلاحي والريفي (2010-2013) الذي يشمل إجراءات لتحفيز التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية، وتعزيز قدرات المزارعين على التكيف مع التحديات الاقتصادية، وتقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار وتطوير القطاعات الزراعية الجديدة.

التحليل:

تساهم مشاريع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الجزائر في تعزيز التنمية الريفية المستدامة عبر عدة طرق:

- ✓ فمن خلال مشاريع تربية الحيوانات الصغيرة والأرانب وتحسين إنتاج البذور، تعمل المنظمة على تعزيز الإنتاجية الزراعية في الريف الجزائري، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل المزارعين.
- ✓ ويفضل مشاريع مكافحة الأمراض وتطوير التقنيات الحديثة للتشخيص واللقاحات البيطرية، يمكن الحد من انتشار الأمراض في الحيوانات والنباتات، مما يساهم في الحفاظ على صحة المواشي والمحاصيل وتعزيز الاستدامة الزراعية.
- ✓ كما أن بفضل مشاريع تسيير مياه السقي وتقديم الدعم التقني للمزارعين، تساهم المنظمة في تحسين البنية التحتية الزراعية، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد المائية وتقنيات الزراعة في الريف.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

✓ بالإضافة إلى ذلك، فمن خلال مشاريع دعم نشاطات المرأة الريفية وتعزيز دورها في الزراعة وتربية الحيوانات، تساهم المنظمة في تمكين المرأة الريفية ورفع مستوى معيشتها، مما يعزز التنمية الشاملة في المناطق الريفية.

بشكل عام، تساهم مشاريع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الجزائر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المجتمعات الريفية وتطوير قدراتها.

2- التدريب القطري:

في الفترة من 2002-2021، وفي إطار التدريب القطري قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ 130 دورة تدريبية في الجزائر استفاد منها 3470 متدرباً. نلخص آخر الدورات التدريبية التي استفادت منها الجزائر في الجدول الموالي:¹

الجدول رقم (19): الدورات التدريبية القطرية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة من 2019 حتى 2021

العام	المجال	عدد المتدربين
2019	تطوير البرامج الإحصائية والمعلومات الفلاحية	30
	طرق إنشاء وحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية	30
	توظيف نظم المعلومات وتقنيات الاتصال في نشر التقانات الزراعية الحديثة	15
2020	الاستشعار عن بعد في المجال الزراعي	33
	إنشاء وحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية	41
	توظيف الرقمنة والتقنيات الحديثة لتطوير الزراعة	40
	إدارة وتسيير المشاريع الفلاحية	39
2021	إنشاء وحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية	41
	الاستشعار عن بعد في المجال الزراعي	41

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على "المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بناء القدرات البشرية (التأهيل المهني والدورات التدريبية القومية والقطرية) التي نفذتها المنظمة خلال الفترة 2001-2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص 18-94."

¹المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بناء القدرات البشرية (التأهيل المهني والدورات التدريبية القومية والقطرية) التي نفذتها المنظمة خلال الفترة 2001-2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022، ص 18-94.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

تنوعت المواضيع التدريبية للمنظمة في الجزائر بين تطوير البرامج الإحصائية والمعلومات الفلاحية، وإنشاء وحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية، واستخدام الاستشعار عن بعد في المجال الزراعي، بالإضافة إلى توظيف الرقمنة والتقنيات الحديثة لتطوير الزراعة وإدارة المشاريع الفلاحية.

يمكن أن تلعب الدورات التدريبية القطرية، للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المقدمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية دورا هاما في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر. وذلك من خلال عدة جوانب، من أهمها:

✓ **تطوير المهارات والمعرفة:** توفير التدريب في مجالات مثل الاستشعار عن بعد في المجال الزراعي وإدارة المشاريع الفلاحية يساهم في تحسين مهارات ومعرفة الفلاحين والمهنيين في القطاع الزراعي، مما يزيد من فعاليتهم وكفاءتهم في إدارة الموارد وتطبيق الممارسات الزراعية المستدامة.

✓ **توظيف التقنيات الحديثة:** بفضل التدريب في مجال استخدام التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد والرقمنة، يمكن للمزارعين والفنيين الزراعيين تحسين إنتاجيتهم وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وبالتالي تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

✓ **تعزيز القدرة على التخطيط والتنظيم:** توفير التدريب في مجال إدارة المشاريع الفلاحية يساهم في بناء قدرات المزارعين والفنيين على التخطيط والتنظيم الجيد للمشاريع الزراعية، مما يزيد من فرص نجاحها واستدامتها على المدى الطويل.

✓ **تعزيز الاستدامة البيئية:** من خلال توظيف التقنيات الحديثة وتطبيق الممارسات الزراعية المستدامة، يمكن تقليل التأثيرات السلبية على البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يساهم في التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

كخلاصة، في القطاع الزراعي، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) بتنفيذ مجموعة من المشاريع في الجزائر، مثل المشاريع القطرية والدورات التدريبية القطرية، مما ساهم في دعم التنمية الريفية المستدامة. على الرغم من أن آخر مشروع للمنظمة في الجزائر كان في عام 2013، فإن الجهود السابقة ساهمت في تحسين البنية التحتية الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية. إلا أنه يتطلب الوضع الحالي إجراء تقييم جديد للاحتياجات والفرص في القطاع الزراعي والريفي بالتعاون مع الجهات المحلية، لوضع استراتيجيات جديدة تعزز التنمية المستدامة في الجزائر.

خامساً: برامج المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر:

الجزائر ليست عضواً لكنها دولة مؤهلة للعضوية في المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO، ولم تستفد من أي مشاريع تنمية للمنظمة، ولكنها شاركت في العديد من برامج التدريب الدولية وورش العمل التدريبية والإقليمية التي تقدمها المنظمة.

1- برامج التدريب الدولية:

لتوسيع نطاقها وشبكاتها، قامت الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية بدعوة الدول الأعضاء المؤهلة للعضوية للمشاركة في برامج التدريب الدولية، من بينها الجزائر. شاركت الجزائر، عبر المنصة الافتراضية، في بعض برامج التدريب الدولي الداعمة للتنمية الريفية المستدامة. ومن بين هذه البرامج نذكر:

أ- تطوير التجمعات الريفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاكمة الإلكترونية¹

خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2020، بالتعاون مع المعهد الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظمت AARDO تدريباً دولياً عبر الإنترنت حول "تطوير التجمعات الريفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاكمة الإلكترونية". حضر البرنامج 33 مشاركاً من 12 بلداً من بينهم الجزائر.

ركز برنامج التدريب الدولي هذا على تطوير التجمعات الريفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكم الإلكتروني. وغطى هذا البرنامج مجموعة واسعة من المواضيع تتعلق باستراتيجيات التطوير المبتكرة والمتكيفة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البيئات الريفية. من بين المواضيع التي تم تناولها:

● مفاهيم التجمعات ومنهجياتها: فهم الطرق التي يمكن من خلالها تحليل وتنظيم التجمعات الريفية لتحقيق التطوير المستدام.

¹AARDO, Annual Report 2020, AARDO, New Delhi, 2021, p26-27.

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

- التدخلات في التجمعات الصناعية والريفية: استعراض السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم وتطوير التجمعات في البيئات الصناعية والريفية.
 - تطوير البنية التحتية لتعزيز الروابط الخلفية: تحسين البنى التحتية اللازمة لدعم التجمعات الريفية، مثل الطرق والاتصالات والمرافق الأخرى.
 - التدخلات لزيادة القيمة: استراتيجيات لزيادة القيمة المضافة للمشاريع والمنتجات في التجمعات الريفية.
 - تحويل مخلفات التجمعات إلى ثروة: استخدام الموارد المتاحة بشكل مستدام لتوليد قيمة إضافية، مثل إنتاج كتل القش.
 - التدخلات الاجتماعية: تناول قضايا اجتماعية مثل توفير الطاقة، وتقليل التكاليف، وتحسين الإنتاجية في التجمعات الريفية.
 - التدخلات التسويقية: استراتيجيات التسويق المبتكرة التي تستهدف تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البيئات الريفية.
 - الإطار الرقمي لإستراتيجية الإنترنت للمنتجات الريفية: كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في تعزيز المنتجات الريفية.
 - التغليف والعلامة التجارية: أهمية التصميم والتسويق في جذب العملاء وتعزيز مبيعات المنتجات الريفية.
- هذه المواضيع تسلط الضوء على أهمية تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتطوير التجمعات الريفية وتعزيز الاقتصاد المحلي في هذه المناطق.

ب- تقوية المرأة من خلال سبل التشاركي في التنمية الريفية:

استفادت الجزائر من برنامج التدريب الدولي حول "تقوية المرأة من خلال سبل التشاركي في التنمية الريفية"، الذي نظّمته آردو خلال الفترة من 14 إلى 24 ديسمبر 2020. كانت الجلسات التقنية في

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

البرنامج مليئة بالمعرفة والمحتوى المفيد حول تمكين النساء الريفيات. حيث تمت مناقشة العديد من المواضيع من أهمها:¹

- استعراض مفهوم تمكين النساء وكيفية تحقيق التوازن بين الجنسين في المجتمعات الريفية.
- كيفية دعم وتشجيع النساء الريفيات على بدء وإدارة الأعمال والمشاريع الصغيرة.
- دور النساء الريفيات في تعبئة وتنمية المجتمعات الريفية.
- كيفية تعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي واتخاذ القرارات في المجتمعات الريفية.
- فهم الجوانب غير المرئية من الفقر في المناطق الريفية وكيفية مواجهتها.
- استعراض مفهوم ومبادئ التقييم التشاركي للوضع الريفي وكيفية تطبيقه.
- كيفية جعل المجتمعات المحلية شركاء في عمليات التخطيط والتنفيذ للبرامج الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، قام المشاركون في البرنامج بتسليط الضوء على الجهود والتجارب الفريدة التي تم اتخاذها في بلدانهم لتمكين النساء في المناطق الريفية.

ج- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية في التنمية الريفية:²

من 18 إلى 28 يناير 2021، قامت آردو بتنظيم برنامج تدريب دولي تحت عنوان "تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية في التنمية الريفية". وكانت الجزائر من بين الخمسة عشر دولة المشاركة في هذا البرنامج. تم تنفيذ البرنامج من خلال جلسات فنية غنية بالمحتوى والمعرفة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الريفية، وتم التطرق خلالها إلى:

- استعراض التطبيقات الفعلية والناجحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الخدمات والموارد في المناطق الريفية.
- تقديم مفاهيم وأساليب معالجة واستخدام البيانات الضخمة في سياقات التنمية الريفية.
- استعراض عمليات التصميم والتطوير لأنظمة إدارة المعلومات في سياق التنمية الريفية.

¹ المنظمة الافريقية الآسيوية للتنمية الريفية، التقرير السنوي 2020، المنظمة الافريقية الآسيوية للتنمية الريفية، الهند، 2021، ص 27-28.

² المنظمة الافريقية الآسيوية للتنمية الريفية، التقرير السنوي 2021، المنظمة الافريقية الآسيوية للتنمية الريفية، الهند، 2022، ص 39-40.

- استعراض مفاهيم وتطبيقات المعلومات الجغرافية في تحسين التنمية الريفية.
- التعرف على مصادر البيانات القادرة على توفير معلومات دقيقة لدعم التنمية الريفية.
- استعراض أنواع مختلفة من نظم المعلومات الجغرافية وكيفية استخدامها في تحليل البيانات المكانية في سياق التنمية الريفية.

• فهم مبادئ نظام تحديد المواقع العالمي واستغلاله في دعم التنمية الريفية.

تم اختتام البرنامج بنجاح، حيث قامت الجلسة الختامية بعرض التقييمات والملاحظات التي تم جمعها من المشاركين، بالإضافة إلى التقييم الشامل الذي قدمه مدراء البرنامج.

د- تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في الزراعة:

تم تنظيم برنامج تدريبي دولي عبر الإنترنت حول تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في الزراعة من قبل AARDO ومكتبها الإقليمي لشمال وشرق أفريقيا في القاهرة، وذلك خلال الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر 2022. وكان الهدف الرئيسي من البرنامج فهم تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في تعزيز الإنتاج الزراعي. شارك في هذا البرنامج واحد وتسعون مشاركاً أو خبيراً من عشر دول أعضاء، بما في ذلك الجزائر. خلال جلسات التقنية للبرنامج، تمت مناقشة مواضيع متنوعة وهامة، من بينها: الاستشعار عن بعد وأنواعه واستخداماته، أجهزة تحديد المواقع الجغرافية (GPS) والتصحيح الهندسي لبيانات الأقمار الصناعية، وكيفية استخدام البيانات الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية في متابعة وتقييم خصوبة التربة وتحسين إدارتها¹.

هـ- الابتكار الاجتماعي للتنمية الريفية:

نظمت منظمة التنمية الريفية الأفريقية الآسيوية برنامجاً تدريبياً دولياً عبر الإنترنت حول موضوع الابتكار الاجتماعي للتنمية الريفية، (على فترات 29-39 جوان 2022، 4-7 و 11-12 جويلية 2022)، ركز هذا البرنامج على تعزيز المشاريع والمبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة حياة سكان المناطق الريفية، من خلال تطوير الزراعة، وتعزيز التعليم والتدريب، ودعم ريادة الأعمال الريفية، وغيرها من المبادرات ذات الصلة. الهدف من هذا البرنامج هو بناء أسس اقتصادية قوية للمناطق الريفية، من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي وتشجيع المشاريع الريفية المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج

¹AARDO, Annual Report 2022, AARDO, India, 2023, p35-37.

على تمكين المرأة والفئات الهامشية في المجتمعات الريفية، ويعمل على خلق وعي بالفرص المتاحة لهم للمساهمة في تطوير مجتمعاتهم.

تم إعداد هذا البرنامج بشكل عام لتغطية جوانب التنمية الريفية مع التركيز على المؤسسات المشاركة في التنمية الريفية ودورها المحدد والفرص المعيشية في المناطق الريفية. كما اتبع البرنامج نهجاً مشاركاً من خلال مشاريع الدول التي قدمها المشاركون، حيث أبرزوا التحديات التي واجهوها في مجال الابتكار الاجتماعي في بلدانهم الخاصة¹.

و- تحديات تغير المناخ: الطريق إلى تعزيز أنظمة الماشية في الدول النامية

في الفترة من 23 إلى 26 أغسطس 2022، نظمت آردو برنامج التدريب الدولي عبر الانترنت المُعنون "تحديات تغير المناخ: الطريق إلى تعزيز أنظمة الماشية في الدول النامية". شاركت في هذا البرنامج 31 دولة بما في ذلك الجزائر. كان هذا البرنامج موجهاً نحو فهم تأثير التغير المناخي على أنظمة إنتاج الماشية في الدول النامية وتوصية بحلول تكييفية وتخفيفية. وكانت الأهداف الرئيسية لتحديد التحديات التي يواجهها قطاع الماشية بسبب التغير المناخي وتوفير توجيهات لتكييف هذه القطاعات مع الظروف المتغيرة وتقديم حلول مبتكرة للتخفيف من تأثيراته.

من خلال الجلسات التفاعلية والتشاركية، تلقى المشاركون توجيهات حول كيفية تقييم تأثير التغير المناخي على أنظمة الماشية وكذلك على صحة ورفاهية الماشية. واستفادوا من فهم أفضل لتحديات المرعى وسبل المعيشة الريفية عبر النظم البيئية الزراعية المتنوعة².

ساهمت المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، من خلال هذه البرامج التدريبية الدولية، في استفادة الجزائر من فرص التعلم والتبادل المعرفي مع الدول الأخرى، وتعزيز قدرات الكوادر البشرية وتطوير مهاراتها في مجالات متنوعة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمكين الاجتماعي للمرأة، واستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في الزراعة، والابتكار الاجتماعي للتنمية الريفية، وتكييف أنظمة الماشية مع تحديات تغير المناخ.

¹AARDO, Opcit, p49-51.

²AARDO, Opcit, p65-66.

ومن خلال هذه البرامج، تستطيع الجزائر تعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي، وتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي والتكيف مع تحديات تغير المناخ.

2- ورش العمل الإقليمية:

خلال عامي 2021 و2022، شاركت الجزائر في 4 ورش عمل إقليمية نظمتها المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية. نلخصها في ما يلي:

أ. ورشة عمل "أفضل الممارسات والبرامج في التمويل الميكروي" مقرها القاهرة، نظمتها المنظمة في الفترة من 1 إلى 5 جانفي 2021. تضمنت الورشة 5 جلسات فنية تمت من خلالها إلقاء محاضرات والقيام بنقاشات حول مختلف جوانب التمويل الميكروي، وقام المشاركون بتبادل خبراتهم والاستفادة من المناقشات لتحسين الفهم وتطوير الإجراءات والسياسات في مجال التمويل الميكروي.

ب. ورشة عمل "مكافحة التصحر"، نظمتها المنظمة في القاهرة في مدة خمسة أيام (24-28 أكتوبر 2021). تناولت هذه الورشة القضايا الهامة المتعلقة بالتصحر من مفاهيم ومناهج أفضل السبل لصيانة وحماية الأراضي والمساحات الطبيعية في ظل التحديات المتعلقة بالتصحر والجفاف. بالإضافة إلى استعراض التجارب والممارسات الناجحة التي تم تطبيقها في مصر للحد من تأثيرات التصحر والجفاف وتثبيت الكثبان الرملية¹.

ج. ورشة عمل "دور التعاونيات في دعم المشاريع الصغيرة"، قامت أردو بتنظيمها بالتعاون مع مكتبها الإقليمي لشمال وشرق أفريقيا خلال الفترة من 15 إلى 19 ماي 2022، للبلدان الناطقة بالعربية. تم من خلال هذه الورشة استعراض دور التعاونيات في توفير مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، وتسهيل الضوء على إسهامها في توفير فرص العمل وتسويق المشاريع الصغيرة، وتسريع التنمية الريفية. وكانت هذه الورشة فرصة لدراسة ومناقشة دور التعاونيات في تعزيز التنمية الريفية وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية في الدول الناطقة بالعربية.

د. ورشة عمل "الزراعة على السطوح (بدون تربة) كمشاريع لتوليد الدخل"، وتم تنظيمها من طرف المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية خلال الفترة من 5 إلى 9 جوان 2022. تمحورت هذه

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، التقرير السنوي 2021، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، الهند،

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الورشة على أهمية الزراعة بدون تربة للحصول على غذاء آمن خالٍ من المبيدات الحشرية؛ تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضروات والفواكه والنباتات الطبية والعطرية؛ زيادة كفاءة استخدام المياه؛ الاستفادة الأمثل من المساحة المتاحة وتكثيف الزراعة؛ التغلب على المشاكل التي تواجه الزراعة التقليدية في زراعة النباتات في التربة؛ وتوفير فرص عمل للشباب.¹

التحليل:

إن مشاركة الجزائر في هذه الورش العملية الإقليمية والبرامج التدريبية الدولية المنظمة من قبل المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الريفية في البلاد عبر عدة طرق:

✓ **تبادل المعرفة والخبرات؛** فمن خلال الورش وبرامج التدريب، يتم تبادل المعرفة والخبرات بين الدول المشاركة، بما في ذلك الجزائر، مما يسمح بنقل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجالات مختلفة من التنمية الريفية.

✓ **تطوير القدرات:** من خلال المشاركة في هذه البرامج التدريبية وورش العمل، يتم تطوير قدرات الكوادر والمختصين في الجزائر في مجالات متعددة تتعلق بالتمويل الميكروي، ومكافحة التصحر، ودعم المشاريع الصغيرة، وغيرها، مما يساعد على تعزيز القدرات المحلية في مواجهة التحديات الريفية.

✓ **تبني السياسات:** يمكن لمشاركة الجزائر في هذه البرامج أن تساهم في تطوير السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية الريفية، استنادًا إلى الخبرات والمعرفة المكتسبة من التجارب الإقليمية والدولية.

✓ **تعزيز التواصل والشبكات:** تشجيع التواصل وبناء الشبكات بين الجزائر والدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية الريفية يمكن أن يساهم في تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الموارد والدعم.

بشكل عام، تعزز هذه المساهمات الجهود المبذولة نحو تعزيز الاستدامة والتنمية في المجتمعات الريفية بالجزائر.

¹ المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، التقرير السنوي 2022، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، الهند،

الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

الجزائر، على الرغم من أنها ليست عضوا في المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (AARDO)، إلا أنها تعتبر دولة مؤهلة للانضمام إليها. لم تستفد الجزائر حتى الآن من أي مشاريع تنمية تقدمها المنظمة، ولكنها شاركت في العديد من برامج التدريب الدولية وورش العمل التدريبية والإقليمية التي تقدمها المنظمة. هذه المشاركات قد تكون لها دور هام في تعزيز القدرات وتطوير المهارات في القطاع الريفي، مما يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

في الختام، يمكن القول أن الجزائر استفادت بشكل محدود من البرامج المحلية وبرامج المنظمات الدولية في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة. على الرغم من عدم انضمامها إلى المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO، إلا أن المشاركة في برامج التدريب الدولية قدمت فرصًا لتطوير القدرات في القطاع الريفي. كما ساهمت جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD في تنفيذ مشاريع داعمة للتنمية الريفية، ورغم عدم وجود مشاريع حديثة، إلا أن الجهود السابقة ساهمت في تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاجية الزراعية.

من جانبها، فشلت الجزائر في الاستفادة بشكل كافٍ من برامج البنك الإسلامي للتنمية، جزئيًا بسبب سياسات البنك وتفضيله للتسديد المسبق للديون، وتفضيل البلاد للحفاظ على استقلاليتها المالية.

على النقيض من ذلك، فإن برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في البلاد، من خلال تمويل مشاريع التنمية الزراعية والريفية وتعزيز الاقتصاد الريفي وتحسين الأمن الغذائي.

كما، تلعب برامج منظمة الأغذية والزراعة FAO دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. تلك الجهود تعزز الاستدامة البيئية وتساهم في تحسين معيشة السكان الريفيين في الجزائر.

وبالتالي يمكن القول أن برامج المنظمات الدولية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، ومع ذلك، يجب على الحكومة الجزائرية والمنظمات الدولية تكثيف جهودها وتنسيقها لتحقيق أقصى استفادة من هذه البرامج وتعزيز التنمية الريفية المستدامة في البلاد.

خاتمة

تُعدّ التنمية الريفية المستدامة في الدول الأفريقية تحديًا هامًا يتطلب جهودًا متكاملة من مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت حكومات محلية أو منظمات دولية أو مجتمع مدني. رغم أهمية المناطق الريفية كمصدر رئيسي للإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية، فإنها تواجه تحديات كبيرة تعيق تحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق.

من خلال برامجها ومشاريعها، تقدم المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، دعمًا ملموسًا للتنمية الريفية في القارة الأفريقية. ومن خلال تحسين البنية التحتية ودعم الزراعة المستدامة وتعزيز التعليم والرعاية الصحية وتعزيز حقوق النساء، تعمل هذه المنظمات على تحقيق تغيير إيجابي في الحياة الريفية.

على الرغم من بعض النجاحات التي حققتها الجزائر في تعزيز التنمية الريفية المستدامة، إلا أنها تواجه تحديات عدة، بما في ذلك الصعوبات في الاستفادة من بعض برامج المنظمات الدولية بسبب عوامل مثل السياسات المالية والاقتصادية. لذا، يتعين على الحكومة الجزائرية والمنظمات الدولية تكثيف جهودها وتنسيقها لتحقيق أقصى استفادة من البرامج القائمة وتعزيز التنمية الريفية في البلاد.

النتائج :

بعد دراسة وتحليل برامج ومشاريع المنظمات الدولية في الدول الإفريقية، ودورها في تعزيز التنمية الريفية المستدامة، وصلنا إلى عدة نتائج مهمة:

1- الحاجة إلى جهود متكاملة:

التنمية الريفية المستدامة تتطلب تعاونًا وتنسيقًا فعالين بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الدولية، الحكومات المحلية، والمجتمع المدني. هذا يعني أن الجهود الفردية لا تكفي لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

تواجه التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية العديد من التحديات، من بينها نقص البنية التحتية الضرورية لتطوير الزراعة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الريفية. ونظرًا لأن القطاع الريفي يشكل جزءًا هامًا من اقتصاد تلك الدول، فإن تعزيزه يعزز فرص التنمية المستدامة ويساهم في تحسين معيشة السكان الريفيين.

لتعزيز الجهود في هذا السياق، يجب توفير دعم مستدام من قِبل المنظمات الدولية من خلال برامج ومشاريع تنموية. يشمل هذا الدعم تعزيز البنية التحتية الريفية مثل الطرق والمياه والطاقة، بالإضافة إلى دعم المزارعين والمشاريع الزراعية الصغيرة من خلال توفير التكنولوجيا والتدريب والموارد المالية. كما أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة ليس مجرد تحسين لمستوى المعيشة، بل يلعب دوراً أساسياً في الحد من الفقر والجوع، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإفريقية.

2- نجاح برامج المنظمات الدولية:

حققت البرامج والمشاريع التي قدمتها المنظمات الدولية نجاحات ملموسة في تحسين الوضع الاقتصادي في المناطق الريفية في الدول الإفريقية، وتعزيز معيشة السكان، وتقليل مستويات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى دعم المرأة الريفية وتمكينها، وزيادة الأمن الغذائي. أحدثت هذه البرامج تأثيراً إيجابياً متعدد الجوانب:

- **توفير فرص العمل والتقليل من الفقر:** بفضل تمويل المشاريع الزراعية والتدريب وتحسين الوصول إلى الأسواق، ساهمت هذه البرامج في خلق فرص عمل جديدة في القطاع الريفي، مما أدى إلى تحسين دخل الأسر وتقليل مستويات الفقر والبطالة. فقد نجحت منظمة الأغذية والزراعة FAO، من خلال مشروع تنقل الشباب الريفي، في زيادة فرص توظيف الشباب في تونس وإثيوبيا وتمكينهم من العمل والإنتاج في بيئتهم الطبيعية، مما ساعد على الحد من دائرة الفقر وتقليل الهجرة الريفية. برنامج فرص للشباب في إفريقيا أيضاً نجح في زيادة فرص العمل اللاتقة للشباب والشابات في المناطق الريفية في عدة دول من بينها كينيا، زامبيا، غانا، الكونغو، وجزر الرأس الأخضر، وتعزيز مهاراتهم التقنية والتجارية في ريادة الأعمال.

علاوة على ذلك، نجح برنامج دعم توظيف الشباب الذي أطلقه البنك الإسلامي للتنمية في زيادة فرص العمل للشباب في مصر وتمكينهم من خلال تدريبهم وتطوير قدراتهم وتمويل المشاريع والاستثمارات التي تخلق فرص العمل.

إن توفير فرص العمل للشباب الريفي يعتبر أمراً حيوياً، حيث يساعد على الحد من البطالة والفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية. بفضل المشاريع والبرامج الزراعية والتدريب، نجحت هذه الجهات في خلق فرص عمل جديدة وتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأسر وتحسين معيشتها.

• **دعم الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي:** من خلال تبني ممارسات زراعية مستدامة وتقديم الدعم التقني والمالي، نجحت هذه البرامج في تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتوفير مصادر دخل مستدامة للمزارعين وتعزيز الأمن الغذائي. حيث أظهر "مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش" الذي نُفذته المنظمة العربية للتنمية الزراعية نجاحاً في تحسين الإنتاجية الزراعية في الريف السوداني وتوفير فرص العمل، كما نجح مشروع تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي لمنظمة الأغذية والزراعة في تعزيز الزراعة المستدامة في عدة دول أفريقية مثل أنغولا، بوركينا فاسو، إثيوبيا، ورواندا.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية ببرامج تدريب دولية في السودان وغانا، حيث تم تعزيز الابتكار والإبداع في القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المنتجات.

ساهمت هذه البرامج في تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وقد أحرزت نجاحاً كبيراً في الدول الإفريقية. فعبر زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها، ساهمت هذه البرامج في توفير الغذاء الصحي والمغذي للسكان الريفيين، مما أدى إلى تقليل معدلات الجوع وتحسين الأمن الغذائي. تعتبر هذه البرامج والمشاريع نماذج ناجحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، فتنفيذ ممارسات زراعية مستدامة يزيد من إنتاجية الأراضي الريفية وتوفير مصادر دخل مستدامة للمزارعين، مما يساهم في تحسين مستويات الدخل وتخفيض مستويات الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في المجتمعات الريفية.

• **الصمود أمام تغير المناخ وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:** نجحت العديد من برامج المنظمات الدولية في تمكين سكان الريف وزيادة صمودهم أمام تغير المناخ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مثل "مشروع الحد من الفقر في موريتانيا" وبرنامج "التنمية الريفية في المناطق الجبلية في المغرب" يمثلان نماذج ناجحة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتمكين المزارعين في مواجهة تأثيرات التغير المناخيمن خلال تحسين النظم الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية. هذه الجهود لها تأثير إيجابي ملموس على مجتمعات الريف، حيث تعزز قدرتها على الصمود والاستدامة في وجه التحديات المناخية.

تساهم هذه البرامج والمشاريع في تحسين الحياة والمستقبل الاقتصادي والبيئي لسكان الريف.

• **دعم المرأة الريفية وتمكينها:** ركزت العديد من هذه البرامج على دعم المرأة الريفية وتمكينها من خلال تقديم التدريب والتمويل والموارد اللازمة لتطوير مشاريعهن الخاصة، مما أدى إلى تعزيز دورهن في الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى معيشتهن ومستوى المعيشة في المجتمعات الريفية. مشروع البنك الإسلامي للتنمية "تمكين المرأة الريفية من خلال تثمين المنتجات المحلية" في المغرب يُعد مثالاً ناجحاً على تحقيق تمكين النساء الريفيات. عبر دعمهن في تطوير وتسويق منتجاتهن المحلية، مكن المشروع النساء الريفيات من تحقيق دخل إضافي وتعزيز قدراتهن الاقتصادية والاجتماعية.

كما نجح مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية بمصر في تعزيز دور المرأة الريفية وبناء قدراتها وخلق فرص عمل ملائمة لها، وعبر تقديم الدعم اللازم وتنفيذ برامج تدريبية وتمكينية، مكن المشروع النساء الريفيات في المجتمعات البدوية من الانخراط بنشاط في الاقتصاد المحلي والمساهمة في تحسين ظروف الحياة لهن ولأسرهن.

تعكس برامج دعم المرأة الريفية وتمكينها أهمية دور المرأة في التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الريفية.

من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز الزراعة المستدامة، ودعم المرأة الريفية، تساهم برامج المنظمات الدولية في بناء مجتمعات ريفية أكثر استدامة وازدهاراً. تلك الجهود تؤثر بشكل إيجابي على جودة حياة السكان وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الأفريقية.

3- التحديات المالية والاقتصادية :

مع زيادة الطلب على الخدمات والمشاريع التنموية في المناطق الريفية، تواجه الدول الأفريقية تحديات مالية واقتصادية في تمويل هذه البرامج والمشاريع بشكل كافٍ، ويتطلب ذلك توفير استثمارات مستدامة وموارد مالية طويلة الأمد. ولهذا السبب فإن تدخل المنظمات الدولية يعتبر أمراً ضرورياً.

تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في توفير التمويل والموارد للمشاريع التنموية في المناطق الريفية بما في ذلك القروض، والمنح، والتمويل الاستثماري، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات الدولية تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأفريقية لتطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لتمويل وتنفيذ هذه المشاريع.

علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب المنظمات الدولية دوراً في جذب الاستثمارات الخاصة إلى القطاع الريفي من خلال تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وضمان الاستدامة المالية للمشاريع.

باختصار، تدخل المنظمات الدولية يمكن أن يكون حاسماً في توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية في المناطق الريفية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدول الأفريقية.

4- أهمية التجارب المحلية :

تتبنى الجزائر جهوداً محلية لتعزيز التنمية الريفية المستدامة، وتشمل هذه الجهود مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية الريفية وتعزيز الاقتصاد الريفي وتحسين معيشة السكان في المناطق الريفية.

وقد استفادت الجزائر بشكل محدود من بعض البرامج المحلية والدولية في مجال التنمية الريفية المستدامة. مثل برامج التدريب الدولية والمشاريع الممولة من منظمات كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD و FAO منظمة الأغذية والزراعة، التي ساهمت في تحسين البنية التحتية الزراعية وزيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية. كما ساهمت هذه البرامج في تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين معيشة السكان الريفيين.

ومع ذلك، يتضح أن هناك بعض التحديات التي تواجه الاستفادة الكاملة من هذه البرامج، مثل العوائق المالية والسياسية، والتي من شأنها تقييد قدرة البلاد على تحقيق الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي في هذا القطاع.

بشكل عام، يمكن القول إن الجزائر استفادت من بعض برامج المنظمات الدولية في مجال التنمية الريفية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين الحكومة الجزائرية والمنظمات الدولية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وتعزيز التنمية الريفية في البلاد، وتعتبر التجارب المحلية في الجزائر وفي العديد من الدول الأفريقية مصدراً ثميناً للمعرفة والخبرة في مجال التنمية الريفية، فهي توفر فرصة للدول الأفريقية لاستخلاص الدروس المستفادة وتحليل التحديات التي واجهتها الجزائر وكيف تم التغلب عليها.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها حول استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية وتشجيع الحكومات والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية على تكثيف التعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز على تنسيق الجهود ومشاركة الموارد.
- ضرورة تعزيز التمويل المستدام ودعم الدول الإفريقية في تطوير آليات تمويل مستدامة للتنمية الريفية، بما في ذلك استخدام الابتكارات المالية وتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص.
- على الدول الإفريقية تقديم الدعم الفني والتدريب للكوادر المحلية لبناء القدرات وتطوير المهارات اللازمة لتنفيذ وإدارة برامج التنمية الريفية المستدامة.
- على الدول الإفريقية تعزيز التكنولوجيا والابتكار والتشجيع على استخدامهم في الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك توفير الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البحث والتطوير.
- على المنظمات الدولية تعزيز الشمولية والمساواة، وضمان أن البرامج تهتم بالشمولية والمساواة بين الجنسين والفئات الضعيفة، وضمان تمثيلهم في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.
- ضرورة تعزيز الإدارة البيئية وتكثيف الجهود لحماية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، مع التركيز على التكيف مع التحديات البيئية وتغير المناخ.
- ضرورة دعم تطوير الأنشطة الاقتصادية المحلية وتعزيز التجارة الريفية لتعزيز دخل السكان الريفيين وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- على الدول الإفريقية أن تعمل على استغلال الفرص المتاحة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال التنمية الريفية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية في القارة الإفريقية.

باستخدام هذه التوصيات، يمكن لبرامج المنظمات الدولية أن تكون أكثر فاعلية ونجاحاً في دعم الدول الإفريقية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا موضوع تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال برامج المنظمات الدولية، نجد أن تعمقنا في هذا المجال يفتح آفاقاً واسعة للبحث، حيث لا يمكن تقييدها بسهولة، ومن ضمن المواضيع التي يُمكن دراستها ضمن إطار موضوع التنمية المستدامة والمؤسسات الدولية، يمكن ذكر:

- تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية عبر استثمار برامج منظمة الأغذية والزراعة.
- تحسين معايير الحياة لسكان الريف عن طريق برامج البنك الإسلامي للتنمية.
- دور برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمكين المرأة الريفية وتحقيق المساواة.
- دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تعزيز القطاعات الزراعية في المناطق الريفية وتعزيز التنمية المستدامة.

فائمة المختصرات

المختصرات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AARDO	African Asian Rural Development Organization	المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لتعزيز وتطوير ريادة الأعمال
ANEM	Agence Nationale de l'Emploi	الوكالة الوطنية للتشغيل
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
BNEDER	Bureau National d'Etudes pour le Développement Rural	المكتب الوطني للدراسات في التنمية الريفية
DAISC	Capacities Development for Agricultural Innovation Systems	تنمية قدرات أنظمة الابتكار الزراعي
CRE	Clubs de Recherche d'Emploi	أندية البحث عن العمل
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FAIE	Fonds d'Appui aux Initiatives Economiques	صندوق دعم المبادرات الاقتصادية
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FIEC	Fonds d'Investissement au niveau Communes	صناديق الاستثمار على مستوى البلديات
ICD	The Islamic Corporation for the Development of the private sector	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICIEC	The Islamic Corporation for yhe Insurance of investment and Export Credit	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IFAD	The International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFI	International Financial Institution	مؤسسة مالية دولية
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
IsDB	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية
IsDBI	Islamic Development Bank Institute	معهد البنك الإسلامي للتنمية
IsDBG	Islamic Development Bank Group	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	International Islamic Trade Finance Corporation	ITFC
مؤسسات التمويل الأصغر	Micro-Finance Institutions	MFIs
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
برنامج الفرص للشباب في إفريقيا	Opportunities for Youth in Africa	OYA
خطط تنمية الدواوير	Plans de Développement des Douars	PDDs
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan National de Développement Agricole	PNDA
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan National de Développement Agricole et Rural	PNDAR
الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	Plan National de Développement Economique et Social	PNDES
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية	Projets à Proximité pour le Développement Rural	PPDR
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	Projets à Proximité pour le Développement Rural Intégrés	PPDRI
سياسة التجديد الزراعي والريفي	Politique de Renouveau Agricole et Rural	PRAR
تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق	Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement	PRIME
سياسة التجديد الريفي	Politique de Renouveau Rural	PRR
مشروع تنقل الشباب الريفي	Rural Youth Mobility	RYM
أهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals	SDGs
الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	La Stratégies Nationale de Développement Rural Durable	SNDRD
منصة الزراعة الاستوائية	Tropical Agriculture Platform	TAP
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	United Nations Industrial Development Organization	UNIDO
برنامج محو الأمية المهنية	The Vocational Literacy Program	VOLIP

برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه الزراعية	Water Productivity through Open access of Remotely sensed derived data	WaPOR
تعزيز كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	Water Efficiency Productivity and Sustainability in the Middle East and North Africa regions	WEPS - NENA
المؤتمر العالمي للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية	World Conference on Agricultural Reforms and Rural Development	WCARRD
منظمة الصحة العالمية	World Health Organization	WHO
دعم توظيف الشباب	Youth Employment Support Program	YES- Program

الفهارس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة المؤتمر العالمي للإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية (WCARRD) للمؤشرات الأولية للتنمية الريفية المستدامة	39
02	ميزانية منظمة الأغذية والزراعة المقررة للفترة 2020-2021 حسب الأهداف الإستراتيجية ومصادر التمويل	73
03	توزيع صافي اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات خلال 2021-2022	82
04	شراكات الابتكار المتخصصة المختارة في الدول الإفريقية الرائدة في مشروع CDAIS	141
05	مجالات عمل برنامج الفرص للشباب في إفريقيا OYA	151
06	برامج ومشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في الدول الإفريقية	156
07	النتائج التي حققها برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية في المغرب	159
08	مكونات مشروع تعزيز الدخل الريفي من خلال تعزيز السوق في مصر	163
09	نتائج مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في بوركينا فاسو	170
10	نتائج برنامج محو الأمية الوظيفية بالسنگال	179
11	المشاريع التنموية الرائدة للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في الدول الإفريقية	190
12	ورش العمل الإقليمية للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في الدول الإفريقية خلال عامي 2021 و2022	199
13	تطور السكان الريفيين في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	217
14	أبعاد الفقر الحاد والفقر حسب المناطق الريفية والحضرية في الجزائر	220
15	توزيع العمال والعاطلين عن العمل في المناطق الريفية في الجزائر حسب الجنس - سبتمبر 2017	223
16	المشروعات جارية التنفيذ لبرنامج التعاون التقني للمنظمة الأغذية والزراعة في الجزائر	244
17	البرامج والمشاريع التي تم تمويلها من قبل صندوق التنمية الزراعية الدولي في الجزائر	247
18	التوزيع القطاعي لصافي الإعتمادات التراكمية البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر (1975-2022)	254
19	الدورات التدريبية القطرية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في الجزائر 2019 - 2021	259

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب :

- أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤثراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة 1، القاهرة.
- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة 1، القاهرة، 2014م.
- أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات الفقهية والاقتصاد، الطبعة 1، مصر، 2015م.
- أحمد جابر بدران، المنظمات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة 1، مصر، 2013م.
- جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية تأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، الطبعة 6، مصر، 1990.
- جميل حمداوي، من أجل تنمية مستدامة، الطبعة 1، المغرب، 2017.
- حسن بلقاسم بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "تحديده ونظام دمج في الثورة الصناعية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة 2، الجزائر، 1985.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003.
- رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية النظرية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- السعيد مبروك إبراهيم، الطريق إلى التنمية البشرية عبر بوابة التعليم الجامعي، مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية والنشر الدولي، 2019.
- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2001.
- عبد الرحمان بن إبراهيم الضحيان، المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي، الرياض، 1989.
- مأمون مصطفى، قانون المنظمات الدولية، الطبعة 1، 1998.
- محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
- مسعودي محمد، اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية، دار الأيام، الطبعة 1، الأردن، 2018.
- مصطفى عراقي، البطالة نظرة واقعية... وحلول عملية، جامعة القاهرة، مصر، 2009.

- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، ، 2018م.

2. المقالات:

- اسحق يعقوب القطب، السياسات التنموية الريفية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الأول، الجزائر، 2018.
- براهيم زرزور، محاربة الفقر الريفي في الوطن العربي : مدخل التمويل الإسلامي الأصغر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، مجلد20، العدد59، 2016.
- زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، Assiut Journal of Agricultural Sciences، كلية الزراعة بأسسيوط، مصر، العدد45، الجزء الرابع، 2014.
- سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، الحجم3، العدد1، 2016.
- طه الملا حويش لؤي، محمد شكر الجبوري حنان، مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22، العدد 96، 2016.
- عبد القادر نشادي ، العمري الحاج، البطالة في الوسط الريفي وأثرها في تهديد الأمن الاستقرار الاجتماعي، مجلة دراسات في اجتماع المنظمات، جامعة الجزائر2، الجزائر، مجلد2، عدد 3، 2014.
- فتحة بوزيان ، مليكة شبايكي حفيظ ، تقييم سياسات الفالحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2018.
- محمد بن سعيد ناحي الغامدي، التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، العدد 56، 2012.
- هجيرة عمرون ، واقع التنمية الريفية في الجزائر (السياسات-المشاكل-الآفاق)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، الجزائر، العدد 8، المجلد 2، 2017.

3. الأطروحات والرسائل:

- أوثن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر، 2014-2015.

- تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015-2016.
- طالبى رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2010-2011.
- كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

4. التقارير:

- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نيويورك، 2002.
- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نيويورك، 2002.
- أندري فورنيك، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في سنتها الخامسة والسبعين معاً نمو وبتغذى ونحافظ على الاستدامة، ترجمة حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2020.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 1974.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، التقرير السنوي فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة 2019، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2020.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، التقرير السنوي 2018، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2019.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، التقرير السنوي 2022، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2023.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، لمحة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، البنك الإسلامي للتنمية IsDB، جدة، 2020.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2020.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، الأمم المتحدة.
- رائد حتر، نبذة تعريفية موجزة عن: البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2022.
- رشيد بن عيسى، إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية، الجزائر، 2004.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، أدوات الصندوق لصنع قرار التمويل الريفي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2010.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، إستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2018.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، إستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2016.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية بوركينا فاسو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 2019-2024 جمهورية رواندا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية 2019-2024 جمهورية زامبيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 2019-2024 جمهورية كابو فيردي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2018.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 2020-2025: جمهورية كينيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، خطة عمل الصندوق بشأن التغذية 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2018.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تعميم النهج التحولية للتمايز بين الصندوق -خطة عمل 2019-2025، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير التنمية الريفية 2016، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2016.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير الرئيس بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية من أجل مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو -المرحلة الثانية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2011.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2022.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية- المرحلة الأولى، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2014.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق جمهورية السنغال، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، تقرير رئيس الصندوق: مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية (مشروع نير-تامبا)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2012.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الرئيس: مشروع قدرة سبل العيش على الصمود في الأراضي المنخفضة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، 2019.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، التقرير السنوي 2022، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2023.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، سياسة المنح العادية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2021.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعايير، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2022.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2016.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، روما، 2021.
- غونتر هاندل ، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، 2012.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، التنمية الريفية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الخرطوم، السودان، 2007.
- مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط ICMPD، المجتمعات الريفية والهجرة: تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط، مالطا، 2022.
- منظمة الأغذية والزراعة فاو، الإطار الإستراتيجي لفترة 2022-2031، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2021.

- منظمة الأغذية والزراعة فاو، برنامج استخدام الاستشعار عن بعد لدعم الحلول لتقليص فجوات إنتاجية المياه الزراعية **WaPOR2**، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة فاو، التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة 2020، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة فاو، الخطة المتوسطة الأجل 2018-2021، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2017.
- منظمة الأغذية والزراعة فاو، "الدورة الرابعة والستون بعد المائة، التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021"، منظمة الأغذية والزراعة فاو، روما، 2020.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، برنامج العمل الفني 2018-2020، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2018.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، التقرير السنوي 2017، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2018.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، التقرير السنوي 2018، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2019.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، التقرير السنوي 2020، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2021.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، التقرير السنوي 2021، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2022.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، لمحة عن المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2016.
- المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، النص الأساسي للمنظمة الأفرو-آسيوية للتنمية الريفية الدستور، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية أردو، نيودلهي، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاتفاقية المعدلة لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2020.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2020.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بناء القدرات البشرية (التأهيل المهني والدورات التدريبية القومية والقطرية) التي نفذتها المنظمة خلال الفترة 2001-2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2022.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خبرة المنظمة في مجال تنفيذ المشروعات، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022.
- وديد عريان، من الانتعاش إلى التنمية المستدامة جمهورية السودان، جامعة الدول العربية، السودان، 2021.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2012.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books :

- Alessandra Giuliani, Ruth Wenger, Susanne Wymann von Dach, **Accès aux services financiers en milieu rural**, InfoResources, Suisse, 2008.
- Dan Cristian Duran, **The objectives of sustainable development**, 2015.
- Heyer, Judith; Roberts, Pepe; Williams, Gavin, **Rural development in tropical Africa**, The Macmillan Press LTD, London, 1981.
- Michel Maldague, **Développement Intégré Des Régions Tropicales Approche systémique - Notions - Concepts – Méthodes**, Édition revue et mise à jour, Tome I, Congo, 2006.
- Rashid Solagberu Adisa , **Rural Development –Contemporary Issues and Practices**, IntechOpen, Nigeria, 2012.

2. Articles and Masters:

- Adinyira Emmanuel, Oteng-Seifah Samuel, Adjei-Kumi Theophilus, **Sustainability assessment of rural development: a review of methodologies**, Revue Studies on the Agricultural and Food Sector in Central and Eastern Europe, Vol. 39, Halle (Saale), IAMO, 2007.

- A. Hadibi, F.Z. Chekired-Bouras, B. Mouhouche, **Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie**, Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb, Mostaganem, Algérie, 2008.
- Ephrem Niyongabo, Anaïs Périlleux, **Microfinance et Financement de l'investissement en milieu rural**, revue De Boeck Supérieur - Mondes en développement, volume 38, n° 152, 2010.
- J.Klabbers, **Towards a Political Economy of International Organizations Law**, International Organizations Law Review, Volume 20, Number 1, 2023.
- JOHNSON Pierre Marc, **La conférence des nations unies sur l'environnement et le développement**, revue Québécoise de droit international, canada, 1992.
- Karima Boudedja et Amel Bouzid, **L'impact des stratégies de développement rural en Algérie sur les zones marginalisées depuis l'indépendance**, Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), Alger, 2022.
- Khaled SENATOR and Imadeddine LACHEB, **Analysis of the Rural-Urban Migration flow in Algeria using the model of Harris Todaro**, IJTIHAD Journal on Legal and Economic Studies, Volume 12, Number02, 2023.
- L .Pasternak, and others, **The Role and Influence of International Organizations in Shaping and Maintaining International Legal Order and Global General and Financial Security**, Journal of law and sustainable development , Miami, Volume11, Number 12, 2023.
- O.Bessaoud, **La stratégie de développement rural en Algérie**, CIHEAM, Montpellier, 2006.
- Ouarda Chenoune et Autres, **La territorialisation de la politique rurale en Algérie, adaptation ou rupture ? analyse à partir d'une étude de cas : la wilaya de Tizi Ouzou**, Revue Mondes en Développement, Edition De Boeck Supérieur, Volume 45, Numéro 177, 2017.
- Rym SAIDOUN et Autres, **La politique agricole et rurale en Algérie : de la centralisation à la gouvernance**, Les Cahiers du Cread, Algérie, Volume 38, Numéro 03, 2022.
- Sjoifjan Asnawi, **Rural development planning strategies for the province of west Sumatra of Indonesia**, Master of Agricultural Development Economics, Australian National University, 1976.
- Youcef BERKANE et Abdenour MOUSSAOUI, **La politique de Renouveau Rural en Algérie : un essai d'évaluation**, Revue de Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, Université de M'Sila, Algérie, Numéro 8, 2012.

3. Reports:

- AARDO, **AARDO Strategic Framework 2021-2030**, AARDO, New Delhi, 2022.
- AARDO, **Annual Report2022**, AARDO, New Delhi, 2023.

- AARDO and School of Agriculture University of Ghana, **Report of the online training programme on Agri-innovation and Technology transfer for sustainable development 26-29 July 2022**, AARDO, NewDelhi, 2023.
- Agrinatura and FAO, **Building competence and confidence in Agricultural Innovation Stories of Change**, Agrinatura, Paris, FAO, Rome, 2018.
- Agrinatura and FAO, **Catalysing Innovation in Agriculture- Conversations of Change**, Agrinatura, Paris, Fao, Rome, 2019.
- Agrinatura and FAO, **Conversations of Change- Burkina Faso**, Agrinatura, Paris, Fao, Rome, 2019.
- ANZAR Conseil, **Programme de développement des zones des montagnes Sefrou et Azilal financé par Le Fonds International de Développement Agricole FIDA**, ANZAR Conseil, Maroc, 2023.
- Banque Africaine de Développement, **Politique du groupe de la banque en matière de développement du secteur agricole et rural**, OCOD, 2000.
- BFA Economic Research Unit, **Flash Note**, BFA, 2022.
- Braima M Koroma, **Rural development policy and planning**, Njala University, Sierra Leone, 2014.
- Bureau International du Travail BIT, **Développement l'économie rurale par l'inclusion financière**, Organisation internationale du Travail, 2019.
- CDAIS, **Capacity Development for Agricultural Innovation Systems 'Interim Narrative Report : Year4'**, CDAIS, 2019.
- CDAIS, **Développer les capacités pour les systèmes d'innovation agricoles- Burkina Faso**, CDAIS, 2019.
- CDAIS, **Strengthening capacity for agricultural innovation in Ethiopia**, CDAIS, 2019.
- CDAIS, **Strengthening capacity for agricultural innovation in Rwanda**, CDAIS, 2019.
- Commission Of The European Communities, **World Food Conference**, United Nations, Brussels, 1974.
- David Atchoarena, Lavinia Gasperini, **L'éducation pour le développement rural : vers des orientations nouvelles**, FAO et UNESCO et IPE, Paris, 2005.
- Deeksha Kokas and others, **Poverty and Inequality in Tunisia: Recent Trends**, IZA Institute of Labor Economics, Germany, 2021.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Country Background Paper Multidimensional Poverty in Algeria**, ESCWA, Beirut, 2017.
- European Union, **CDAIS Global overview 2016**, EU, 2017.
- FAO, **Action Plan phase 2 Global Strategy to improve agricultural and rural statistics 2020-2025**, FAO, Rome, 2021.
- FAO, **Assessing risk in times of climate change and Covid-19**, FAO, Rome, 2021.
- FAO, **Democratic Republic of the Congo Humanitarian Response**, FAO, Rome, 2024.
- FAO, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, FAO, Rome, 2005.
- FAO, **Evaluation de la contribution de la FAO a Algérie 2019-2022**, FAO, Rome, 2022.
- FAO, **FAO in Africa : Highlights in 2022**, FAO, Acra, 2023.

- FAO, **Implementing the 2030 Agenda for water efficiency/productivity and water sustainability in Near East and North Africa countries**, FAO, Rome, 2018.
- FAO, **Mid-term evaluation of the project “Capacity Development for Agricultural Innovation Systems (CDAIS)”**, FAO, Rome, 2017.
- FAO, **Opportunities for Youth in Africa : Accelerating jobs creation in agriculture and agribusiness**, FAO, Rome, 2020.
- FAO, **Youth Employment Opportunities for Youth in Africa**, FAO, Rome, 2020.
- FAO, **Policy brief Food Security**, FAO, Rome, 2006.
- FAO, **Promoting alternatives to migration for rural youth in Tunisia and Ethiopia**, FAO, Rome, 2018.
- FAO, **The rural youth mobility project: methodology and results**, FAO, Rome, 2018.
- FAO, **World and regional reviews sustainable development and natural resource management**, Rome, 1989.
- FAO, **Your guide to FAO**, FAO, Rome, 2018.
- FAO and Others, **Cabo Verde action plan (2021-2025) for the OYA programme**, FAO, 2021.
- FAO and UNIDO, **Youth Employment Opportunities for Youth in Africa (OYA) programme**, FAO & UNIDO, Rome, 2021.
- FAO and UNIDO, **OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Ghana**, FAO and UNIDO, Nairobi, 2022.
- FAO and UNIDO, **OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Kenya**, FAO and UNIDO, Nairobi, 2022.
- FAO and UNIDO, **OYA: Accelerating job creation and entrepreneurship in agriculture and agribusiness in Zambia**, FAO and UNIDO, Lusaka, 2022.
- Financial assistance of the European Union, **Capacity Development for Agricultural Innovation Systems A global partnership**, Financial assistance of the European Union, 2015.
- Gabrielle Athmer, **Rural finance study**, ICCO, 2008.
- Ghana Statistical Service, **Illiteracy in Ghana: Trends, Patterns and Correlates**, Ghana Statistical Service, Ghana, 2022.
- IFAD, **Climate Change and Future Crop suitability in Angola**, University of Cape Town, South Africa, 2020.
- IFAD, **Climate Change and future crop suitability in East and Southern Africa**, IFAD, Rome, 2021.
- IFAD, **Country strategic opportunities programme 2019-2024: Republic of the Congo**, IFAD, Rome, 2019.
- IFAD, **Country Strategic Opportunities Programme 2019-2024 Republic of Ghana**, IFAD, Rome, 2019.
- IFAD, **Country strategic opportunities programme 2018-2022 Republic of Mozambique**, IFAD, Rome, 2018.
- IFAD, **Country Strategic Opportunities Programme Republic of Senegal 2019-2024**, IFAD, Rome, 2019.

- IFAD , **IFAD Action Plan Rural Youth 2019-2021**, IFAD, Rome, 2019.
- IFAD, **Investing in rural people in Sudan**, IFAD, Rome,2021.
- IFAD, **Islamic Republic of Mauritania Country strategic opportunities programme 2018–2024**, IFAD, Rome, 2018.
- IFAD, **Participatory Agriculture and Climate Transformation Programme**, IFAD, Rome, 2022.
- IFAD, **Participatory Natural Resource Management and Rural Development Project in the North, Centre-North and East Regions: Rapport d’achèvement**, FIDA, Rome, 2023.
- IFAD, **Poverty Reduction Project in Aftout South and Karakoro-phaseII: Rapport d’achèvement**, FIDA, Rome, 2020.
- IFAD, **President’s Report: Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project**, IFAD, Rome, 2011.
- IFAD, **Project design report Mozambique**, IFAD, Rome, 2019.
- IFAD, **Programme de développement rural des zones de montagne – Phase I Rapport d’achèvement**, FIDA, Rome, 2023.
- IFAD, **Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Final project design report**, IFAD, Rome, 2011.
- IFAD, **Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Project completion report**, IFAD, Rome, 2022.
- IFAD, **Promotion of Rural Incomes through Market Enhancement Project: Project logical framework**, IFAD, Rome, 2022.
- IFAD, **Revised Operational Guidelines on Targeting**, IFAD, Rome, 2019.
- IFAD, **Smalholder Resilience Enhacement Project Angola**, IFAD, Rome, 2020.
- IFAD, **South-South and Triangular Cooperation (SSTC) Highlights from IFAD’s Portfolio**, IFAD, Rome, 2017.
- IFAD, **Targeting Policy Reaching the rural poor**, IFAD, Rome, 2008.
- ILO, **ProAgro YOUTH Support to integrated agribusiness hubs in Algeria, Cote d’Ivoire, Madagascar and Malawi**, ILO, 2023.
- IsDB, **Change for Impact: Transforming Agriculture and Rural Development in IsDB member countries**, IsDB, Jeddah, 2018.
- IsDB, **Country Gender profil : Morocco**, IsDB, Jeddah, 2020.
- IsDB, **Empowering women and girls, inspiring futures: 50 briefs of IsDB Programs and Operations**, IsDB, Jeddah, 2021.
- IsDB, **Investing In youth « Education »**, IsDB, Jeddah, 2022.
- IsDB, **Investing in Youth: IsDB Interventions in youth development**, IsDB, Jeddah, 2021.
- IsDB, **Investor Presentation March 2023**, Islamic Development Bank IsDB, Jeddah, 2023.
- Jakkies Cilliers, **Zambia Geographic Futures**, ISS African futures and innovation programme, 2023.

- Jared Ariemba, **Youth Unemployment Crisis in Kenya: Causes and Options**, Technical University of Kenya, Kenya, 2020.
- Kacper Grass and others, **Solution Report: To Increase Literacy Rates Among Women in Rural Mauritania**, University of Tennessee, United States, 2019.
- Marco Amici and Others, **Roles Types and Definitions of International Organizations**, University of Rome, Rome, 2020.
- Michèle Rioux, **Les Organisations Internationales**, Centre d'études sur l'intégration et la mondialisation CEIM, Montréal, 2012.
- Ministère d'Agriculture et de développement Rural, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Alger, 2010.
- Ministre de l'Agriculture et du développement rural, **Le Renouveau Agricole et Rural en marche**, MADR, Alger, 2012.
- Ministère d'Agriculture et de développement Rural, **Rapport d'évaluation réalisations des PPDRI. 2009- 2014**, Alger, 2015.
- Ministère de l'Agriculture et de la Souveraineté Alimentaire, **Les politiques Agricoles à travers le monde : Algérie**, Direction générale de la performance économique, Paris, 2024.
- Ministère De L'Environnement Et Des Energies Renouvelables, **National Inventory Report of Algeria 2023**, MERE, 2023.
- Ministère De L'Environnement Et Des Energies Renouvelables, **Premier Rapport Biennal Actualise De L'Algérie**, MEER, Alger, 2023.
- Ministère De L'Environnement Et Des Energies Renouvelables, **Troisième Communication Nationale De L'Algérie**, MEER, Alger, 2023.
- Moise Mensah, **Definition and objectives of rural development**, United Nation Economic and Social Council, Tanzania, 1969.
- National Institute of Statistics of Rwanda, **Labour Force Survey Annual Report 2020**, NISR, Rwanda, 2021.
- The National Treasury and Planning, **Rural Kenya Financial Inclusion Facility Project**, The National Treasury and Planning, Kenya, 2021.
- OECD ,FAO, **International Regulatory Co-operation and International Organizations: The Case of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)**, OCED/FAO, Rome, 2016.
- Office National des Statistiques ONS, **L'Algérie en quelques chiffres**, ONS, Alger, 2018.
- Office National des Statistiques ONS, **L'Algérie en quelques chiffres**, ONS, Alger, 2021.
- Oxford Business Group, **The report Algeria 2018**, OBG, 2019.
- Richard L.J Lacroix, **Integrated rural development in Latin America**, The World Bank, Washington D.C, 1985.
- UNIDO, **Opportunities for Youth in Africa OYA: Annual Progress Report 2022**, UNIDO, Vienna, 2023.
- United Nations, **Common Country Analysis : Cabo Verde**, UN, Cabo Verde, 2017.
- United Nations, **Country Programme document for Mauritania**, UN, Mauritania, 2023.

- United Nations, **Report of the World Commission on Environment and Development**, UN, New York, 1987.
- United States Department of Agriculture USDA, **Ghana Climate Change report**, Accra, 2023.
- USAID, **Climate Change country profile DRC**, USAID, DRC, 2021.
- World Bank, **Bonds for sustainable development**, Washington, 2015.
- World Bank Group, **Climate Risk Country Profil : Morocco**, World Bank Group, Washington, 2021.
- World Bank Group, **Education Health and Poverty in Sudan**, World Bank Group, Washington, 2018.
- World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Angola**, World Bank Group, 2020.
- World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Arab Republic of Egypt**, World Bank Group, 2023.
- World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Burkina Faso**, World Bank Group, Washington, 2021.
- World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Mozambique**, World Bank Group, Washington, 2023.
- World Bank Group, **Poverty and Equity Brief Rwanda**, World Bank Group, Washington, 2023.
- World Bank Group, **Poverty and Equity brief Senegal**, World Bank Group, Washington, 2023.
- World Food Program, **Senegal Country Brief**, World Food Program, 2023.
- World Food Program, **WFP Sudan Country Brief**, World Food Program, 2023.
- Zambia Statistics Agency, **Highlights of the 2022 poverty assessment in Zambia**, Official Statistics of Zambia, Zambia, 2023.
- Zambia Statistics Agency, **Labour force survey report**, Official Statistics of Zambia, Zambia, 2021.
- Zoe Talent Solutions, **Education statistics for Ethiopia**, Zoe Talent Solutions, London, 2023.

ثالثا: المراجع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية: <https://www.isdb.org/>
- الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية: <https://www.ifad.org/>
- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: <http://www.fao.org/>
- الموقع الرسمي للمنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية: <https://aardo.org/>
- الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: <https://www.aoad.org/>
- الموقع الرسمي لبرنامج OYA : [/https://www.oyaprogramme.org/oya-programme](https://www.oyaprogramme.org/oya-programme)
- الموقع الرسمي لمشروع CDAIS : [/https://cdais.net/home/about-us](https://cdais.net/home/about-us)

- الموقع الرسمي للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية: <https://www.bneder.dz/>
 - الموقع الرسمي لإحصائيات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>
 - الموقع الرسمي للأمم المتحدة: [/https://www.un.org/fr](https://www.un.org/fr)
 - الموقع الرسمي لوزارة المجاهدين: <https://gloriousalgeria.dz/>
 - الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للعمل: <https://www.ilo.org/>
 - الموقع الرسمي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية: <https://www.onta.dz/>
 - الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/>
 - مجلة الوطن المصرية: <https://www.elwatannews.com/>
-
- Empowering people with Data : <https://www.statista.com/statistics/>.
 - Interactive Country Fiches: <https://dicf.unepgrid.ch/burkina-faso/climate-change>
 - Mohamed Asri, **Mieux comprendre la microfinance** : www.planetfinance.org
 - OBG Oxford Business Group: <http://oxfordbusinessgroup.com/>
 - Puja Mondal, **Rural Community : Top 10 characteristics of the rural community**: <https://www.yourarticlelibrary.com/>
 - Toupictionnaire Le dictionnaire de politique, **Organisation Internationale** : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Organisation_internationale.htm
 - Vie publique, **Comment se caractérise une organisation internationale ?**: <https://www.vie-publique.fr/fiches/38160-comment-se-caracterise-une-organisation-internationale>

الصفحة	المحتوى
أ - ك	مقدمة عامة
54 - 12	الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة
12	تمهيد
25 - 13	المبحث الأول: التنمية المستدامة
13	المطلب الأول: مفهوم التنمية
13	أولاً: تعريف التنمية
14	ثانياً: أبعاد التنمية
15	ثالثاً: أهداف التنمية
15	المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة
16	أولاً: الجذور التاريخية للتنمية المستدامة
18	ثانياً: تعريف التنمية المستدامة
21	ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة
23	رابعاً: أهداف التنمية المستدامة
40 - 26	المبحث الثاني: التنمية الريفية المستدامة
26	المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية
26	أولاً: تعريف المجتمع الريفي وخصائصه
27	ثانياً: تعريف التنمية الريفية
29	ثالثاً: أهداف التنمية الريفية
31	رابعاً: معوقات التنمية الريفية
32	خامساً: مفاهيم متعلقة بالتنمية الريفية
34	المطلب الثاني: التنمية الريفية المستدامة
34	أولاً: مفهوم التنمية الريفية المستدامة

36	ثانيا: أبعاد التنمية الريفية المستدامة
37	ثالثا: متطلبات التنمية الريفية المستدامة
38	رابعا: مؤشرات التنمية الريفية المستدامة
53-41	المبحث الثالث: تحقيق التنمية الريفية المستدامة
41	المطلب الأول: تمويل التنمية الريفية المستدامة
41	أولا: التمويل الريفي الأصغر
43	ثانيا: الخدمات المالية الريفية
44	ثالثا: معوقات الخدمات المالية في المناطق الريفية
45	رابعا: كيفية التغلب على صعوبات الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية
47	المطلب الثاني: تحقيق التنمية الريفية المستدامة
47	أولا: مكونات التنمية الريفية المستدامة
48	ثانيا: العناصر المتدخلة في التنمية الريفية المستدامة
49	ثالثا: مناهج وسياسات التنمية الريفية المستدامة
52	رابعا: تخطيط التنمية الريفية المستدامة
54	خلاصة الفصل
105- 55	الفصل الثاني: المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
55	تمهيد
66-56	المبحث الأول: المنظمات الدولية ومكانتها في الاقتصاد الدولي المعاصر
56	المطلب الأول: المنظمات الدولية
56	أولا: تعريف المنظمات الدولية
57	ثانيا: العناصر المكونة للمنظمات الدولية
59	ثالثا: نشأة المنظمات الدولية
61	رابعا: أنواع المنظمات الدولية
63	خامسا: تمويل المنظمات الدولية

64	المطلب الثاني: تأثير المنظمات الدولية في الاقتصاد الدولي المعاصر
64	أولاً: الدور الاقتصادي للمنظمات الدولية
65	ثانياً: التأثير السياسي للمنظمات الدولية
104-67	المبحث الثاني: المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
67	المطلب الأول: المنظمات الدولية العالمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
67	أولاً: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO
74	ثانياً: البنك الإسلامي للتنمية IsDB
82	ثالثاً: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD
94	المطلب الثاني: المنظمات الدولية الإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
94	أولاً: المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD
100	ثانياً: المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO
105	خلاصة الفصل
202-106	الفصل الثالث: برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة
106	تمهيد
133-107	المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة
107	المطلب الأول: واقع التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة
107	أولاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في تونس
108	ثانياً: واقع التنمية الريفية المستدامة في المغرب
110	ثالثاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في مصر
111	رابعاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في السودان
112	خامساً: واقع التنمية الريفية المستدامة في موريتانيا
114	سادساً: واقع التنمية الريفية المستدامة في إثيوبيا
116	سابعاً: واقع التنمية الريفية المستدامة في أنغولا

117	ثامنا: واقع التنمية الريفية المستدامة في بوركينا فاسو
119	تاسعا: واقع التنمية الريفية المستدامة في رواندا
120	عاشرا: واقع التنمية الريفية المستدامة في الرأس الأخضر
122	حادي عشر: التنمية الريفية المستدامة في غانا
124	ثاني عشر: واقع التنمية الريفية المستدامة في الكونغو
125	ثالث عشر: التنمية الريفية المستدامة في كينيا
127	رابع عشر: التنمية الريفية المستدامة في زامبيا
129	خامس عشر: التنمية الريفية المستدامة في الموزمبيق
131	سادس عشر: التنمية الريفية المستدامة في السنغال
201-134	المبحث الثاني: استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
134	المطلب الأول: برامج المنظمات الدولية العالمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية
134	أولا: برامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا
156	ثانيا: برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا
172	ثالثا: برامج البنك الإسلامي للتنمية IsDB في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا
182	المطلب الثاني: برامج المنظمات الدولية الإقليمية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية
182	أولا: برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا
189	ثانيا: برامج المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إفريقيا

202	خلاصة الفصل
269-203	الفصل الرابع: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة
203	تمهيد
228-204	المبحث الأول: التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
204	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
204	أولاً: المرحلة الأولى من 1962 إلى 1990
206	ثانياً: المرحلة الثانية من 1991 إلى 2000
207	ثالثاً: المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2022
217	المطلب الثاني: واقع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
217	أولاً: خصائص التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
226	ثانياً: تحديات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
268-229	المبحث الثاني: استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية الناشطة في مجال التنمية الريفية المستدامة
229	المطلب الأول: البرامج المحلية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر
229	أولاً: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة
231	ثانياً: برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
232	ثالثاً: البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف 2021-2025
233	رابعاً: برامج أخرى
236	المطلب الثاني: مدى استفادة الجزائر من برامج المنظمات الدولية في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة
236	أولاً: برامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
245	ثانياً: برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إطار تحقيق التنمية الريفية

	المستدامة في الجزائر
254	ثالثا: برامج البنك الإسلامي للتنمية IsDB في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
256	رابعا: برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
261	خامسا: برامج المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية AARDO في إطار تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر
269	خلاصة الفصل
270	خاتمة
291	قائمة المختصرات
294	قائمة الجداول
277	قائمة المراجع
295	فهرس المحتويات

المخلص: تعتبر التنمية الريفية المستدامة أحد أولويات سياسات وبرامج المؤسسات الدولية، حيث تُعد أساسًا لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، بهدف تحسين مستوى حياة سكانها وتعزيز مجتمعاتهم.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى استفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث قمنا بدراسة دور برامج تلك المنظمات في هذا السياق من خلال تحليل نتائج مجموعة من المشاريع والبرامج في الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر.

وفي الختام تبين لنا أن برامج المنظمات الدولية تؤدي دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ولكن يجب على حكومات الدول الإفريقية والمنظمات الدولية تعزيز جهودها وتنسيقها لتحقيق أقصى استفادة من البرامج ذات الصلة وتعزيز التنمية الريفية المستدامة في الدول.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية المستدامة، المنظمات الدولية، برامج المنظمات الدولية، الدول الإفريقية.

Abstract : Sustainable rural development is a top priority in the policies and programs of international institutions, serving as the cornerstone for social and economic advancement in rural areas. Its aim is to enhance the quality of life for rural inhabitants and strengthen their communities.

This study seeks to assess how African countries are utilizing programs from international organizations to achieve sustainable rural development. By examining the impact of these organizations' initiatives in various African countries, including Algeria, we aim to understand their role in this context.

In conclusion, our research highlights the significant role played by international organizations' programs in driving sustainable rural development. However, it emphasizes the need for African governments and international organizations to intensify their collaboration and coordination efforts to maximize the benefits of relevant programs and promote sustainable rural development across the continent.

Keywords : Sustainable rural development, International Organizations, International organizations' programs, African Countries.

Résumé : Le développement rural durable est une priorité des politiques et des programmes des institutions internationales, car il constitue la base du développement social et économique dans les zones rurales, visant à améliorer le niveau de vie de leurs habitants et à renforcer leurs communautés.

Cette étude vise à comprendre dans quelle mesure les pays africains bénéficient des programmes des organisations internationales pour atteindre le développement rural durable. Dans ce contexte, Nous avons étudié le rôle de ces programmes en analysant les résultats d'un ensemble de projets et de programmes dans les pays africains, y compris l'Algérie.

En conclusion, il nous est apparu que les programmes des organisations internationales jouent un rôle important dans la réalisation du développement rural durable. Cependant, les gouvernements des pays africains et les organisations internationales doivent renforcer et coordonner leurs efforts pour tirer le meilleur parti des programmes concernés et promouvoir le développement rural durable dans les pays.

Mots-clés : développement rural durable, organisations internationales, programmes des organisations internationales, pays africains.